سليم الحص

للحقيقة والتاريخ

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

تجارب الحكم ما بين ١٩٩٨ و ٢٠٠٠

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

ABU ABDO ALBAGL

للحقيقة والتاريخ

تجارب الحكم ما بين ١٩٩٨ و٢٠٠٠

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

ABU ABDO ALBAGL

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

سليم الحص

للحقيقة والتاريخ

تجارب الحكم ما بين ١٩٩٨ و٢٠٠٠

ABU ABDO ALBAGL

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

ABU ABDO ALBAGL

حقوق الطبع محفوظة

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

شارع جان دارك ـ بناية الوهاد

ص. ب.: ٨٣٧٥ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٣٥٠٧٢١/٢ (٠١)

تلفون + فاكس: ٣٤٢٠٠٥ ـ ٣٥٣٠٠٠ (١ ٩٦١)

e-mail: allprint@cyberia.net.lb

الطبعة الأولى ٢٠٠١

تصميم الغلاف: عباس مكي

الاخراج الفني: تركية التالى

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

نهاية وبداية

في ٣ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٠ كانت نهاية وبداية. خسرت يومها نيابتي ومعها موقعي السياسي. فكانت الخاتمة لحياة سياسية طويلة دامت ٢٤ سنة، بدأت بهبوط رئاسة الحكومة عليّ، على نحو لم يكن مقدّراً أو منتظراً، وذلك بحكم صداقتي آنذاك مع المغفور له الرئيس الياس سركيس، والتي كانت التجربة المشتركة والثقة المتبادلة لحمتها وسداها منذ كان هو في موقعه حاكماً لمصرف لبنان وكنتُ رئيساً للجنة الرقابة على المصارف. وانتهت حياتي السياسية بسقوطي في انتخابات بيروت النيابية.

أما كيف كانت النهاية، فقد عرضت لظروفها في مؤتمرين صحافيين: الأول عقدته غداة الانتخابات في ٤ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٠، والثاني في ١٥ تشرين الأول (أكتوبر) غداة دخول الحكومة دستورياً مرحلة الاستقالة. قلت فيهما فيما قلت:

كنا قد أعلنا خلال المعركة الانتخابية أننا قلقون، قلقون على ديمقراطية الانتخابات النيابية وحريتها، كما على كرامة الإنسان في لبنان، وعلى القيم الأخلاقية والاجتماعية والإنسانية فيه، ومصدر قلقنا أن الأسلحة المستخدمة في هذه المعركة لم تكن مشروعة ولا متكافئة. ومن هذه الأسلحة المال والحملات الدعائية والإثارة الفئوية.

فلقد لعب المال السياسي، أي المال الموظف سياسياً، دوراً في هذه المعركة الانتخابية، كما لم يلعب في أي معركة انتخابية في الماضي. بذل المال السياسي للتحكّم بمسار الانتخابات كما لم يبذل في أي وقت مضى. صُبّت شلالات من المال في ميدان المعركة فأضحى لكل شيء ثمن: للجدران والشرفات والنوافذ وأعمدة الكهرباء حيث كانت تلصق أو ترفع صور المرشحين ولافتاتهم وشعاراتهم. وأضحى حتى للضمائر

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

ثمن، فبات الولاء يساوي حفنة من المال. وقد صرف على معركة بيروت من المال، من صناديق المتسلحين به، أكثر مما يُصرف عادة على الانتخابات الرئاسية الأميركية في كل الولايات المتحدة الأميركية. كل هذا ونحن نتغنّى بديمقراطية النظام في لبنان. فيا للمفارقة.

لم نكن نغالي عندما قلنا: إن المال فاسد ومفسد: أفسد المجتمع إذ أضحت الساحة الانتخابية أشبه بسوق نخاسة تباع فيها الضمائر وتُشرى. وخَنَقَ حرية الفرد فأضحى صوت المواطن تعبيراً عن رغبات المتسلحين بالمال، لا تعبيراً عن مشيئة المواطن الحرة. وأمست القيم الأخلاقية والاجتماعية والإنسانية في مهبّ الريح، إذ حلّ الرضوخ لإملاءات المال السياسي محل الاحتكام إلى ضمير المواطن ووجدانه واقتناعاته. ومما زاد في وطأة المال السياسي أنه كان أيضاً أداة لبسط هيمنة سافرة على قطاع واسع من وسائل الإعلام. وقد وُظّفت هذه الهيمنة في خدمة مآرب سياسية معينة، من خلال حملات دعائيّة منظّمة.

حاولت الحكومة، استباقاً لما هو آتٍ، قطع دابر المال السياسي والحدّ من سطوة الهيمنة الإعلامية في الانتخابات النيابية؛ فوافق مجلس الوزراء على مشروع قانون يحدّد سقفاً للإنفاق الانتخابي مستوحى من القوانين النافذة في هذا الصدد في فرنسا وبريطانيا. وكذلك نصّ المشروع على تنظيم استخدام وسائل الإعلام في الحملات الانتخابية، بحيث يتأمّن حدّ أدنى من العدالة بين المرشحين المتنافسين في إمكانية توسُّل الإعلام في الحملات الانتخابية. ولدى إحالة المشروع على مجلس النواب في أواخر شهر كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٠، أثيرت حوله اعتراضات، فدُفِن في أدراج مجلس النواب، ولم يُحَل على اللجان المختصة؛ فمات في المهد. ولو أُقرّ هذا المشروع لكان مسار العملية الانتخابية غير ما كان.

واستُغلّت العصبيات الفئوية الرخيصة، وبخاصة الطائفية والمذهبية، سلاحاً في المعركة، فلم يتورّع بعض المرشحين عن إطلاق موجات عارمة من العصبيات الفئوية ليمتطوها وصولاً إلى أهدافهم الانتخابية الآنية. وما علموا، والأدهى إذا كانوا يعلمون، أن الطائفية في لبنان سيف ذو ١٨ حداً، نظراً لوجود ١٨ طائفة معترفاً بها في لبنان. وما

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

علموا، والأدهى إذا كانوا يعلمون، أن هذا السلاح لن يكون ضحيته سوى لبنان الوطن، لبنان الوحدة الوطنية، لبنان العيش المشترك، لبنان الوعد المشرق.

من هنا كان قولنا أن تلك المعركة الانتخابية كانت هي الأشرس والأوسخ في تاريخ الانتخابات في لبنان.

كانت العملية الانتخابية حرّة ونزيهة ومُنتظمة داخل مراكز الاقتراع، ولكن الانتخابات لم تكن ديمقراطية، ولا حتى حرة في أجوائها، وذلك بقدر ما خضعت لعصف المال السياسي والهيمنة الإعلامية والعصبيات الفئوية. في تلك الحال، غدت الحرية في لبنان، ويا للمفارقة، أسيرة. هذا ناهيك بتدخّل الأجهزة اللبنانية والسورية في صنع القوائم الانتخابيّة بما سُمّي تعليباً.

إلى كل ذلك، فإننا شعرنا، من متابعتنا لظروف التحالفات التي عقدت في تشكيل القوائم الانتخابية كما من متابعتنا لمسار عملية الانتخابات، أنّ القوى التابعة، أو الموالية لجهاتٍ أمنيّة لبنانيّة وسورية نافذة في لبنان، لم تكن إلى جانبنا، وذلك خلافاً لما كان يُقال لنا أو يُوحى إلينا. وقد صُدمنا بمبادرة ثلاثة وزراء، في حكومتنا، من المحسوبين على سوريا أو القريبين منها، إلى مهاجمة الحكومة في وقتٍ حرج ودقيق خلال المعركة الانتخابية، وهم الوزراء ميشال المر وسليمان فرنجية ونجيب ميقاتي. رددت عليهم في تصريح صحافي ذكّرتهم فيه بأنّهم أعضاء في الحكومة التي يهاجمون، وشركاء في قراراتها وفي أدائها. وعندما فاتحت نائب رئيس الوزراء ميشال المر مُعاتِباً، أجاب بأنّ أمامه معركة انتخابية. فرددت عليه بالقول. «إنّ أمامي أنا أيضاً معركة انتخابية، فهل هذا يبرر هجومنا على الحكومة ؟» فقال: «ولكن هناك أزمة معيشية». فقلت له «إنني أتحدّث يومياً بالأزمة المعيشية في حملاتي الانتخابية، مخاطباً الناس شارحاً ومُحلّلاً ومُفسّراً. فما الداعي للهجوم على الحكومة ؟»

خرجت من المعركة الانتخابية خاسِراً، ومعي على « لائحة العمل الوطني» ثلاثة من أعضاء حكومتي. أجل خسرت، ولكن بعد أن خضت معركة مضنية حقّاً، بدا لي أنني أبليت فيها بلاءً حسناً. كان عليّ أن ألتقي الناس يومياً غير مرة. وكم من يومٍ كان عليّ أن أخطب

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

في الناس، أو أحاورهم، لا أقل من ثلاث مرات. ولكن عبثاً نتحدّث إلى الناس في كنف سطوة المال والتفوّق الإعلامي والإثارة الفئويّة. ففي تلك الأجواء قلّما يكون للكلمة وقع أو صديق.

قيل إن أداء حكومتي أو سوء أدائها، هو الذي أدى إلى تلك النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات النيابية. فقلنا إن في هذا القول تضليلاً. فلو صح هذا القول فما الذي يفسّر سقوط سوانا في الانتخابات من وجوه العاصمة بيروت الذين لم يكن لهم علاقة بأداء حكومتنا؟ ثم ما الذي يُفسّر، إذا كان الأمر كذلك، فوز خمسة من أعضاء الحكومة في سائر المناطق ؟

كان قدر هذه الحكومة أن تتولّى مسؤولية الحكم في أصعب الظروف التي خيّمت على لبنان في حالة السلم الأهلي. وقد زاد في صعوبة هذه الظروف أن الحكومة كان عليها أن تواجه أعتى آلة إعلامية دعائية شهدها لبنان في تاريخه، تجسّدت في هيمنة المال السياسي على قطاع واسع من وسائل الإعلام.

تعرّضت حكومتنا منذ لحظة قيامها إلى حملة إعلامية دعائية شعواء أخذت تضرب على الوتر الفئوي، وتبرز السلبيات إلى حد تضخيمها، وتطمس الإيجابيات إلى حد إعدامها. وظلّت مطرقة هذه الحملة المضلّلة تضرب حتى حفرت في الرأي العام؛ فبات قطاع لا يستهان به من الناس يصدّق أن حكومتنا لم تفعل شيئاً، وأنها وقفت موقف المتفرّج مكتوفة الأيدي، أمام تلاحق المشاكل والأزمات.

قديماً قيل إنك لتستطيع أن تخدع كل الناس بعض الوقت، وبعض الناس كل الوقت، ولكنك لا تستطيع أن تخدع كل الناس كل الوقت. لقد استطاعوا، بحملاتهم الإعلامية الدعائية المركّزة، أن يخدعوا كثرة من الناس ردحاً من الزمن، ولكن حبل الخديعة، كحبل الكذب، قصير. ولسوف تنتصر الحقيقة إن عاجلاً أم آجلاً، ونحن على يقين من أن التاريخ سينصفنا، ولو أنّ الانتخابات خذلتنا.

كانت لحكومتنا منجزات كثيرة في مختلف الميادين، توِّجت بالانتصار التاريخي

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

العظيم الذي حقّقه شعبنا، في عهدها، على أعتى قوة عسكرية في المنطقة، حين جلت قوات الاحتلال الإسرائيلي عن أرض لبنان من دون قيدٍ أو شرط. وقد واكبت حكومتنا مسيرة التحرير المباركة بمواقف وسياسات داخلية وخارجية داعمة ورافدة ومؤازرة، فاكتسبت المقاومة في عهدها شرعية عربية ودولية.

ولئن كان يسجَّل على هذه الحكومة أي فشل، فهو الفشل في التغلّب على سلبيات ورثتها من الماضي. لم تتمكن حكومتنا خلال عمرها القصير من معالجة تركة ثقيلة من الدين العام تترتّب عليه فوائد باهظة، هي وحدها مصدر العجز الذي تنوء تحت وطأته خزينة الدولة، ذلك العجز الذي كان مصدر كل علّة في الاقتصاد الوطني اللبناني، بما في ذلك ارتفاع معدلات الفائدة في السوق، وتفاقم الأزمة الاقتصادية الاجتماعية. وكان من شأن عجز الخزينة أيضاً تقليص قدرة الحكومة على تقديم كل الخدمات والتسهيلات التي كانت تمليها المرحلة. ولم تقف الحكومة مكتوفة الأيدي أمام معضلة الدين العام، بل وضعت برنامج عمل للتصحيح المالي برسم التنفيذ، وإنما على امتداد خمس سنوات.

غالباً ما يغيب عن أذهان المواطنين، تحت وطأة الحملة الدعائية، أن الأزمة الاقتصادية الاجتماعية لم تنشأ مع حكومتنا، بل هي بدأت قبل سنوات، واستمرت في التفاقم خلال عهد هذه الحكومة. إلا أن أبواق الدعاية المضلِّلة نجحت في إيهام الناس أن حكومتنا وحدها هي المسؤولة عن الأزمة المتفاقمة.

ولا ننسى أن عهد هذه الحكومة كان حافلاً بالأحداث الجِسام التي لم يساعد وقوعها على تجاوز سلبيات المرحلة: بما في ذلك اعتداءات إسرائيلية شبه يومية، بلغت ذروتها في ثلاث غارات مُدمّرة خلال أقل من سنة، استهدفت البنى التحتية، ودمّرت بعض المنشآت الكهربائية الحيوية.

فكان من جرّاء هذه الأحداث تكبيد لبنان خسائر ونفقات إضافية. كما كان من شأنها التأثير سلباً على حركة الاستثمار وحركة السياحه والاصطياف، ومن ثم الحركة الاقتصادية العامة. لعل هذا هو الثمن الذي كان على لبنان أن يدفعه ليجني ثمرة التحرير. ومن الثمن الذي دفعه لبنان أيضاً التزامنا خط التحرير، على النحو الذي كان لم

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

يعجب بعض دول القرار عربياً ودولياً، فحجبت عنّا المساعدات التي كان يمكن أن تخفف من غلواء الأزمة الاقتصادية الاجتماعية، وتمكّن الحكومة من تنفيذ برامجها.

يبقى أن أسوأ ما أنتجت الحملات، تحقيقاً لأغراض سياسية آنية ضيقة، إطلاق موجة مذهبية طائفية تكاد تهدّد الوحدة الوطنية، وتسيء أيما إساءة إلى القيم والمبادىء التي يقوم عليها هذا الوطن. ولم يدرك أرباب هذه الحملات، والأدهى إذا كانوا يدركون، أن المذهبية تولّد مذهبيات، وقد قلت يوماً أن الطائفية في لبنان سيف ذو ثمانية عشر حداً. ألا فليخافوا الله في استخدامه.

بالعودة إلى أداء حكومتنا أقول: لعلّنا وُفّقنا في بعض ما قمنا به، ولم نوفّق في بعضه الآخر. ولكن من حقي أن أقول: اللهم أشهد أني حاولت.

هكذا كانت النهاية: نهاية مرحلة من حياتي، ولكنها يجب أن تكون أيضاً بداية، بداية مرحلة جديدة.

إنني لم أكن في لحظة من اللحظات أنا القضية، بل القضية كل القضية كانت وستبقى هي القيم والمبادئ والأهداف التي نؤمن بها. فإن لم نستطع التعبير عن تمسكنا بها من خلال العمل السياسي، فلنعبّر عن تشبّثنا بها من خلال العمل الوطني. نحن نقبل أن تكون السياسة هي الوسيلة، هي الأداة، هي النهج، ولكن قيمنا ومبادئنا وأهدافنا لم تكن يوماً، ولا يجوز أن تكون، إلا وطنية. طريق السياسة هي المناصب، هي الاحتراف، وأحياناً كثيرة هي الانتهازية والوصولية. أما طريق الوطنية، فهي التجرد والتضحية والعطاء والرؤية المستقبلية. ونحن، إذ نشيح النظر عن المقعد النيابي والمقعد الوزاري والمقعد الرئاسي، إنما نعرض عن العمل السياسي وننصرف إلى العمل الوطني، ناذرين أنفسنا لخدمة قيم ومبادئ وأهداف سامية تتمحور على الحريات العامة وحقوق الإنسان في وطنه، والعدالة والمساواة ومقتضيات الوحدة الوطنية والعيش المشترك، في ظل دولة قادرة وعادلة، دولة القانون والمؤسسات، وفي كنف فيض من الأمن والاستقرار والنماء والازدهار.

لقد أخرجتنا المعركة الانتخابية من حيّز العمل السياسي إلى حيّز العمل الوطني.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

في حديثنا عن العمل السياسي والعمل الوطني، لا نقصد القول أن بينهما شيئاً من الطلاق. فخير السياسيين هو الذي يلتزم العمل الوطني، وأسوأهم هو الذي يعمل في السياسة للسياسة، وهو المحترف. وأنا لا أعتبر نفسي من محترفي السياسة ولو أنني تفرّغت للعمل السياسي الوطني ردحاً من حياتي. وأنا أرى في تجربتي الوطنية الطويلة أعز ما أملك في حياتي. فلئن حاولوا إلغائي سياسياً، وهذا ما أرادوا، فإنّه يعزّ عليّ أن يتمكنوا من إلغاء تاريخي الوطني.

غادرتُ الساحة السياسية ولي نظرة في الحياة السياسية.

قلت سابقاً وأقول اليوم أن في لبنان الكثير من الحرية، وإنما القليل من الديمقراطية. فالحريات مصونة بكل أشكالها وتجلياتها: حرية الرأي والمعتقد والتعبير والتحرك والعمل. وقد سمحنا حتى بحرية التظاهر التي كانت قد حجبت في عهود سابقة. أما ترجمة ممارسة الحرية عملياً في الحياة الديمقراطية، فما زالت نادرة. فالديمقراطية متلازمة مع تكافؤ الفرص أمام جميع المواطنين. أما في لبنان، فتكافؤ الفرص سليب إلى حد بعيد في ظل الطائفية والمذهبية والعشائرية والمحسوبية. والديمقراطية متلازمة مع المساءلة والمحاسبة. أما في لبنان، فالمحاسبة السياسيّة مُغيّبة إلى حد بعيد وراء متاريس الطائفية والمذهبية والعشائرية والقيم الاجتماعية المشوّهة التي تختلط فيها الشطارة بالتجاوز والاستباحة.

ثم إن الديمقراطية صمّام أمان يحول دون انفجار أزمات أو مِحَن وطنية. فلا أزمات أو محن وطنية في الديمقراطيات الأكثر تقدماً في العالم. أما في لبنان، فقد شهدنا سلسلة من الأزمات الوطنية منذ الاستقلال كان أعنفها وأطولها الأزمة الوطنية الكبرى التي عصفت بلبنان عبر أكثر من خمسة عشر عاماً. وقبلها كانت أزمة ١٩٥٨. وهذا دليل على غياب صمام الأمان الذي يتجلّى في الديمقراطية.

في ظل هزال الديمقراطية، بدت الحياة السياسية في لبنان شاحبة عليلة فاقدة المناعة والضوابط. قلت يوماً، في ضوء تمرّسي بالتجربة السياسية: أننا بتنا نحسد الغاب على شريعته. كثيراً ما يُعيِّر الغاب على شريعته، عندما يجري الحديث عن شريعة الغاب. ونحن

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

بتنا في السياسة نحسد الغاب على شريعته. في شريعة الغاب، لا افتراس إلا في حال الجوع. ثم إن أي مخلوق من مخلوقات الغاب لا يفترس أحداً من أبناء جلدته، فلا تجد الذئب يلتهم ذئباً، ولا النمر يلتهم نمراً. أما في الحياة السياسية في لبنان، فلا شريعة ولا ضوابط. فالضرب على غير هدى، فلا اعتبار لزمالة أو صداقة، ولا تقدير لظروف قاهرة أو حالة موروثة. والغلبة في كثير من الحالات للمصالح الآنية والمال السياسي. والافتراس هو سنّة الحياة السياسية. أما المعارضة، التي لا ديمقراطية من دونها، فكثيراً ما تكون مغرضة وموتورة، وبالتالي غير بناءة.

ليس في الدنيا لعبة إلا ولها قواعد، اللّهم إلا اللعبة السياسية في لبنان. فهي لعبة بلا قواعد: لعبة الشطرنج كما لعبة الورق ولعبة النرد ولعبة الكرة ولعبة الملاكمة وحتى المصارعة الحرّة، كلها لها قواعدها. أما اللعبة السياسية في لبنان، فلا قواعد لها.

من أجل ذلك يحلو لي أن أقول إنني كنت متفرّغاً للسياسة، ولكنني لم أكن محترفاً لها. فالمحترف السياسي هو الذي يسعى للوصول إلى الحكم. وإذا كان في الحكم، فهو يسعى للبقاء فيه. وإذا خرج من الحكم، فهو يسعى للعودة إليه. ويشهد اللّه أنني لم أسعَ يوماً للوصول إلى الحكم أو البقاء فيه أو العودة إليه. وأنا، عملاً بمبدأ اعتنقته، وهو أن المسؤول يبقى قوياً إلى أن يطلب أمراً لنفسه، لا أطلب أمراً لنفسي، حتى ولا المقعد النيابي أو المقعد الوزاري أو المقعد الرئاسي.

هناك طريق واحدة لإخراج لبنان من الحالة السياسية المتردّية التي تسيطر عليه، ألا وهي طريق تفعيل الممارسة الديمقراطية، وتنمية الثقافة الديمقراطية من خلال العمل المنهجي المبرمج على تجاوز الحالة الطائفية والمذهبية التي تشكّل العقبة الأولى في وجه الديمقراطية.

عبثاً نَسعى إلى بِناء دولة القانون والمؤسسات، وعَبثاً نَسعى إلى بِناء الدولة القادرة والعادلة، وعَبثاً نَسعى إلى بِناء المجتمع الأفضل خارج إطار الديمقراطية. لِذا قلنا ونَقول: إنّ في برنامجنا الديمقراطية أولاً والديمقراطية ثانياً والديمقراطية ثالثاً.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

كانت لي كلمة بعد خمسة أيام من الانتخابات، ألقيتها في تظاهرة من أبناء صيدا احتشدت في الساحة المقابلة لمنزلي في بيروت. وقد أوعز بهذه التظاهرة الصديق الكريم مصطفى سعد، وكان في مقدّمها شقيقه الدكتور أسامة سعد. وقد عبّرت في الكلمة عن نظرتي إلى نتائج الانتخابات، فقلت:

يوم الانتخاب لم أفُز بمقعدٍ نيابي. هذا حكم الناس، ونحن نرضخ لحكم الناس بكل رضا وراحة ضمير.

خلال حملتنا الإنتخابية كُنّا نُخاطب الناس بالقول: مارسوا حقّكم في الاقتراع وادلوا بأصواتكم. فإن اقترعتم لنا، فنحن نعتزّ بثقتكم فينا. وإن اقترعتم ضدّنا، فنحن نحترم إرادتكم وننحني لها. وها نحن نعود فنؤكّد احترامنا لمشيئة الناس وننحني لها، راجين لمن فازوا بثقة الناس النجاح والتوفيق.

إنّني أحمد اللّه الذي منَّ عليَّ بأن تكون لي، في هذه الانتخابات التي خذلتني، آخر مأثرة. وهذه الانتخابات كانت في نظري فعلاً كذلك، بما تميّزت به من نزاهة وانتظام، في ظل أمنٍ وارف الظلال. وليكن سقوطي قرباناً لهذا الإنجاز.

تعلّمتُ من تجربتي السياسية الغنيّة درساً، هو أنّ المسؤول يبقى قوياً إلى أن يطلب أمراً لنفسه. وأنا والحمد للّه لم أطلب، طوال تمرّسي بالمسؤولية والسياسة أمراً لنفسي، ولن أشذ عن هذه القاعدة اليوم فأطلب مقعداً نيابياً لنفسي. معاذ اللّه. أنا لم أنظر يوماً، ولا أنظر اليوم، إلى المقعد النيابي بأنه مكسب شخصي. لم تكن المسؤولية، ولا النيابة، مطيّة لتحقيق أي مأرب شخصي، وإنما كانت سبيلاً لخدمة قضيّة: قضيّة الإنسان وقضيّة الوطن وقضيّة الأمّة. لقد خدمت على هذا المستوى طويلاً قبل أن أكون نائباً، وسأسعى إلى متابعة هذا الطريق بعد خروجي، أو إخراجي، من النيابة.

هناك ألف طريق وطريق للخدمة الاجتماعية والوطنية والقومية. وأنا، إذ أطوي صفحة من حياتي، أقول: أنا باقٍ معكم، باقٍ مع هذا الشعب الطيّب، مع هذا الشعب الوفي، في السرّاء والضرّاء، راجياً أن تكون أيامه المقبلة كلّها سرّاء.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

أعود الآن مرتاح الضمير إلى كل ما ومن هجرت طويلاً: إلى نفسي، إلى أهلي وأحبّائي، إلى كتابي، إلى قلمي، عسى أن يكون لي في ذلك مُتّسع لخدمة مُجتمعي ووطني وأُمّتي من موقع جديد.

عقد المؤتمر القومي العربي والمؤتمر القومي الإسلامي في ١٤/١٠/٢٠٠٠ دورة طارئة في بيروت دعماً للانتفاضة الفلسطينية. وكانت لي في اللقاء كلمة، كما كانت لأمين عام حزب الله، قائد المقاومة، السيد حسن نصر الله كلمة بعدي. وقد ختم السيد نصر الله كلمته بالقول: «كنت أبحث في هذه الأيام عن مناسبة في حضور دولة الرئيس الحص وهو يغادر موقعه الرسمي لأقدّم له الشكر باسم كل مجاهد في المقاومة على وطنيته ومناقبيته ووقوفه الصادق إلى جانب مقاومة شعبه. وأقول له إننا نفتخر به في أي موقع كان».

أما هذا الكتاب، فقد شئته أن يكون، من جهة نقداً ذاتياً، ومن جهة ثانية رداً واضحاً وصريحاً على الحملات الدعائية المضلِّلة والجائرة التي تعرّضت لها طوال عهد الحكومة التي ترأستُ، في بداية عهد الرئيس إميل لحود، على امتداد نحو ٢٣ شهراً. وأرجو أن أكون قد قدّمت فيه خدمة «للحقيقة والتاريخ»، وأن أكون قد وفقت في الذود عن سجلّي الوطني الطويل، في وجه محاولات حثيثة لتشويهه وربما إلغائه.

ABU ABDO ALBAGL

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

حول أداء الحكومة

علامات إيجابية

من المحاور التي تناولتها الحملات الإعلامية الدعائية، أن الحكومة لم تفعل شيئاً. وقد صدّق كثير من الناس هذه المقولة؛ لكثرة ما رددّتها وسائل الإعلام. فلا بد من التذكير ببعض أعمال الحكومة وضعاً للأمور في نصابها:

أولاً، كانت تمارس في عهود الحكومات السابقة بدعة سميت «ترويكا الحكم»، وهي صيغة مشاركة في قرار الحكم بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء .وقد اتّخذت هذه البدعة شكل المحاصصة بين أركان الحكم في التعيينات الإدارية، وفي توزيع التراخيص، وأحياناً المشاريع. كان منها توزيع تراخيص وسائل الإعلام المرئي والمسموع. وبعض هذه الأعمال تقع تحت طائلة قانون الإثراء غير المشروع، بما تنطوي عليه من تضارب في المصالح.

قضينا على هذه البدعة إلى غير رجعة. وقد كانت هذه البدعة ظاهرة لا دستورية ولا ديمقراطية، فضلاً عن أنها مسخت الحكم إلى معادلة للتقاسم والمحاصصة. كانت لا دستورية، لأن الدستور يقضي بالفصل بين السلطات، ولا سيما السلطة الإجرائية والسلطة التشريعية، فيما بدعة ترويكا الحكم أسفرت عن تداخل وتشابك بين السلطات. وكانت لا ديمقراطية، لأن أركان الحكم اختصروا المؤسسات في أشخاصهم. وكانت حائلاً دون الإصلاح السياسي، ومن ثم الإصلاح الإداري؛ فهما لا يستقيمان إلا في كنف دولة القانون والمؤسسات.

كان، من محاور الحملة الإعلامية الدعائية التي كانت تُشنّ ضدي شخصياً منذ لحظة

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

تسلّمي مسؤوليات رئاسة مجلس الوزراء، مقولة مغرضة كاذبة مفادها أنني فرّطتُ بصلاحيات رئاسة مجلس الوزراء، أو أنني تنازلت عنها، أو أنني تخلّيتُ عنها. وقد تناولتُ هذا الزعم في جولاتي الانتخابية الأخيرة، فقلت إن الذي فرّط فعلاً بصلاحيات رئاسة مجلس الوزراء ومكانتها هو ذاك الذي انغمس حتى الأذنين في ممارسة بدعة ترويكا الحكم، إذ إن هذه البدعة ما هي إلاّ صيغة لإشراك الآخرين في صلاحيات رئاسة الوزراء واختصاصاتها؛ وفي هذا منتهى التفريط في موقع رئاسة مجلس الوزراء.

ولا بد من الاعتراف أن التعيينات التي أجريناها شابها شيء من المحاباة والمحسوبية، ولو أنني شخصياً حرصت في كل الأوقات على الترفّع عن الانغماس في لعبة التقاسم. فقد عبرت أو تسرّبت أسماء في التعيينات رُوعي في اختيارها جانب رئيس مجلس النواب، ولم أكن أنا الذي شاورته في شأنها، أو حاولت الوقوف على رأيه فيها، بل كان رئيس الجمهورية العماد لحود هو الذي فعل، خصوصاً أثناء اللقاءات الأسبوعية التي كانت تتم بينهما. كما روعي في بعض التعيينات جانب نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية ميشال المر، الذي يمتّ إلى الرئيس لحود بصلة قربى، ويتمتع بثقته المطلقة؛ فكانت الأسماء التي تهم نائب رئيس الوزراء تُعرض عليّ بأنها من ترشيحات رئيس الجمهورية، وكان الرئيس لحود يتبنّاها أمامي ويزكّيها. هكذا دخل الإدارة وبعض المجالس في زمن حكومتنا، من حيث لم أكن أريد، موظّفون أو أعضاء في مجالس لم يكونوا هم الأفضل، من حيث الكفاءة أو الأهلية للمناصب التي أنيطت بهم. ومن هنا كان اتهام بعض السياسيين المعارضين لنا بأننا نمارس المحاصصة في شكل مستتر بما يذكّر بصيغة الترويكا، ولو أنني شخصياً لم أطلب لنفسي يوماً حصة في التعيينات.

ومن هنا اكتسب ميشال المر صفة الوزير المتميز. وقد لوّح النائب نسيب لحود يوماً إلى هذا الواقع في تصريح له قال فيه إن التعيينات التي تمّت لا تخلو من المحاصصة ولو أن رئيس مجلس الوزراء سليم الحص لم يكن له فيها حصة. وأحياناً، كان يُراعى في التعيينات جانب جهات سورية كانت تمر في قناة رئيس الجمهورية.

ثانياً، عندما تسلّمنا المسؤولية في الشهر الأخير من عام ١٩٩٨، لم تكن الحكومة

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

السابقة قد أعدّت موازنة العام ١٩٩٩، مع أن الدستور يوجب على الحكومة صراحةً تقديم مشروع الموازنة إلى مجلس النواب مع بدء دورة تشرين الأول (أكتوبر) من كل سنة. فكان علينا أن نضع خلال العام الأول من عمر حكومتنا القصير مشروعين: مشروع موازنة العام ١٩٩٩، ومشروع موازنة العام ٢٠٠٠. والتزمنا في إعدادهما مبدأ ترشيد الإنفاق.

تناولت هذا الموضوع في جولاتي الانتخابية؛ فقلت إن الحكومة السابقة لحكومتنا لم تجرؤ على وضع موازنة العام ١٩٩٩ في موعدها الدستوري؛ مع أن تلك الحكومة استمرّت حتى الشهر الأخير من العام ١٩٩٨. وقد خالفت بذلك نصاً دستورياً صريحاً. ولا تفسير لهذه المخالفة سوى أن المسؤولين، لو أقدموا على وضع تلك الموازنة قبل رحيلهم، لفضحتهم، وفضحت بأرقامها الخلل المالي الفادح الذي خلّفته تلك الحكومة لحكومتنا، والذي تجسد في دين كبير جداً تترتب عليه فوائد سنوية تكاد تكون المصدر الأساسي بل الوحيد لعجز الخزينة المتفاقم. وعجز الخزينة يكاد يكون مصدر كل علّة في الاقتصاد الوطني اللبناني.

ثالثاً، أرفقنا بموازنة العام ١٩٩٩ برنامج عمل للتصحيح المالي. ومثل هذا البرنامج هو الأول من نوعه. فمع أن مشكلة تفاقم عجز الموازنة وتعاظم الدين العام هي مشكلة مزمنة تعود لسنوات خلت، فإن أي محاولة لم تُبذل في الماضي لوضع خطة للتصحيح المالي. ومهما قيل في البرنامج الذي وضعناه، فالحقيقة الساطعة أنه الأول من نوعه، وأنه يشكّل خطوة جدية على طريق الإصلاح المالي، ومن ثَمَّ الاقتصادي.

هذا البرنامج وُضع برسم التنفيذ على امتداد خمس سنوات، إدراكاً منّا أن أزمة المديونية المتفاقمة لا تحلّ بكبسة زر أو بواسطة عصا سحرية؛ وأن الوضع يتطلب إصلاحه إجراءات بعضها هيكلية بطبيعتها. وقد استهدف البرنامج تخفيض نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي من نحو ١٢٥ في المئة، وهو المستوى الذي كانت عنده، إلى ما دون ٩٦ في المئة بعد خمس سنوات؛ وبالتالي، تخفيض نسبة خدمة الدين العام إلى الناتج المحلّي من نحو ١٥ في المئة، كما كانت، إلى ما دون خمسة في المئة بعد خمس

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

سنوات. وكان يرجى أن ينشط الاقتصاد الوطني اللبناني في هذه الأثناء؛ فتغدو نسبة نمو الناتج المحلي أعلى من نسبة نمو الدين العام فيتدنى عبء الدين العام على الاقتصاد الوطني سنة فسنة. وقد لحظ في البرنامج دور مرموق لخصخصة بعض موجودات الدولة في توفير موارد جديدة تستخدم في تخفيض مديونية الدولة.

هذا البرنامج أُنجزت صياغته في منتصف العام ١٩٩٩، وأرفق بمشروع موازنة ذلك العام. إلا أن الحكومة لم تتمكّن من تحقيق الأهداف المحددة في هذا البرنامج خلال السنة الأولى التي أعقبت إعلانه، لأسباب عديدة، منها أن لبنان تعرّض خلال هذه السنة لثلاثة اعتداءات إسرائيلية مدمّرة، استهدفت بناه التحتية، ولا سيما منها المنشآت الكهربائية.

كانت غارة إسرائيلية جوّية مدمّرة في حزيران (يونيو) ١٩٩٩، وثانية في شباط (فبراير) ٢٠٠٠، وثالثة في أيار (مايو) ٢٠٠٠. وقد ترتب على هذه الاعتداءات الغاشمة الكثير من الخسائر والنفقات، فضلاً عما كان لها من انعكاسات سلبية جسيمة على حركة الإنتاج والاستثمار والحركة الاقتصادية العامة.

ومن مسبّبات قصور الحكومة عن تحقيق كل أهداف برنامج العمل للتصحيح المالي في سنته الأولى، أن إعداد مشروع القانون الذي يرعى سياسة الخصخصة، ومناقشته، استغرقا من الوقت أكثر مما كان متوقّعاً، ثم تأخّر مجلس النواب في إقراره بعد إشباعه درساً في اللجان النيابية؛ فصدر بتاريخ ٣١/ ٥/ ٢٠٠٠، أي قبل أقل من خمسة أشهر من رحيل الحكومة.

ومما ساهم في تعثر البرنامج ظهور نزف مالي لم يكن في الحسبان، إذ كان على الحكومة أن تسدّد فواتير مستحقة على أعمال منجزة سابقاً وهي تتعلّق بالمطار ومرفق الكهرباء وبعض العقود. كما أن فاتورة المحروقات ارتفعت بارتفاع أسعار النفط في العالم.

رابعاً، جهدت الحكومة إلى معالجة آثار الضربات الإسرائيلية سريعاً، وإلى صون مقومات صمود الشعب في وجه هذه الاعتداءات الغاشمة. وقد قمت شخصياً، ومن خلال

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

وزارة الخارجية التي تولّيت حقيبتها، بحملة دبلوماسية واسعة وفاعلة، دفاعاً عن حق لبنان في مقاومة الاحتلال، وردعاً لإسرائيل عن مواصلة اعتداءاتها على لبنان. فكان أن دعونا إلى عقد مؤتمر لوزراء الخارجية العرب في بيروت، في آذار (مارس) ٢٠٠٠، عقب العدوان الإسرائيلي الثاني على البنى التحتية في شباط (فبراير) ٢٠٠٠؛ فكان هذا المؤتمر حدثاً تاريخياً. وقد صدر عنه موقف تاريخي يدعم بكل صراحة ووضوح حق لبنان في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي لأرضه، ويدين العدوان الإسرائيلي، ويدعو الدول العربية إلى إعادة النظر في علاقاتها مع إسرائيل، في حال تجدد العدوان على لبنان.

خامساً، عندما كان الحديث يدور حول احتمال قيام حكومتنا، كانت مصادر فاعلة تروّج لمقولة أنّ أي تغيير في رئاسة الحكومة سوف يؤدي إلى الانهيار الاقتصادي، وبصورة خاصّة إلى هبوط لا حدود له في قيمة الليرة اللبنانية في السوق النقدية. فكان أن صمدت الليرة اللبنانية طوال وجودنا في الحكم، ولم يطرأ عليها أي تغيير أو تعديل. فأعطينا الدليل الدامغ للمرة الأولى على أن العملة اللبنانية لا ترتبط بشخص معيّن. وكان هذا شاهداً على منعة الاقتصاد الوطني الذي صمد أيّما صمود، على الرغم من الاعتداءات الإسرائيلية شبه اليومية على أرض لبنان وشعبه، وعلى الرغم من ثلاث غارات إسرائيلية غاشمة، في أقل من سنة، استهدفت البنى التحتية، وكذلك على الرغم من الحملات الدعائية المنظمة التي كانت تشنّها بعض وسائل الإعلام، وبخاصة منها محطة «المستقبل» التلفزيونية الفضائية، والتي كانت تصوّر الحالة العامة في لبنان في أبشع صورة. ولو كان الاقتصاد الوطني مرتبطاً بشخص معيّن، كما كان يروَّج، لكان ذلك شاهداً على وهنه. ولقد تعزّزت احتياطات مصرف لبنان من العملات الأجنبية، وانخفضت الفائدة على سندات الخزينة، إذ هبط معدلها على استحقاقات السنتين من ١٦ في المئة إلى ١٤ في المئة، سنوياً.

سادساً، للمرة الأولى وضعنا الإدارة في أجواء المساءلة والمحاسبة. ومهما قيل في حصيلة هذه العملية، فإن الواقع الذي لا مراء فيه أن عملية المساءلة والمحاسبة كانت قبل ذلك غائبة، فيما التسيّب يتفشى والفساد يستشري.

أعترف بأن القرارت التي اتخذها مجلس الوزراء في إطار عملية الإصلاح الإداري، لم

تكن كلها موفقة، لا بل كان بعضها غير صائب. فبعض الذين أُقيلوا من مناصبهم، ووضعوا في تصرف رئاسة الوزراء، تبين فيما بعد أن الإجراءات المتخذة في حقهم لم تكن مبنية على معطيات مكتملة، أو على أدلة قاطعة. والسبب أن ملفّات هؤلاء، لدى وزارة الدولة لشؤون الإصلاح الإداري، أو لدى هيئات الرقابة، لم تكن وافية. وبعض التعيينات التي أجريناها لملء الشواغر في الإدارة، كما سبقت الإشارة، لم تكن أيضاً في محلها، إذ تبيّن لي فيما بعد أن وراء بعضها مراعاة لسياسيين نافذين، أو تدخلات معينة. ثم إن عمليات الإقالة والوضع في التصرف توقفت، فيما بعد، عند أعتاب بعض أركان النظام النافذين والمدعومين إقليمياً. وقد أمسى اتفاقنا داخل الحكم على إقصاء بعض كبار الموظفين المحسوبين على هؤلاء متعذراً. ومما يذكر أننا لم نستطع إجراء تبديل في رئاسة إحدى المؤسسات الكبرى، لأن رئيسها القائم كان يحظى بحماية جهة سورية، كما أننا لم نستطع تعيين مجلس إدارة جديد لمؤسسة كبيرة تساهم فيها الدولة، لأن أحد النافذين اعترض على اسمين رشّحناهما لرئاسة هذا المجلس. وفي مثل هذه الحالات، يغدو اتفاقنا داخل الحكم على اسم معيّن متعذراً.

أشاع أصحاب الحملات المذهبيّة الموجّهة ضدّي أنّ عملية الإصلاح الإداري لم تطل إلا المسلمين السنّة. ومع أن الانتماء الطائفي أو المذهبي لم يكن له أي اعتبارٍ على الإطلاق في القرارات المُتّخذة، فإنّ الواقع يشير إلى وجود خمسة فقط من السنة، من أصل ٢٣ من المسؤولين في وظائف الفئة الأولى أُنهيت مهامهم أو وُضعوا في التصرّف. وأشاع أيضاً أصحاب المآرب الخبيثة أنّ عملية الإصلاح لم تتعرّض للمحسوبين على رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري، مع أنّ الواقع يشير إلى وضع ثلاثة من المحسوبين عليه مباشرةً في تصرُّف رئاسة الوزراء، وهُم مدير عام التعليم المهني والتقني، ومدير عام الإعلام، ومدير عام المكتب الوطني للدواء، وهذا الأخير أوقف قيد التحقيق لمدّة من الزمن. إلى ذلك، فقد أحلتُ رئيس مجلس الجنوب، وهو أيضاً من المحسوبين على رئيس مجلس النواب، على التفتيش المركزي، في قضية ثبُت فيها أنه أودع أحد المصارف الخاصة مبلغاً لا يُستهان به من أموال مجلس الجنوب؛ واستدان شخصياً من ذلك المصرف في المقابل مبلغاً لا يُستهان به، فبدا وكأنّ في الأمر صفقة استفاد منها رئيس مجلس الجنوب

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

شخصياً، إلا أنّ تقرير هيئة التفتيش المركزي جاء لمصلحته؛ فبرّأ ساحته واعتبر العمل الذي قام به قانونياً ومشروعاً.

أمام تعثر عملية الإصلاح الإداري، بادرنا إلى اتخاذ خطوتين: الأولى وضع نظام دائم لتقويم أداء الموظفين، وقد توخينا من هذا النظام أن يغدو الإصلاح الإداري عملية منهجية ومستمرة تديرها هيئات الرقابة، وهي مجلس الخدمة المدنية وهيئة التفتيش المركزي وديوان المحاسبة والمجلس التأديبي العام. ولكن هذه الخطوة لم تسجل النجاح المؤمل منها، لأن هيئات الرقابة ذاتها كانت تتطلب شيئاً من الإصلاح.

أما الخطوة الثانية، فكانت محاولة لتبسيط مسار المعاملات في دوائر الدولة ومؤسساتها. فالبيروقراطية العقيمة آفة من آفات الإدارة المستحكمة في لبنان، وهي إحدى العقبات الأساسية التي تحدّ من حركة الاستثمار في البلاد، وتنعكس سلباً على حركة نمو الاقتصاد الوطني اللبناني وعلى نشاط بعض القطاعات الاقتصادية.

فبادرتُ إلى تشكيل لجنة، برئاسة رئيس مجلس الوزراء، تضمّ، إلى وزير الدولة لشؤون الإصلاح الإداري الدكتور حسن شلق، مجلس الخدمة المدنية وهيئة التفتيش المركزي وإدارة الأبحاث والتوجيه، مهمتها دراسة مراحل سير المعاملات في مختلف إدارات الدولة ومؤسساتها، بقصد وضع اقتراحات لاختصار مراحل المعاملات، وتقليص عدد التواقيع المطلوبة في كل معاملة. وقد شملت الدراسة في مرحلة أولى دوائر المالية والجمارك والتنظيم المدني والدوائر العقارية ووزارة العمل. وقد آلت هذه الأعمال إلى وضع قرارات لتبسيط مسار المعاملات، وقّعها الوزراء المختصون. وقد أصررت على هذه اللجنة، منذ انطلاقها، أنني لا أريد تقارير، وإنما أتوقّع أن يتوج عمل اللجنة بمشروع قرار يوقّعه الوزير المختص، أو مرسوم يصدر عن مجلس الوزراء، أو مشروع قانون يحال على مجلس النواب. وكان وزير الدولة لشؤون الإصلاح الإداري قد بدأ بالقول، في أول اجتماع عقدته اللجنة، إن ثمة تقارير موضوعة حول هذا الشأن منذ زمن بعيد.

سابعاً، حرصنا أشد الحرص على صون الحريات العامة، بما فيها حرية الرأي والمعتقد والتعبير والعمل. وحفظنا الحريات الاقتصادية كلّها، بما فيها حرية المبادرة

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

الخاصة، وحرية تحويل العملة، وحرية انتقال الرساميل، وحرية الاستثمار في البلاد، فضلاً عن احترام الملكية الخاصة. ونحن لم نتعرّض مرة واحدة لصاحب قلم أو صاحب رأي أو صاحب كلمة، مهما قسا علينا. لا بل إننا مضينا أبعد من ذلك، فأطلقنا حرية التظاهر. وكان التظاهر محظوراً قبلنا كلياً. وقد قامت تظاهرات كثيرة في عهد حكومتنا وضدها. فلا يكاد يمر يوم من أيام الأربعاء، وهو يوم انعقاد مجلس الوزراء، من دون أن يكون هناك تظاهرة بالقرب من مقرّ مجلس الوزراء، في شأن من الشؤون. ولعل أكبر التظاهرات التي انطلقت في عهد حكومتنا كانت تلك التي دعا إليها الاتحاد العمالي العام احتجاجاً على تدهور الحالة الاقتصادية الاجتماعية. وقد رفعت خلالها شعارات تندد بحكومتنا. ولم تسجل أي من هذه التظاهرات أي حادث يذكر، ولم تجرِ أية محاولة لقمعها، بل إن القوى الأمنية واكبتها من دون التعرّض لها.

ثامناً، أخرجنا مشروع المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الأدراج التي كان مدفوناً فيها لسنوات خلت، فشكّلنا هذا المجلس بحسب الأصول، علماً بأن قانون إنشاء هذا المجلس صدر في ١٢/ ١/ ١٩٩٥، وجرى تعديله في ٢٤/ ٧/ ١٩٩٦.

تاسعاً، أنشأنا مقراً خاصاً لمجلس الوزراء، حيث يجب أن تعقد اجتماعاته، عملاً بأحكام الدستور (المادة ٦٥، البند الخامس). وكان هذا الموجب الدستوري مهملاً في ظل تناوب كيفي على استضافة مجلس الوزراء بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة. وكان هذا الموضوع أحد مواضيع الخلاف بيني وبين الرئيس الأسبق الأستاذ الياس الهراوي في عام ١٩٩٠.

عاشراً، تمثّل لبنان على أعلى مستوى في القمة الفرنكوفونية، التي ترأس رئيس الجمهورية العماد إميل لحود وفد لبنان إليها، وفي افتتاح دورة الهيئة العامة للأمم المتحدة في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، وقد ترأست شخصياً وفد لبنان في الحالتين، وكذلك في القمة العربية غير العادية التي انعقدت في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٠، لدعم الانتفاضة الفلسطينية؛ فمثلت لبنان في مؤتمر وزراء الخارجية العرب التحضيري؛ ثم شاركت في القمة إلى جانب الرئيس إميل لحود. وقد استغللت هذه المناسبات لعرض

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

مواقف لبنان المبدئية من مختلف القضايا التي تهم لبنان، ولا سيما ما يتعلّق منها بالعدوان الإسرائيلي على لبنان، كما القضايا العربية، ولا سيما منها قضية فلسطين وإفرازاتها وتشعباتها، والقضايا الدولية. واستثمرت هذه المناسبات أيضاً لتوطيد علاقات لبنان مع الدول الصديقة. وقد استقبل لبنان مسؤولين كباراً من مثل هوبير فدرين وزير خارجية فرنسا، ومادلين أولبرايت وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأميركية، ولمبرتو ديني وزير خارجية إيطاليا، وكوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة، وخافيير سولانا المسؤول عن العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي، والرئيس حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية، والأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي عهد المملكة العربية السعودية. واستضاف لبنان مؤتمراً استثنائياً لوزراء الخارجية العرب صدر عنه موقف تاريخي إثر الاعتداء الإسرائيلي على البنى التحتية في لبنان في شباط (فبراير) ٢٠٠٠.

حادي عشر، كان للحكم والحكومة موقف مسؤول من تحرير بلدة أرنون ومنطقة جزين؛ فكنت شخصياً ورئيس الجمهورية العماد لحود أول الوافدين إليهما بعد جلاء الاحتلال الإسرائيلي عنهما. وكذلك كان الأمر عند جلاء الاحتلال الإسرائيلي عن أرض الجنوب والبقاع الغربي؛ فقمت بجولتين على المناطق المحررة برفقة ابنتي وداد وحفيدي سليم: الأولى عبر الطريق الساحلي مروراً ببنت جبيل والخيام ومرجعيون، والثانية عبر البقاع الغربي مروراً بحاصبيا وشبعا وكفرشوبا.

ثاني عشر، أعدنا النظر في قانون الإثراء غير المشروع؛ وأحلناه على مجلس النواب، فصدّقه بعد إدخال تعديلات طفيفة على المشروع. ووضع هذا القانون للمرة الأولى موضع التطبيق العملي؛ فطُلب من جميع المسؤولين في الحكم التصريح عن أموالهم المنقولة وغير المنقولة؛ وكذلك طلب من جميع النواب وجميع موظفي الدولة، على أن يقدم هؤلاء تصاريح مماثلة عند انتهاء مهماتهم وفق ما نص عليه القانون.

ثالث عشر، عملنا دائبين على تعزيز المناخ الاستثماري في البلاد، لعلمنا أنَّ، في تنشيط حركة الاستثمار، وبخاصة منها تلك الوافدة من المحيط العربي والاغتراب اللبناني، السبيل الأنجع لإعادة تنشيط الحركة الاقتصادية العامة في البلاد، وإيجاد فرص

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

جديدة للعمالة فيها، خصوصاً في ظل حالة الركود المستحكمة التي ما فتئت البلاد ترزح تحت وطأتها منذ بضع سنوات.

لهذا الغرض حوّلنا المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار إلى محطة وحيدة، أو مكتب موحّد، لإنجاز معاملات المستثمرين، وذلك تجنيباً لهؤلاء مغبة التيه في مجاهل الإدارات والمؤسسات العامة، إلى أن يتم إصلاح شأن الإدارة جذرياً.

وفي هذا الإطار أيضاً، وضعنا نصوصاً تشريعية بتنظيم السوق المالية والائتمانية، وكذلك تنظيم العمليات والمعاملات والأوراق والسندات التي تقوم عليها السوق.

وفي إطار تشجيع حركة الاستثمار وتوطيد علاقة لبنان المقيم بلبنان المغترب، دعونا، من خلال وزارة المغتربين، إلى مؤتمر لرجال الأعمال المغتربين، عُقد في حزيران (يونيو) ٢٠٠٠، وشارك فيه نحو ٦٥٠ رجل أعمال من الاغتراب اللبناني، وعدد وفير من رجال الأعمال اللبنانيين المقيمين.

رابع عشر، وضعت حكومتنا خطة خمسية للإنماء والإعمار ذات أولويات واضحة ومبنية على مبدأ الإنماء المتوازن، أي مع مراعاة حاجات المناطق الأقل نمواً. وقد لحظت الخطة إنفاقاً إجمالياً يزيد على المليار دولار سنوياً، على امتداد خمس سنوات. أقرّ مجلس الوزراء هذه الخطّة في جلسة عقدت برئاسة رئيس الجمهورية في ١٧/٥/٢٠٠٠.

خامس عشر، جهدت حكومتنا لتأمين عقد مؤتمر للدول المموّلة (أو الدول المانحة كما تعرف عادة) إثر تحرير الجنوب والبقاع الغربي من الاحتلال الإسرائيلي، وذلك من أجل تأمين التمويل اللازم لبرنامج الإنماء والإعمار، مع التركيز على إنماء المناطق المحرّرة حديثاً. وقد عقد مؤتمر للدول والمنظمات المانحة في تموز (يونيو) ٢٠٠٠ على مستوى السفراء في بيروت. وقد شارك في هذا المؤتمر ٣٨ دولة، وعشر منظمات وصناديق إقليمية، وعدد من المنظمات المتفرعة عن الأمم المتحدة. واعتبر هذا المؤتمر تحضيرياً لمؤتمر يعقد فيما بعد على مستوى الوزراء (وزراء التنمية الدولية أو من يماثلهم في مختلف الدول) على أن تعلن الجهات الممولة التزاماتها حيال لبنان في هذا المؤتمر الأخير.

ولكننا شعرنا بتلكؤ عواصم القرار في العالم ومماطلتها في تحديد تاريخ لانعقاد هذا المؤتمر، مما أوحى إلينا بأن ليس هناك إرادة حقيقية لدعم لبنان في الوقت الحاضر، لا بل ساورَتنا ظنون بأن المجتمع الدولي يعاقبنا على المواقف الوطنية التي اتخذناها خلال مسيرة التحرير، فحملنا لواء المقاومة للاحتلال. واكتسبت حركة المقاومة في عهد حكومتنا شرعية عربية ودولية، في الوقت الذي كانت فيه عواصم القرار، وبخاصة واشنطن، تصرّ على نعت المقاومة بالإرهاب.

سادس عشر، توّجنا أعمال الحكومة بالموافقة على مشروع ضمان الشيخوخة بشقيه: الشق المتعلّق بالضمان الصحي للمسنّين، والشق المتعلّق بمعاش التقاعد بديلاً لتعويض نهاية الخدمة. هذا المشروع سيكون له وقع اجتماعي طيب جداً، كما سيكون له أثر طيب على الاقتصاد الوطني، نظراً إلى أن نظام تعويضات نهاية الخدمة كان دوماً موضع شكوى من الهيئات الاقتصادية. هذا مع العلم أن تطبيق هذا النظام الجديد لا بد أن يكون تدريجياً، وأن يستغرق وقتاً طويلاً كي يؤتي كامل ثماره.

سابع عشر، أجرت حكومتنا انتخابات شهد القاصي والداني، حتى الذين لم يحالفهم الحظ فيها، بأن عملية الاقتراع فيها حرّة ونزيهة. لم تسجل أية حوادث أمنية تذكر في أي مكان من لبنان يوم الانتخاب. وكانت عملية الاقتراع منتظمة وسليمة. وكان سقوطي في هذه الانتخابات، ومعي ثلاثة من أعضاء الحكومة، شاهداً على أن عملية الاقتراع لم تتدخل فيها الحكومة، خلافاً لما كان يجري في أكثر الحالات في الماضي. هذا مع الإشارة إلى أن الانتخابات لم تكن ديمقراطية بقدر ما مورس من تدخل في صنع القوائم الانتخابية من قبل أجهزة أمنية لبنانية وسورية، وبقدر ما لعب المال السياسي في الحملات الانتخابية، وما كان للهيمنة الإعلامية على أيدي المتسلحين بالمال السياسي، وللإثارة المذهبية والطائفية، من دور في حسم نتائج هذه الانتخابات.

لقد أجريت الانتخابات بناء على قانون وصفته غير مرة بأنه سيّئ بما نص عليه من تقسيمات انتخابية، بما في ذلك تقسيم العاصمة بيروت ثلاث دوائر انتخابية. اعترضت في مجلس الوزراء، عند مناقشة مشروع القانون، على صيغة التقسيم التي نص عليها

ABU ABDO ALBAGL

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

المشروع، ودعوت إلى الإبقاء على المحافظات دوائر انتخابية في كل لبنان. وافق مجلس الوزراء على المشروع، كما هو فسجلتُ تحفّظي عليه، وأعلنت ذلك أمام وسائل الإعلام.

من المعروف أن المشروع وُضع تجاوباً مع إصرار النائب وليد جنبلاط على تقسيم جبل لبنان انتخابياً. فما كان بالإمكان تقسيم الجبل والإبقاء على وحدة سائر المحافظات، فعمّمت قاعدة التقسيم على كل المناطق. وليس سراً أن هذا المشروع تمّ وضعه بمعرفة أجهزة أمنية لبنانية معينة، وبرعاية سورية مباشرة. وقد مرَّ المشروع بلجنة الإدارة والعدل النيابية من دون اعتراض، حتى ممّن عادوا فصوّتوا ضده في الجلسة النيابية العامة. وفاز المشروع بأكثرية عالية في الهيئة العامة لمجلس النواب. مع ذلك استمرت الحملات الإعلامية الدعائية ضد الحكومة محمّلة إياها وحدها وزر ذلك القانون. وفي الحملات الانتخابية التي شُنّت ضدي، جرى تحميلي كل المسؤولية عن القانون.

وقد أغفل المتحاملون عليّ أنني أمام موافقة مجلس الوزراء على مشروع القانون، كنت بحسب القواعد الديمقراطية المعروفة أمام خيارين لا ثالث لهما: فإما أن أقبل المشروع باعتبار أنه غدا قراراً من مجلس الوزراء ملزماً للجميع، بمن فيهم رئيس مجلس الوزراء، أو أن أستقيل. أما الاستقالة فلم تكن خياراً حقيقياً في ظل الظروف التي كانت سائدة آنذاك، خصوصاً أن مسيرة تحرير الجنوب والبقاع الغربي كانت قد بلغت مرحلة الحسم.

أخيراً لا آخراً، فإن أعظم إنجاز حقّقه لبنان في عهد حكومتنا، ولا أقول بفضلها، هو تحرير الجنوب والبقاع الغربي من احتلال إسرائيلي غاشم استمر ٢٢ عاماً، بدءاً باجتياح إسرائيلي للجنوب سُمي عملية الليطاني، وتواصل هذا الاحتلال إلى أن جلا آخر جندي إسرائيلي عن أرض لبنان في ٢٤ أيار (مايو) ٢٠٠٠ تحت وطأة ضربات المقاومة الباسلة. ولم يبق تحت الاحتلال سوى مزارع شبعاً وثلاث نقاط على الخط الأزرق الذي رسمته الأمم المتحدة على الحدود مع فلسطين المحتلة، تحفّظ لبنان حيالها في حينه.

كان الإنجاز عظيماً من حيث أن الانتصار كان على أعتى قوة في الشرق الأوسط، حقّقه المقاوم اللبناني متسلّحاً بما يتحلّى به من قوة الإيمان وروح التضحية والفداء في

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

مواجهة قوة عسكرية نظامية تملك أحدث ما أنتجت تقانية (تكنولوجيا) الحرب المتطورة من سلاح في العالم. وكانت المرة الأولى التي تجلو فيها إسرائيل عن أرض عربية بالقوة. كما كانت المرة الأولى التي أخلت فيها إسرائيل أرضاً عربية من دون أن تخلّف وراءها علماً يخفق فوق سفارة. فالجلاء عن لبنان كان بلا قيد ولا شرط.

وقد واكبت حكومتنا مسيرة الصراع مع إسرائيل، ومن ثم مسيرة التحرير، بمواقف سياسية رافدة للمقاومة الميمونة وداعمة لها ومؤازرة. وساعد ذلك في اكتساب حركة المقاومة شرعية عربية ودولية كان من أبرز تجلياتها الموقف التاريخي الذي صدر عن مؤتمر وزراء الخارجية العرب المنعقد في بيروت في آذار (مارس) ٢٠٠٠ والذي أجمع على دعم حق لبنان في المقاومة، واللقاء الذي تم بين أمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان وأمين عام حزب الله السيد حسن نصر اللّه، عند زيارة السيد أنان بيروت.

هكذا تبدّلت نظرة العالم إلى المقاومة الباسلة: فبعد أن كانت تُنعت زوراً وبهتاناً بالإرهاب، غدت في نظر العالم، كما هي حقيقة، حركة تحرر وطني تناضل من أجل هدف شريف ومشروع. إن سياسة لبنان الخارجية كانت فاعلة جداً، والنتائج المحققة تشهد بذلك.

على صعيدٍ آخر، تعرّضت شخصياً لحملة افتراءات شديدة خلال وجودي في نيويورك خلال الأسبوع الأخير من شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٩٩، للمشاركة في اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة، على رأس وفدٍ لبناني، ولإلقاء كلمة لبنان أمام الأمم المتحدة. وقد تناولت هذه الحملة أدائي في رئاسة الوزراء. اطّلعت على ما قيل في حقّي فور عودتي إلى بيروت، فأعددت ردّاً على تلك الحملة صدر صباح اليوم التالي في بيانٍ عن المكتب الإعلامي لرئاسة الوزراء. وقد جاء في البيان:

«يتردّد في بعض وسائل الإعلام، المحسوبة على مراجع معيّنة، أنّ الرئيس سليم الحص خرج على صيغة الطائف، وأنّ وزيراً بات يمارس صلاحيات رئاسة الحكومة. أقل ما يُقال في هذه الحملة أنّها جائرة ومضلِّلة ومُغرضة. فرئيس مجلس الوزراء يمارس

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

صلاحياته كاملةً غير منقوصة. وتشهد بذلك النشاطات التي يقوم بها يومياً على شتّى الصعد داخلياً وخارجياً. فليس بين صلاحيات رئيس مجلس الوزراء صلاحية واحدة يمارسها غيره. فإلى من يزعم أنّ الرئيس سليم الحص تخلّى عن أيّ صلاحية من الصلاحيات التي أناطها الدستور برئيس الوزراء نقول: هاتوا دليلكم. هاتوا دليلاً واحداً. لعل الهدف من هذه الحملة المكشوفة ليس سوى النيل من مقام رئاسة الوزراء وكرامتها من جهة، وتصديع الصف الحكومي بالإيقاع بين أركان الحكم من جهة ثانية، واستثارة الغرائز الفئوية خدمةً لمصالح شخصية من جهة ثالثة. والذين يقفون وراء هذه الحملة معروفون ودوافعهم مكشوفة. أما التضامن الحكومي، فيبقى في حرز حريز. فلا خلاف بين رئيس الحكومة وأيٍّ من أعضائها، والعلاقة بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء على خير ما يُرام. لقد أعادت الحكومة الحالية الممارسة الحكومية إلى حضن شرعية الطائف، بعدما هتكت الحكومات السابقة صيغة الطائف من خلال التمادي في ممارسة بدعة ترويكا الحكم. أما الذي تخلّى فِعلاً عن صلاحيات رئاسة الحكومة، فهو ذاك الذي أشرك سائر أركان ترويكا الحكم في قراراته وقرارات الحكومة. فكان التقاسُم بينهم، وكانت المحاصصة، سواء في التعيينات الإدارية أو في توزيع تراخيص وسائل الإعلام المرئي والمسموع، أو في تلزيم بعض المشاريع. فإذا لم تكن بدعة ترويكا الحكم صيغة لمشاركة الغير في صلاحيات رئاسة الحكومة، فماذا تكون؟ ومن دواعي فخر الرئيس سليم الحص أنّه، طوال وجوده في الحكم حاضراً وماضياً، لم يطلب أمراً لنفسه. وهو لم يتهالك يوماً على الوصول إلى الحكم كما يفعل اليوم سواه. الحقيقة هي التي تنتصر في نهاية المطاف، ولن تنفعهم حينذاك سطوتهم وهيمنتهم المادية على بعض وسائل الإعلام. فحبل التضليل والافتراء، تماماً كحبل الكذب، قصير، والناس لا يعوزهم الوعي والإدراك والحمد للّه».

كانت هذه جردة بأبرز ما قامت به الحكومة من أعمال بعناوينها العريضة، وبما كان لها من إيجابيات وسلبيات. يبقى عنوان كبير، هو الهمّ الاقتصادي والمعيشي، لم تتمكن الحكومة من التغلّب عليه، برغم المحاولات والمساعي التي بُذلت في هذا السبيل.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

الأزمة الاقتصادية الاجتماعية

إن الأزمة الاقتصادية الاجتماعية لم تبدأ مع حكومتنا، وإنما هي تعود إلى سنوات خلت. وعندما جاءت حكومتنا كانت هذه الأزمة محتدمة والشكوى منها عارمة. وقد انعكس هذا الواقع في البيان الوزاري الذي قدّمته الحكومة في جلسة الثقة المنعقدة في ١٤/١٢/١٩٩٨.

فقد جاء في البيان الوزاري ما حرفيته: «علينا أن نحاذر، بادئ الأمر، المغالاة في ما يستطاع تحقيقه فوراً أو في خلال فترة وجيزة. فبعض المشكلات والمعضلات أضحى متجذّراً في حياتنا العامة، وتتطلب معالجته خططاً قد يمتد تنفيذها بعض الوقت. من ذلك قضية المهجّرين، ومعضلة عجز الموازنة، ومشكلة الدين العام المتفاقم، ووطأة الوضع المعيشي والاجتماعي وقضايا الإصلاح السياسي والإداري والقضائي، وتنمية القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، ومن ثم القضاء على آفة البطالة...».

وتحت عنوان «الإطار العام للأهداف الوطنية»، جاء في البيان الوزاري تأكيد على ضرورة «وضع خطة لمعالجة عجز الموازنة وتقليص عبء الدين العام على الاقتصاد الوطني سنة بعد أخرى، على أن يكون الهدف التوصل إلى تخفيض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي».

وتحت عنوان «معالجة الاختلالات الاقتصادية والمالية» جاء في البيان الوزاري: «يواجهنا في المجال الاقتصادي والمالي تحديان: وضع عجز الخزينة ومستوى المديونية من جهة، وإعادة القدرة التنافسية إلى الاقتصاد اللبناني وتطوير مناخ استثماري حقيقي يجتذب مدخرات اللبنانيين وغيرهم في الداخل والخارج إلى المجالات الخدماتية والإنتاجية المفيدة من جهة أخرى. والتحديان مرتبطان ارتباطاً وثيقاً، وتقتضي مواجهتهما من جانبنا متلازمين...».

وجاء أيضاً: «لا بد من الحؤول دون استمرار عجز الخزينة وتنامي الدين العام، لأن الحكومة ترى أن اقتصاد البلاد لا يمكن أن يتحمّل استمرار الدوران في الحلقة المفرغة،

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

حيث يؤول العجز إلى زيادة مديونية الدولة، وتؤول هذه الزيادة إلى ارتفاع في خدمة الدين العام وبالتالي عجز الخزينة».

وجاء أيضاً تأكيد على ضرورة «إعادة القدرة التنافسية إلى الاقتصاد الوطني، لأن الحالة التي نحن فيها جعلت جميع القطاعات الاقتصادية، ومنها قطاع الخدمات، تشكو من اختلالات مختلفة، من تخمة هنا وانكماش هناك، ومن بنية تكاليف هي الأعلى في المنطقة العربية، بالمقارنة مع بعض الدول الصناعية. وستعمد الحكومة إلى وضع سياسة اقتصادية شاملة هدفها تأمين الاستقرار الاقتصادي، وإزالة التشوهات والخروج من الركود ورفع معدلات النمو وتفعيل القطاعات الإنتاجية، وإعطاء دور أساسي للقطاع الخاص وتشجيع المبادرة الفردية...».

وفي ردّي على مداخلات النواب تعليقاً على البيان الوزاري، تحدّثت أيضاً عن عجز الموازنة سبباً أساسياً من أسباب الركود الاقتصادي المطبق الذي كنّا نعاني منه آنذاك.

إن التركيز على مشكلة عجز الخزينة لم يكن اعتباطياً. فيكاد هذا العجز يكون مكمن كل علّة في الاقتصاد الوطني اللبناني. فهو مُسبب الحلقة المفرغة التي وقعت فيها مالية الدولة بين عجز متفاقم ودين متعاظم. وهو من أسباب ارتفاع معدلات الفائدة في السوق إلى مستويات أمست كابحة لحركة الاستثمار، وبالتالي للحركة الاقتصادية العامة. فالعجز يضطر الدولة إلى الاستدانة من السوق لتغطيته، ودخول الدولة مقترضة من السوق على نطاق واسع، من شأنه رفع معدلات الفائدة، وبالتالي زيادة تكلفة (خدمة) الدين العام، ومعها ازدياد العجز. والمعروف أن معدلات الفائدة المرتفعة من شأنها صرف مدخرات المجتمع عن مجالات الاستثمار في مشاريع منتجة تساهم في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني، وإيجاد فرص عمل جديدة، إلى مجالات الاستثمار الريعي في ودائع مصرفية أو سندات خزينة ذات مردود مرتفع. فالعجز من هذه الزاوية هو من مسببات الركود الاقتصادي العام، وتفاقم مشكلة البطالة في صفوف اليد العاملة. وعجز الموازنة، إلى كل ذلك، من شأنه الضغط على ميزان المدفوعات الخارجية لغير مصلحة العملة الوطنية. لذلك كله تبرز مسألة التصدّي لعجز الخزينة محوراً أساسياً من محاور السياسة الاقتصادية.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

ولئن كان مضمون البيان الوزاري يساعد على التذكير بما كان عليه الوضع الاقتصادي الاجتماعي قبل مجيء حكومتنا، فإن بعض المؤشرات قد تساهم أيضاً في ذلك. فالأرقام تظهر أن بداية التراجع في النمو الاقتصادي كانت في العام ١٩٩٦؛ واستمر هذا التراجع بعد ذلك. ففي عام ١٩٩٦، هبطت نسبة النمو الحقيقي في الناتج المحلي إلى ٤ في المئة، بعد أن كانت ٨ في المئة في عام ١٩٩٤، و٦,٥ في المئة في عام ١٩٩٥. وبقيت نسبة النمو على حالها في عام ١٩٩٨، كما كانت في عام ١٩٩٧؛ ثم هبطت مجدداً فبلغت ٣ في المئة في عام ١٩٩٨. وتشير إلى مثل هذه الظاهرة أرقام التجارة الخارجية. فقد هبطت نسبة نمو مجموع الاستيراد من ٢١,٩ في المئة في عام ١٩٩٥ إلى ٣,٥ في المئة في عام ١٩٩٦، ثم سجل مجموع الاستيراد تقلّصاً بنسبة ١,٤ في المئة في عام ١٩٩٧، وتقلصاً بنسبة ٥,٣ في المئة في عام ١٩٩٨.

هذه المؤشرات من شأنها أن تعزز القول إن التراجع في النشاط الاقتصادي إنما بدأ في عام ١٩٩٦، وأن أزمة الركود الاقتصادي لم تنشأ مع حكومتنا، وإنما بدأت قبل سنوات مع ما تستتبعه من تزايد في البطالة وضائقة معيشية. ورفد هذه الأزمة جمود في القطاع العقاري بدأ يذر قرنه في عام ١٩٩٥.

يجب أن يكون قد أضحى واضحاً أن الأزمة المعيشية الاجتماعية إنما هي الوجه الآخر لأزمة الركود الاقتصادي التي بدأت في عام ١٩٩٦، وتفاقمت سنة بعد سنة، واستمرت في التفاقم في عهد حكومتنا. فمن طبيعة الأزمات أنها تتفاقم إلى أن تلقى الحل الناجع لها. لذلك فإن العلاج المطلوب لأزمة الركود الاقتصادي، وللأزمة المعيشية الاجتماعية، هو إلى حدٍ ما واحد.

لا شك في أن بعض مسببات أزمة الركود الاقتصادي ذات طبيعة بنيوية، وتعود في جذورها إلى الأزمة الوطنية الكبرى التي استمرت خمسة عشر عاماً، وخلّفت ما خلّفت من دمار وشلل واختلالات. وإذا كانت المؤشرات لم تُظهر أبعادها حتى العام ١٩٩٦، فلأن السنوات التي أعقبت الحرب الداخلية مباشرة سجّلت نمواً غير اعتيادي لمجرد أن عودة السلم الأهلي في عام ١٩٩٠ أعاد فوراً إلى النشاط مرافق كانت مشلولة بفعل الأعمال الحربية التي كانت تدور قبل ذلك. من هنا كانت نسبة النمو الحقيقي في الناتج المحلي عام

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

١٩٩١، ٣٨,٢ في المئة، بعد أن سجّل الناتج المحلي تقلصاً بنسبة ١٣,٤ في المئة في عام ١٩٩٠. وهبطت نسبة النمو الحقيقي إلى ٤,٥ في المئة في عام ١٩٩٢، وبلغت ٧ في المئة في عام ١٩٩٣، و ٨ في المئة في عام ١٩٩٤، و ٦,٥ في المئة في عام ١٩٩٦.

لقد ظهرت بوادر التراجع في المؤشرات الاقتصادية، في شكل واضح، ابتداء من عام ١٩٩٦، وانخفض معها معدل نمو إجمالي الناتج المحلي سنة بعد سنة. وروّجت أبواق المعارضة الإعلامية أن معدل نمو الناتج المحلي في عام ١٩٩٩ كان سلبياً، أي دون الصفر. وبعد رحيل حكومتنا في عام ٢٠٠٠، بدأ يقال في الأوساط الاقتصادية أن معدّل نمو الناتج المحلي بلغ في العام ١٩٩٩ واحداً في المئة.

في الواقع أن الإحصاءات الاقتصادية اللبنانية تفتقر إلى الدقّة، خصوصاً فيما يتعلّق بالناتج المحلي. فلبنان لم يعتمد بعد نظاماً دقيقاً للحسابات الوطنية، التي من دونها تتعذر معرفة تطورات الناتج المحلي بدقة. لذلك، وريثما يتم تطوير نظام دقيق للحسابات الوطنية، عمد مصرف لبنان إلى وضع مؤشر اقتصادي عام لمتابعة تطور الحالة الاقتصادية العامة. وتُفيد مصادر مصرف لبنان أن المؤشر الاقتصادي العام، بعد نمو مطّرد ما بين العام ١٩٩٢ والعام ١٩٩٥، آخذ في التباطؤ. فقد انخفض نمو المؤشر الاقتصادي من ٩ في المئة خلال العام ١٩٩٥ إلى ١,٤ في المئة خلال العام ١٩٩٦، وإلى ١,١ في المئة خلال العام ١٩٩٧، وبلغ ٢,١ في المئة خلال العام ١٩٩٨ و ٠,٣ في المئة خلال العام ١٩٩٩. من هنا القول إن بوادر الركود الاقتصادي العام بدأت تذر قرنها عملياً منذ العام ١٩٩٦، واستمرت في العام ١٩٩٩.

أما فيما يتعلّق بالمؤشرات المالية، فبالاستناد إلى دراسة وضعها وزير المالية الدكتور جورج قرم في ١٨ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٠ بعنوان «وزارة المالية: خطة التحرك وورش العمل ١٩٩٨ – ٢٠٠٠» يبدو أن نسبة نمو الدين العام بلغت أقصاها في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٦، إذ بلغت ٦٥,١٧ في المئة في العام ١٩٩٤، و ٤٢,٦١ في المئة في العام ١٩٩٦، وهبطت نسبة النمو هذه إلى ١٦,٤١ في المئة في العام ١٩٩٧، و ١٩,٠١ في المئة في العام ١٩٩٨، و ٢٠,٩٢ في المئة في العام ١٩٩٩، و ٦,٥٢ في المئة حتى آب (أغسطس) ٢٠٠٠.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

ما هو المقصود في القول إن الأزمة هي إلى حدٍّ ما بنيوية ؟ هناك ثلاثة عوامل يمكن التوقف عندها في هذا الصدد:

كان الاقتصاد الوطني اللبناني مزدهراً قبل نشوب الحرب الداخلية، أي قبل العام ١٩٧٥، بفعل دور كان لبنان يؤديه في منطقة الشرق الأوسط، وهو دور الوسيط والمعبر للتجارة الدولية في المنطقة، ودور مركز الخدمات للمنطقة. كان لبنان مركزاً سياحياً مرموقاً، يؤمه السياح والمصطافون من كل أرجاء المنطقة. وكان معروفاً بتفوق مرافق الخدمات فيه، حتى بات يقال عنه إنه مستشفى العرب وجامعة العرب ومدرسة العرب ومصرف العرب ومرفأ العرب ومطار العرب ومطبعة العرب.

غاب هذا الدور عن لبنان عبر خمسة عشر عاماً من الحرب الداخلية، فاضطر رواده إلى الاستغناء عنه بإنشاء مرافقهم الخاصة في بلدانهم، وبإقامة جسور مباشرة مع مرافق الخدمات في الغرب من دون المرور في لبنان. فما أن انتهت الحرب الداخلية حتى ظهر جلياً أن لبنان فَقَدَ الدور الذي كان يزدهر عليه قبل الحرب. وبفقدان مصدر الازدهار، حلّت أزمة الركود الاقتصادي. ولبنان يسعى اليوم إلى إحياء ولو بعض دوره في شتى المجالات الخدماتية التي كان متميزاً فيها. ولكنه يجب أيضاً أن يبحث عن دور جديد له في تقانيات العصر الحديث، وبخاصة في مجالات تقانيات المعلوماتية والإعلام والاتصالات السلكية واللاسلكية والإنترنيت.

أما المصدر البنيوي الثاني لأزمة الركود الاقتصادي وبالتالي للأزمة المعيشية الاجتماعية، فهو أن ظروف الأزمة الوطنية الكبرى أوقعت خزينة الدولة في عجز مستحكم من جراء نضوب الموارد وانقطاع التحصيل، مع استمرار مصاريف الدولة الجارية. والعجز، كما سبقت الإشارة، هو سبب من أسباب الركود الاقتصادي.

أما المصدر البنيوي الثالث، فهو واقع التراجع الذي حل باقتصادات دول الخليج العربي إثر اجتياح العراق للكويت في عام ١٩٩٠، وحرب الخليج التي أعقبتها، وكذلك النزف المالي الذي تعرضت له هذه البلدان، إذ فرض عليها الواقع المستجد زيادة الإنفاق على التسلح وعلى مشاريع تهم الدول الكبرى التي نصّبت نفسها حامية لدول الخليج.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

ولما كان لبنان يستفيد مباشرة من البحبوحة التي كانت شعوب الخليج تنعم بها بعد الفورة النفطية في السبيعنات والثمانينات، فإن تراجع الاقتصادات الخليجية أدى إلى حرمان لبنان من كثير من الحركة المالية والتجارية والسياحية التي كانت تفد إليه من منطقة الخليج العربي. ثم إن أسعار النفط هبطت إلى مستويات متدنية جداً لمدة من الزمن فأثر ذلك سلباً على النشاط الاقتصادي في الخليج العربي. كل ذلك كان له بطبيعة الحال انعكاس سلبي جسيم على الحالة الاقتصادية العامة في لبنان.

السؤال الذي يفرض نفسه هنا هو: إذا كانت أسباب الأزمة الاقتصادية الاجتماعية بنيوية بطبيعتها كما أوردنا، فهل هذا يعني أن واقع الأزمة قدر لا مفرَّ منه، وأن شيئاً لا يستطاع عمله لمعالجة الأزمة؟ الجواب هو بالطبع كلاّ. فالذي يمكن ويجب عمله هو تنشيط حركة الاستثمار في لبنان عموماً، وحركة الاستثمار الوافدة من الخارج خصوصاً.

فالمعروف أن حركة الاستثمار هي المحرك الأول لأي اقتصاد في العالم. فعلى الرغم من وجود أسباب بنيوية للأزمة، فإن من المفروض أن لا نسلّم بالأمر الواقع أو نقف مكتوفي الأيدي، بل علينا التركيز على اتخاذ الإجراءات الآيلة إلى تنشيط حركة الاستثمار في البلاد، وخصوصاً منها تلك الوافدة من الخارج. وعلى لبنان أن يتوجّه في هذا السبيل نحو المستثمرين من المغتربين اللبنانيين والمتحدرين من أصل لبناني الذين يملكون طاقات استثمارية هائلة إذا أُحسن اجتذابها. وعلى لبنان أن يتوجّه أيضاً صوب المستثمرين العرب، وكذلك الشركات الأجنبية في أوروبا وأميركا واليابان التي تملك إلى جانب الإمكانات الاستثمارية الكبيرة، إمكانات مهمة جداً لنقل التقانية (التكنولوجيا) الحديثة إلى لبنان.

في إطار المحافظة على المناخ الاستثماري في لبنان، حرصنا على صون الحريات العامة، بما فيها الحريات الاقتصادية، أي حرية تحويل العملة وحرية انتقال الأموال وحرية العمل والمبادرة الفردية، ومعها احترام الملكية الخاصة، وكلها يكفلها الدستور اللبناني. ونحن نرى أن لبنان جدير بثقة العالم في تمسكه بالحريات الاقتصادية، كونه تعرض لأزمة وطنية دامية ومدمرة على امتداد خمسة عشر عاماً ما بين ١٩٧٥ و ١٩٩٠ من دون

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

أن يفرّط في أي من الحريات الاقتصادية قيد أنملة في لحظة من لحظات الشدة المتناهية التي عصفت به. لم تكن هناك محاولة واحدة، ولا حتى في أحلك الظروف التي خيّمت عليه خلال سنوات الحرب الأهلية، لفرض أي قيود على أي من تلك الحريات. أذكر، وقد كنت رئيساً للوزراء لبضع سنوات خلال الحرب الداخلية، أن السوق النقدية نضبت لفترة ما من النقد الأجنبي ولا سيما الدولار. فجاءني يوماً أحد الوزراء في حكومتي وقال إن المسافرين عبر المطار، وكان المغادرون كثراً هرباً من أخطار الوضع داخل لبنان أو طلباً للرزق الحلال في الخارج، يخرجون أوراق الدولار معهم، فما علينا إلا أن نخضع كل المسافرين عبر المطار للتفتيش ومصادرة ما يحملون من عملات أجنبية. فصرخت في وجهه: إيّاك. إنك بذلك ستثير الخوف بين الناس على حريتهم بتحويل ونقل مدخراتهم وستدفعهم تالياً دفعاً إلى تهريب ما يملكون إلى الخارج. حرية التحويل وانتقال الأموال مقدسة ويجب أن لا تمس. وهي لم تمس فعلاً.

وفي سبيل تشجيع حركة الاستثمار، أنشأنا، لدى المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار (إيدال)، مكتباً موحداً لإنجاز معاملات المستثمرين، تجنيباً لهم مغبّة الغرق في تعقيدات الإدارة اللبنانية. وقد أنجز هذا المكتب خلال الأشهر الأربعة الأولى بعد إطلاقه معاملات تتعلّق بمشاريع تزيد قيمتها على ٥٠٠ مليون دولار.

ودعونا من خلال وزارة المغتربين إلى مؤتمر كبير لرجال الأعمال المغتربين عقد في بيروت في حزيران (يونيو) ٢٠٠٠ وضم نحو ٦٥٠ مغترباً من رجال الأعمال. وقد جمعناهم مع رجال الأعمال المقيمين على أمل أن يتوصلوا إلى اتفاقات وشراكات فيما بينهم.

واستصدرنا من مجلس النواب قانوناً يرعى عمليات الخصخصة التي من شأنها تشجيع القطاع الخاص للمشاركة في مرافق تعود اليوم كلياً للدولة.

وأحلنا مشاريع قوانين على مجلس النواب تتعلق بمشاريع معينة، منها مشروع قانون بتعديل مخطط سوليدير في وسط بيروت التجاري، بما يسهل عمل الشركة والمستثمرين في المشروع. كما أحلنا مشروع قانون بإنشاء مشروع المدينة الإعلامية

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

الذي بادر إلى طرحه علينا مستثمرون عرب. ووضعنا خطة إنمائية شاملة لخمس سنوات لاستكمال البنى التحتية وتنشيط دور القطاع الخاص.

ترأست في ٢٧/٩/٢٠٠٠ جلسة مجلس الوزراء واستهللتها بكلمة قلت فيها: «ليس من المتوقّع أن تحل الحكومة المقبلة القضايا العالقة، وخصوصاً اقتصادياً واجتماعياً، بسحر ساحر. فليس في الأمر سحر ولا في الساحة ساحر. لقد كان رد حكومتنا على هذه القضايا خطة للتصحيح المالي لخمس سنوات، وخطة إنمائية لخمس سنوات، ومشاريع اجتماعية طويلة المدى مثل ضمان الشيخوخة».

ABU ABDO ALBAGL

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

بين الرئيس لحود وبيني

لم أكن أعرف العميد إميل لحود عندما رُشّح لمنصب قائد الجيش اللبناني في عام ١٩٨٩، وكنت آنذاك رئيساً لمجلس الوزراء في عهد الرئيس الياس الهراوي. طلبت التعرّف إليه قبل تعيينه قائداً للجيش، فزارني في منزلي في منطقة عائشة بكار في بيروت. فاستمعت إليه يتحدث عن تجربته العسكرية في سلاح البحرية، وأخبرني عن المناصب التي تقلّب فيها. وقد ذكر والده اللواء جميل لحود غير مرة، وكانت لهجته عند الحديث عن والده تنضح بالاعتزاز.

سألته عن رؤيته للعمل المطلوب في قيادة الجيش، فيما لو آلت هذه القيادة إليه، فأوجز المهمة التي تنتظر قيادة الجيش بأمرين: إبعاد الجيش عن السياسة وتنزيهه من أدران المذهبية والطائفية. ثم أسهب في الحديث عما يكتنف ذلك من معان. معنى ذلك أن لا مكان لتدخلات السياسيين في بناء الجيش وإدارة شؤونه. ولكن الجيش يبقى بطبيعة الحال خاضعاً للقرار السياسي في توجهاته العامة وفي تنفيذ المهمات التي توكل إليه. ولا مكان للعصبيات الفئوية في تنشئة العسكريين وتعبئتهم، كما لا مكان للاعتبارات المذهبية والطائفية في تطوير بنية الجيش. بناء عليه، فإنه لا بُد من إعادة دمج الوحدات العسكرية فيه، من ألوية وكتائب.

كانت ألوية الجيش، خلال الأزمة الوطنية الكبرى التي دامت خمسة عشر عاماً، مدموغة بطابع طائفي، بمعنى أن قيادة كل لواء وغالبية عناصره ومكان انتشاره كانت في أكثر الحالات كلها ذات لون طائفي فاقع. فالمعروف أن الألوية ذات الطابع المسيحي الغالب هي الخامس والسابع والثامن والتاسع والعاشر، وكذلك مغاوير الجيش وأفواج المدفعية

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

الثقيلة، والألوية ذات الطابع الإسلامي العام إثنان، الأول والثاني عشر، واللواء، ذو الطابع السني هو الثاني، واللواء ذو الطابع الشيعي هو السادس، واللواء ذو الطابع الدرزي الغالب هو الحادي عشر، واللواء ذو الطابع المختلط في حقيقة الأمر هو الثالث. أما هوية قائد كل لواء وهوية منطقة انتشاره فيتطابقان وهوية غالبية العناصر في كل لواء، اللهم إلا اللواء الثالث ذا الطابع المختلط الذي توزّعت كتائبه على غير منطقة. هكذا كانت المذهبية والطائفية تطغيان على بنية الجيش عندما تسلّم العماد إميل لحود قيادته. وقد ساهم هذا التوزع المذهبي والطائفي لألوية الجيش في إقحام الجيش في الحرب الداخلية، وبالتالي في تأجيج هذه الحرب وتصعيدها، وزجّ الأسلحة الثقيلة التي يملكها الجيش فيها، ممّا ضاعف القوة التدميرية لتلك الحرب، وجعل الجيش عرضة للانقسام كلما كلف بمهمة أمنية. وجعل بعض ألوية الجيش أشبه بالميليشيات الفئوية في توجّهاتها وسلوكها. وقد بلغ فرز الجيش طائفياً ذروته في فترة الانقسام التي تولّى خلالها العماد ميشال عون رئاسة ما سُمّي حكومة عسكرية بعد خلوّ سدّة رئاسة الجمهورية بانقضاء عهد الشيخ أمين الجميّل من دون انتخاب رئيس جديد، فتكوكبت وحدات الجيش ذات الطابع المسيحي تحت إمرة العماد عون في المناطق التي كانت تخضع لسلطة ما سُمّي الحكومة العسكرية، فيما تكوكبت وحدات الجيش ذات الطابع الإسلامي تحت إمرة اللواء سامي الخطيب في المناطق التي بقيت خاضعة لسلطة الحكومة التي كنت أتولّى رئاستها.

وبعد أن تسلّم العماد إميل لحود قيادة الجيش نفّذ خطة دمج للألوية بحيث لم يعد لأي لواء أي هوية مذهبية أو طائفية في قيادته أو بنيته أو رقعة انتشاره، ممّا أكسب الجيش المنعة والصلابة والقوة التي كان يفتقر إليها من قبل، فتعززت بذلك قدرة الجيش على التدخل في فرض الأمن في الحالات التي توكل إليه مثل هذه المهمات. والفضل في ذلك يعود لقائد الجيش العماد إميل لحود. وهذا إنجازه التاريخي العظيم الذي فتح أمامه آفاق تبوُّء رئاسة الجمهورية فيما بعد.

بعد مرور فترة من الزمن على تعيين إميل لحود قائداً للجيش، قلت في حديث صحافي: لو لم يكن إميل لحود قائداً للجيش لعيّنته قائداً له مرتين: مرة لأنه أفضل ضابط

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

ماروني، والمنصب مازال حتى هذه اللحظة حكراً على الضباط الموارنة في التوزيع الطائفي لمراكز المسؤولية في الدولة، ومرة ثانية لأنه أفضل ضابط إطلاقاً بما يتمتّع به من مزايا شخصية وعسكرية وقيادية، شهد له بها القاصي والداني، هذا، لو لم يكن للطائفية اعتبار في تعيين قائد الجيش.

وبعد تجربتي الغنية معه قائداً للجيش ثم رئيساً للجمهورية، أقول: لو كان في لبنان رجل واحد لا طائفي ولا يعرف للطائفية معنى في فكره ووجدانه وسلوكه فهو إميل لحود. كان كذلك وبقي كذلك.

أعجبت بالرجل فلم أتردد في أن أشبك يدي بيده عندما وقع الاختيار عليّ لتبوّء رئاسة مجلس الوزراء.

أذكر أنني تلقيت يوماً دعوة للغداء من الدكتور بشار الأسد في دمشق، قبل تولّيه رئاسة الجمهورية العربية السورية، فتناولنا الطعام في مطعم «نادي الشرق»، وكان حديث الانتخابات الرئاسية في لبنان جارِياً على كل شفة ولسان.

سألني الدكتور بشار عمّن أرشح لرئاسة الجمهورية اللبنانية، وكان موعد الانتخاب قد أزف. فقلت لتوي: «اللحودين، إميل لحود ونسيب لحود». والنائب نسيب لحود صديق عزيز وكان زميلي في اللقاء الوطني النيابي الذي جمع كلينا إلى الرئيس حسين الحسيني والرئيس عمر كرامي والشيخ بطرس حرب ومحمد يوسف بيضون. فكان للقاء صولات وجولات مشهودة على مستوى النشاط النيابي من موقع المعارضة البنّاءة. ولم أكن أعلم آنذاك أن، بين إميل لحود ونسيب لحود، فاصلاً سياسياً عميقاً يعود إلى زمن تنافس والديهما، جميل لحود والد إميل وسليم لحود والد نسيب، على زعامة منطقة المتن. وكثيراً ما كان جميل لحود وسليم لحود يتقارعان على المقعد النيابي في الانتخابات النيابية. وبقيت المسافة بين إميل ونسيب، ويا للأسف، كما كانت أيام جميل وسليم.

الرئيس إميل لحود رجل نزيه ومستقيم ومترفع إلى أبعد الحدود. وقد قلت عنه يوماً إنه لا يطلب أمراً لنفسه. إلا أن صورته أمام الناس على هذا الصعيد اهتزّت بعض الشيء،

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

عندما سمح لنجله إميل إميل لحود بخوض المعركة الانتخابية النيابية في دورة العام ٢٠٠٠، وقد فاز فيها على لائحة ميشال المُرّ حمي شقيقته؛ وكذلك عندما طالب هو بتوزير صهره، زوج كريمته الوحيدة، الياس ميشال المر، وقد تولى وزارة الداخلية والبلديات في حكومة الرئيس الحريري، وهي الحكومة التي خلفت حكومتنا في عهد الرئيس لحود. وفي كلتا الحالتين، أي في حالة ترشيح نجله إلى مقعد نيابي، كما في حالة توزير صهره، لم أتوانَ عن نصحه بالإقلاع عن دعم أو تبنّي نسيب له، لأن ذلك سينعكس سلباً على صورته أمام الناس.

ولكنه مضى قدماً في الخطوتين، متذرعاً بأن نجله مصرّ على ترشيح نفسه للنيابة وهو مسؤول عن نفسه، ولن يكون هناك أي تدخل من والده لمصلحته. أما صهره، فهو مؤمن بكفاءاته العالية وأهليته للمنصب. ولا شك في أن الرجل يتحلّى بكفاءة عالية ومزايا شخصية طيبة. إلاّ أنني أقول في أي حال إن الرئيس لحود أخطأ في اعتقادي في الحالتين.

أوحى لي الرئيس لحود في هاتين المناسبتين، كما في بعض المناسبات الأخرى، أنّه في بعض الأحيان لا يتوقّف كثيراً أمام وقع قراراته على الرأي العام، إذا كان مُقتنعاً بصوابيّتها أو جدواها. وكأنما هو يراهن في تلك الحال على أن أي رد فعل سلبي في الرأي العام، على قرار معيّن يتّخذه، لا بد أن يتلاشى مع الوقت إن عاجلاً أم آجلاً. ولعل خلفيته غير السياسية ساهمت في تكوين هذا التوجّه. وهو يتفادى، كما قال لي غير مرة، قراءة الصحف اليومية إلا مساءً، كي لا يتأثر سلباً في عمله اليومي بما تجود به الصحف من تعليقات وتحليلات وأخبار، خصوصاً وأنّ معظم الصحف كانت تسلك سياسات معارضة للحكومة وأحياناً للعهد.

هذه المحطات كان من شأنها تعزيز انطباع آخر كان قد تكوّن عندي، وهو أن الرئيس لا يميل إلى الأخذ بنصائح أحد إذا ما عقد العزم على أمر معين. ولقد كانت لي تجارب أخرى مماثلة أذكر منها هنا اثنتين: الأولى كانت في مؤتمر القمة العربية الذي عقد في القاهرة في ٢١ ـ ٢٢ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٠. فلقد شاركت شخصياً في المؤتمر التحضيري لوزراء الخارجية العرب ثم في مؤتمر القمة إلى جانب الرئيس لحود. وكان

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

آخر بند على جدول أعمال مؤتمر وزراء الخارجية إقرار جدول أعمال القمة العربية. وعندما انتهى النقاش إلى ترك الأمر لمؤتمر القمة ليقرّر ما إذا كان الكلام سيقتصر في جلسة الافتتاح العلنية على الرئيس المصري حسني مبارك، باعتباره المضيف ورئيس المؤتمر، أم يُعطى الكلام لمن يريد من القادة العرب في هذه الجلسة، اتصلت إثر اجتماع وزراء الخارجية مباشرة بالرئيس لحود، وكانت الساعة قد بلغت منتصف الليل تقريباً، لأبلغه أن ثمة احتمالاً أمامه لإلقاء خطاب في الجلسة الافتتاحية العلنية، وأنه قد يرى ضرورة إعداد نص الخطاب قبل قدومه إلى القاهرة. فجاء إلى القاهرة في اليوم التالي من دون أن يكون في يده خطاب مُعدّ. وهكذا، عندما أعطاه الرئيس مبارك الكلام مباشرة بعد كلمة فلسطين التي ألقاها ياسر عرفات (ولعل ذلك كان من باب التكريم باعتبار أن الانتفاضة الفلسطينية كانت هي موضوع المؤتمر)، لم يكن أمام الرئيس لحود سوى ارتجال كلمة باللهجة العامية اللبنانية التي قد لا يفهمها أكثر القادة العرب. وكان الانطباع الذي خلّفه ارتجال الرئيس كلمته في الرأي العام اللبناني إلى حدٍّ ما سلبياً، على ما ظهر لي. مع ذلك جاء في أحد التعليقات الصحافية أن كلمة الرئيس لحود هي الأصدق، لأنها كانت عفوية.

والتجربة الثانية كانت تتعلق بمشاركته في مؤتمر القمة الإسلامي في قطر، الذي انعقد في ١٢/ ١١/ ٢٠٠٠. فقد نصحته تكراراً، وكنت على وشك مُغادرة الحكم، بالمشاركة شخصياً في المؤتمر. وينبغي أن لا يحول دون مشاركته في مؤتمر إسلامي كونه هو مسيحياً، فلقد شارك الرئيس الياس الهراوي في المؤتمر السابق الذي انعقد في إيران في عام ١٩٩٧. ولكنه أصرّ على عدم المشاركة، لأنه سبق أن أبلغ منظمي المؤتمر بأنه لن يحضر. وأنا كنت أعتقد أن المؤتمر كان يمكن أن يكون مناسبة لإطلالة طيبة للرئيس على العالمين العربي والإسلامي يمكن أن تصبّ في صالح القضايا التي تهمّ لبنان في تلك المرحلة، وتكون سبيلاً لتوطيد علاقاته مع قادة العالمين العربي والإسلامي. هذا مع العلم أنّني في ٣١/ ١٠/ ٢٠٠٠ أدليت بتصريح دعوت فيه دولة قطر إلى إقفال مكتب الاتصال الإسرائيلي القائم في الدوحة؛ وإذا لم تستجب إلى هذا النداء فعلى الملوك والرؤساء العرب مقاطعة المؤتمر. ولم تلبث المملكة العربية السعودية أن أعلنت على الأثر

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

مقاطعتها للمؤتمر وتبعتها إيران. وكان يمكن أن تلحق بهما دول عربية أخرى بما فيها لبنان وسوريا، الأمر الذي اضطرّ قطر إلى إعلان إقفال مكتب الاتصال الإسرائيلي في الدوحة. فعادت المياه إلى مجاريها، وانعقد المؤتمر في موعده. ومثّل لبنان في هذا المؤتمر الرئيس رفيق الحريري.

وقد تكوّن لدي شعور بأن الرئيس لحود يصغي إلى النصح من أشخاص معينين من دون سواهم، ولعل أبرزهم نائب رئيس الوزراء ميشال المر. وكان يلتقيه أسبوعياً بفعل صلة القربى بينهما بعيداً عن الرسميات. وقد تبنّى الرئيس ترشيح الأستاذ ميشال المر لعدد من الأشخاص الذين عينوا في مراكز الفئة الأولى في الدولة، في الإدارة والمجالس. فكانت الأسماء تُعرض أمامي على أنها من ترشيح الرئيس نفسه. فاكتشفت فيما بعد أن وراءها الأستاذ المر. وبعض هذه التعيينات لم تكن موفقة. وقد خلّف هذا التوجّه من الرئيس لحود انطباعاً خاطئاً عند الناس أنّ الأستاذ ميشال المُرّ يستطيع أن يفرض تعيين من يشاء في الإدارة، فسُمي الوزير المتميّز.

بيني وبين الرئيس إميل لحود محبة خالصة واحترام متبادل. إنني أشعر بحرارة محبته في تعاملي معه. وهو يظهر لي الود في كل المناسبات، وأنا أبادله هذا الود. وكنت أشعر دوماً بحرصه المُتناهي على حسن العلاقة معي. وقد درج على دعوة ابنتي وداد بين الحين والآخر لتبادل الأحاديث معها بمعزل عني. وكثيراً ما كان في كلامه لابنتي رسائل غير مباشرة لي، كانت تنقلها بأمانة إليّ. وقد تبين لابنتي من خلال هذه الأحاديث مقدار ما يكنّه لي من المحبة والاحترام.

كان الرئيس لحود، بطبيعة الحال، يترأس كل إجتماعات مجلس الوزراء، عندما كانت تعقد في القصر الجمهوري في بعبدا قبل إنشاء المقرّ الخاص لمجلس الوزراء. والمعروف أنّ من حقّه دستورياً ترؤُّس أي جلسة لمجلس الوزراء يحضرها. وبعد انتقال مجلس الوزراء إلى مقرّه الخاص، أخذ الرئيس لحود يترأس بعض الجلسات، ويغيب عن بعضها الآخر، تاركاً لي رئاسة تلك الجلسات. وكان ذلك مؤشّراً على تنامي عنصر الثقة بيني وبينه. ثم جاء وقت بات يتغيّب فيه عن جلسات مجلس الوزراء لفترات طويلة، تاركاً لي

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

رئاستها. إنّ تعاظُم الثقة المتبادلة بيني وبينه كان ثمرة التجربة المشتركة التي غلبت عليها الإيجابية.

من عادات الرئيس لحود الجميلة المحبّبة أنه يقبّل كل من يزوره على الوجنتين. وهذا النوع من الاستقبال الحميم من شأنه إشاعة جوٍّ من الارتياح في كل لقاءاته، مما يزيل أي وازع من مهابة أو توتر في الحديث معه.

إنه شديد التمسّك بالقيم الأخلاقية، مرهف الحس إزاء أي إخلال بها. فإن لحقت بأحدهم شبهة إساءة الأمانة، في شكل من الأشكال، فإن ذلك كان كافياً كي يلتزم الرئيس لحود معه منتهى الحذر، لا بل والتحفُّظ. وهو شديد التقدير لنزاهة الموظف واستقامته، ولا يرحم الموظف الذي لا يتحلى بالنزاهة والاستقامة. وهو يتألم كثيراً لحالة الإدارة العامة، بما يشوب بعض أجهزتها من فساد وعقم وتسيّب. وكان يُعلّق آمالاً كبيرة على عملية الإصلاح الإداري التي باشرتها حكومتنا، قبل أن تصطدم بحواجز سياسية، فتوقّفت.

وسر الجفاء الذي يسود العلاقة بينه وبين أحد رجال السياسة الأثرياء، أن هذا الثري حاول تقديم مبلغ شهري كبير من المال له بعد تعيينه قائداً للجيش. فسأل من جاءه بالمبلغ عن الغاية منه. وعندما قال له ناقل المال إن هذا المبلغ هو في تصرّفه، يستطيع أن يصرفه كما يشاء من موقعه قائداً للجيش، أجاب: إذا كان هذا المبلغ مخصصاً لي شخصياً فأنا في غنى عنه، لأن راتبي يكفيني والحمد لله، وإذا كان هذا المبلغ مخصصاً للجيش، فهناك أصول قانونية للتبرّع لمؤسسة من مؤسسات الدولة. فعلى صاحب المال أن يقدمه عبر مجلس الوزراء الذي يجب أن يقبل الهبة؛ ويحيلها، من ثم، إلى الجيش إذا شاء ذلك. وقد شعر العماد لحود آنذاك أن المحاولة مسّته في الصميم، وأثرت سلباً على نظرته إلى صاحب المبادرة، وسمّمت علاقته به.

يؤمن الرئيس لحود إيماناً وطيداً بالمصالح الاستراتيجية المشتركة التي تشد ما بين لبنان وسوريا، وهو يتصرف تبعاً لذلك. فالعلاقة بين البلدين الشقيقين يجب في نظره أن يحكمها الحرص على المصلحة المشتركة. وهذه العلاقة لا تحتمل أي عبث أو تعكير. من

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

هنا كان إخلاص الرئيس لحود المطلق، وشفافيته المتناهية، وصدقه الخالص، في التعامل مع سوريا. ويكمن وراء هذا التوجّه إيمان بعروبة لبنان، في حدود الحرص التام على استقلال لبنان وسيادته. من هنا كان تعاطفه مع الشعب العراقي في معاناته، من جرّاء الحصار الدولي المفروض عليه منذ حرب الخليج في عام ١٩٩١؛ وكذلك تعاطفه مع الانتفاضة الفلسطينية المتجددة في خريف العام ٢٠٠٠. وقد أُسيء فهم موقف الرئيس الحقيقي من العلاقة مع سوريا، أحياناً عن عمد، فحُمّل أكثر مما يحتمل، ووُضع أحياناً في خانة الغلو في الانفتاح.

هذا الصدق في الالتزام القومي استغلته، أحياناً، بعض الجهات، على نحو أساء إلى الحكم، وذلك حيث ظهر، في بعض الأحيان، جنوح لدى الرئيس العماد إميل لحود إلى مراعاة جانب بعض الجهات السورية النافذة في لبنان في أمور تتعلق بالإدارة العامة أو مؤسسات الدولة، في شكل من الأشكال. ويبدو أنّ بعض رجال السياسة وبعض المسؤولين النافذين المحسوبين على سوريا لم يتورّعوا عن استغلال هذا التوجّه عند الرئيس لحود، ليجنوا مكاسب ذاتية لهم في الإدارة، لا بل وفي تشكيل الحكومات. وقد أساء ذلك بعض الشيء إلى صورة الرئيس، وصورة الحكومة، وصورة سوريا في لبنان. من جهة ثانية، كان إخلاص الرئيس لحود للشأن القومي دافعاً للمسؤولين السوريين للتعاطي معه بكل احترام، سواء في زمن المغفور له الرئيس حافظ الأسد، أو بعده في عهد الرئيس بشار الأسد.

قلت، في غير مناسبة، أن من مآثر حكومتنا أنها ألغت صيغة لتقاسم مغانم الحكم سميت في عهد الحكومات السابقة «بدعة ترويكا الحكم»، وهي صيغة كان يشارك في قرارات السلطة التنفيذية، بموجبها، رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء. فلم يعد يشارك رئيس مجلس النواب في قرارت السلطة التنفيذية في عهد حكومتنا. ولكن واقعية الرئيس لحود كانت تدفع به، في بعض الأحيان، إلى الوقوف على رأي رئيس مجلس النواب عند إجراء تعيينات أو مناقلات في إدارات الدولة أو مؤسساتها. من هنا كانت تسري في الأوساط السياسية والإعلامية أحياناً مقولة أن بدعة ترويكا الحكم لم تمت فعلاً، وأنها تُطبّق في شكلٍ مُستتِر.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

أخذ على الرئيس لحود أنه غالى في استخدام ضباط من الجيش في متابعة شؤون الإدارة، وسمّت المعارضة ذلك «عسكرة الإدارة». في الواقع، أن الرئيس استعان ببعض الضباط للوقوف على أوضاع معينة، وكذلك لملاحقة القضايا التي يتلقاها مكتب الشكاوى في القصر الجمهوري من الناس. وعندما أبلغني موظفو وزارة الخارجية (التي كنت أتولى حقيبتها) أن ضابطاً يراجعهم في شؤون الوزارة، وكان ذلك في بداية عهد الحكومة، راجعت الرئيس في شأنه؛ فانقطع هذا الضابط بعد ذلك عن مراجعة وزارة الخارجية في شيء. ولم أسمع من أي وزير من الوزراء احتجاجاً على أي تدخل من العسكر في شؤون وزارته.

لقد أساء الرئيس لحود إليّ مرتين، وكان ذلك في يقيني من حيث لا يريد ولا يقصد: مرة عندما كتب إلى أمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان في ٦ نيسان (إبريل) ٢٠٠٠ مُباشرةً، من دون المرور بي والتشاور معي، بصفتي رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية، وذلك، في موضوع إعلان إسرائيل عزمها على الانسحاب من لبنان وفق القرار ٤٢٥، وقد عُرفت هذه الرسالة بالمذكرة الرئاسية. وعندما التقيت الرئيس بعد إعلان نص المذكرة، أبديت عتبي على عدم التشاور معي في الموضوع؛ ولفتُّه إلى أن مضمون المذكّرة يوحي وكأن لبنان متحفظ على تنفيذ القرار ٤٢٥ من جانب إسرائيل، أو كأنه لا يريد ذلك. فقد طرحت في هذه المذكّرة سلسلة من الأسئلة منها: «هل تعتبرون أن طرح تنفيذ القرار ٤٢٥ من قبل إسرائيل يأتي... لحماية الشعب اللبناني المعتدى عليه أم لحماية المعتدي؟»... و«فيما لو أن بعض المجموعات الفلسطينية حاولت القيام بعمليات عبر الحدود من ضمن حق العودة ولعدم وجود حلول مستقبلية لهم، هل تعتقدون أن القوات الدولية ستكون قادرة على حروب يومية صغيرة على الحدود؟»... وطالما أن هنالك احتمالاً لحروب صغيرة على الحدود مصدرها مجموعات فلسطينية مسلحة قادمة من المخيمات الفلسطينية في الداخل، ألا تعتقدون أن مصلحة لبنان تقضي بقيام القوات الدولية، أولاً وقبل أي شيء آخر، بتجريد المخيمات الفلسطينية من سلاحها أو بالمشاركة الميدانية في ذلك، سواء في مدن صور أو صيدا أو طرابلس أو بيروت أو بعلبك أو غيرها، قبل أن تنتشر تلك القوات على الحدود؟ وهل تقبل الأمم المتحدة شرطاً لبنانياً بعدم قبول هذا الانتشار

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

على الحدود قبل تجريد الفلسطينيين من سلاحهم ؟»... « هذه الأسئلة يعتبر لبنان أن من حقوقه أن يطلب أجوبة عليها من جانب الأمم المتحدة قبل أن يقرر الخوض في تفاصيل أخرى ».

هذه الأسئلة أوحت أننا نتعمّد التعقيد لنحول دون انسحاب إسرائيل وفق القرار ٤٢٥ الذي ما فتئنا نطالب بتنفيذه منذ ٢٢ سنة. كما أوحت الأسئلة المتعلّقة بتجريد الفلسطينيين من أسلحتهم في المخيمات كأنّنا نُريد هذا الشيء، ونحن عاجزون عن تحقيقه. فقال لي الرئيس إنّه سلّم هذه المذكرة إلى تري رود لارسن، موفد الأمين العام للأمم المتحدة، عندما التقاه، فلم يتمكّن من إطلاعي على نصّها سلفاً. لذلك قرّرت أن تكون اجتماعاتنا مع لارسن بوجوده ووجودي معاً، تفادياً لبروز أي تبايُن في الموقف اللبناني بيني وبين الرئيس. وقد كثرت اجتماعاتنا المشتركة مع لارسن للبحث في ترتيبات ما بعد التحرير.

والإساءة الثانية غير المقصودة وقعت في ١١ حزيران (يونيو) ٢٠٠٠، عندما كتب مجدداً إلى الأمين العام للأمم المتحدة بعد الإعلان عن أن الأمين العام كوفي أنان يعتزم تقديم تقرير إلى مجلس الأمن قريباً حول النتائج التي توصّلت الأمم المتحدة إليها في موضوع رسم الخطّ الأزرق، أي خطّ الانسحاب الإسرائيلي بموجب القرار ٤٢٥. وقد رفض الرئيس في هذه المذكّرة فكرة الخط العملي، وأصرّ على خط يتطابق مع الحدود المعترف بها دولياً، وفق الترسيم الذي تم بموجب اتفاق بوليه – نيو كومب في عام ١٩٢٣، والذي تم تأكيده في عام ١٩٤٩ بإشراف الأمم المتحدة بعد اتفاق الهدنة. ولا شك أن الرئيس كان على حق فيما أورد في مذكرته، ولا اعتراض لي على مضمونها. ولكن الذي ساءني أنّه أوعز لأمين عام الخارجية السفير زهير حمدان بإرسالها إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة من دون علمي. وعندما عرفت بالأمر، حمّلت أمين عام الخارجية المسؤولية وعاتبته بشدة وقطعت علاقتي به. وعند معاتبتي الرئيس على ذلك، قال إنه سلّم المذكّرة إلى أمين عام الخارجية، معتقداً أنه بطبيعة الحال سيعرضها عليّ قبل إرسالها. وسرعان ما اعتذر السفير زهير حمدان عمّا بدر منه واعتبرت الأمر منتهياً.

كانت علاقتي بالرئيس لحود هدفاً واضحاً للمعارضة، إذ كانت حملات الانتقاد تشنّ ضد الحكومة ويكال المديح «للعهد» والمقصود رئيس الجمهورية، وكذلك إذ كان يُصوّر

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

زوراً وبهتاناً أن رئيس الجمهورية يسطو على صلاحيات رئيس الوزراء. فالهدف كان واضحاً، وهو استفزازي لافتعال خلاف مع الرئيس لحود، وإحداث وقيعة بيني وبينه. عاصرت، خلال وجودي في سدة رئاسة الوزراء، أربعة رؤساء للجمهورية، مترئساً الحكومة في بداية عهد ثلاثة منهم. واختلفت في أمور كثيرة مع الرئيس الياس سركيس والرئيس أمين الجميّل والرئيس الياس الهراوي، ولكنني لم أختلف حول أمر من الأمور الأساسية مع الرئيس أميل لحود. وكنت أرد، على الحملات التي تُشن على الحكومة مع التفريق بين العهد والحكومة، بالقول إن الهدف منها هو الوقيعة بيني وبين الرئيس لحود. وأُردف القول إنني لم أختلف مع الرئيس لحود، لأنه لم يكن يسمح بذلك، فقد كان حريصاً في كل الأوقات، كما كنت أنا أيضاً، على تفادي الخلاف بيننا. فما كان بالإمكان الاختلاف مع الرئيس لحود. وكان الاحترام المتبادل يحكم العلاقة بيننا. وقد قال الرئيس رفيق الحريري مثل قولي، بطريقته الخاصّة، بعد نحو شهرين من قيام حكومته التي خلفت حكومتنا في عهد الرئيس لحود. فردّاً على سؤال من صحيفة «السفير» في ٢٠٠٠/١٢/١٨ عن علاقته والرئيس لحود قال: «موضوع الخصومة هو من التاريخ وليس من الحاضر.

أنا أرى أن التعاون مع رئيس الجمهورية سائر في شكل جيد جداً وواضح جداً. وهو تعاون قائم على أساس أن رئيس الجمهورية يحترم الدستور وأنا أحترمه، ورئيس الجمهورية يمارس صلاحياته وأنا أمارس صلاحياتي رئيساً للحكومة، ورئيس الجمهورية يحترم هذا الأمر. إن مجال الخلاف ضيق جداً. فطالما أن كلينا يحترم الآخر على المستوى الشخصي ويحترم صلاحيات الآخر على المستوى الرسمي، لا أرى أن مجال التصادم قائم.

وقد بلغ التفريق بين العهد، أي رئيس الجمهورية، والحكومة، أقصاه حين قامت المعارضة، متمثلة خصوصاً بالرئيس رفيق الحريري والنائب وليد جنبلاط، بفتح حوار والرئيس لحود، مع الاستمرار في مقاطعة رئيس الوزراء وتجاهل وجوده. ولقد تكررت زيارات الرئيس الحريري لقصر بعبدا، ووضعت في إطار متابعة الحوار بين العهد والمعارضة. فأصدرت في ١٩٩٩/١١/٧ بياناً في هذا الصدد، سمّته بعض وسائل

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

الإعلام انتفاضة. وقد جاء في هذا البيان: «مثلما يكون الصيف والشتاء فوق سقف واحد، فإن ما يسمى المعارضة تسلك طريق الحوار والقطيعة في آن واحد: الحوار مع رئيس الجمهورية والمقاطعة لرئيس مجلس الوزراء. ومثلما لا يستقيم الحديث عن نصف حقيقة أو نصف حرية أو نصف وفاق، فإنه لا تستقيم الدعوة إلى نصف انفتاح أو نصف حوار. نحن نفهم أن يكون هدف ما يسمى المعارضة إزاحة الحكومة للحلول محلّها، فنهج «قم لأقعد مكانك» قديم قدم السياسة اللبنانية. ونحن نفهم أن يكون ما يسمى معارضة حريصاً على حفظ خط الرجعة مع رئيس الجمهورية، وهو الباقي ست سنوات. فالحرص على المصالح الشخصية من طبيعة البشر، ولكننا لا نفهم أن يسمى ذلك انفتاحاً أو حواراً أو ديمقراطية. مارسنا المعارضة البناءة من بابها الواسع في الماضي، ولم نقاطع أحداً، كما لم نشتم أحداً، ولم نختلق الشائعات المغرضة ضد أحد، ولم نطلق افتراء ضد أحد. إننا نشير إلى «ما يسمى المعارضة» ولا نقول المعارضة، لأن المعارضة بطبيعتها هي اعتراف بالغير، واحترام رأي الغير، وبالضرورة الحوار مع الغير. فالحوار لا يكون إلا مع الغير، وتحديداً مع من نختلف معه.

لا مانع لدينا أن يحلّوا محلّنا، ولكن القطيعة لا توصلهم إلى غايتهم. فالقطيعة هي سلاح الضعيف، سلاح من يعجز عن طرح الثقة بالحكومة، مع العلم أن الحكومة باقية ما بقيت ثقة المجلس النيابي بها. ولعل هدفهم هو في نهاية المطاف دق إسفين بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة. وهذا ما لن يكون في أي ظرف من الظروف. نقول كل هذا ونردف القول إن الحوار مع هؤلاء لا يغنينا والقطيعة معهم لا تضرنا».

إن من ينصف الرئيس لحود يعترف بأنه رجل نبيل ونزيه ومستقيم ووطني وصادق.

لا أستطيع أن أختتم الكلام عن الرئيس العماد إميل لحود من دون أن أنوّه بمن كان جسر محبة وتواصل ووفاق بيننا، هو عماد جودية. كان عندما تعرفت إليه صحافياً يعمل في مكتب جريدة «الاتحاد» الظبيانية، وكنت آنذاك أكتب لهذه الجريدة تعليقاً أسبوعياً في الاقتصاد والسياسة خلال الثمانينات. انتقلت بعدها إلى الكتابة في مجلة «المجلة» السعودية التي تصدر في لندن، ولكن صداقتي مع عماد بقيت وطيدة.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

في المرحلة التي سبقت موعد الانتخابات الرئاسية في لبنان عام ١٩٩٨، كان عماد همزة الوصل بين العماد إميل لحود وبيني، وكان أكثر المتحمسين اندفاعاً لترشيح العماد لحود للرئاسة الأولى في لبنان، ومن أخلص المؤمنين بطاقات الرجل وكفاءاته ومزاياه. ومنذ بروز الدكتور بشار الأسد على ساحة التواصل بين لبنان وسوريا في عهد والده المغفور له الرئيس حافظ الأسد، بات عماد يؤدي دور الرسول بين الدكتور بشّار وبيني من خلال أحد أعوانه المقربين.

ولدى انتخاب العماد اميل لحود رئيساً أضحى، عماد مستشاراً في رئاسة الجمهورية يحتفظ بمكتب في قصر بعبدا، ويلتقي الرئيس يومياً تقريباً. وقد خصصته بمكتب في السرايا الحكومية أيضاً، فتابع الدور الذي يؤديه في تأمين التواصل بيني وبين الرئيس، خلال الأيام الفاصلة بين لقاءاتنا في كل شأن لا يستوجب عقد لقاء خاص مع الرئيس، وفي كل شأن لا يمكن معالجته هاتفياً. فكان الدور الذي أداه على صعيد تعزيز أسباب التفاهم والتعاون بيننا مشهوداً. يهمني أن أسجّل ذلك بدافع العرفان والتقدير.

ABU ABDO ALBAGL

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

ABU ABDO ALBAGL

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

بين سوريا وبيني

إنّني مؤمنٌ بالعلاقة المميّزة بين لبنان وسوريا إيماني بعروبة لبنان. والعروبة في مفهومي إنما تُعبّر عن تطلّع إلى مصير مُشترك فيما بين العرب شعوباً ودولاً، وعن تشابك المصالح على أشكالها فيما بينهم. أما لحمة العروبة وسداها، فلغةٌ واحدة حيّة نهضت على قواعدها ثقافة غنيّة عريقة.

العروبة جعلت من العرب أمّة واحدة بين الأمم، تنتظم عدداً من الدول المستقلة ذات السيادة، ومنها لبنان. وإذا كانت الوحدة هي مُنتهى الطموح المشروع لأي أمّة، فإنّني من المؤمنين، من جهة، بأنّ الوحدة مفهوم نسبي، وهي تتجلّى في أول درجاتها بالتضامُن والتعاوُن، وتبلُغ أقصى مداها بالوحدة الفدراليّة أو الاندماجيّة. ومن جهة ثانية إنّ الوحدة، بدرجاتها المتفاوتة، هي رهن بإرادة الشعوب. فهي لا تستقيم إلا إذا كانت مُعبّرة عن حقيقة إرادة الشعوب الحرّة في الدول المعنيّة. أما إرادة الشعوب، فلا سبيل إلى تجسيدها أو بلورتها سوى الديمقراطية. فأي وحدة تُفرض قَسراً لا يمكن أن تصمُد طويلاً، وهي أساساً غير مُبرّرة وغير مقبولة. لِذا القول إنّ الدعوة إلى وحدة العرب، على وجهٍ متقدّم، تستوجِب بالضرورة العمل أولاً على تطوير الحياة الديمقراطية في الوطن العربي الأرحَب. وفي ظلّ انعدام الديمقراطية في بعض الأقطار العربية وضحالتها في أقطار أخرى، يبقى طموح الوحدة، بدرجاتها المتقدّمة، عصيّاً على التحقيق.

إنّني، انطلاقاً من هذه المفاهيم، أعتبر نفسي لبنانياً عروبياً، أعتزّ بلبنانيّتي وعروبتي معاً. ويحدوني اعتقاد راسخ أنّ طريق لبنان إلى العروبة تمرّ بالضرورة في دمشق، وذلك باعتبار ما يشدّ البلدين الشقيقين من أواصر الجِوار والقُربى والمصالح المتشابكة والمصير المُشترك.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

كنت دوماً على ما أعتقد مُخلصاً كل الإخلاص لهذا المفهوم للعلاقة مع سوريا، فلم أخلّ به يوماً، ولم أُفرّط فيه قطّ. من هُنا، على ما يبدو لي، كانت العلاقة بيني وبين المسؤولين السوريين علاقة احترام مُتبادل لا أكثر ولا أقلّ. فعلاقتي بسوريا لم تكُن يوماً على شيءٍ من التبعيّة، وإنما كانت دوماً راسية على التلاقي حول الأهداف القوميّة، كما حول تقويم الأبعاد القومية لمعطيات الواقع اللبناني والعربي، ومن ثم التصرّف تبعاً لذلك. بذلك كنت حليفاً صادقاً لسوريا، ولو أنّي لم أكُن من أتباعها أو من المُسمّين عليها. وممّا كان يعزّز هذا النوع من العلاقة أنّني لم أُعلِن يوماً غير ما أضمر على هذا الصعيد. فلم أُقِم علاقات مع أي جهة داخلية أو خارجية، يمكن أن تثير الشبهات حول حقيقة مواقفي الوطنية والقومية. ولم أتحدّث في الشأن الوطني والقومي سِرّاً مع أيٍ كان بخلاف ما كنت أعلن.

في الواقع أنني لم أكن أُكثِر من زياراتي لدمشق. فقد التقيت الرئيس حافظ الأسد مرّة بعد أن تولّيت رئاسة الوزراء في الحكومة الأخيرة، ومرّة ثانية في ١٢/١٠/١٩٩٩ في مناسبة انعقاد هيئة المتابعة والتنسيق اللبنانية السورية في دمشق. والتقيت نجل الرئيس السوري الدكتور بشّار الأسد في دمشق بضع مرّاتٍ، منها مرّة، في بداية عهد الحكومة، ومرّة ثانية في ١١/١٠/١٩٩٩ في المناسبة عينها، أي يوم انعقاد الهيئة في دمشق، ومرّة يوم زيارتي دمشق في ٣/١/٢٠٠٠ لتهنئة الرئيس مصطفى ميرو في مناسبة تأليفه الحكومة، وزرته مرّة أخرى بعد تسلّمه رئاسة الجمهورية العربية السورية. وقد لمست في لقاءاتي والرئيس بشّار الأسد كل مودّة وتفهّم واحترام؛ كما أنست فيه مُنتهى الاتّزان والحكمة والثقافة العالية.

وكنت أقوم بزيارة اللواء غازي كنعان في عنجر، لبنان، في طريق ذهابي إلى دمشق أو إيابي منها. وكثيراً ما كنت أتبلّغ، من بعض الأصدقاء الذين كانوا يزورون المسؤولين السوريين في دمشق أو عنجر، تحيّات أولئك المسؤولين واحترامهم لا بلّ ودعمهم، مقرونة بكلمة عِتاب بأنّ أولئك المسؤولين يرون أنّ علاقتي بهم تفتقِر إلى الحرارة. ولعل المقصود بالحرارة هُنا كثرة المراجعة لهم وكثافة الاتصالات بهم، وهذا ما لم أتقنه.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

تنامَت في أوساط لبنانية واسعة، مع الوقت، حالة من التذمُّرَ سمّاها البعض تدخُّلاً سورياً في الشؤون اللبنانية الداخلية؛ وسمّاها آخرون، في بعض الحالات، هيمنة سورية على قرار السلطة في لبنان. قيل الكثير في هذا الصدد؛ وقيل إنّ شعرة لا تسقُط من رأس أحد في لبنان إلاّ بعلم السوريين أو موافقتهم. فكانت سوريا تُرمى، أحياناً عن غير وجه حقّ، بالتدخُّل في تعيين الموظّفين ونقلهم وترقيتهم، وفي تسمية أعضاء بعض المجالس، والتدخُّل في وضع بعض النصوص والتشريعات الأساسية من مثل قانون الانتخابات النيابية، وفي تشكيل القوائم الانتخابية في شتّى المناطق اللبنانية في ما سُمّي تعليباً للانتخابات، وما إلى ذلك من ألوان التدخّل.

وقد عبّر عن هذا التذمُّر بوضوح وصراحة يوماً البطريرك الماروني الكاردينال نصر اللّه بطرس صفير، إذ قال ما مفاده أنّ اللبنانيين لا يشكون من الوجود العسكري السوري في لبنان، بقدر ما يشكون ممّا سمّاه سيطرة سورية على القرار في لبنان. وأردف قائلاً إنّ قوات أميركية وبريطانية وفرنسية كانت تُرابِط في ألمانيا الغربية إثر الحرب العالمية الثانية، ولكن أي دولة من الدول المشاركة في هذه القوات لم تكُن تتدخّل في قرارات الحكومة الألمانية من قريبٍ أو بعيد. وقد أطلق غبطة البطريرك هذه الملاحظة بعدما أعلن رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري في ٢٥/ ١١/ ٢٠٠٠، عقب زيارته المقرّ البطريركي في بكركي، عزم سوريا على استئناف إعادة نشر قواتها في لبنان وِفق اتفاق الطائف، مع الإشارة إلى أنّ عملية إعادة الانتشار هذه كانت قد بدأت في نيسان (أبريل) ٢٠٠٠.

إنّ ما يهمّني أن أُشدّد عليه ههُنا أنّه إذا كانت هُناك «مؤثّرات سورية» على القرار اللبناني، على حدّ تعبير المُعترضين على استمرار الوجود السوري في لبنان، فإنّ هذه الظاهرة لم تَعبُر يوماً من خلالي، وإنما عَبَرت من خلال قنوات أخرى في الدولة. ترأّست منذ عام ١٩٧٦ خمس حكومات في لبنان، شَكّلتُ أربعاً منها؛ وتولّيت رئاسة حكومة كانت قائمة عند استشهاد الرئيس رشيد كرامي في عام ١٩٨٧. ولم يسبق تسميتي رئيساً لمجلس الوزراء في الحالة الأخيرة أي تشاوُر من جانبي مع المسؤولين في سوريا، بل

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

كان ذلك، كما تبيّن فيما بعد، على غير رِضا من السوريين. فقد تنادَت القيادات الإسلامية الروحية والسياسية إلى اجتماع في دار الفتوى إثر وقوع جريمة الاغتيال، وكان بينهم رئيس مجلس النواب السيد حسين الحسيني، ورؤساء وزراء سابقون ومنهم تقي الدين الصلح وشفيق الوزان، ووزراء حاليون وسابقون، ونواب. وانتهى المجتمعون إلى قرار بالطلب إلى رئيس الجمهورية أمين الجميّل تكليفي فوراً بترؤّس الحكومة على أن تبقى بتركيبتها القائمة، وكنت أنا وزيراً فيها. وقد ارتأى المجتمعون استعجال التكليف تلافياً لوقوع أي فراغ في الحكم، في الوقت الذي كان فيه رئيس الجمهورية عملياً طرفاً في النزاع الدائر في البلاد؛ فأصررت أن لا أُسمّى رئيساً أصيلاً بل بالوكالة، احتراماً لروح الشهيد، فاعترض البعض لعدم جواز ذلك باعتبار أنّ لا وكالة عن ميّت. مع ذلك، أصررت على صفة الوكالة. وقد تطوّع الرئيس حسين الحسيني بالتحدُّث هاتفياً مع الشيخ أمين الجميل في الموضوع مُباشرة. وفي اليوم التالي، كان مأتم الرئيس الشهيد كرامي في طرابلس، حيث التقينا نائب الرئيس السوري الأستاذ عبد الحليم خدام؛ فوجدناه يتميّز غيظاً، إذ قال مُعاتِباً إنّنا تسرّعنا في تبنّي تلك الخطوة، ودماء الشهيد لم تجفّ بعد. والتفت لتوّه إليّ ليقول: «يا دكتور، عندما تأتي إلى زيارتنا في دمشق ذكّرني بأن أُسمِعُك تسجيلاً يكشف لك كيف تمّ الإعداد لمحاولة اغتيالك (وكنت قد نجوت من محاولة اغتيال بواسطة تفجير سيارة مُفخّخة في عام ١٩٨٤) فتَعلَم من هُم المجرمون».

بعد بضعة أيام، توجّهت إلى دمشق بصحبة رئيس مجلس النواب السيد حسين الحسيني، وقصدنا الأستاذ عبد الحليم خدام. فطلبت من الأستاذ خدام أن يسمعنا التسجيل الموعود، فقال: « هل تريد أن تسمع القضيّة من فَم إيلي حبيقة ؟ » . فقلت إنّني في غِنى عن مقابلة حبيقة، فليروِ الأستاذ خدام القصّة أمامنا بنفسه. فكان في روايته أنّ المجموعة التي تآمرت على حياتي ضمّت، إلى إيلي حبيقة، مدير المخابرات في الجيش اللبناني العميد سيمون قسّيس. وكان الاجتماع في منزل الأستاذ ميشال المُرّ. إلاّ أنّ ميشال المُرّ زارني في منزلي بعد خروجي من الحكم في عام ١٩٩٠ وقال لي: « أَبلَغوك أنّني كنت مُشارِكاً في الاجتماع الذي خطّط لمحاولة اغتيالك. وأنا قادمٌ إليك اليوم لأؤكّد لك أنّ هذا غير صحيح على الإطلاق. فلم يكُن لي علاقة بالحادث من قريبٍ أو بعيد ».

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

بعد سنوات، عُيّن القاضي سعيد ميرزا مُحققاً عدلياً في قضية محاولة اغتيالي التي سقط فيها أربعة قتلى، بينهم الدركي الذي يقود سيارتي المرحوم أحمد الحاج شحادة، ودركيّان آخران كانا يتقدّمان الموكب على دراجتين، وامرأة كانت في الجوار. رويت للقاضي سعيد ميرزا القضيّة شفهياً كما عرفتها، وكان إيلي حبيقة وميشال المُرّ وزيرين في الحكومة القائمة يومذاك. ووقّعت أمام القاضي إفادة موجزة أُؤكّد فيها أنّني على يقين من أنّ إيلي حبيقة على علم بتفاصيل الحادث. ولمّا دعا القاضي ميرزا إيلي حبيقة إلى الإدلاء بإفادته، رفض الكلام في الموضوع إطلاقاً.

بالعودة إلى بداية هذا الحديث، أعود لأؤكّد أنّني لم أتشاور ولا مرّة واحدة مع المسؤولين السوريين قبل قبولي التكليف برئاسة الحكومات التي ترأّست منذ عام ١٩٧٦. ولكنّني لا أسقط من الحساب أن يكون رئيس الجمهورية قد تشاور في هذا الشأن مع المسؤولين السوريين في بعض الحالات.

أما عملية تشكيل الحكومات التي ترأّست، فكنت أجريها وفق الدستور، بالتشاور مع رئيس الجمهورية، فكنت أُسمّي بعض الوزراء ويُسمّي هو الآخرين. في كل عمليات التأليف التي قمت بها، لم يكُن بيني وبين المسؤولين السوريين أي تشاور مُسبَق. ولكنني لا أستبعد أن يكون رئيس الجمهورية في بعض الحالات قد أشعر المسؤولين السوريين بأسماء الوزراء وربما تشاور معهم في شأنهم، أو في شأن بعضهم.

وأما في إدارة شؤون الحكم، فكانت ثمة حالات قليلة جداً فوتحتُ فيها من جانب المسؤولين السوريين في أمر، وسأعرض فيما يلي للحالات القليلة التي أذكرها.

شغرت سدّة رئاسة الجمهورية في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨ بانقضاء عهد الشيخ أمين الجميّل من دون انتخاب رئيس جديد للجمهورية.

فأصدر الشيخ أمين الجميّل في الساعة الأخيرة من عهده مرسوماً عيّن بموجبه حكومة عسكرية سداسية برئاسة قائد الجيش العماد ميشال عون. فأعلَنت على الأثر رفضي لهذه الخطوة. طاعناً بدستوريتها وقانونيتها. ومُعلناً استمرار حكومتي في موقع المسؤولية لتصريف الأعمال، ريثما يتمّ انتخاب رئيس جديد للجمهورية، وذلك وِفق ما

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

نصّ عليه الدستور حيث يقول، في المادة ٦٢، «في حال خلوّ سدّة الرئاسة لأي علّةٍ كانت، تُناط صلاحيات رئيس الجمهورية وكالةً بمجلس الوزراء».

هذا الموقف اتّخذته، بعد التشاور مع رئيس المجلس النيابي السيد حسين الحسيني، الذي وجدته سَنَداً كريماً لي في كل الملمّات؛ وكذلك بعد التشاوُر مع الوزراء الذين بَقوا إلى جانبي وهُم الرئيس عادل عسيران والدكتور عبد اللّه الراسي والأستاذ نبيه بري والأستاذ وليد جنبلاط. ولم يكُن بيني وبين المسؤولين السوريين أي تشاوُر مُسبَق في الموضوع. وقد دامت حقبة الانقسام بين حكومتي وحكومة العماد عون المزعومة أكثر من سنة. ولعل تلك الحقبة كانت هي الأخطر في سفر الأزمة اللبنانية المتمادية، إذ كانت خلالها وحدة لبنان على المحكّ وبالتالي وجوده. فلبنان يكون واحداً أو لا يكون. في تلك الحقبة الرهيبة، كان الجيش اللبناني مُنقسماً على نفسه. فكان علينا أن نُعيّن اللواء سامي الخطيب قائداً للجيش سَعياً لجمع فلول الجيش المنتشرة في المناطق التي كانت خاضعة لسلطة حكومتنا، عسى أن تتمكّن القيادة الجديدة من الحفاظ على إمكانية إعادة توحيد الجيش. وسامي الخطيب ضابط معروف بذكائه ووضوح رؤيته ووطنيته وشجاعته.

خلال حقبة الانقسام هذه، كان عليّ أن أواجه تحديات وقضايا يومية. فقررت أن لا أسمح بالمساس بهيكلية أيٍّ من مؤسسات الدولة في ظل حال الانقسام التي كانت سائدة، خشية أن يترسّخ الانقسام بما يهدّد وحدة البلد ووجوده.

طالبني الوزير نبيه بري والوزير وليد جنبلاط بفتح باب التطوع في الجيش اللبناني. فرفضت هذا الطلب لجملة أسباب، منها أنّ قبول مبدأ التطويع في الجيش في جانبنا سيحفز قيادة العماد عون على سلوك طريق مماثل في جانبها، وسيُؤدّي ذلك إلى المطالبة بزيادة الأموال المخصصة للإنفاق على الجيش (رواتب ولوازم وحتى أسلحة) بما يهدّد الاحتياطات المتوافرة لدى مصرف لبنان المركزي. وكنت أشعر أنّ من واجبي المحافظة على هذه الاحتياطات كي تكون هي الخميرة التي تنهض عليها الدولة بعد انتهاء الأزمة المُدمّرة. هذا ناهيك بأنّ تعزيز قوّة الجيش الضاربة على ضفتي خطوط المواجهة ... يكون من شأنه زيادة القوّة التدميرية لهذا الجيش المرابط على جانبي خطوط الاقتتال. قيل لي

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

إن سوريا تدعم هذه الخطوة، فلم أتراجع عن موقفي. وقد فاتحني الوزيران بري وجنبلاط، وكذلك اللواء سامي الخطيب تكراراً في هذا الموضوع، فكان جوابي دوماً الرفض.

في إحدى جلسات مجلس الوزراء، بادرني وليد جنبلاط بالسؤال: «هل بات من الممكن اتّخاذ قرار بفتح باب التطوّع في الجيش؟». فأجبت لتوّي: «إنّ الأسباب التي حدتني إلى رفض هذا الأمر في الماضي ما زالت قائمة، وإن فتح باب التطوع تالياً غير وارد في الوقت الحاضر». فإذا بي أفاجأ بوليد جنبلاط يهدّدني ضمناً في حياتي. أخذ يحدق أمامه صوب الرئيس عادل عسيران الذي كان جالساً قبالته، فيما كنت أنا جالساً على رأس الطاولة إلى يمين جنبلاط، ثم قال: «فليكن معلوماً أنّ كل من يقف في وجهنا عند المفاصل نحن قادرون على سحقه تماماً. أنا قتلت وأنا أقتل. قتلت من فئتي وقتلت من غير فئتي». ثم التفت إلى الأمين العام لمجلس الوزراء الأستاذ هشام الشعار، وكان يدوّن محضر الجلسة، وقال: «سجّل عندك يا هشام الشعار من قتلت». وفجأة تنبّه إلى ما هو مقدم عليه، فكفّ عن الكلام وجمع الأوراق المبعثرة على الطاولة أمامه بحركة عصبية وغادر القاعة. لحق به الأستاذ نبيه بري ليعيده إلى الجلسة ولكنه لم يستطع إدراكه.

وكان الوزيران بري وجنبلاط يطالبانني بشراء أسلحة وآليات من الجيش السوري، وكنت للأسباب عينها أرفض ذلك. وجاءني اللواء سامي الخطيب يوماً بكتاب موجّه إلى العماد مصطفى طلاس، وزير الدفاع في سوريا، بطلب شراء معدات وأسلحة للجيش اللبناني، فرفضت توقيع هذا الكتاب.

بعد حين، حدّد الرئيس حافظ الأسد موعداً لي لمقابلته. فتوجّهت إلى دمشق وقمت أولاً بزيارة نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام في انتظار حلول موعد لقائي والرئيس الأسد. فاتحني الأستاذ خدام في موضوع صفقة الأسلحة والمعدات للجيش، فصارحته بالأسباب التي تحملني على عدم قبول هذه الصفقة. وأضفتُ إليها أنّ ذلك لن يكون في مصلحة سوريا. ذلك لأنّ شراء لبنان الأسلحة والمعدات العسكرية من سوريا سيطلق سيلاً من الأراجيف، ومن القيل والقال، حول عدالة الثمن الذي سيترتّب على لبنان دفعه

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

وحول أهلية المعدات المشتراة وكفاءتها وصلاحها. دار بين الأستاذ خدام وبيني نقاشٌ حول هذا الموضوع اعترضه رنين الهاتف في غرفة مجاورة، فتوجّه الأستاذ خدام للردّ على المكالمة الهاتفية. وبعد بضع دقائق، عاد ليقول إنّ سيادة الرئيس حافظ الأسد جاهز لاستقبالي فوراً. أما الحديث الذي دار بيننا حول تسليح الجيش فعليّ أن أتجاوزه وأن لا أتطرّق إليه مع الرئيس الأسد.

شارفت الأزمة الوطنية الكبرى على نهايتها بإعلان اتفاق الطائف في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٩. فانتخب مجلس النواب الأستاذ رينيه معوّض رئيساً للجمهورية، ولكنه استشهد بعد مدّة قصيرة من تسلّمه سدّة الرئاسة. وكان قد أجرى خلال هذه الفترة استشارات نيابية عاجلة وكلّفني على أثرها تأليف الحكومة الأولى في عهده. وبعد استشهاده سارع مجلس النواب، بهمّة رئيسه السيد حسين الحسيني، إلى انتخاب الأستاذ إلياس الهراوي رئيساً للجمهورية. فعاد الرئيس الهراوي فكلّفني تأليف أول حكومة في عهده. وكان من باكورة القرارات التي اتّخذتها الحكومة الجديدة تعيين العماد إميل لحود قائداً للجيش.

في زيارةٍ قمت بها إلى دمشق بعد ذلك، فاتحني الرئيس حافظ الأسد تلويحاً بإمكانية تعيين اللواء سامي الخطيب مديراً عاماً لقوى الأمن الداخلي. فاعتذرت عن ذلك متمنياً التفهُّم لموقفي. وكان رئيس الوزراء السوري محمود الزعبي حاضراً اللقاء. ولدى خروجي من لقائي الرئيس الأسد، لحق بي الرئيس الزعبي حتى السيارة، ففتح بابها بعد أن أغلقته وقال لي: «أتمنّى عليك أن تلبّي طلب الرئيس الأسد بتعيين اللواء سامي الخطيب». فاعتذرت، شاكراً له إهتمامه. وبعد حين، زارني اللواء سامي الخطيب مستوضحاً أسباب عدم قبولي تعيينه مديراً عاماً لقوى الأمن الداخلي. فقلت له: «إنّك تعرف مقدار ما أكنّه لك من تقدير واحترام، وأنا لا أنكر مزاياك العسكرية والوطنية، فالكل يشهد لك بها. ولكن التجربة القاسية التي مررنا بها خلال حقبة الانقسام حملتك على تبنّي مواقف كان بعضها في غاية الإحراج لي». وقد عُيّن اللواء سامي الخطيب فيما بعد، في حكومة الرئيس رشيد الصلح، وزيراً للداخلية فأشرف على انتخابات ١٩٩٢.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

أما فيما يتعلّق بما يُقال أحياناً كثيرة عن تدخّل السوريين في تشكيل القوائم الانتخابية، فقد كانت لي تجربتان. في فترة التحضير لانتخابات العام ١٩٩٦، أوفد الرئيس الحريري إليَّ، وكان رئيساً لمجلس الوزراء، بعض الأصدقاء المشتركين، ومنهم الأستاذ فؤاد السنيورة، ليطرحوا معي إمكانية التحالف معه في الانتخابات النيابية، بحيث نخوضها على لائحة واحدة. فاعتذرت من منطلق أنني لا أجد ما يجمعني معه فكراً وأسلوباً وأهدافاً وإمكانات، هذا مع احترامي الكلّي لشخص الرئيس الحريري. وأردفت القول إنني إذا رافقت الرئيس الحريري في الانتخابات فهذا سيلغي حقّي في معارضة سياساته بعد الانتخابات فيما لو كان هو في الحكم وأنا في المعارضة. هذا يعني بعبارة أخرى إلغاء دوري السياسي والنيابي وجعلي في عداد الساكتين عن الخلل في أداء الحكومة، أو الموالين للحكومة موالاة عمياء. وجاء يومٌ دعاني فيه نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام (وهو المعروف بعلاقته الوثيقة مع الرئيس الحريري) إلى الغداء في مصيفه في بلودان. فوجدت عنده العماد إبراهيم صافي واللواء غازي كنعان. فدار حديث طويل وشاقّ بيننا محوره ضرورة التحالف بين الحريري وبيني في المعركة الانتخابية القادمة. فشرحت موقفي بإسهاب مُعتذراً عن تلبية هذا الطلب. فقال لي الأستاذ خدّام في الختام: فليكُن ما تُريد. وقد خضنا الانتخابات في لائحتين متعارضتين، وفزنا كلانا، الرئيس الحريري وأنا، في هذه الدورة.

بعد فترة وجيزة من انتخابات العام ١٩٩٦، تلقّيت دعوة للقاء الرئيس حافظ الأسد. فكان أول ما فاتحني به في بداية اللقاء قوله: «إنّ إخوانك في سوريا حاولوا جاهدين أن يُرتّبوا تحالفاً بينك وبين الرئيس رفيق الحريري في المعركة الانتخابية ضماناً لمصلحتك الذاتية، ولم يكن في الأمر مأرب آخر. ولكنك، على ما قيل لي، عنيد، فلم تستجِب للمبادرة». قال ذلك ضاحكاً. فشكرته على المبادرة، مُقدّراً دوافعها، وشرحت له أسباب عدم قبولي هذا التحالف. فلقيت منه تفهّماً وقبولاً.

وفي فترة التحضير لانتخابات العام ٢٠٠٠، أوفدني رئيس مكتب المخابرات السورية في بيروت العقيد رستم غزالة اثنين من أصدقائي ناقلين رغبة القيادة السورية

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

في أن أضمّ الأستاذ ناصر قنديل إلى لائحتي للمقعد الشيعي في دائرتي. فاعتذرت لتوّي قائلاً: «إنّ حليفي لهذا المقعد هو محمد يوسف بيضون، وهو رفيق الدرب منذ مُدّة طويلة، ولن أتخلّى عنه». فجاء الرد سريعاً بطلب موعد لمقابلة الأستاذ ناصر قنديل. فالتقيته في السرايا الحكومية، واستمعت له ملياً وهو يتحدث بطلاقته المعروفة. فاعتذرت منه مردّداً إنني لن أتخلّى عن رفيق دربي. جرت الانتخابات فكانت النتيجة سقوطي ورفيق الدرب معي وفوز الأستاذ ناصر قنديل.

وقيل الكثير عن تدخل السوريين في صياغة قانون الانتخابات في عام ٢٠٠٠.

بدأ البحث في مشروع قانون الانتخابات النيابية بتشكيل الحكومة لجنة وزارية لدراسة هذا الموضوع، وتقديم اقتراحات لمجلس الوزراء في هذا الشأن. وكانت اللجنة برئاسة نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الأستاذ ميشال المُرّ.

مرّت أيام ولم تلتئم هذه اللجنة، فدعوتها إلى اجتماعٍ برئاستي في السرايا الحكومية، وقرَّ الرأي على تسمية الوزير الدكتور عصام نعمان مقرراً للجنة، ودعوة جميع الفعاليات والمراجع السياسية والأحزاب والكتل النيابية إلى تقديم أفكار أو مشاريع قوانين في هذا الشأن. وقد تلقّت اللجنة كثيراً من الأفكار والمشاريع وأخذت في مناقشتها توصّلاً إلى مشروع يمكن أن يُطرح على مجلس الوزراء. فإذا بوليد جنبلاط يشنّ حملة واسعة دعا فيها إلى اعتماد الدائرة الصغرى في الجبل. فجنح المسؤولون السوريون، على ما يبدو، إلى مراعاة مطلب وليد جنبلاط. فإذا بالأفكار تنصبّ على استحداث نظام انتخابي مبني على تقسيم سائر المحافظات تحت ذريعة المساواة بين المناطق.

كنت في لقاءاتنا على مستوى الحكم أسعى إلى الترويج لمشروع ندوة العمل الوطني التي أتولى رئاستها، وهو مشروع النظام المركّب، بحيث ينتخب عدد من النواب، وليكن هذا العدد ٢٨ بدايةً، على أساس لبنان دائرة انتخابية واحدة، مع اعتماد قاعدة التمثيل النسبي، على أن ينتخب الباقون، أي مئة نائب، على أساس الدوائر الصغرى في كل المناطق على السواء. بذلك نتمكّن من إيجاد نواة كتلة نيابية ذات توجهات وطنية لا طائفية ولا مناطقية، ونراعي في الآن ذاته مطالب دعاة الدائرة الصغرى.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

ويمكن مستقبلاً زيادة عدد المنتخبين، على أساس لبنان دائرة واحدة تدريجياً، إلى أن يغدو المجلس النيابي برمّته، في يومٍ من الأيام، مُنتخباً على أساس لبنان دائرة واحدة، وبناءً على قاعدة التمثيل النسبي.

سرعان ما تبلّغت من الرئيس لحود أن الإخوة السوريين يُحبّذون تجزئة كل المحافظات، بما فيها بيروت، إلى دوائر إنتخابية أصغر، ثم وصلنا مشروع محدّد لتقسيم الدوائر حمله الوزير ميشال المُرّ إلى الرئيس لحود وإليّ. وكان معروفاً أنّ اللواء جميل السيد، مدير عام الأمن العام، لعب دوراً في إخراج هذا المشروع بالتنسيق مع المرجعية السورية في عنجر. ولم تنفع كل المحاولات التي بذلناها لنستبدل بهذا المشروع مشروعاً آخر. وعند طرح المشروع على مجلس الوزراء، اعترضت على تقسيم المحافظات دوائر صغرى. وأبديت رفضي لتقسيم بيروت، حتى ولو قُسّمت سائر المحافظات. وقد طُرح المشروع على النقاش في مجلس الوزراء، واعتُمد بالتوافق؛ فسجلت اعتراضي عليه في محضر الجلسة. وبعد أن اقترن المشروع بقرار من مجلس الوزراء، كان عليّ إما تبنّي القرار أو الاستقالة، إذ ليس من الوارد ولا من الجائز أن تمثُل الحكومة أمام مجلس النواب إلا متضامنة في الدفاع عن المشروع. ولم يكن احتمال الاستقالة جدياً في ظل التطورات التاريخية التي كانت تشهدها الساحة الجنوبية والتي آلت إلى تحرير الأرض اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي، وكذلك في ظلّ تجدّد احتمال استئناف المحادثات اللبنانية الإسرائيلية بعد النجاح في ترتيب لقاء بين وزير خارجية سوريا فاروق الشرع ورئيس وزراء إسرائيل إيهود باراك في واشنطن. فلم يكن أمامي خيار سوى قبول القرار والتزام جانب التضامن الحكومي.

وقبل اختتام هذا الحديث عن طبيعة العلاقة مع سوريا على صعيد الممارسة اليومية، لا بُدّ لي من الإشارة إلى واقعتين كانت لي المبادرة في مفاتحة المسؤولين السوريين في شأنهما. الأولى تتعلّق بتهريب المنتجات الزراعية السورية عبر الحدود إلى داخل لبنان، الأمر الذي أوجد حالة من التذمّر في أوساط المزارعين اللبنانيين، خصوصاً أنّ تكلفة الإنتاج الزراعي في سوريا هي أدنى كثيراً منها في لبنان، ممّا عرّض المنتجات الزراعية

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

اللبنانية إلى قدرٍ كبيرٍ من المنافسة غير المتكافئة في نظر المزارعين اللبنانيين. فبعدما تلقّيت سلسلة من الشكاوى في هذا الصدد، اتّصلت بمدير عام الجمارك في لبنان في هذا الشأن. ثم بادرتُ، بناء على جوابه، إلى التحدّث هاتفياً مع اللواء غازي كنعان في هذا الموضوع، فأبدى تجاوُباً واضحاً، وطلب تحديد نقاط أو سُبل العبور للمنتجات السورية المهرّبة على الحدود كي يُصار إلى معالجة الأمر. فاتّصلت مجدداً بمدير عام الجمارك اللبنانية، وطلبت إليه تحديد نقاط العبور للتهريب، وإبلاغ ذلك إلى اللواء غازي كنعان. وعند رحيل حكومتنا، لم أكُن قد تبلّغت جديداً في هذا الشأن سلباً أم إيجاباً.

أما الواقعة الثانية، فتتعلّق بالموقوفين اللبنانيين لدى السلطات السورية. كنت قد شكّلت لجنة للتحقيق في مصير المخطوفين والمفقودين اللبنانيين خلال الحرب اللبنانية، وجعلت على رأسها العميد سليم أبو إسماعيل، أحد كبار الضباط في الأمانة العامة للمجلس الأعلى للدفاع في رئاسة الوزراء. وعندما وردني تقرير اللجنة الأولي، وفيه أنّ هناك ١٦٨ موقوفاً لبنانياً في سوريا بحسب إفادة ذويهم، أوفدت قائد سرية الحرس الحكومي الرائد فارس فارس لعرض هذا الأمر مع رئيس مكتب المخابرات السورية في بيروت، للنظر في ما ينبغي عمله للإفراج عن هؤلاء. فكان الجواب أن ليس في سوريا أي موقوف لبناني. ومع أن الرقم الذي تضمّنه التقرير مضخّم بعض الشيء، كان هناك في الواقع عدد لا يستهان به من الموقوفين في سوريا. وقد أعلن في ٦/١٢/٢٠٠٠ أن الرئيس بشار الأسد اتصل بالرئيس أميل لحود وأبلغه قرار سوريا تسليم جميع الموقوفين اللبنانيين في سوريا مع ملفاتهم القضائية إلى السلطة اللبنانية، وذلك تلبية لطلب رئيس الجمهورية. فتبيّن أنّ ثمّة ٤٦ موقوفاً لبنانياً لأسبابٍ أمنيّة سلّموا إلى السلطة اللبنانية، و ٩٥ محكوماً بجرائم مختلفة ارتكبت على أرض سوريا، سلّمت سوريا إلى السلطة اللبنانية لوائح بهم، أي أنّ مجموع المودعين في السجون السورية كان ١٤١.

هذه الوقائع التي حرصت على سردها هُنا تنمّ، بما لا يقبل الشكّ، عن أنّ ما يُحكى عنه من تدخّل سوري في القرار اللبناني لم يعبُر يوماً من خلالي، بل من خلال بعض القنوات الأخرى في الدولة. أما الحالات القليلة التي تعرّضت فيها لمحاولات المراجعة مباشرة، فقد

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

كان لي منها موقف واضح وصريح ينسجم مع اقتناعاتي؛ وكان السوريون مُتقبّلين موقفي في كل الحالات. وهذه الوقائع تُظهِر أيضاً أنّ أي رغبة قد يبديها مسؤول سوري في شأنٍ من الشؤون ليست قدراً لا مردّ له، وهي لا تغدو في واقع الأمر قراراً إلا بتجاوب المسؤولين اللبنانيين، وهذا أمرٌ يعود إليهم، وهُم المسؤولون أولاً وآخراً عن القرار الذي يُتّخذ.

أما الوجود العسكري السوري في لبنان، بما يكتنفه من مسائل تتعلّق بالانتشار والانسحاب، فيجب أن يبقى رهناً بقرار تتّخذه السلطة التنفيذية في لبنان، أي مجلس الوزراء، بالتفاهُم مع المسؤولين السوريين.

ABU ABDO ALBAGL

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

ABU ABDO ALBAGL

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

التكليف والتأليف

تسلّم العماد إميل لحود مهام رئاسة الجمهورية في ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر)، وكان قد انتخب بإجماع النواب الحاضرين جلسة الانتخاب، حائزاً ١١٨ صوتاً. وألقى يومها خطاباً تاريخياً في الجلسة النيابية التي أقسم فيها اليمين الدستورية، عرض فيه رؤيته العامة للسياسة التي يعتزم انتهاجها في سنوات ولايته، وعرف هذا الخطاب بخطاب القسم. وكانت لهذا الخطاب أصداء سياسية وشعبية مدويّة.

في اليوم التالي، زاره في قصر بعبدا رئيس مجلس الوزراء المستقيل رفيق الحريري، وحدّد الرئيس مواعيد الاستشارات النيابية الملزمة، التي تنصّ عليها المادة ٥٣ من الدستور، لتسمية رئيس للحكومة الأولى في عهده.

في ٢٦/ ١١/ ١٩٩٨، بدأ الرئيس لحود استشاراته مع النواب، فاستمرت يومين متتاليين. وكنت، بصفتي نائباً ورئيساً للوزراء سابقاً، بين أوائل الذين استشارهم. فصرّحت عند خروجي من لقائي معه بالقول: «بحثت مع فخامة الرئيس في موضوع الاستشارات، وفي النتيجة لم أُسمِّ شخصاً معيناً لرئاسة الوزراء، لأنه من جهة ليس لدي مرشح معيّن، ومن جهة ثانية، يهمّني أن أبقى منسجماً مع نفسي باعتبار أنني كنت طوال السنوات الماضية في صفّ المعارضة».

في مرحلةٍ سابقة، مع اقتراب موعد الاستشارات الملزمة، احتدم النقاش في الأوساط النيابية والسياسية حول ما إذا كانت الاستشارات التي تنصّ عليها المادة ٥٣ من الدستور مُلزمة بنتائجها أم هي إلزامية بإجرائها فحسب. فكان هناك من يقول إنّ الاستشارات إلزاميّة بإجرائها ومُلزمة بنتائجها، وكان هناك من يقول إنّها إلزاميّة بإجرائها، إلا أنّها

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

ليست مُلزمة بنتائجها، بمعنى أنّ رئيس الجمهورية ليس مُجرّد صندوق بريد، وحرّيته في اختيار رئيس الوزراء تبقى محفوظة بعد أن يطّلع على آراء النواب. في حمأة ذلك السجال، أدليت في ١٢/ ١١/ ١٩٩٨ بتصريح قلت فيه: «إنّنا نَستغرب استمرار السجال حول إلزامية الاستشارات النيابية التي يجريها رئيس الجمهورية لتسمية رئيس الوزراء المُكلّف، ونحن لا نرى مجالاً للشكّ في أن المقصود بالاستشارات المُلزمة أن تكون إلزامية ليس بإجرائها فحسب بل ملزمة بنتائجها أيضاً. أما تبريرنا لهذا الموقف، فيستندّ إلى اعتبارين على الأقلّ. الأول هو أنّ هذا ما كان فِعلاً في جميع الاستشارات التي أُجريت منذ اتفاق الطائف، وكانت منها خمس جولات. فلماذا الخروج عن هذا العُرف هذه المرة؟ لماذا، بعبارةٍ أخرى، لا يصحّ على الجولة السادسة من الاستشارات (منذ اتفاق الطائف) ما يصحّ على الجولات الخمس السابقة؟ والاعتبار الثاني هو أنّ خيار الاستشارات المُلزمة اعتُمد بدلاً من فكرة كانت قد طُرحت على المؤتمرين في الطائف (في عام ١٩٨٩) وهي فكرة انتخاب رئيس الوزراء مُباشرةً في مجلس النواب. ثم إنّه لا معنى عملياً لإلزاميّة الاستشارات إن لم تكُن مُلزمة بنتائجها.

«بالطبع ليس هناك ما يمنع النائب من الامتناع عن ترشيح شخصٍ مُعيّن لرئاسة الوزراء، فلا يُحسَب صوته في هذه الحال في تعداد الأصوات التي يحصل عليها أيٌّ من المرشّحين. ولكن النائب إذا اختار استعمال حقّه في الترشيح، فعليه أن يُسمّي شخصاً مُحدّداً. علماً أنّ إبدال خيار الانتخاب المباشر بخيار الاستشارات المُلزمة من شأنه أن يفسح في المجال أمام رئيس الجمهورية للتأثير في قرارات النواب لدى استشارتهم (بذلك لا يعود بمثابة صندوق بريد).

«أعتقد أنّ المصلحة تقضي برفع هذا الموضوع من التداوُل، إذ إنّ في متابعته افتعالاً لخلاف نحن في غِنى عنه في الوقت الحاضر».

ظهرت الصحف في ٢٨/ ١١/ ١٩٩٨، وفي صدرها أخبار تفيد أنّ الاستشارات النيابية انتهت؛ لكن التكليف تأخّر بسبب تجدّد السجال حول المادة ٥٣ من الدستور ولا سيما ما يتعلّق منها بإمكانيّة تفويض النواب إلى رئيس الجمهورية تسمية الرئيس

http://abuabdoalbagi.blogspot.ae/

المكلّف. وترافق هذا التباين في الرأي مع التباس حول إحصاء الأصوات التي نالها الرئيس رفيق الحريري في هذه الاستشارات. فقد جاء في «الوكالة الوطنية للإعلام» الرسمية أنّ حصيلة الاستشارات أظهرت أنّ ٦٢ نائباً سَمّوا الحريري صراحةً، وأنّ الباقين لم يُسمّوه، بينهم كتلة الرئيس نبيه بري (١٩ نائباً). ولكن كتلة حزب البعث (نائبان) أعلنت مساءً أنّها رشّحت الحريري، وهكذا ارتفعت الحصيلة إلى ٦٤ نائباً سَمّوه علناً، ثم أعلنت كتلة رئيس مجلس النواب نبيه بري (١٩ نائباً) أنّها ضمّت أصواتها إلى أصوات الذين رشّحوا الحريري، فغدا المجموع ٨٣ صوتاً.

في ٢٧/ ١١/ ١٩٩٨، وبعد انتهاء الاستشارات، استقبل الرئيس لحود عند الثالثة بعد الظهر رئيس مجلس النواب نبيه بري، وأطلعه في لقاء دام ساعة على حصيلة الاستشارات، وتداولا نتائجها. وبعد مغادرة الرئيس بري قصر بعبدا، وصل الرئيس الحريري وعقد ولحود اجتماعاً استمر نصف ساعة، غادر بعده الحريري من دون الإدلاء بأي تصريح.

بلغت أزمة التكليف ذروتها بإعلان الرئيس الحريري، عبر وكالة رويترز ووكالة الصحافة الفرنسية مساء ٢٩/ ١١/ ١٩٩٨، أنه، في لقائه الأخير مع رئيس الجمهورية قبل يومين، اعتذر عن عدم قبول التكليف، لأنه رأى أنّ الاستشارات تُشكّل، بالصورة التي جرت، مخالفة دستورية تكمن في تفويض ٣١ نائباً إلى رئيس الجمهورية اختيار من يشاء لرئاسة الحكومة. وواجهت الأزمة طريقاً مسدودة حيال الخلاف على تفويض ٣١ نائباً إلى رئيس الجمهورية في الاستشارات أمر تسمية رئيس الحكومة المقبلة، وهو أمرٌ اعتبره الرئيس الحريري مخالفة دستورية.

وجاء في صحيفة «النهار»، الصادرة صبيحة ٣٠/ ١١/ ١٩٩٨، خبر يقول: «فيما امتنع الرئيس الحريري عن تحديد الحَلّ، تردد في أروقة قريطم (قصر الرئيس الحريري) مشروع اقتراح للرئيس سليم الحص يقضي بأن تُعلن رسمياً حصيلة الاستشارات التي أفضَت إلى تسمية ٨٣ نائباً الحريري، على أن يتضمّن هذا الإعلان اعتبار النواب الـ ٣١ الذين لم يُسموا مرشحاً مُعيناً في عداد الممتنعين عن التصويت، أو اعتبار أصواتهم مُلغاة بسبب مخالفتهم الدستور الذي يُلزمهم موقفاً مُحدداً إما بالتسمية أو الامتناع».

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

أما الرئيس لحود، فقد اعتبر أنه غير معني بهذا الموضوع، لأنه لا يرى أنّ ثمّة مشكلة أو مخالفة دستورية، وهو التزم الأصول الدستورية في إجراء استشاراته، وهو لا يستطيع أن يمنع نائباً أن يدلي بالرأي الذي يشاء.

صدر في ٣٠/ ١١/ ١٩٩٨، عن رئاسة الجمهورية، بيان بقبول اعتذار الرئيس الحريري عن عدم قبول التكليف بتشكيل الحكومة الجديدة. وإثر صدور بيان رئيس الجمهورية بقبول الاعتذار، وصل الرئيس الحريري إلى قصر بعبدا، والتقى الرئيس لحود مُدّة ربع ساعة، وخرج من دون الإدلاء بأي تصريح. وصدر على الأثر عن المديرية العامة لرئاسة الجمهورية برنامج مواعيد الاستشارات الجديدة، والتي تقرر أن تبدأ في اليوم التالي.

مساء ذلك اليوم، تلقّيت من الرئيس نبيه بري اتصالاً هاتفياً أبلغَني خلاله بأنه يعتزم ترشيحي للتكليف. وصدرت الصحف في اليوم التالي وكلّها ترجّح تكليفي برئاسة الحكومة الأولى في عهد الرئيس لحود.

كان للعالم القانوني الدستوري الكبير النائب السابق حسن الرفاعي رأي في ما جرى، فقال لوكالة الأنباء المركزية في ٣٠/ ١١/ ١٩٩٨: إنّ على رئيس الجمهورية أن يقوم باستشارات جديدة. واعتبر أنّ اعتذار الرئيس الحريري عن عدم قبوله تأليف الحكومة الجديدة «غنج سياسي» مشيراً إلى أنّ «المسألة سياسية، وهي لا تقارب من قريب ولا بعيد دستوراً ولا قانوناً».

في الواقع أنّ الاستشارات النيابية المُلزمة، التي أجراها الرئيس السابق الياس الهراوي في ١٩/ ٥/ ١٩٩٥ لتسمية الرئيس الحريري نفسه لرئاسة الوزراء، تخللها تفويض عدد من النواب إلى رئيس الجمهورية حرية الاختيار، ومنهم الرئيس رشيد الصلح وفؤاد السعد ومصطفى سعد ومنصور البون ورشيد الخازن ومخايل الضاهر ونواب حزب اللّه. مع ذلك لم يطعن الرئيس الحريري آنذاك بدستورية العملية. ثم إنّ كثيراً من الكتل تتمثّل في الاستشارات برؤسائها أو ببعض أعضائها، وهم مُخوّلون التحدّث باسم مجموع أعضاء كل كتلة. أليس هذا ضرباً من التفويض؟

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

روى الرئيس إميل لحود أمامي تفاصيل ما جرى بينه وبين الرئيس الحريري على هذا الصعيد، فقال في ما قال: عند انتهاء الاستشارات اتصل الرئيس لحود بالرئيس بري داعياً إيّاه إلى لقاء. ولدى وصول الرئيس بري، سأل عن مجموع ما حصل عليه الرئيس الحريري من أصوات، فقال له: ٦٤ صوتاً. فقال رئيس مجلس النواب: «أضِف إلى هذا الرقم أصوات كتلتي، فيصبح العدد ٨٣ صوتاً. وقد حصلتُ شخصياً على ثلاثة أصوات، وفوّض الباقون رئيس الجمهورية.

بعد ذلك، حضر الرئيس الحريري مُتجهّماً، فقال له الرئيس: «مبروك، أنت الرئيس المكلّف». فسأل عن الأصوات التي حازها، فقال له الرئيس: «وما أهمية ذلك. فقد أحرزت الأكثرية وأنت المُكلّف». فردّ الرئيس الحريري بعصبيّة قائلاً: «أُريد أن أعرِف كم من الأصوات أحرزت». فاستدعى رئيس الجمهورية مدير عام رئاسة الجمهورية محمود عثمان وطلب إليه أن يُطلع الرئيس الحريري على المحضر. فما أن اطلع على النتيجة حتى قال: «هناك خطأ ما. هذه النتيجة غير معقولة. ثم ما هذه البِدعَة التي تُسمّى تفويضاً». فطلب الرئيس لحود إلى السيد محمود عثمان أن يُطلِع الرئيس الحريري على محضر الاستشارات التي أجراها الرئيس السابق الياس الهراوي في عام ١٩٩٥ لتسمية الرئيس الحريري نفسه، وفيه ما فيه من التفويض. فما كان من الرئيس الحريري إلا أن قال: «ينبغي إعادة الاستشارات. أنت يا فخامة الرئيس نلت ١١٨ صوتاً عند انتخابك، ولا يجوز أن يحصّل رئيس الوزراء أقلّ مما حصّل رئيس الجمهورية. فأجاب الرئيس لحود قائلاً: «أنت حصلت على ما يُناهِز ثلثي مجموع أعضاء مجلس النواب، وقد أمضيت في الحكم ستّ سنوات متتالية. هذا جيّد. فلو استفتيت النواب حولي بعد ستّة أشهر من وجودي في الحكم، فإنني سأكون سعيداً إذا حصلتُ على مثل ما حصلتَ عليه أنت بعد ست سنوات من ممارسة السلطة».

فكرّر الرئيس الحريري القول: «إنّ التفويض مخالف للدستور، وينبغي إعادة الاستشارات». فردّ عليه الرئيس: «اليوم هو يوم جمعة. إذهب وخُذ قسطاً من الراحة حتى يوم الإثنين، وعُدّ إليّ لنبحث في الأمر». وبعد خروج الرئيس الحريري، اتّصل الرئيس

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

لحود بالرئيس بري، وطلب إليه إقناع الرئيس الحريري بقبول نتائج الاستشارات، لأنه يريد تكليفه تشكيل الحكومة بكل صدقٍ وأمانة. فإذا بالرئيس الحريري يشنّ يومي السبت والأحد حملة إعلامية ترويجاً لوجهة نظره، وصرّح لمحطّة أم بي سي ومحطّة سي إن إن أنّ الرئيس لحود خالف الدستور. فاعتبر الرئيس هذا الموقف بمثابة رفض للتكليف؛ فقرر إعادة الاستشارات.

صباح الإثنين في ٣٠/ ١١/ ١٩٩٨، استدعى الرئيس لحود الرئيس الحريري. وعند حضوره، وجّه كلامه إلى الرئيس لحود سائلاً: «هلّ صحيح ما سمعته عبر إذاعة صوت لبنان من أنّك قبلت اعتذاري». فأجاب: «أنتَ اتّهمتني بأنني خالفت الدستور، وأنتَ أعلنت أمام وسائل الإعلام أنّكَ ترفض نتائج الاستشارات وأنّكَ مُعتذِر». سأل الرئيس الحريري بمن تُفكّر الآن. فأجاب الرئيس لحود: «الرئيس الحص». فقال الحريري: «إسمع مِنّي واصرِف النظر عنه. فكل الذين تعاملوا معه قبلك لم يتحمّلوه، لأنه عنيد ورأسه يابس».

أجرى الرئيس لحود استشارات نيابية جديدة، فنلت ٩٥ صوتاً من أصوات النواب. وقد امتنعت كتلة الرئيس الحريري وكتلة وليد جنبلاط عن تسمية مرشح لرئاسة الوزراء.

استدعاني الرئيس لحود، وكلّفني تشكيل الحكومة. ولدى خروجي من قصر بعبدا، أدليت بتصريحٍ قلت فيه: «كَلّفني فخامة الرئيس تأليف حكومة العهد الأولى بناءً على الاستشارات التي أجراها مع السادة النواب. وإنني أشكر فخامته على الثقة التي أولاني إياها، وأشكر لزملائي النواب ثقتهم أيضاً. سننطلق في عملنا من الخطاب الذي أدلى به فخامة الرئيس إثر أدائه القسم الدستوري، وسوف نلتزم كل القيم والمفاهيم والثوابت الوطنية التي آمنّا بها ونؤمن. أمامنا تحديات كبيرة وقضايا كثيرة علينا أن نتصدّى لها. ونرجو أن يوفّقنا اللّه في تأليف حكومة تكون على مستوى التحدّي، ومتجاوبة مع آمال الناس ومُلبّية لحاجاتهم».

ورداً على سؤال قلت: «القضايا التي نواجهها في هذه المرحلة كثيرة، ولا شكّ، بحسب اعتقادنا، في أنّ عجز الموازنة هو مركز الاهتمام، لأننا نعتبر هذا العجز مصدراً لكثيرٍ من العلل التي يشكو منها الاقتصاد الوطني اللبناني، ومنها حالة الركود التي يعاني

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

منها. العجز، إذ يؤدّي إلى ارتفاع معدلات الفائدة في السوق، يشكّل سبباً لكبح النشاط الاقتصادي الذي يرتبط بحركة الاستثمار في البلاد. كما أنّ عجز الموازنة جعل من الدولة مُزاحماً للقطاع الخاص على مُدخرات المجتمع. فعوض أن تنصرف المدخرات للاستثمار في القطاعات الإنتاجية فتُحرّك الاقتصاد الوطني، فهي تتجه نحو الاستثمار في سندات الخزينة أو الودائع المصرفية.

ولا ننسى أن هناك قضية المهجرين، ونحن نطمح إلى عودة المهجرين إلى ديارهم».

وفي ذلك اليوم، نقل زوار الرئيس نبيه بري، في اللقاء النيابي الذي يعقده عادةً صباح كل أربعاء، عنه قوله: «خرجنا من الحصص ليدخل الحص». وأكّد أن رئيس الجمهورية العماد إميل لحود ورئيس الحكومة المكلف سليم الحص سيضمنان حقوق الجميع.

وفي ٣/١٢/١٩٩٨، بدأت بإجراء استشارات نيابية تمهيداً لتشكيل الحكومة، واستكملتها في اليوم التالي. وتوجّهت على الأثر إلى قصر بعبدا الذي وصلته عند الخامسة والنصف بعد الظهر، وعقدت مع الرئيس لحود اجتماعاً دام ساعة، أعلنت على أثره ولادة الحكومة الجديدة. وصرّحت بالقول: «ليس في الحكومة تمثيل حزبي على الإطلاق، وهي مختلطة بين وزراء نواب ووزراء تكنوقراط. وقد راعينا بطبيعة الحال التوزيع المناطقي والطائفي». ولو أدخلنا في الحكومة أي حزبي لكان علينا أن نُمثّل فيها سائر الأحزاب، وما كان في نيتنا تأليف حكومة موسّعة. وقد آثرنا عدم إدخال الأحزاب، خوفاً من أن يؤدّي إشراكها إلى العودة لأجواء المحاصصة في مختلف شؤون الحكم.

وقد نصّ مرسوم تأليف الحكومة على تعيين سليم الحص رئيس مجلس الوزراء وزيراً للخارجية، ميشال المر نائباً للرئيس ووزيراً للداخلية ووزيراً للشؤون البلدية والقروية، محمد يوسف بيضون وزيراً للتربية الوطنية والشباب والرياضة ووزيراً للتعليم المهني والتقني ووزيراً للثقافة والتعليم العالي، سليمان فرنجية وزيراً للزراعة ووزيراً للإسكان والتعاونيات، أنور الخليل وزيراً للإعلام ووزيراً لشؤون المهجرين، غازي زعيتر وزيراً للدفاع الوطني، ميشال موسى وزيراً للعمل ووزيراً للشؤون الاجتماعية، عصام نعمان وزيراً للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، سليمان

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

طرابلسي وزيراً للموارد المائية والكهربائية ووزيراً للنفط، حسن شلق وزير دولة للإصلاح الإداري، جورج قرم وزيراً للمالية، ناصر السعيدي وزيراً للاقتصاد والتجارة ووزيراً للصناعة، أرتير نازاريان وزيراً للسياحة ووزيراً للبيئة، نجيب ميقاتي وزيراً للأشغال العامة ووزيراً للنقل.

لقد كان الوزراء محمد يوسف بيضون وعصام نعمان وحسن شلق وناصر السعيدي من اختياري شخصياً. ورشّحت الوزيرين ميشال موسى وغازي زعيتر باعتبار أن الرئيس بري لا يعترض عليهما، مع أنهما ليسا من حركة أمل. وكان توزير الدكتور كرم كرم ونجيب ميقاتي برغبة سورية. ورحّبت شخصياً بتوزير جوزف شاوول لمعرفتي بقدرته وعلمه ونزاهته.

وكان الرئيس رفيق الحريري قد عقد مؤتمراً صحافياً في ٣/١٢/١٩٩٨ قال فيه إنّه لو كان مكاني لما قبل التكليف. فكان لي في اليوم التالي ردّ على ما جاء في مؤتمره الصحفي قلت فيه:

لفتني في وقائع المؤتمر الصحافي الذي عقده الرئيس رفيق الحريري ردّه على سؤال عمّا إذا كان تكليفي جاء في رأيه امتداداً لخرق الدستور، إذ قال «لو كنت مكان الرئيس الحص لما قبلت. إنّ المسألة هي مسألة مبدأ». استغربت هذا الجواب، لأنني قبل يومٍ واحد كنت قد التقيت الرئيس الحريري في سياق الجولة التقليدية التي قمت بها على رؤساء الوزراء السابقين بعد تكليفي، فشرحت له الخطأ الذي وقع فيه عندما اعتذر عن عدم قبول التكليف رافضاً الحل الذي عرضه رئيس الجمهورية العماد إميل لحود. فكان جوابه ببساطة أنّ الأمر انتهى.

وحتى لا يعلق في الأذهان أنّ قبولي التكليف يشكّل مخالفة دستورية. أرى لِزاماً عليّ أن أشرح للناس أين كان خطأ الرئيس الحريري.

«إنّ رأيي لا يختلف في شيء عن رأي الرئيس الحريري في ما يتعلّق بعدم جواز تفويض النواب إلى رئيس الجمهورية تسمية المرشح لرئاسة الوزراء في الاستشارات.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

وقد قلت ذلك في تصريح أدليت به، قبل أن يبدي الرئيس الحريري رأيه في هذا الشأن. ولكن رأيي هذا، وبالتالي رأيه، لا يحظى بإجماع اللبنانيين، بدليل أنّ بعض النواب أدلوا بآراء مخالفة له، وكذلك كان رأي بعض فقهاء القانون.

وبعد تفويض عدد من النواب إلى رئيس الجمهورية في الاستشارات، طرحت في بعض الصحف حلاً للإشكال الحاصل بالدعوة إلى احتساب الذين قرروا التفويض في عداد الذين امتنعوا عن التسمية. وهذا يعني عدم استخدام رئيس الجمهورية التفويض المعطى له.

وهذا ما فعله رئيس الجمهورية في الواقع، فاشترط الرئيس الحريري أن يقرن رئيس الجمهورية هذا الإجراء بتسجيل عدم دستورية أصوات الذين فوّضوا، وهُنا خطأ الرئيس الحريري. ذلك لأن رئيس الجمهورية ليس المرجع الصالح لتفسير الدستور في ظل الخلاف الحاصل حول مفهوم المادة ٥٣ منه. فالمرجع الوحيد الصالح لتفسير نصوص الدستور هو مجلس النواب. وليس هناك أدنى مصلحة في عرض الموضوع على مجلس النواب، لأنّ ذلك يمكن أن يقود إلى انقسامات طائفية ومذهبية في مجلس النواب، أقلّ ما يقال فيها أنها غير مضمونة النتائج.

لذلك قلت للرئيس الحريري شخصياً (خلال الجولة التقليدية التي قمت بها على رؤساء الوزراء السابقين إثر تكليفي) أنه كان يجب أن يكتفي باعتبار الذين فوّضوا الرئيس في عداد الذين امتنعوا عن التسمية. ولم يعترض الحريري على قولي هذا بل قال إن الأمر أضحى الآن مقضياً».

كان إعلان الرئيس الحريري أنه لو كان مكاني لما قبل رئاسة الوزراء بمثابة الشرارة الأولى التي أطلقها إيذاناً بشنّ حملة من ترويج الشائعات لا هوادة فيها ضدّي، محورها مقولة أنني فرّطت بمصالح المسلمين السنّة. وقد غذّت وسائل الإعلام التي يملكها وتلك التي يهيمن عليها، وما أكثرها، هذه الحملة بأساليبها الخاصة. وقد استمرّت هذه الحملة طوال وجودي في الحكم، بأشكال مختلفة.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

في اليوم التالي لإعلان ولادة الحكومة، أي في ٥/١٢/١٩٩٨ اجتمعنا في القصر الجمهوري لأخذ الصورة التذكارية؛ ثم عقدنا أول اجتماع لمجلس الوزراء شكّلنا خلاله لجنة لصياغة البيان الوزاري قوامها رئيس مجلس الوزراء رئيساً، ومعه الوزراء ميشال المر، محمد يوسف بيضون، عصام نعمان، جورج قرم، ناصر السعيدي. وبعد جلسة مجلس الوزراء، عقدت لجنة الصياغة أول اجتماع لها.

في ١١/١٢/١٩٩٨، عقد مجلس الوزراء جلسة طويلة وافق خلالها على البيان الوزاري. وإثر الجلسة مباشرةً تحدّثت، هاتفياً مع الرئيس بري، وأبلغته استعداد الحكومة للمثول أمام مجلس النواب لنيل ثقته.

في هذه الأثناء، كانت إسرائيل تُنفّذ يومياً غارات وهمية تخرق فيها جدار الصوت فوق العاصمة بيروت وسائر المناطق، مروّعة السكان المدنيين الآمنين. فكتبنا إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان نشعره بذلك مستنكرين. وقد قام الأمين العام بتحرّك فوري واجتمع إلى شارون في نيويورك، وتوقّفت الغارات الوهميّة.

دُعي مجلس النواب إلى جلسة خاصة الاثنين في ١٤/١٢/١٩٩٨، تلوت فيها البيان الوزاري. وقد برزت في اليوم التالي مواقف سلبية لمسنا فيها بداية حملة سياسية تتجاوز موضوع البيان، وقد يكون الداعي إليها واقع تغييب الأحزاب عن التشكيلة الحكومية. وهو ما كنّا ننتظره.

أوجزت صحيفة «النهار» مضمون البيان بالنقاط التالية :

يقوم البيان الذي عمد في كليته إلى تقويم العهد السابق مباشرةً أو من خلال الطروحات البديلة «الأخطاء والخطايا» لخلفية عمله «وسط غياب مفجع للمساءلة والمحاسبة» على الآتي:

أ ـ حدد في مقدمته أن الحكومة هي «حكومة الإنقاذ والتغيير» التي تتبنى معاني الإنقاذ والتغيير والإصلاح والديمقراطية والشفافية الواردة في الخطاب ـ الرؤية للحود، مُعدداً بإيجاز جملة إنجازات تحققت في العهد المنصرم، بدءاً بولاية الحكومة الأولى

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

للحص حين «بزغ فجر جمهورية جديدة»، مروراً بولاية حكومة الرئيس عمر كرامي حيث «وضع أول مشروع خطّة مرحلية لإعادة التأهيل والإعمار»، وبولاية حكومة الرئيس رشيد الصلح حين «أجريت الانتخابات النيابية الأولى بعد غياب عشرين عاماً»، وصولاً إلى ولاية حكومات الرئيس رفيق الحريري حين «أطلقت حركة إعمار واسعة»؛ والجامع بينها الوصول «إلى ترسيخ التحالف القومي بين لبنان وسوريا».

ب ـ ومن ثم انطلقت الحكومة التي حاذرت «بادىء الأمر المغالاة في ما يستطاع تحقيقه فوراً أو في خلال فترة وجيزة» تسعى «جادّة» إلى تحقيق الإطار العام للأهداف التي تتوخاها، واضعةً تلك الأهداف في ٢٠ نقطة أولها سياسي أكدت من خلاله «تعزيز التحالف القومي مع سوريا»، ودعم المقاومة حتى تنفيذ القرار ٤٢٥ من دون قيد أو شرط، ودعم صمود أبناء المناطق المحتلة ونصرة الرهائن في السجون الإسرائيلية. وما ميّز بيانها الوزاري، إلى كونه أكّد بناء دولة القانون والمؤسسات وتعزيز استقلالية القضاء وتعزيز مؤسسات الرقابة وإيلاء ملف المهجرين الاهتمام الاستثنائي وتعزيز التعليم الرسمي والجامعة اللبنانية، أنّه أشار إلى أنّ «بدعة الترويكا أصبحت ذكرى من الماضي»، وأنّ قانوناً جديداً للانتخاب سيتمّ وضعه بما يكفل صحة التمثيل ونزاهة العملية الانتخابية وتكافؤ الفرص، إضافة إلى قانون للامركزية الإدارية، ووضع خطّة إنمائية مرحلية متكاملة ومتوازنة ذات أولويات محددة، والحرص على الشفافية في الأداء الحكومي، ووضع قانون عصري للجنسية ينصف مستحقيها، وإلغاء الطائفية السياسية بالتعاون مع مجلس النواب.

ج ـ ومن ثم أفرد البيان الوزاري باباً خاصاً لمعالجة الاختلالات الاقتصادية والمالية، مُعلناً تحدّيين: أولهما وضع الخزينة ومستوى المديونية، وثانيهما إعادة القدرة التنافسية إلى الاقتصاد اللبناني. وقال إنه من أجل «وقف النزف المالي الذي انطلق من السياسات الماضية والنهج الإعماري المُتّبع»، ستعمد الحكومة إلى تبنّي مبدأ التقشّف وتخفيف الأعباء الضريبية على الفئات المتوسّطة والفقيرة، وتفعيل معاملات تحصيل الرسوم والضرائب وجبايتها، وتوزيع الأعباء بطريقةٍ عادلة، إضافةً إلى وضع سياسة اقتصادية

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

شاملة، لتأمين الاستقرار الاقتصادي والخروج من الركود وإعطاء دور أساسي للقطاع الخاص وتشجيع المبادرة الفردية.

- وفي إطار تنفيذ الرؤية الاقتصادية - المالية، عمد البيان إلى تعداد مشاريع القوانين التي تنوي الحكومة إرسالها إلى مجلس النواب منها ما يرمي إلى «فتح اعتمادات إضافية لتغطية النفقات»، و«ضمان القروض المتوسطة والصغيرة» و«تنظيم هيئات الضمان» و«تشجيع التأجير التمويلي (LEASING)»، و«مكافحة الاحتكار وتأمين المنافسة». وكذلك، حرص على ضرورة زيادة فرص التكامل الاقتصادي مع سوريا والإسراع في الانضمام إلى التجمعات الاقتصادية العربية والدولية، من مثل السوق العربية المشتركة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للتجارة، ووضع سياسة تصديرية لتعزيز موقع المنتجات اللبنانية في الخارج وتفعيل «مؤسسة المقاييس والمواصفات» و«معهد البحوث الصناعية».

أكد البيان أن الحكومة ستكون في منتهى الوعي في موضوع التخصيص بـ «إنشاء هيئة عليا للإشراف والرقابة على الأنشطة والمؤسسات»، تفادياً لتحول الاحتكار العام احتكاراً خاصاً لا رقيب عليه، ومحافظة على نسبة معينة من رأس مال المؤسسة المخصخصة للعاملين فيها والمتعاملين معها والدولة «تاركاً النسبة الأوسع للجمهور اللبناني».

د - رسم البيان في باب «التوجهات الرئيسية في سياسة الحكومة» الخطوط العريضة للقضاء والإصلاح الإداري والاغتراب والمغتربين والصحة العامة والإعلام، مع تأكيد ضمان الحرية الإعلامية وحمايتها وتحصينها «لأن من حقّ الناس أن يعرفوا الحقائق»، وإعادة النظر في «قانون البثّ الإذاعي والتلفزيوني» لمعالجة بعض الثغرات ونقاط الخلل فيه.

يوم الأربعاء في ١٦/١٢/١٩٩٨، بدأت المناقشات النيابية للبيان الوزاري، فتحدث وليد جنبلاط بلهجة حادّة جداً ناعتاً بعض الوزراء بأنهم «أشباه رجال»، وغامزاً من قناة رئاسة الجمهورية؛ فوصف خطاب القسم بخطاب العرش، ودعا إلى نقاش ديمقراطي حول

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

الجيش. وتحدث عن كتلة الوفاء للمقاومة السيد إبراهيم أمين السيد، فأعلن امتناع الكتلة عن التصويت على الثقة بالحكومة. بذلك ارتسمت خريطة معارضة نيابية ثلاثية قوامها كتلة الرئيس الحريري (١٢ نائباً) وكتلة وليد جنبلاط «جبهة النضال الوطني» (١١ نائباً) وكتلة الوفاء للمقاومة (٩ نواب).

ولقد تعرّض وزير المالية الدكتور جورج قرم لحملة شنيعة، في مداخلات بعض النواب وفي محطة تلفزيون «المستقبل»، تركّزت على مقاطع وردت في مؤلفاته، بغية إبراز مواقف سلبية كانت له من الدور السوري في لبنان، وذلك بهدف إحراجه.

لم يحضر الرئيس الحريري جلسات المناقشة، مُعللاً ذلك بأنّ «البيان غرق في التركيز على الماضي كما غرق في حسابات تنمّ عن كيديّة سياسية بدل أن يتوجّه إلى المستقبل بكل تحدياته». كانت هذه ذريعته. أما الحقيقة، فإنّ موقفه إنما يعبّر عن قراره بمعارضتي منذ لحظة قبولي التكليف.

في نهاية المناقشات، ارتجلتُ رداً على الانتقادات جاء فيه:

أود أن أعرب عن تقدير الحكومة للمداخلات التي أدلى بها السادة النواب وأبدي احترامنا للذين انتقدونا وتحيتنا للذين أيدونا، فنحن نعتبر أن في الانتقادات التي وُجّهت إلينا وإلى البيان الوزاري إشراقة ديموقراطية.

سمعنا رداً من رموز الحكومات السابقة على بياننا الوزاري. وقد رسم هذا الردّ صورة وردية زاهية عن الماضي، وحمّل بياننا الوزاري من السلبية ما لا يحتمل. فقد كُنّا، وكثيرٌ منكم يشهدون، حريصين جداً على عدم المساس بأحد في هذا البيان، وكُنّا مُهذّبين إلى أبعد الحدود ومتحفّظين في ذكر من سلفنا. هذه الصورة الزاهية التي رسمت أمامنا، لم يرسم في مقابلها ما حفلت به عهود الحكومات الماضية من سلبيات، وكانت هذه السلبيات محور معارضتنا، محور الأسئلة التي كُنّا نوجهها للحكومة، ومحور الاستجوابات التي كُنّا نتقدّم بها، ومحور المواقف التي كُنّا ندلي بها داخل مجلس النواب وخارجه.

لم يذكر الردّ ما كان من محاصصة. إنّ سياسة الحكومات الماضية اتّسمت

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

بالمحاصصة. وكلّنا يذكر أنّ المحاصصة كانت هي سمة القرارات التي تتخذها الحكومة، سواء كانت على صعيد التعيينات الإدارية، أو التشكيلات الإدارية. ولا ننسى ما حصل على صعيد توزيع تراخيص وسائل الإعلام المرئي والمسموع.

في مقابل الصورة الزاهية، علينا أن نذكر، ولم نذكر في بياننا تأدباً، ولكن الردّ يضطرّني اليوم إلى ذكر هذه الأمور :

لقد ساد الممارسات السابقة الكثير من الهدر والفساد في الإدارة. نحن لم نكن الوحيدين الذين تحدثوا عن الهدر، وإنما سمعنا الكثير عن الهدر، من المسؤولين أنفسهم عندما تراشقوا التهم قبل نهاية العهد الماضي. وسمعنا الكثير، وقلنا الكثير خلال تلك الحقبة عن الفساد الذي يتعشش في الإدارة، والعقم الذي يخيّم على الإدارة.

إنني، بالنظر إلى كل هذه الاعتبارات، والتي لو شئنا أن نتحدّث عنها بإسهاب في بياننا الوزاري لسطّرنا صفحات وصفحات، ولكننا تجنّبناها حتى لا يُقال عنّا أننا نتجاوز الحدود، ولكن الردّ جاء يحمّل هذا البيان أكثر كثيراً مما يحتمل.

إنّ مهمتنا صعبة كما تدركون جميعاً، والتركة التي ورثناها ثقيلة جداً. ما كنت لأقول ذلك لولا سماعي ما سمعت في ردّ الحكومات السابقة على بياننا الوزاري من تجنٍّ.

التركة كانت ثقيلة، والكل يعلمون، لا بل يشكون من أنّ الدين العام تجاوز حدود ٢٥ ألف مليار ليرة لبنانية، وأنّ خدمة الدين تفوق ٣٢٠٠ مليار ليرة لبنانية سنوياً، وأنّ عجز الموازنة يفوق ٣٠٠٠ مليار ليرة لبنانية سنوياً. كما ورثنا إدارة يعشش فيها الفساد ويخيّم عليها الكثير من العقم.

ماذا تقولون عن إدارة فيها عدد غير معروف من المسؤولين يتقاضون راتبين، راتباً من الدولة معتدلاً وراتباً كبيراً من خارج الدولة، الأمر الذي كان من شأنه تشتيت الولاءات ضمن الإدارة. كل هذا ما كنت لأقوله لولا سماعي هذا الردّ بما حفل به من تجنٍّ وافتراء.

أيها السادة النواب،

http://abuabdoalbagi.blogspot.ae/

قيل عن البيان الوزاري، أنه الكلام ذاته الذي كُنّا نسمعه في البيانات السابقة. هذا صحيح إلى حدٍ ما، لأن القضايا هي هي، والمشاكل هي هي، فليس من المستغرب أن يكون الكلام هو هو.

وقيل أنّ البيان الوزاري يفتقر إلى آليات التطبيق والبرامج الزمنية. أي بيان وزاري تضمّن آليات للتطبيق وبرامج زمنية؟ إنّ الوزارة تضم وزراء لم يمض على وجودهم في الحكم أكثر من أيام معدودات عندما بدأنا وضع البيان الوزاري. فكيف يُرتجى من وزراء عمرهم في الحكم بضعة أيام، أن يعطونا تصوّرات دقيقة عن برامج تفصيلية، أنا لا أعلم ببيان وزاري تضمن مثل هذه التفاصيل. البيان الوزاري بطبيعته هو مجموعة توجّهات وتصورات، تحكم أداء الحكم واتّجاهاته.

وقيل أن البيان الوزاري أغفل بعض القضايا، وقد قلنا ذلك صراحةً في بياننا الوزاري، هناك فقرة في البيان الوزاري خصصناها للقول إن المشكلات والقضايا التي عرضناها ليست كل المشاكل والقضايا التي تواجهنا، وإن الحلول والمعالجات التي طرحناها ليست كل الحلول والمعالجات التي نملكها، وإننا سنعقد اجتماعات متتالية في ما بيننا لوضع هذه البرامج الزمنية حسب الأصول. ركّزنا بشكل أساسي على بعض العناوين الأساسية التي تجسّد هموم الناس في هذه المرحلة، بعد قضية التحرير وقضية تأمين عودة المهجرين. ركّزنا على عجز الموازنة، ذلك لأننا نعتبر أنّ عجز الموازنة هو مكمن الداء في الاقتصاد الوطني اللبناني. يكاد يكون عجز الموازنة مصدر كل علّة في الاقتصاد الوطني اللبناني، فبسبب عجز الموازنة، هناك فوائد مرتفعة في السوق، لأن عجز الموازنة يضطر الحكومة إلى الاستدانة من السوق، عن طريق إصدار سندات خزينة، لذلك ترتفع معدلات الفائدة في السوق. والمعروف أن الفائدة المرتفعة كابحة للنشاط الاقتصادي، لذلك فلا غلو في القول إن عجز الموازنة هو سبب أساسي من أسباب الركود الاقتصادي المطبق الذي نعاني منه هذه الأيام. ثم إن عجز الموازنة أوقع مالية الدولة بما يشبه الحلقة المفرغة. فعجز الموازنة يكاد يوازي خدمة الدين ، وعجز الموازنة بطبيعة الحال ينقلب ديناً عاماً، لأنه يُغطّى بالاستدانة من السوق عن طريق إصدار سندات الخزينة. فالعجز يُترجم إلى زيادة في

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

الدين العام، وهُنا الحلقة المفرغة. العجز يؤدي إلى زيادة الدين العام، والزيادة في الدين العام تؤدي إلى زيادة في العجز، وهكذا دواليك. وهذه الحلقة المفرغة، نحن مطالبون بكسرها، يجب أن تُكسر، فكيف تُكسر؟ يكون ذلك بتصحيح حالة المالية العامة من خلال معالجة مشكلة العجز. كيف يُعالج العجز؟ ليس هناك سحر في المسألة، العجز يُعالج بتخفيض النفقات ما أمكن، وتعزيز الموارد ما أمكن، وخفض النفقات يكون عن طريق ترشيدها والتقشّف في الإنفاق الحكومي. لذلك طرحنا مبدأ التقشّف والبعض أساء فهمنا فقال إنّ هذا التقشّف سوف يتحمله الفقراء. إنّ التقشّف مفروض على الحكومة في إنفاقها، وليس على أحد من المواطنين. وأما زيادة الموارد، فلها طُرق معروفة، وقد بدأت بها الحكومة السابقة وهي تفعيل عملية الجباية، جباية الضرائب والرسوم النافذة، وتوسيع قاعدة المكلفين، وخلق موارد جديدة من مثل تسوية مخالفات الأملاك البحرية.

وقد طرحنا في بياننا الوزاري طريق الخصخصة، كإمكانية لتعزيز موارد الدولة من أجل التخفيف من عبء الدين العام. الخصخصة حظيت بالكثير من النقاش في هذه الجلسات من قبل النواب الكرام. ومن حقهم أن يناقشوا هذه الفكرة لأنها لم تُنفّذ على نطاقٍ واسع في الماضي. الخصخصة لم نخترعها نحن، فقد سلكت طريق الخصخصة بلدان كثيرة قبلنا، منها بريطانيا، على نطاقٍ واسع، وفرنسا، ومنها مصر ودول شمال أفريقيا وكثير من دول أميركا اللاتينية؛ كلها مارست الخصخصة من أجل تصحيح أوضاعها المالية؛ وبالتالي، لا يجوز رفض الخصخصة في المطلق، ولا يجوز القول بأن الخصخصة مرفوضة مبدئياً. يجب أن تناقش المجالات التي يمكن تطبيق الخصخصة فيها، فهي تعالج حالة فحالة، تناقش الخصخصة في كل حالة على حدة. ولكننا لن نترك الأمر عشوائياً، فقلنا في بياننا أننا سوف نعمد، وطلباً للشفافية في سياسة الحكومة حيال الخصخصة، إلى إحالة مشروع قانون على مجلسكم الكريم ينظم عملية الخصخصة ويحدد شروطها ويرسم إطاراً لها، حتى تكون الأمور واضحة وصريحة، ومعروفة من الجميع. عند ذاك تناقش في مشروع محدد، ويناقش ما يمكن إخضاعه لعملية الخصخصة وما لا يمكن إخضاعه لها. وقد قلنا في بياننا الوزاري إن أية موارد قد نحصل عليها بنتيجة عمليات الخصخصة التي قد نجريها سوف تخصص للتخفيف من عبء الدين العام، لأننا لا

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

نجد طريقة أخرى، بصراحة، لكسر الحلقة المفرغة التي تحدّثنا عنها ونوّهنا بها في البيان الوزاري. هذه هي الطريقة الوحيدة لخلق موارد جديدة تكسر الحلقة المفرغة التي وقعت مالية الدولة فيها، والخصخصة لها إشكاليات. إنها تقترن بإشكاليات معينة. بالطبع هناك مخاوف مشروعة من أن تحوّل الاحتكار العام إلى إحتكار خاص، يعني أن يكون مرفق ما احتكاراً بيد الدولة، فيتحول إلى احتكار في يد القطاع الخاص.

هناك إشكالية أخرى ينطوي عليها السؤال، من يضمن أن المرافق المخصخصة سوف تعتمد أحسن الأسعار للمستهلك وتحافظ على جودة الإنتاج؟ كل هذا يعني أن الأنشطة المخصخصة والمرافق المخصخصة يجب أن تكون خاضعة للرقابة. وهذا ما سيأتي ذكره في مشروع القانون الذي نحيله إلى مجلسكم الكريم.

ومن أين تأتي الرقابة؟ هناك خياران : الخيار الأول هو أن تمارس الرقابة الوزارات المختصة، يعني الوزارة المتعلقة بمرفق معين تراقب عمله بعد خصخصته. والبديل الآخر هو إيجاد أو استحداث هيئة خاصة للرقابة على المرافق والأنشطة المخصخصة. وهذا ما سنبحثه مع المجلس الكريم عندما نأتي بمشروع قانون بهذا الخصوص.

العنوان الآخر بعد العجز، الذي يثقل على المواطنين، هو موضوع الإدارة. ليس سراً أنّ الإدارة تشكو من تعشش الفساد فيها وتفاقم العقم في نشاطها، وأعمالها.

إن مقاربتنا لموضوع الإدارة تنطلق من المؤسسات. نحن نعتزم إحياء مؤسسات الرقابة، وأقول إحياء، لأن مؤسسات الرقابة شُلّت أو كادت تُشَل في عهود الحكومات الماضية: قراراتها لم تُحترم، وجرى الحدّ من نشاطها حتى في مجال التعاون مع مجلس النواب. وكانت للحكومة نظرة سلبية نحو هذه المؤسسات، مؤسسات الرقابة، فأوجدت للمؤسسات أجهزة موازية لها، واستغنت أو كادت تستغني عنها، فأصبحت هذه المؤسسات مُحبطة في نهاية المطاف.

نحن نعتزم إعادة تنشيط هذه المؤسسات بعد إصلاح شأنها، وهي بحاجة إلى إصلاح. نحن نعتزم إحياءها وتنشيطها، ومن ثم إطلاق يدها في عملية إصلاح منهجية

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

ومستمرة. الإصلاح لا يكون بصرعة مسرحية، بمرسوم، الإصلاح يجب أن يكون عملية منهجية مستمرة. ولا يكون كذلك إلا من خلال عمل مؤسسات الرقابة، ونقصد هُنا تحديداً مجلس الخدمة المدنية، وهيئة التفتيش المركزي، وديوان المحاسبة، والمجلس التأديبي العام.

من خلال هذه المؤسسات نستطيع أن نحقق الكثير، وستجدوننا في مجلس الوزراء مُنحازين إلى هذه المؤسسات كلما جرى الاحتكام إلى مجلس الوزراء في خلاف ينشأ بين إحدى تلك المؤسسات وأيٍّ من الوزراء.

تطرّق بعض السادة النواب إلى الإنماء المتوازن، ولوحوا إلى أنّ الحكومة لم تعطه حقّه من الاهتمام. نحن التزمنا مبدأ تطبيق الإنماء المتوازن في بياننا الوزاري صراحةً، كما قلنا أننا مع تطبيق وثيقة الوفاق الوطني نصاً وروحاً، ومن ضمن هذه الوثيقة التزام الإنماء المتوازن. وتطرق البعض إلى السرية المصرفية، وأريد أن أؤكّد بإيجاز كلّي أننا حريصون على السرية المصرفية حرصنا على استقرار النقد وثباته. نحن لا نسمح على الإطلاق بأي مساس لا بالسرية المصرفية ولا باستقرار النقد أو ثباته. وتطرق البعض إلى مسألة تسييل الذهب، وهذا ليس وارداً في أذهاننا على الإطلاق لا من قريب ولا من بعيد.

انتقد البعض بيان الحكومة لجهة أنه تحدث عن إلغاء الطائفية. وأنا عند تلاوتي البيان الوزاري أضفت كلمة «السياسية»، قلت «الطائفية السياسية»، «لأن كلمة» سياسية سقطت سهواً في الطباعة. فالطائفية السياسية لم تأخذ منّا فقط عبارة في بيان وزاري، وإنما هي ترد أيضاً في التزامنا وثيقة الوفاق الوطني نصاً وروحاً، في البند الذي يقول أننا سوف نستكمل تنفيذ بنود اتفاق الطائف. وبالطبع هذا يعني العمل على تجاوز الحالة الطائفية ولا نقول إلغاءها، لأن الإلغاء يكون بقرار. أما التجاوز، فيكون مساراً. المقصود هو العمل من خلال ما نصت عليه المادة ٩٥ من الدستور، وما قضت به من إنشاء هيئة وطنية للعمل على تجاوز الحالة الطائفية في البلاد.

تساءل البعض أيضاً عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهذا تحصيل حاصل لم

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

نذكره في بياننا الوزاري، لأن القانون صدر بتأليف هذا المجلس، ولسنا نحن المسؤولين عن عدم تنفيذه، صدر منذ سنوات ولم ينفّذ حتى الآن فنحن نلتزم تنفيذه.

كانت هناك إشارات إلى التوطين. التوطين مرفوض في الدستور، ولا يزيد البيان الوزاري على الدستور أو ينقص منه شيئاً، التوطين مرفوض بإجماع اللبنانيين.

تطرق البعض إلى سنّ الانتخاب. كما ذكر الرئيس حسين الحسيني، لقد تقدم اللقاء الوطني النيابي باقتراح تعديل للدستور من أجل تخفيض سنّ الانتخاب إلى ١٨، وأنا كنت أحد الموقعين على هذا الاقتراح.

أما التعليم الديني الذي جاء ذكره على لسان البعض، فنحن سنعالج هذا الموضوع ونجد الحلّ المناسب له.

أخيراً نستغرب ما نسبه أحد السادة النواب إلى وزير المال من قول يتعلّق بالشقيقة سوريا بغية إحراجه، وهو مجتزأ. فإذا كان الدكتور قرم قد أبدى وجهات نظر معينة في شأن ما جرى في لبنان من أحداث قبل ١٥ سنة، فإن الكتب التي تضمنت الآراء المشار إليها دخل بعضها إلى سوريا، وإن الدكتور قرم عمل أخيراً على رأس فريق من الخبراء على دراسة إعادة تنظيم وزارة المال السورية وتطوير نظامها الضريبي في إطار التحضير لاتفاق الشراكة مع أوروبا. وإذا كُنّا سنحاسب الدكتور قرم على ما كتب منذ ١٥ عاماً، فمن مِنّا يحاسب أحداً عمّا فعل منذ ١٥ عاماً خلال الحرب اللبنانية القذرة.

إنّ الوزير قرم يتمتع بثقتنا وتقديرنا، وهو معروف بعلمه ووطنيته ومقدرته. وهو في كل حال ملتزم برنامج الحكومة وسياستها في جميع الميادين، ولا ينوي الدكتور قرم وقد أصبح وزيراً للمال، أن يردّ على أية مهاترة سياسية، وذلك شعوراً منه بمسؤولية المنصب الذي أسند إليه.

أختم بالقول، كما قلنا في ختام بياننا الوزاري، أن نجاحنا في المهمة التي نتولّى يتوقف على تعاوننا مع مجلس النواب. لذلك نحن ندعو مجلس النواب إلى التجاوب مع هذه الحكومة، ونحن على أتمّ الاستعداد للتعاون معه فيما يصبّ في مصلحة الدولة والوطن.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

جرى التصويت على الثقة، فنالت الحكومة ٨٥ صوتاً، وامتنع ٣١ نائباً عن التصويت، وغاب عن الجلسة ١٢ منهم.

في ٢٠/ ١١/ ١٩٩٨، عقد الرئيس عمر كرامي مؤتمراً صحافياً في طرابلس قال فيه إن البيان الوزاري «كان أدنى بكثير من خطاب القسم»، وإن ردّ رئيس مجلس الوزراء على النواب «كان أرقى من البيان وأقوى وأوضح».

ABU ABDO ALBAGL

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

الانطلاق

عقد مجلس الوزراء جلسة يوم الإثنين في ١٩٩٨/١٢/٢١، واتخذ جملة قرارات مهمة، منها قرار بالسماح بالتظاهر، وذلك تأكيداً لنهج الحكومة في المحافظة على الحريات، ولا سيما منها حرية التعبير، وكان التظاهر محظراً منذ العام ١٩٩٣. ومنها قرار باسترداد المراسيم التي تتعلّق بتوزيع القنوات والترددات التلفزيونية والإذاعية، ووضع دراسة متكاملة للملف الإعلامي، وذلك تمهيداً لإعطاء بعض المحطات التي كانت تعمل في الماضي وحُجبت عنها التراخيص من دون وجه حق، علماً بأن تلك المراسيم وزعت الترددات والقنوات على المحطات القائمة، فأقفلت الفضاء أمام تلك التي لم يرخص لها. ومن القرارات المتخذة قرار بتعيين رئيس المجلس التأديبي، ورئيس هئية التفتيش المركزي، ورئيس مجلس الخدمة المدنية، وكذلك قرار بتعيين قائد جديد للجيش، ومدير عام قوى الأمن الداخلي، ومدير عام أمن الدولة، ومدير عام الأمن العام. ومن القرارات المتخذة قرار بإنشاء مقر لمجلس الوزراء في المبنى الإداري الذي كانت تشغله الجامعة اللبنانية، وذلك تطبيقاً لنص دستوري.

بعد الغارات الجوية الوهمية التي شنتها إسرائيل قبل أسبوعين فأطلقت ما سمي قصفاً صوتياً لبيروت وغيرها من المناطق اللبنانية، نفّذت إسرائيل في ١٩٩٨/١٢/٢٢ غارة حقيقية فوق البقاع قصفت خلالها مزرعة «جنتا» التي تقع قرب عمود إرسال «لإذاعة المستضعفين»، فقتلت الأم وأولادها الستة، وأصيب رب العائلة وطفلة بجروح. وقد جاءت هذه المجزرة بعد إقرار الكنيست الإسرائيلي اقتراح قانون بإجراء انتخابات مبكّرة.

أدليت بتصريح استنكرت فيه الجريمة النكراء قائلاً: «إن هذه الغارات الوحشية تأتي

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

مصداقاً لما يعانيه لبنان من جراء الازدواجية التي تطبع السياسة الدولية»، غامزاً من قناة الولايات المتحدة من دون تسميتها، بالإشارة إلى «الذين ينادون بالحرية والعدالة وحقوق الإنسان ويُزوّدون إسرائيل بآخر ما توصّلت إليه صناعة الحرب المتطورة...». وقد تبلّغنا ليلاً من السفير الأميركي أن الإدارة الأميركية بادرت إلى الاتصال بإسرائيل في شأن الغارة على «جنتا»، وأن الدولة العبرية بررت سقوط مدنيين بحصول خطأ.

جاء الرد على الغارة من حزب الله، إذ أطلق صباح ١٩٩٨/١٢/٢٧ وابلاً من صواريخ الكاتيوشا على مستوطنات في شمال إسرائيل، ولا سيما منها «كريات شمونة». وقد سقط بنتيجة هذه العملية ١٦ جريحاً إسرائيلياً. وقد أثارت هذه التطورات العسكرية المتسارعة قلقاً دولياً من احتمال حصول تدهور واسع، عبّرتُ عنه بوصفي الوضع في الجنوب بأنه «خطير جداً ومفتوح على كل الاحتمالات وقد يستمر كذلك إلى وقت بعيد».

تلقيت من وزير خارجية فرنسا أوبير فدرين اتصالاً شدّد فيه على ضرورة دعوة لجنة تفاهم نيسان إلى اجتماع عاجل في محاولة لضبط الوضع. فتمنيت عليه بذل ما يستطيع من مساع للجم إسرائيل عن تجديد عدوانها.

قمت، في ١٩٩٨/١٢/٢٦، بزيارة بكركي لتهنئة غبطة البطريرك الماروني بعيد الميلاد المجيد. ورداً على الهواجس التي أبداها غبطته حول الحريات والحالة المعيشية، صرّحت بالقول إن ثوابت البطريرك هي ثوابتنا.

في اليوم الأخير من عام ١٩٩٨، ورداً على سؤال صحافي عن العنوان الأبرز للحكومة في السنة الجديدة، صَرّحتُ بالقول: «كما أوضحنا في بياننا الوزاري وفي الرد الذي أدليت به على مداخلات النواب في نهاية المناقشة للبيان الوزاري، فإن هناك عنوانين كبيرين لتوجهات الحكومة، هما إصلاح الإدارة ومعالجة عجز الموازنة». وأردفت القول: «إن مهمتنا صعبة وطويلة ولدينا رؤية وعزيمة على حملها بالتعاون مع كل المخلصين». وقلت: «ليس وارداً إطلاقاً أن نسلك طريق الانتقام أو نبش الماضي. ولكن هذا لا يعني أننا أخذنا بمبدأ عفا الله عما مضى فإذا وقع في يدنا أمر ينطوي على خلل أو شذوذ أو مخالفة قانونية، فسنحقق فيه حتى النهاية، ونحمّل المسؤول مسؤوليته».

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

عقد مجلس الوزراء جلسته الأسبوعية في ٧/ ١/ ١٩٩٩؛ فبحث في مسلسل الاعتداءات شبه اليومية التي تشنها إسرائيل ضد لبنان، وكان منها غارة قبل أيام على البقاع، واعتداء على بلدة أرنون دمّرت إسرائيل بنتيجته ١٤ منزلاً، وتشديد إسرائيل الحصار المفروض على شبعا والقيام بعمليات دهم لها. وبعد أيام، أبعدت إسرائيل ٢٥ مواطناً من بلدة شبعا جاؤوا إلى بيروت. وقصفت إسرائيل بالمدفعية منشآت «معمل شارل حلو» للكهرباء قرب جسر بسري، وهي المرة الأولى التي تستهدف فيها البنى التحتية منذ فترة طويلة.

أصدر مجلس الوزراء أول دفعة من القرارات الإدارية، أعفي بموجبها ١٣ مديراً عاماً من مهامهم، ووضعوا في تصرف رئاسة الوزراء، وأُنهيت خدمات ٦ رؤساء وأعضاء لمجالس إدارة.

وقد اتخذت هذه القرارت بناء على تقرير عرض وزير الدولة لشؤون الإصلاح الإداري الدكتور حسن شلق لتفاصيله أمام مجلس الوزراء. وقد وضع هذه التقارير بعد الاطلاع على المعلومات المقدمة من الهيئات الرقابية والمتعلّقة بملفات عدد من الموظفين. وقد كان الدافع إلى هذه القرارات الرغبة في تفعيل الإدارة والبدء بعملية مناقلات بين المسؤولين في الإدارة. وقد صرّح الدكتور حسن شلق لصحيفة «النهار» بعد الجلسة أن الذين أنهيت مهامهم يشكلون الدفعة الأولى، وثمة دفعات أخرى ممكنة لاحقاً.

تضمن تقرير وزير الدولة لشؤون الإصلاح الإداري لمجلس الوزراء سرداً للمخالفات أو التجاوزات أو الارتكابات، التي اقترفها كل من الذين وُضعوا في التصرّف أو أُنهيت خدماتهم، بناءً على المعلومات الواردة من الهيئات الرقابية. وفي بعض الحالات، حُمّل رؤساء مجالس تبعة المخالفات أو التجاوزات التي اقترنت بها أعمال تلك المجالس.

وقد تبين فيما بعد أن المعلومات، التي بنيت عليها القرارات في عدد معيّن من الحالات، لم تكن دقيقة أو مكتملة. ولكن هؤلاء كان أمامهم خيار الاعتراض على قرارات مجلس الوزراء أمام مجلس شورى الدولة، في حال شعروا بالغبن أو الإجحاف.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

انعقد مجلس الوزراء استثناءً صباح الخميس في ٧/ ١/ ١٩٩٩، بدل الأربعاء، نظراً لاضطراري إلى التوجّه إلى دمشق نهار الأربعاء للقاء الرئيس حافظ الأسد. وقد تناولت في حديثي معه تطورات الوضع على الصعيد الجنوبي وعلى الصعيد السياسي، فشرحت ظروف اعتذار الرئيس الحريري عن عدم تأليف الحكومة، وبالتالي تكليفي بتأليفها. وعرضت لبرنامج عمل الحكومة في مختلف المجالات، وقد تحدّثت في العلاقات اللبنانية ـ السورية، وتطرقنا إلى تطورات الموقف على مستوى مسيرة التسوية السلمية. لقيت من الرئيس الأسد كل ودّ وتفهّم.

وعند غروب ذلك اليوم، شاركت في إفطار رمضاني نظمته مؤسسات الرعاية الاجتماعية ـ دار الأيتام الإسلامية، وكان الرئيس الحريري بين الحضور. فألقيت كلمة في المناسبة تطرّقت في ختامها إلى الحملة المتصاعدة التي تتعرّض لها رئاسة الوزراء. فقلت: «لئن كنا نتعرّض لحملة منظمة تستهدف الإساءة إلى مقام رئاسة الوزراء وتصوير مواقفها على غير حقيقتها، فلقد كنا أوفياء للمبادئ والتطلعات والرؤى التي كنا دوماً نرددها ونؤمن بها وما زلنا». وقلت: «فليكن معلوماً أن الضرب على وتر العصبيات الفئوية لا يجوز استسهاله. إنه سيف ذو ١٨ حداً باعتبار أن في لبنان ١٨ طائفة معترفاً بها».

وكان نائب رئيس الوزراء، وزير الداخلية، قد أعلن توصيات اللجنة الوزارية لدرس أوضاع المؤسسات والمجالس، فانتقدته أمام الصحافة من دون أن أسمّيه مشيراً إلى أنه «كان يفترض ألاّ تعلن التوصيات، لأن القرار في النهاية يعود إلى مجلس الوزراء».

تعرّضنا للانتقاد من جانب الرئيس الحريري ومن جانب النائب وليد جنبلاط إزاء الإجراءات التي اتخذناها. فقال الرئيس الحريري: «ليس من الطبيعي أن يتحول الإصلاح المرجو مجالاً للإساءة إلى أشخاص الناس وكراماتهم». وحمل الحزب التقدمي الإشتراكي على ما سمّاه سياسة أمر اليوم التي «نفّذها المجلس العلني للإدارة الحكومية». ولفت إلى «أن سياسة الانتقاء والانتقام لا تعطي مثالاً، بل تعطي مثلاً على الأتي في مقبل الأيام».

عقد مجلس الوزراء في ١٣/ ١/ ١٩٩٩ جلسته الأسبوعية، واتخذ قرارات أعفت أربعة

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

من المدراء العامين من مهامهم ووضعتهم في تصرف رئاسة مجلس الوزراء، وذلك بناء على تقرير عرض تفاصيله، أمام مجلس الوزراء، وزير الدولة لشؤون الإصلاح الإداري الدكتور حسن شلق، بيّن فيه المآخذ المسجّلة على الذين شملتهم القرارات. كما أصدر مجلس الوزراء قرارات عيّن بموجبها ١٢ شخصاً في وظائف الفئة الأولى، منهم ٩ مدراء عامين و ٣ رؤساء مجالس. ووافق على تشكيلات دبلوماسية واسعة شملت ٦٧ سفيراً، غير أن أسماءهم لم تذع وذلك تمشياً مع الأصول الدبلوماسية الدولية التي تستوجب الحصول على موافقة البلدان المعنية قبل إعلانها رسمياً.

وسط الحملة السياسية والإعلامية التي شنتها المعارضة على الحكومة متّهمة إياها بالعمل على نسف دورة كأس آسيا لكرة القدم التي كان قد تقرر عقدها في لبنان في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٠، قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٢/ ١/ ١٩٩٩ تأكيد قرار استضافة الدورة في موعدها المقرر، وتكليف وزير الشباب والرياضة الأستاذ محمد يوسف بيضون اتخاذ كل الخطوات اللازمة لتنفيذ المشروع، بما في ذلك إنجاز مشروع بناء ملعبي صيدا وطرابلس وتأمين التمويل اللازم لهما.

وبرغم كل التشويش الذي تعرّض له المشروع، فقد أُنجز إنشاء الملعبين في الوقت المناسب، وافتتحت دورة آسيا رسمياً في ١٣ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٠.

أدليت في ٢٤/ ١/ ١٩٩٩ بحديث شامل على محطة تلفزيون أم. تي. في. قلت فيه في ما قلت، رداً على تصاعد الحملة التي استهدفتني، والتي ترمي إلى تصويري وكأنني خذلت طائفة المسلمين السنّة، وإلى الترويج، من ثم، لزعم يفيد أن السنّة في حال من الإحباط، قلت: «لا شيء اسمه إحباط سنّي. فالطائفة السنّية رائدة ولا تصاب بالإحباط، وهي حملت مشعل القومية والوطنية، وهي شريك أساسي في الحكم، وهذا الكلام قد يكون الهدف منه افتعال الإحباط».

في اليوم عينه، وفي ما بدا تفجيراً لفضيحة مالية جديدة، أعلن وزير الداخلية والبلديات ميشال المر، في مؤتمر «تطوير العمل البلدي واللامركزية» الذي عقد في مبنى «الأونيسكو» جامعاً نحو ٧٠٠ رئيس بلدية وحشداً نيابياً ووزارياً وإعلامياً وسياسياً، أنه

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

«يفتش منذ شهر ونصف شهر عن أبواب صرف ١٢٠٠ مليار ليرة دخلت الصندوق المستقل للبلديات من دون أن يلقى جواباً من أحد». وأشار إلى أن ٦٠ في المئة من المبلغ المشار إليه «بات مصيره معروفاً ومعظمه صرف في مدينة بيروت». وفي هذا ما فيه من اتهام مباشر للحكومات السابقة التي كان هو عضواً فيها، علماً بأن المعنيين مباشرة باتهامه هما الوزيران السابقان للمال والبلديات.

وفي تصريح لصحيفة «النهار»، رد وزير الدولة السابق للشؤون المالية فؤاد السنيورة على ما أعلنه ميشال المر فقال: «أولاً،... أُجريَ عن أعوام ١٩٩٣ إلى ١٩٩٦ قطع حساب وأقرّه مجلس النواب. وكذلك أُجريَ قطع حساب عن عام ١٩٩٧، وأرسل إلى مجلس الوزراء، وأعتقد أنه لم يُقر بعد. ثانياً، إن الأموال المتعلّقة بالبلديات وافق على صرفها مجلس الوزراء، وكان معالي الوزير ميشال المر موجوداً؛ وبمعرفته وبإصراره وبموافقته وبمبادرة منه، وافق على أسلوب صرف الأموال، وذلك على الشكل الآتي: ٧٥ في المئة من أموال البلديات تُوضع في حساب الصندوق البلدي المستقل وتُصرف على المشاريع المشتركة، وليس فقط على بلدية بيروت بل على كل البلديات، وهي شملت تحديداً ٢٤٢ قرية في جبل لبنان وخصوصاً لإزالة النفايات، وبالتالي فإن الادعاء بحصرها في بلدية بيروت ادعاء كاذب. أما الـ٢٥ في المئة المتبقّية من المبالغ من حصة البلديات، فجرى تحويلها بالكامل إلى حساب في مصرف لبنان، وتقدّر بنحو ٨٠ مليار ليرة. وعلى الوزير المعني، أن يحوّل لكل بلدية حصّتها».

عقد مجلس الوزراء أول جلسة له في مقرّه الخاص قرب المتحف، بعد أن كانت الجلسات الماضية قد عقدت في قصر بعبدا. وقد اطلع مجلس الوزراء، من وزير الدولة للشؤون البلدية والقروية ميشال المر، على المعطيات والوثائق والمستندات التي عرضها في جلسة اللجان النيابية المشتركة قبل يوم في موضوع الأموال البلدية. وأبلغ الوزير إلى المجلس أنه سيحيل الملف كاملاً على النيابة العامة لدى ديوان المحاسبة، لتقف على حيثياته وتتخذ التدابير اللازمة في صدده.

ولم يتخذ مجلس الوزراء قرارات إدارية جديدة؛ فأثار ذلك شبهات في الأوساط السياسية، بوجود خلاف بين رئيس الجمهورية وبيني حول قرارات الإعفاء من المهام

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

والتعيينات؛ فاضطررت إلى نفي وجود مثل هذه الخلافات. وكانت اللجان النيابية المشتركة قد عقدت جلسة برئاسة الرئيس نبيه بري، حول قضية الأموال البلدية، حضرها الوزيران السابقان للشؤون البلدية والقرويّة هاكوب دمرجيان وباسم السبع. فعرض نائب رئيس الوزراء وزير الدولة للشؤون البلدية والقروية ما لديه من وثائق ومعلومات. وعرض الوزيران السابقان ما لديهما في المقابل. ولم تفضِ الجلسة إلى نتائج حاسمة. وقد طلب الرئيس بري من وزارة المال إيداعه مقدار رصيد حساب البلديات.

اشتدّ التجاذب السياسي حول قضية أموال البلديات في الأسبوع الأخير من كانون الثاني (يناير) ١٩٩٩، مما يوحي بأن مضاعفاتها لم تنتهِ باعتراف وزير الداخلية والبلديات ميشال المر قبل يومين بالعثور على ٥٠٠ مليار ليرة من رصيدها. وقد أعلنتُ أن الحكومة أحالت قضية الأموال البلدية على النيابة العامة في ديوان المحاسبة لجلاء ملابساتها، ونحن في انتظار نتائج التحقيقات التي ستجري على هذا الصعيد، وسنبني على الشيء مقتضاه. وقلت: «لقد زارني قبل يومين الوزير السابق للشؤون البلدية والقروية السيد هاغوب دمرجيان، وشرح لي وجهة نظره حول هذه المسألة. وأنا أعرف الأستاذ دمرجيان منذ زمن طويل، فقد كان من تلاميذي في الجامعة، وقد واكبته خلال توليه الوزارة عبر ما يناهز ست سنوات، فعرفت فيه دوماً النزاهة والاستقامة والإخلاص في العمل. في أي حال، أرجو التزام الموضوعية في التعامل مع الملف البلدي حرصاً على المصلحة العامة».

ونقلت صحيفة «النهار» ذلك اليوم كلاماً للرئيس لحود قال فيه إن الحملات التي تشن ضد الإجراءات الإدارية تستهدف فيما تستهدف «إيجاد شرخ داخل السلطة التنفيذية من خلال التركيز على الرئيس الحص والتشكيك في اضطلاعه بمسؤولياته الدستورية». وأكد رئيس الجمهورية: «أن هذه الحملات لن تبلغ غاياتها في النيل من الرئيس الحص، كونه يتمتع بصدقية كبيرة أمام الرأي العام، فضلاً عن ثقة رئيس الجمهورية في العمل معه».

في اليوم التالي، تقدّم وزير المال الدكتور جورج قرم بتقرير إلى لجنة المال والموازنة في مجلس النواب قال فيه إن رصيد الأموال البلدية محفوظ دفترياً، ولكن السيولة غير متوافرة لاستخدامه. وقد حسم ذلك الجدل حول هذه القضية.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

وكان لي في ذلك اليوم تصريح حول الحملات الإعلامية والسياسية المتصاعدة ضد رئاسة مجلس الوزراء، خصوصاً في وسائل الإعلام التابعة للرئيس الحريري، قلت فيه: «معاذ الله أن ندّعي العصمة، وإذا كانت في أدائنا بعض الثغرات فمن الذي كان أداؤه في الحكم خلواً منها؟ نحن نفهم أن يكون هناك معارضة تنتقد الحكومة في شكل بنّاء. ففي ذلك خدمة للديمقراطية ولسلامة الحياة السياسية. وقد مارسنا هذه المعارضة يوم كان غيرنا في موقع المسؤولية الإجرائية. ولكننا نستغرب الحملات المحمومة التي تُشن يومياً على الحكومة، وعلى رئاسة الوزراء بالذات، وبعضها لا يخلو من تزوير للحقائق وتشويه لها. وهذا ما ينفي أي تفسير لها سوى أنها حملات مغرضة حتى لا نقول موتورة. ونستغرب كذلك الإمكانات المادية التي توظف في هذه الحملات، مما يؤكد قولنا أن المال دخل على اللعبة السياسية، فعطّل الكثير من أدواتها، علماً أن أهم هذه الأدوات وسائل الإعلام والجمعيات الأهلية. إن الطريقة التي يُسخّر الإعلام فيها لشن حملات مضللة، خدمة لأغراض سياسية مكشوفة، من شأنها أن تفسّر لنا وللرأي العام سرّ إصرار حكومة سابقة على سلوك نهج المحاصصة في توزيع تراخيص وسائل الإعلام المرئي والمسموع. لقد زرعوا في الإستئثار بوسائل الإعلام، وهم اليوم يحصدون. إن تقاسم وسائل الإعلام هو في حجم الخطيئة التي غفرها لهم هذا النظام الذي غابت عنه المحاسبة الحقيقية والمساءلة. ونحن نرى أن عملية التقاسم والمحاصصة، التي طبعت قرارات حكومات سابقة، تقع تحت طائلة قانون الإثراء غير المشروع الذي يجب تطبيقه في هذه الحال».

عقد مجلس الوزراء جلسته الأسبوعية في ٣/٢/١٩٩٩ فاستهلّها رئيس الجمهورية بكلمة، قال فيها إن بعض الحقائق تضيع لدى المواطنين بسبب التجاذبات السياسية القائمة، وأيد ما سبق أن صرحتُ به بأن الحكومة والعهد مستهدفان بحملة سياسية وإعلامية معروفة الخلفيات والأهداف. وذكّر بأنه لم يمضِ على وجود هذه الحكومة في السلطة أكثر من شهرين، وأن المتضررين يحاولون تحميلها أوزار التراكمات الماضية، والإيحاء بأن المشكلة هي عند الحكومة والعهد، في حين أن المشكلة الحقيقية تكمن في التركة الثقيلة الاقتصادية والإدارية الموروثة.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

وقبل ظهر ١٠/٢/١٩٩٩، شاركت في جلسة نيابية عامة مخصصة للتشريع، إلا أن عدداً من النواب تناولوا الكلام في مستهل الجلسة، وهاجموا الحكومة على سياستها في مختلف المجالات. وكان لي في نهاية الكلام رد على النواب المنتقدين.

في ١٣/٢/١٩٩٩، صدرت مواقف ناقدة للحكومة بشدة، أبرزها موقف من الرئيس عمر كرامي قال فيه: «إذا استمرت الأمور على هذا المنوال ولم تستطع الحكومة الإقلاع كما ينبغي، فحرام أن تصرف من رصيد هذا الرئيس (رئيس الجمهورية) الذي يعلق عليه اللبنانيون آمالهم. فلتستبدل بحكومة سياسية ولكن في عدادها خبراء...»؛ وموقف من نائب رئيس مجلس النواب إيلي الفرزلي ناشد فيه الجميع «رفع الأيدي عن مقام رئاسة الجمهورية، معرباً عن قناعته بفصل الرئاسة الأولى عن الحكومة، ومعرباً أيضاً عن ثقته برئيس الحكومة، وقال إن «الرئيس الحص هو دائماً الاحتياط الاستراتيجي والأخير عندما يُراد وضع الأمور في نصابها وخصوصاً على المستوى المالي. وأشعر أن هذه الحكومة بلا لسان، إذا صح التعبير، وتحتاج إلى من يسوّق إيجابياتها»؛ وموقف من النائب نسيب لحود قال فيه، في إشارة إلى تعيينات تبين فيما بعد أن وراء اقتراحها كان نائب رئيس الوزراء ميشال المر وقد تمّ إمرارها من طريق رئيس الجمهورية: «أعتقد أنه دخل في الإصلاح الإداري بعض المحاصصة، رغم أن الرئيس الحص ومعظم الوزراء عفّوا عن المحاصصة...». وقد أدلى الأستاذ لحود بتصريحه بعد زيارة قام بها لي في السرايا الحكومية في ١٤/٢/١٩٩٩.

وصباح ١٥/٢/١٩٩٩، طلعت صحيفة «النهار» بعنوان يقول: «الحص ينفجر ويعترف: أخطأنا مرتين. وسنعيد النظر ونتحمل المسؤولية». وكان ذلك في إشارة إلى بيان أصدرته وينطوي على شيءٍ من النقد الذاتي. وهذا نصّ البيان:

«إننا ندرك أن الحكومة خسرت كثيراً من رصيدها السياسي الذي بدأت به، وذلك عائد إلى أن عملية الإصلاح الإداري الذي باشرته أصيبت بعثرتين: الأولى تمثلت في توقف عجلة الإعفاءات قبل أن تحقق العملية كل أهدافها، والعثرة الثانية تمثلت في أن بعض التعيينات لم تكن موفقة تماماً.

http://abuabdoalbagi.blogspot.ae/

وإذا كانت حكومتنا غير مسموح لها الوقوع في خطأ ما في سعيها لإصلاح الإدارة، فقد غُفرت للحكومات السابقة الأخطاء التي وقعت فيها، عندما انبرت إلى تنفيذ خطوات سميت تطهيراً، بدليل أن مئات الموظفين صرفوا في مرحلة سابقة من الخدمة ثم عادوا إلى مراكز أعمالهم بقرارات من مجلس شورى الدولة، وبدليل أن عملية التطهير تلك استثنت منطلقاً، عن عمد، جميع موظفي الفئة الأولى، نظراً لارتباط عدد من المدراء العامين مباشرة بأركان ترويكا الحكم آنذاك، وأخيراً لا آخراً بدليل التعيينات الخاطئة التي تمت في عهد تلك الحكومات السابقة على قاعدة التقاسم بين أركان ترويكا الحكم، تلك التعيينات التي جاءت بعناصر تعرضت حكومتنا اليوم، ويا للمفارقة، للمؤاخذة على عدم التخلص منها، وذلك بتحريض من أولئك الذين جاؤوا بتلك العناصر أنفسهم.

والمفارقة العجيبة أن الحملات المركزة التي شُنت وتُشن على الحكومة ترسم خطاً فاصلاً بين العهد والحكومة، فهي تمتدح العهد (أي رئاسة الجمهورية) وتهاجم الحكومة، وهذا في الوقت الذي تزعم هذه الحملات، زوراً وبهتاناً، أن الرئاسة الأولى تطغى على سير عمل الحكومة. ولا تفسير لهذه المفارقة، حتى لا نقول المناورة، سوى الرغبة، من جهة، في الإيقاع بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، ومن جهة ثانية النيل من رئاسة الوزراء، ومن جهة ثالثة حرص الذين يرابطون وراء هذه الحملات على حفظ خط الرجعة لأنفسهم مع رئاسة الجمهورية.

قلنا منذ البداية أن التركة ثقيلة جداً مالياً واقتصادياً وإدارياً، وأننا لا نملك عصاً سحرية. مع ذلك وُضعت حكومتنا تحت المجهر أمام الحساب العسير، واعتبرت مقصرة قبل مرور شهرين على قيامها، وكأنما كان ينتظر منها المعجزات. ونحن لا نعرف حكومة في تاريخ لبنان حققت المعجزات خلال بضعة أشهر، أو حتى خلال سنة من قيامها. إلا أن المناخ السياسي العام غفر لتلك الحكومات ما لم يغفر لحكومتنا، وربما بسبب التركة الثقيلة التي ورثناها بما لها من عبء على الناس.

إذا كان لنا أن نفسر، من غير أن نبرر، الشطط الذي وقعت فيه حكومتنا فإننا، مع الاعتراف بالتأثير الذي كان لهجمة المال الموظف في تنظيم الحملات الإعلامية والسياسية ضد حكومتنا، وهذا ما لا نملك الإمكانات لمواجهته، نقول:

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

أولاً، التركة الثقيلة جداً والأخطار الداهمة المترتبة عليها، جعلتنا أسرى مواقف أملتها ظروف المرحلة تداركاً للأسوأ، ولو أنها لم تكن هي الخيار الأمثل.

ثانياً، إن محاصرة الحكومة سياسياً على النحو المشهود جعلت الحكومة تتوكأ على قوى سياسية معينة، فأصبحت هدفاً لحملات المعارضين الجدد، والجدد جداً، لتلك القوى، علماً بأن هؤلاء المعارضين كانوا حلفاء لتلك القوى حتى وقت قريب، أيام كان التقاسم عنواناً لحقبة ترويكا الحكم.

ثالثاً، لعل الضغط، الذي وجدت حكومتنا نفسها تحت وطأته، عزز شعورها بالحاجة إلى الإنجاز على نحو أدى بها إلى التسرّع في بعض التعيينات، فجاءت غير موفقة.

بناءً على ما تقدّم، فقد آلينا على أنفسنا إعادة النظر في تقديرنا ورؤيتنا للواقع الراهن، متحملين المسؤولية كاملة أمام الناس».

مساء الإثنين في ١٥/٢/١٩٩٩، عقدتُ مع الرئيس لحود جلسة عمل استمرت نحو ساعتين. وعندما لوّحتُ باستعدادي للتنحّي رفض البحث في هذا الموضوع إطلاقاً. وقد أعرب عن تفهمه التام للبيان الذي أصدرته؛ فبحثنا تفصيلاً في الثغرات التي اعتورت القرارات الإدارية التي اتّخذها مجلس الوزراء في الفترة السابقة، إن على صعيد الإعفاء من الخدمة، أو على صعيد التعيينات. وأكد الرئيس استعداده لاستدراك ما حصل ودعم أي خطوات تتخذ لترشيد الأداء على هذا الصعيد مستقبلاً. وقد أكّدت لوسائل الإعلام، على الأثر، تفاهمي الكامل والرئيس لحود في كل الأمور. وقد تلقّيت اتصالات كثيرة من سياسيين يعربون فيها عن تفهمهم وتأييدهم للموقف الذي صدر عني.

سجّل مجلس الوزراء، في أول جلسة عقدها بعد إصداري البيان، ما سمته الصحف ولادة ثانية للحكومة. أدلى رئيس الجمهورية في مستهل الجلسة بكلمة أشار فيها إلى الأجواء الإعلامية والسياسية السائدة. ورأى، تعقيباً على الكلام الذي عبّرت عنه قبل ثلاثة أيام، أن الحملات المغرضة التي تستهدف الحكومة، إنما تنطلق من خلفيات ترمي إلى التغطية على الأعباء والتراكمات الإدارية والاقتصادية التي ورثتها هذه الحكومة. وأكد

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

الرئيس أن هذه الحكومة تسعى جاهدة إلى الصواب والخير العام، وقد تقع في أخطاء غير مقصودة لا تتوانى عن الاعتراف بها وتصحيحها؛ وأن الفارق كبير بين من يسعى إلى صلاح الأمور وبين مسلكيات عمل سابقة ومعروفة كانت تتعمّد الخطأ وكان الصواب استثناء في سلوكها.

وتحدثتُ من ثم فقلت: «إنه في ضوء النتائج التي أسفرت عنها حتى الآن عملية الإصلاح الإداري، بات علينا أن نعيد تقويم المراحل التي اجتازتها هذه العملية، وأن نعمل على تصحيح الثغرات التي تخللتها ومعالجة العثرات التي اعترضت سبيل إكمالها، من دون إغفال الإيجابيات الكبيرة التي تحققت نتيجة الإجراءات المتّخذة. وإذا كان قدر أي عملية إصلاحية أن تصطدم بتعقيدات ومصالح متشابكة، بدليل ما حلّ بمختلف المحاولات الإصلاحية التي أُجريت في عهود سابقة، فإن المصلحة العامة تبقى فوق أي مصالح، وأن واجب هذه الحكومة تجاوز كل الاعتبارات في سبيل تحقيق الهدف المتوخى، وهو بناء إدارة صالحة وفاعلة ومنزهة.

قدّم عدد من الوزراء مداخلات أبدوا فيها ملاحظات حول أداء الحكومة في الفترة السابقة. وفي ختام النقاش وبناء على اقتراح مني، تقرر الطلب إلى وزير الدولة لشؤون الإصلاح الإداري، بعد استطلاع رأي هيئات الرقابة، أن يجري تقويماً لأوضاع بعض الذين تناولتهم قرارات الحكومة، وأن يتابع دراسة ما يقتضي اتخاذه من قرارات جديدة، وأن يرفع اقتراحاته لمجلس الوزراء لاتخاذ القرارات اللازمة، سواء لمعالجة الثغرات التي وقعت فيها عملية الإصلاح، أم لاستكمال هذه العملية من مختلف وجوهها، على أن تنجز الإجراءات المتعلّقة بموظفي الفئة الأولى دفعة واحدة في مهلة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع.

وكنت صباح ذلك اليوم قد استقبلت الرئيس نبيه بري في السرايا وتحدثنا في مستجدات الوضع، فأبدى دعمه الحكومة وحث على تجاوز كل الصعوبات.

وفي استقباله النواب بعد ذلك على جاري عادته كل يوم أربعاء، نُقل عن الرئيس بري كلام يفيد أنه يدعم الحكومة دعماً كاملاً، كما يدعمها رئيس الجمهورية. وقال «إن بيان

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

الرئيس الحص يتضمن حقائق، وأن الرئيس الحص يرى أن الفرصة مؤاتية للإفصاح عنها».

مرّت الأيام ولم تسجّل الحكومة ولادتها الثانية الموعودة. فلقد تعثّرت عندما اصطدمت بعوائق حالت دون تحقيق أهداف عملية الإصلاح الإداري التي باشرتها. وبقيت تلك العوائق إياها تعترض سبيل الحكومة، فما استطاعت أن تنهض من كبوتها. لم يأتِ وزير الدولة لشؤون الإصلاح الإداري بالمعالجات الشافية، لأن العوائق التي حالت بين الحكومة وإكمال مسيرة الإصلاح الإداري لم تكن فنية بل كانت سياسية. فعندما كانت جهة سياسية معينة تحمي بعض أنصارها، كنا نعجز داخل الحكم عن الوصول إلى قرار في شأن هؤلاء. وكانت الحماية تأتي لهؤلاء في حالات كثيرة أيضاً من جهات سورية. وبقي هذا الوضع على حاله، حتى نهاية عهد الحكومة، وقد بتُّ أرفض الاستمرار في عملية الإعفاء من المهام والوضع في التصرف، ما دام هناك مسؤولون في الإدارة بمنأى عن هذه الإجراءات.

في نهاية التحليل، يمكن القول إن عملية الإصلاح الإداري اصطدمت بحواجز سياسية عجزت الحكومة عن تخطّيها، وإن الواقع السياسي السائد لم يهضم عملية الإصلاح على هذا المستوى من التغيير.

في ٢٠/٢/١٩٩٩، ألقى وزير الدولة لشؤون الإصلاح الإداري محاضرة نفى فيها الارتجال في اتّخاذ القرارات الإدارية مؤكّداً أنّ «الوضع في تصرّف رئاسة الحكومة تمّ بناءً على تقارير هيئات الرقابة»، وشدّد على أنّ الإصلاح الإداري يحتاج إلى إصلاح سياسي.

عاد مجلس الوزراء إلى الشأن الإداري في ٢٨/٧/١٩٩٩، فعرض لموضوع ٢٣ موظفاً وُضعوا سابقاً في تصرّف رئاسة الوزراء، فأحيل سبعة منهم على القضاء، وواحد على ديوان المحاسبة، وواحد على التفتيش المركزي، وواحد على المجلس التأديبي العام، وأنهيت خدمات اثنين، واستقال وتقاعد اثنان، وكُلّف واحد مهمات. وظلّ أمر خمسة منهم مُعلّقاً في انتظار تقرير الهيئات الرقابية. وقد بُني القرار على تقرير من الهيئات الرقابية

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

عرضه أمام المجلس وزير الدولة لشؤون الإصلاح الإداري حسن شلق. وكنت قد ترأست اجتماعاً مشتركاً لهيئات الرقابة قبل أيام تناول هذا الموضوع.

وترأست في ٨/٨/١٩٩٩ اجتماعاً للجنة الوزارية الاقتصادية مع هيئات الرقابة فأنجزنا مرسوم نظام دائم لتقويم أداء الموظفين، بحيث تغدو عملية الإصلاح الإداري عملية متواصلة تتولاّها هيئات الرقابة كلٌ في نطاق اختصاصها. شارك في الاجتماع الوزراء أنور الخليل وسليمان الطرابلسي وعصام نعمان وجورج قرم وحسن شلق؛ ومن هيئات الرقابة، مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي وديوان المحاسبة. وعرض هذا المشروع فيما بعد على مجلس الوزراء، فوافق عليه. ولكن هذا النظام في الواقع لم يؤتِ ثماره المرجوّة؛ فلم نشعر أنّ هيئات الرقابة طبّقته فعلاً، أو أنّ وزارة الدولة لشؤون الإصلاح الإداري أولته قدراً ملموساً من عنايتها، مما عزز اقتناعنا أنّ عملية الإصلاح الإداري يجب أن تشمل هيئات الرقابة، لا بل أن تبدأ بها.

في ٤/٣/١٩٩٩، أوقف الوزير السابق شاهي برصوميان قيد التحقيق في مخالفات تتعلّق بصفقات نفط فاحت من بعضها روائح سوء الأمانة، إذ اشتبه بأن رواسب النفط المبيعة لم تكن رواسب، وإنما كانت نفطاً. وهي المرة الأولى في تاريخ لبنان التي يتم فيها توقيف وزير سابق قيد التحقيق في أعمال قام بها خلال وجوده في الحكومة. وقد ارتكبت خطأً، إذ رحبت بهذه الخطوة. ذلك لأنني بعد التجربة، وجدتُ أن القضاء كثيراً ما يستسهل التوقيف الاحتياطي قبل إدانة المتهم. وقد مرت مدة طويلة من الزمن قبل أن يصدر القرار الظني في حق الوزير السابق برصوميان؛ وبعد ذلك أُخلي سبيله بكفالة مالية.

إنني لم أتدخّل يوماً في شؤون القضاء، فهذا ما اعتبرته من المحرمات. ولكن كانت لي فرصة التحدث أسبوعياً مع الأستاذ عدنان عضوم، النائب العام التمييزي، إذ كان يلمّ عليّ إسبوعياً صباح كل ثلاثاء. وكنت أغتنم المناسبة لاستطلاع رأيه في شؤون قانونية وقضائية. وقد تناولت معه غير مرة موضوع التوقيف الاحتياطي الذي يبدو لي غير عادل، وأحياناً كثيرة غير ضروري. رأيت فيه ظلماً يلحق بالموقوف أحياناً كثيرة، إذ يتم توقيفه

قيد التحقيق، وقبل أن يثبت عليه الجرم، وقبل أن يصدر في حقه قرار اتهامي أو قرار ظني. فبمجرّد توقيف المتّهم يتعرض للتشهير ولوصمة عار في المجتمع. وكثيراً ما ينتهي الأمر بالإفراج عنه بكفالة أو بمنع المحاكمة عنه، في حال ثبوت براءته، أو عدم ثبوت تورطه في جرم. والأسئلة التي كانت تطاردني في هذه الحالات: لماذا لا ينتظر القضاء صدور قرار اتهامي أو قرار ظني بالمتهم قبل الإقدام على توقيفه؟ وإذا كان بالإمكان الإفراج عن الموقوف بكفالة مالية، فلماذا لا يصدر قرار إخلاء السبيل، إلا بعد احتجاز المتهم فترة لا يستهان بها من الزمن؟ لماذا لا يطالب المتهم بكفالة مالية قبل احتجازه؟ والتوقيف ينطوي على معنى الإدانة المسبقة قبل إنجاز التحقيق. فهل في هذا شيء من العدل أو الإنصاف؟ وما دام التحقيق لا يزال في بدايته عند الأمر بالتوقيف، فبأي شكل يمكن تعويض الموقوف، عن حرّيته المحتجزة أو عن وصمة عار لحقت به في المجتمع، إذا تبيّن بنتيجة التحقيق فيما بعد أنه بريء؟

وقد بقي برصوميان في السجن أكثر من تسعة أشهر قبل أن يُخلى سبيله بكفالة مالية، وقبل أن تحسم قضيته. وأنا أرى، كما يرى كثيرون غيري، أن القضايا، الجزائية منها كما المدنية، تستغرق من الوقت في القضاء اللبناني أكثر مما ينبغي. وكثيراً ما تنطلق المطالبة بالإصلاح القضائي من هذا الواقع المشكو منه.

وكان يأتيني الجواب من المدعي العام التمييزي أن التوقيف الاحتياطي ضروري لسببين: من أجل ضمان سلامة التحقيق، ومن أجل الحؤول دون فرار صاحب الشأن إلى خارج البلاد أو اختفائه. وكان ردي بالقول: كيف يمكن ضمان سلامة التحقيق بالكفالة المالية، عندما يتقرر إخلاء سبيل الموقوف في مقابل كفالة مالية؟ أما الحؤول دون فرار المتهم، فيكون بتعميم اسمه على نقاط الخروج في المطار والمرفأ وعند الحدود البرية ومنعه من السفر. وعندما كان يأتيني الجواب أن نظامنا يسمح بالتوقيف الاحتياطي، كنت أجيب بأن نظامنا خاطئ. وعندما يأتيني الجواب أن نظامنا مقتبس من النظام الفرنسي كنت أقول: إذن نظام فرنسا خاطئ. فالتوقيف الاحتياطي يجب أن يقترن بضوابط شديدة.

من هنا كان الندم الذي انتابني فيما بعد على ترحيبي سريعاً بخطوة توقيف شاهي

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

برصوميان. وقد قلت عند إعلان توقيفه: «إننا نبارك الخطوة التي اتخذها القضاء بملاحقة أحد الوزراء السابقين في قضية مالية. ونرجو أن تكون البداية في محاسبة المسؤولين عن مخالفات ارتكبوها. ولنا ملء الثقة بالقضاء في متابعة هذه القضية حتى النهاية. وأذكر أنني في الماضي وجّهت سؤالاً إلى الحكومة من موقعي عضواً في مجلس النواب حول القضية المثارة اليوم، وجاء الجواب غير شافٍ. إننا من القائلين إن الإصلاح في الدولة يبدأ بالإصلاح السياسي. وهذا الإصلاح لن يكون إلا بالمساءلة والمحاسبة، والقضاء هو خير مرجع لذلك». وأكّدت أن «لا عوائق سياسية تحول دون متابعة ملاحقة الوزير السابق الموقوف.

وتكرر هذا السجال غير مرة مع مدعي عام التمييز في صدد قضية الوزير السابق فؤاد السنيورة، الذي كان من طلابي في الجامعة الأميركية في بيروت، وعيّنته بعد أن توليت رئاسة الوزراء للمرة الأولى خلفاً لي في رئاسة لجنة الرقابة على المصارف لدى مصرف لبنان، نظراً لمعرفتي بكفاءته العالية واستقامته وخلقه الرفيع، هذا فضلاً عن خبرة غنية في العمل المصرفي اكتسبها خلال خدمته في سيتي بنك.

كانت النيابة العامة على وشك توقيف فؤاد السنيورة غير مرة. وأعتقد أن مناقشتي للمدعي العام التمييزي في هذا الشأن، رافضاً منطق التوقيف الاحتياطي، ساهمت في ثني النيابة العامة عن الإقدام على توقيفه.

وكان نائب رئيس الوزراء، وزير الداخلية والشؤون البلدية، ميشال المر قد كشف النقاب في ١٨/٢/١٩٩٩، في اللقاء الأسبوعي المفتوح الذي كان يعقده مع النواب قبل ظهر يوم معيّن من الأسبوع، عن قضية مالية، إذ تحدث عن مبلغ ٥١ مليون دولار دفع تعويضاً لشركة إيطالية عن محرقة نفايات قال إنها غير موجودة، قال إن الأمر موضع تحقيق دقيق، وإن نتائجه ستعلن لدى إنجازه. فكانت هذه الشرارة الأولى لإطلاق قضية في وجه وزير الدولة السابق للشؤون المالية فؤاد السنيورة، والتي شرع القضاء بالتحقيق معه في شأنها. وقد شرح السيد فؤاد السنيورة موقفه من هذه العملية مؤكداً أن التسوية تمت بناءً على قرار من مجلس الوزراء، وأنه هو كان المعترض الوحيد في مجلس الوزراء على هذا القرار. ولكن النيابة العامة أصرّت على تحميله المسؤولية.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

في ١٦/ ١١/ ٢٠٠٠، وبعد طول تحقيق، أعلنت الهيئة العامة لمحكمة التمييز، برئاسة القاضي منير حنين، عدم صلاحية القضاء العدلي للنظر في الدعوى المقامة ضد السنيورة من النيابة العامة. وكان في تعليل القرار أن الفعل، الذي تنسبه النيابة العامة إلى السنيورة، يتصل مباشرة بممارسة وزير المال لمهماته السياسية والوزارية. وهذا يعني أن السبيل الوحيد لمتابعة هذه القضية سيكون من خلال المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء.

وخلافاً لما بدأت تروّج له أوساط المعارضة، فالملاحقات القضائية لا علاقة لها بالسياسة، في شكل من الأشكال، من قبيل المحاكمة لعهد مضى. فالحكومة لم تحل إلى القضاء أشخاصاً معينين، وإنما أحالت ملفات بدا أنها تضمنت مخالفات معينة. والحكومة لا تستطيع أن تتغاضى عن الأمر إذا ما وقعت يداها على ملف ينطوي على مخالفات صريحة. ففي تلك الحال لا يسعها إلا إحالة الملف على القضاء، والقضاء هو الذي يقرر من سيشمله التحقيق ومن الذي ستطاوله الملاحقة. ومن المفروض أن لا تتعرّض الحكومة لاستقلال القضاء من قريب أو بعيد. لذلك فهي لا تتدخل في مجرى التحقيق أو الملاحقة. وقد صرّح النائب العام التمييزي الأستاذ عدنان عضوم لصحيفة «الأنوار» (٧/ ٣/ ١٩٩٩) بالقول: «لسنا إطلاقاً في صدد محاكمة عهود سابقة، لأن القضاء يعاقب بحسب أفعال موجودة في الملف؛ ولا يمكن للقضاء أن يحاكم خارج الملف الموجود لديه. ومن الحرام أن نشوّه أي ملاحقة قضائية من خلال وضعها في الإطار السياسي الضيّق».

على صعيد آخر، أطلقت إسرائيل مزيداً من المناورات الدبلوماسية والإعلامية في شأن الجنوب. وعادت إلى الضرب على وتر الترتيبات الأمنية شرطاً مسبقاً لسحب قواتها من لبنان. فصرّحتُ لهيئة الإذاعة البريطانية أن إنسحاب إسرائيل المطلوب سيكون من شأنه إعادة السيادة إلى المناطق اللبنانية المحتلة وإحياء اتفاق الهدنة. وقد حاول البعض تحميل قولي هذا أكثر مما يحتمل، علماً بأن لبنان كان خلال الثمانينات حريصاً على المطالبة بأن يتضمّن أي قرار يصدر عن مجلس الأمن الدولي، في صدد الجنوب اللبناني أو القوات الدولية العاملة فيه، إشارة إلى العودة إلى اتفاق الهدنة. ثم إن المسؤولين

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

اللبنانيين، خلال محادثاتهم مع الأمم المتحدة حول رسم الخط الأزرق، أي خط الانسحاب الإسرائيلي عند جلاء إسرائيل عن الجنوب في أيار (مايو) ٢٠٠٠، كانوا حريصين على التأكيد دوماً أن الانسحاب يجب أن يتم إلى ما وراء الحدود المعترف بها دولياً، وفق نص القرار ٤٢٥، وأن الحدود المعترف بها دولياً هي الحدود التي تم ترسيمها بموجب الاتفاق الفرنسي البريطاني في العام ١٩٢٣ ما بين بوليه الفرنسي ونيو كومب البريطاني، مع الإشارة إلى أن هذه الحدود قد تمّ تكريسها بموجب اتفاق الهدنة المعقود بين لبنان وإسرائيل في العام ١٩٤٩.

ويمكن القول إن التزام اتفاق الهدنة هو من صلب التزام القرار ٤٢٥ الذي ما فتئ يتمسك به لبنان. فاتفاق الهدنة أمر وارد في القرار ٤٢٦ الذي ينص على آلية تنفيذ القرار ٤٢٥، وذلك حيث يفيد: «إن تشكيل القوة (الدولية) يتم على افتراض أنها تمثل تدبيراً مؤقتاً إلى أن تتمكن حكومة لبنان من ممارسة مسؤولياتها كاملة في لبنان الجنوبي. إن إنهاء مجلس الأمن انتداب قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لن يؤثر على استمرار عملية لجنة الهدنة الإسرائيلية ـ اللبنانية المشتركة، كما ينص قرار مجلس الأمن في هذا الخصوص (الوثيقة رقم ١٠٦١١ س)».

مع ذلك، فقد صرّح الرئيس رفيق الحريري أمام الصحافيين الذين رافقوه في طائرته الخاصة عند قيامه بزيارة للبحرين معزياً بوفاة أميرها، فقال: «إن إعادة استحضار اتفاق الهدنة، في هذا الوقت، ليست في مصلحة لبنان، وإن الأفخاخ الدبلوماسية التي تنصبها إسرائيل للبنان يمكن أن تستغل مثل هذا الاستحضار، كما يمكن بالتالي أن تؤثر في موقف لبنان الثابت من رفض الضغوط الماثلة أمامنا، وفي مقدمها المحاولات الإسرائيلية لتعديل تفاهم نيسان».

بعد ملف النفط، أميط اللثام في ١٢/٣/١٩٩٩ عن ملف جديد هو ملف الآثار الذي أخضع للتحقيقات الجارية حول قضايا الإهدار والفساد والاختلاس في إدارات الدولة ومؤسساتها. ونقلت الصحف عن مصادر قضائية قولها إن المحامي العام المالي خالد حمود بدأ تحقيقاً واسعاً في ملف الآثار، يتناول مخالفات مالية حاصلة في مديرية الآثار.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

وطلب من مكتب مكافحة الجرائم المالية الانتقال إلى الأماكن الأثرية في بيروت والمحافظات لإجراء تحقيق ميداني بإشرافه والكشف على كل السجلات والقيود والموجودات المتعلقة بهذا الموضوع. وكان لي تصريح قلت فيه: «لا تسويات إطلاقاً. وكلما وقعت يدنا على وثيقة تتعلق بمخالفة سنضعها في يد الجهات المختصة، ولا سيما السلطة القضائية».

في ١٥/٣/١٩٩٩، تحدثت الصحف عن «غارة» لا سابق لها على مستودعات لتجار الأثريات، ومنازل بعض أصحابها كانوا من ذوي الشأن الرفيع والمرتبة السياسية. فقد نُفذت أعمال دهم واسعة أفضت، بحسب المعلومات القضائية، إلى مصادرة أكثر من ألف قطعة أثرية. وقد شملت الأماكن التي تعرضت للدهم مستودعين لتاجري آثار وأربعة منازل. وعثر في المستودعين على آثار ومنحوتات تعود إلى مئات وألوف السنين. وأمر المحامي العام المالي خالد حمود، بعد الاستماع إلى نحو ٢٠ شخصاً، بتسليم الآثار المصادرة إلى المديرية العامة للآثار.

وتوالت أعمال الدهم الواسعة في اليوم التالي. وقد توزعت بين صور وجبيل وبيروت ومرفأ بيروت واليرزة وجونية. وكانت حصيلتها المعلنة مصادرة نحو ٥٠٠ قطعة أثرية. وصدرت أخبار في الصحف تسيء إلى رجل الأعمال الكبير روبير معوّض الذي كان قد اشترى قصر هنري فرعون في بيروت بما فيه من ثروة أثرية، ثم أخذ يضيف إلى هذه الثروة بشراء قطع أثرية من خارج لبنان وداخله. فنشرت بعض الصحف أخباراً تشكك في كيفية حصوله على هذه المقتنيات، مما أثار حفيظته، الأمر الذي اضطرّني إلى استدعاء ممثله في لبنان وتحميله رسالة شفهية إلى السيد روبير مهيباً به تجاوز ما حصل، خصوصاً أن كلاماً تناهى إليّ عن لسانه يفيد أنه قرر تصفية مشاريعه في لبنان والامتناع عن القيام بأي استثمارات جديدة في البلد. وقد زارني روبير معوّض في مكتبي في السرايا الحكومية في ٥/٤/١٩٩٩، فجلوتُ الأمر معه.

في الذكرى الثانية والعشرين لاستشهاد كمال جنبلاط، ألقى النائب وليد جنبلاط كلمة قال فيها: «أما ما يجري اليوم من حملة ظاهرها إصلاح وباطنها تصفية حساب تصل في

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

بعض حالاتها إلى محاكمات إعلامية تسبق المحاكمات التي يشبه بعضها محاكم التفتيش في القرون الوسطى، فيجب التنبه إلى أن هذا الأمر يشكل مدخلاً لخنق الحريات، وقد ينقلب السحر على الساحر. ما من أحد يعترض على إصلاح الفساد رغم الثغرات الهائلة في الإصلاح الإداري المزعوم، وما من أحد إلا ويطالب بإعادة ممتلكات الدولة إلى الدولة، ولكن في جو من الديمقراطية والشفافية وليس في جو من سيطرة الأجهزة والتقارير الأمنية على تصرف البعض».

في الواقع أن التحقيقات في ملف الآثار ترافقت مع تغطية إعلامية واسعة. فكان يلاحظ أن وسائل الإعلام كانت تسبق المحققين إلى الأماكن التي يقصدونها، مما ينزع عنها صفة الدهم. وكانت التغطية الإعلامية المبالغ فيها وراء الزعم أن التحقيقات كانت إعلامية، أو أنها ذات أهداف سياسية.

وراجت في هذه الأثناء أحاديث في وسائل الإعلام تبشِّر بقرب حصول تبديل أو تعديل حكومي. من ذلك ما نسب للرئيس عمر كرامي من كلام في صحيفة «النهار» في ١٩٩٩/٣/١٨، يعرب فيه عن إصراره على أن التعديل الحكومي آتٍ لا محالة، وأن الحكومة سَتُطَعَّم بعناصر جديدة سياسية بعد الانتهاء من موازنة العام ١٩٩٩ التي كان العمل جارياً على إعدادها. ومن ذلك ما جاء في تعليق للأستاذ إميل خوري في صحيفة «النهار» في اليوم عينه، يبشر فيه بقيام حكومة جديدة من سياسيين بارزين قد تفرضها نتائج الانتخابات الإسرائيلية المقبلة، ربما بعد أن تنجز الحكومة القائمة إجراءاتها الإدارية وتتخذ القرارات غير الشعبية التي لوّحتُ إليها في معرض الحديث عن مشروع الموازنة الذي كان قيد الإعداد. وتكررت في الأيام التالية أحاديث التغيير أو التعديل الحكومي في الصحف. وحاول الرئيس لحود تبديد هذه الأجواء فنقل عنه زواره كلاماً يؤكد فيه أن الحكومة باقية حتى موعد الانتخابات المقبلة وأن لا تعديل ولا توسيع.

عقد مجلس الوزراء جلسته الأسبوعية في ١٩٩٩/٣/١٧. تغيّب الرئيس لحود عن الجلسة، فترأستها للمرة الأولى بنفسي. وقد تحدثت في مستهلها عن مشروع الموازنة فقلت: «عندما تسلّمت حكومتنا المسؤولية في الشهر الأخير من عام ١٩٩٨ لم يكن هناك

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

مشروع جاهز لموازنة العام ١٩٩٩، علماً بأن الدستور، في المادة ٨٣ منه، يقضي بأن تقدم الحكومة لمجلس النواب مشروع الموازنة العامة في بدء عقد تشرين الأول (أكتوبر) من كل سنة. فكان علينا أن نبدأ من نقطة الصفر. ومع أن مشروع الموازنة يفترض فيه أن يصور سياسة الحكومة المالية وتوجهاتها العامة، فإن ضيق الوقت حال دون تضمين مشروع الموازنة كل ما نصبو إليه من رؤى مالية واقتصادية مستقبلية. ومع كل الجهد الاستثنائي الذي بذلته وزارة المال مشكورة في وضع مشروع الموازنة هذا، فإنه بحكم الظروف يأتي أقرب إلى أن يكون مشروع الأمر الواقع، المثقل بتراكمات الماضي، منه إلى تصوير كل تطلعات الحكومة وطموحاتها. ثم إن التركة المالية الثقيلة التي ورثتها حكومتنا، من زيادة كبيرة في النفقات واستحقاقات متوجبة الدفع، ودين عام كبير، سوف تستوجب اتخاذ قرارات صعبة وربما غير شعبية في موازنة العام ١٩٩٩. ولعل هذا ما حدا الحكومة السابقة على عدم إنجاز مشروع الموازنة في موعده الدستوري في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٨، فتُركت القرارات الصعبة لحكومتنا. ونحن في جميع الأحوال جاهزون لاتخاذ القرارات التي تمليها علينا المصلحة العامة، دون التوقف عند أي اعتبار آخر. إلا أننا سنرفق بمشروع الموازنة تصوراً تقريبياً للتخفيف جذرياً من عبء عجز الموازنة على الاقتصاد الوطني على امتداد السنوات الخمس المقبلة».

عشية سفري إلى دولة الإمارات في زيارة رسمية، أدليت للصحف الإماراتية بتصاريح رددت فيها على انتقادات سبق لرئيس الوزراء السابق السيد رفيق الحريري أن وجهها إلى الحكومة. فقلت: «إذا كان الرئيس الحريري ينتقد أخطاءنا، فذلك دليل على أننا نعمل». ولفتُّ إلى تعرض حكومتي للانتقاد «كما لم تتعرض حكومة سابقة في أول شهرين من عمرها». وقلت: «كانوا يريدون منا العجائب خلال شهرين، فماذا فعلت حكومة الحريري خلال أول شهرين من عمرها في عام ١٩٩٢؟ لقد فعلت شيئاً واحداً هو إطلاق وعد الربيع، وقد جاء ربيع فربيع فربيع ولم يتحقق الوعد».

وقلت إن الموازنة «ما كان يجب أن تكون همّنا اليوم لو أن حكومة الرئيس الحريري الأخيرة وضعت مشروع الموازنة في موعده الدستوري. كان يجب أن تكون هناك موازنة وأن ننشغل بأمور أخرى».

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

وكشف وزير المالية الدكتور جورج قرم النقاب، في ٢٠/٣/١٩٩٩، عن ديون مترتبة على الدولة، من جراء التزامات لم تسددها الخزينة لعدم وجود اعتمادات بها، وهي متوجبة للمستشفيات الخاصة والمتعهدين وأبواب إنفاق أخرى، مثل الاستملاكات التي تمت ولم تدفع قيمتها. وقدّر المجموع بأكثر من ١١٠٠ مليار ليرة. وقال إن الحكومة ستضطر إلى طلب الإجازة من مجلس النواب لإصدار سندات خزينة لتسديد هذه المبالغ. وهذه المبالغ لم تؤخذ في الحسبان عند إعلان مجموع الدين العام الذي ورثته حكومتنا، وقيل إنه يبلغ نحو ١٨,٥ مليار دولار.

بالعودة إلى لبنان بعد زيارتي قطر والإمارات، عُرف أن مجلس الوزراء سيبحث في جلسته المقبلة مشروع موازنة العام ١٩٩٩، فاستبق رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري هذه الجلسة، وأعلن أن زيادة سعر صفيحة البنزين هو بمثابة الكيّ الذي يأتي في النهاية، وفي آخر المعالجات وليس في أولها. وقال: «أعتقد أن من يطالب برفع سعر صفيحة البنزين وحده إنما يعمل ضد الحكومة والعهد لا بل الشعب. ولا أتخيل أبداً أن الحكومة في وارد أن تلامس سعر البنزين بينما يبقى الخليوي في نعيم...».

عقد مجلس الوزراء جلسته الأسبوعية في ٢٤/٣/٢٠٠٠؛ وباشر فيها درس مشروع موازنة العام ١٩٩٩، بدءاً بالنفقات المترتبة على الدولة. وقرر إحالة مشروع قانون يجيز للحكومة إصدار سندات خزينة خاصة بالدولار الأميركي، بما يوازي ١١٣٠ مليار ليرة لبنانية، وذلك لتسديد بعض الديون المستحقة على الدولة، من دون أن تتوافر لها الاعتمادات اللازمة في حينه، بما في ذلك ٢٣٥ مليار ليرة للاستملاكات، و٦٠٣ مليارات ليرة للمتعهدين، و٢٩٢ مليار ليرة للمستشفيات، مترتبة على وزارة الصحة العامة ووزارة الدفاع الوطني. لم ينجز مجلس الوزراء دراسة مشروع الموازنة، على أن يتابع بحثه فيها في جلسات لاحقة.

وفي اليوم التالي، وجّهت كتاباً إلى النيابة العامة في ديوان المحاسبة أطلب فيه التدقيق في طريقة صرف أموال عامة من دون توافر الاعتمادات لها، وهو ما يعتبر عملاً مخالفاً لأحكام الدستور وقانون المحاسبة العمومية. وقد شملت المخالفات استملاكات

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

أجراها مجلس الإنماء والإعمار وصندوق المهجرين ووزارة الدفاع الوطني، وديوناً للمتعهدين في ذمة مجلس الإنماء والإعمار ومجلس الجنوب وصندوق المهجَرين والصندوق البلدي ووزارة الكهرباء ووزارة الهاتف، ونفقات استشفاء لوزارتي الصحة والدفاع وقوى الأمن الداخلي وتعاونية موظفي الدولة. وقد أثار كتابي هذا حفيظة الوزير سليمان فرنجية. فاضطربت علاقتي الشخصية به منذ ذلك الحين. والمعروف أن فرنجية كان وزيراً للصحة عندما وقعت تلك المخالفات، والتي ترتب عليها استحقاقات كبيرة للمستشفيات الخاصة. ولعل فرنجية وقع تحت ضغط طالبي الاستشفاء؛ وهذا شأن له في حالات كثيرة بلا شك طابع إنساني قد يكون من الصعب مقاومته.

وقد أصدر وزير الزراعة سليمان فرنجية في اليوم التالي بياناً جاء فيه: «بما أن الإحالة التي أودعها رئيس الوزراء سليم الحص النيابة العامة (في ديوان المحاسبة) عن صرف أموال قد نشرت في الإعلام ولم تبقَ في نطاق مجلس الوزراء، وبما أنني من بين المعنيين بها، أؤكد الآتي: أولاً: إنني أتحمّل مسؤوليتي كاملة عما قمتُ به أثناء تولي وزارة الصحة العامة من تغطية لنفقات تطبيب الناس، ومكافحة أمراضهم ومعالجة آلامهم، فلا يكون الفقير ضحية فقره وعوزه. ثانياً، ضميري مرتاح إلى كل ما قمت به، ولا أريد أن أكون مميزاً، وأتحمل المسؤولية كاملة عن تطبيب الناس أيّاً يكن الثمن».

وكانت هناك تعليقات على الخطوة المتخذة من وزراء سابقين، منهم وزير الدولة السابق للشؤون المالية فؤاد السنيورة ومحسن دلول وإيلي حبيقة.

ومن وحي كلام قلته في هذا الصدد أمام الصحافيين، نسبت صحيفة «الديار» في ١٩٩٩/٣/٢٩، إلى مصدر حكومي كلاماً جاء فيه: «إن رئيس الحكومة، بإحالة قضية إنفاق ١١٣٠ مليار ليرة خلافاً للقانون على النيابة العامة في ديوان المحاسبة، إنما قام بما يفترضه الدستور والقانون على رئيس مجلس الوزراء من إشراف ومراقبة لعمل السلطة التنفيذية وأداء الإدارات والمؤسسات العامة. وعلى عكس ما يوحيه وزراء سابقون ومعارضون حالياً، فإن إحجام رئيس الحكومة عن اتخاذ الخطوة التي اتخذها كان سيشكل

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

مخالفة للقانون... إن الرئيس الحص لم يسمِّ أحداً ولم يهاجم أحداً أو يشهّر به، بل إنه تفهّم مبررات كتلك التي قدمها وزير الصحة السابق سليمان فرنجية».

تسلّمت تقرير ديوان المحاسبة المتعلق بأموال البلديات مساء ٣٠ آذار (مارس) ١٩٩٩، وهو يقع في نحو ٣٠٠ صفحة، وينتهي بخلاصة قوامها ثلاث صفحات. وقد تضمن التقرير جملة مخالفات حمّل مسؤوليتها لرئيس مجلس الوزراء وكان هو وزير المال، ولثلاثة وزراء، هم وزير الدولة للشؤون المالية فؤاد السنيورة والوزيران السابقان للشؤون القروية والبلدية باسم السبع وأغوب دمرجيان. ويخلص التقرير إلى «الطلب من النيابة العامة المالية إجراء التحقيقات اللازمة لتحديد المسؤوليات وإجراء ما يلزم»، وقد أبلغ الديوان تقريره إلى النيابة العامة المالية.

درستُ خلاصة التقرير وتداولت في شأنه هاتفياً مع رئيس الجمهورية. واتفقنا على متابعة البحث في نتائجه قبل انعقاد مجلس الوزراء في اليوم التالي. وقد دعونا أحد كبار القضاة لملاقاتنا في مقر مجلس الوزراء قبل ساعة من موعد انعقاد المجلس. ولدى حضوره عرضنا عليه نتائج تقرير ديوان المحاسبة وطلبنا رأيه في ما يجب عمله. فأشار علينا، بعد الاطلاع على خلاصة التقرير على نحو جازم، أن لا مناص أمامنا من إحالة التقرير على النيابة العامة التمييزية، التي تستطيع بدورها إحالته على النيابة العامة المالية وفق ما جاء في نتائج التقرير. هكذا اتخذ مجلس الوزراء قراراً بإحالة تقرير ديوان المحاسبة على النيابة العامة في محكمة التمييز، وقراراً آخر بتكليف ديوان المحاسبة التدقيق في الصفقات المعقودة في السنوات الثلاث الأخيرة في كل من مجلس الإنماء والإعمار، ومجلس تنفيذ المشاريع الإنشائية، ومجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت، ومجلس الجنوب، والصندوق المركزي للمهجرين، ومؤسسة تشجيع الاستثمارات، وهيئة أوجيرو.

وقد تسلّم رئيس مجلس النواب نسخة من تقرير ديوان المحاسبة وعلّق بالقول: «هناك أعمال ومشاريع نُفِّذت خلافاً للقانون وباطلة، وهي تستوجب الملاحقات. وأنا في

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

انتظار ما سيقرره مجلس الوزراء حيال هذا الأمر، لأن هناك احتمالاً بإحالة المخالفين على النيابة العامة المالية لتبدأ التحقيق في الأمر».

رداً على سؤال من صحيفة «النهار»، قلت: «إن ما جرى لا هو محاكمة سياسية ولا محاكمة عهد، ولا هو يستهدف الرئيس رفيق الحريري أو أي جهة معيّنة. وكل ما في الأمر أن مجلس الوزراء تسلّم تقرير ديوان المحاسبة، وأحاله على الجهات المعنية. هل نهمل التقرير أو نضعه في الأدراج؟ إن ما قام به مجلس الوزراء هو أمر طبيعي».

وقال النائب العام في محكمة التمييز عدنان عضوم، رداً على أسئلة تناولت صلاحية القضاء النظر في هذا التقرير، إن القضاء صالح للنظر في هذا الموضوع، في حال لم يأخذ مجلس النواب المبادرة». ومعنى هذا أن النيابة العامة ستتوقف عن متابعة هذا الموضوع فيما لو وضع مجلس النواب يده على القضية.

وأدليت في اليوم التالي بتصريح إلى صحيفة «النهار» قلت فيه: «إن من يحاول الإيحاء أن ما فعلناه موجه ضد الرئيس الحريري أو بعض الوزراء السابقين المحسوبين عليه، إنما يسيء إلى مجلس الوزراء وإلى مضمون التقرير بمقدار ما يسيء إلى الحريري. إن التركيز على الحريري تحديداً يحمل في طياته تحريضاً علينا، وليس هذا هو الواقع. فلقد أحلنا على النيابة العامة تقريراً ولم نفعل أي شيء أخر». وتعليقاً على الضجة المثارة حول قرار الحكومة، أدليت في ٥ / ٤ / ١٩٩٩ بتصريح قلت فيه:

«يقال إن الخطوة، التي أقدمت عليها الحكومة بإحالة تقرير ديوان المحاسبة على النيابة العامة التمييزية، إنما كانت بدوافع سياسية. أما الرد على هذه المقولة، فيقتضينا إبداء الملاحظات الآتية:

أولاً، عندما تسلمت الحكومة التقرير وجدت نفسها أمام خيارين لا ثالث لهما. فإما أن تتجاهل التقرير أو تحيله إلى المرجع المختص، أي على النيابة العامة التمييزية، للتحقيق في مضمونه واتخاذ الإجراءات اللازمة في ضوء النتائج. أما تجاهل التقرير، فما كان وارداً، نظراً إلى ما تضمنه من حديث عن مخالفات قانونية وتجاوزات مالية. ولو قررت

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

الحكومة تجاهله لكانت اليوم متهمة بالإخلال بواجباتها، وبالتهرب من مسؤولياتها، وبالتغطية على المخالفات والتجاوزات التي يتحدث عنها التقرير. فلم يكن أمام الحكومة عملياً إذن سوى خيار واحد هو إحالة التقرير على النيابة العامة للتحقيق فيه.

ثانياً، إن ديوان المحاسبة لا يصدر تقارير سياسية، فتقاريره مالية قانونية فنية.

ثالثاً، إن الحكومة لم تحل أشخاصاً معينين على النيابة العامة، وإنما أحالت ملفاً مالياً كما جاءها.

رابعاً، الحكومة ليست طرفاً في السجال الدائر. فالتقرير هو لديوان المحاسبة، والذين يردّون عليه هم الذين يعتبرون أنفسهم معنيين بمضمونه. والكلمة الفصل في هذا السجال لن تصدر عن الحكومة بل عن النيابة العامة، وينبغي عدم استباق قرار النيابة العامة».

عقد مجلس الوزراء جلستين متتاليتين، في ٦/٤/١٩٩٩ و ٧/٤/١٩٩٩، لإنجاز مشروع موازنة العام ١٩٩٩. فأقرّ في اليوم الأول نفقات السنة فبلغت بعد إجراء تخفيض طفيف على المشروع المقدم ٨٣٦٠ مليار ليرة. وبالمقارنة مع العام السابق، أي ١٩٩٨، فإن الخفض بلغ في الجزء الأول من النفقات نحو ٤٠٠ مليار ليرة شملت إلغاء التدبير رقم (٤) للعسكريين، والنفقات السرية في بعض الوزارات، والنفقات غير الملحّة لموازنات الوزارات المختلفة. أما في الجزء الثاني، والذي يشمل النفقات الإنشائية والاستثمارية، فزادت النفقات نحو ٣٠٨ مليارات ليرة عمّا كانت عليه في موازنة ١٩٩٨، وهي تشمل مخصصات جديدة للصندوق المركزي للمهجّرين. وقد أُدخلت، في تقدير نفقات العام ١٩٩٩، تكلفة سلسلة الرتب والرواتب الجديدة، التي كان أقرّها مجلس النواب قبل شهر من مجيء حكومتنا في عام ١٩٩٨، والتي قدّرت بنحو ٤٥٠ مليار ليرة سنوياً.

وطلبت الحكومة اللبنانية في ذلك اليوم انعقاد مجموعة المراقبة لتفاهم نيسان على عجل، للنظر في إقدام إسرائيل على إبعاد ١٨ مواطناً من بلدة شبعا، وبين هؤلاء ذوو أربعة عناصر مما يسمى «جيش لبنان الجنوبي»، فرّوا قبل يومين إلى المناطق المحررة، وسلموا أنفسهم إلى الجيش اللبناني. وشهدت بلدة شبعا ما يشبه بداية انتفاضة من حراء احتجاز إمامها الشيخ إسماعيل دلّة في مقر جهاز الأمن في محلة زغلة، إثر إطلاقه دعوة من جامع

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

البلدة إلى الجهاد ضد القوات الإسرائيلية. فتجمهر الأهالي في ساحة شبعا، وانطلقوا في موكب سيّار إلى زغلة، وحاولوا اقتحام المقرّ، فأطلقت حامية المقرّ النار إرهاباً. وأدى تحرّك الأهالي إلى إطلاق الشيخ المعتقل. وقد شغل هذا الحادث مجلس الوزراء في مستهل جلسته.

أنجزت الحكومة مشروع موازنة العام ١٩٩٩ في جلسة مجلس الوزراء الاستثنائية التي عقدها في اليوم التالي. فإذا بنسبة العجز المقدّرة تبلغ ٤٠,٢ في المئة من مجموع النفقات. فبلغ تقدير النفقات ٨٣٦٠ مليار ليرة، وبلغ تقدير الواردات ٤٩٩٠ مليار ليرة. وكان بين الرسوم والضرائب المقررة زيادة الرسم على سعر صفيحة البنزين بمقدار ٢٠٠٠ ليرة، فأصبح سعرها ١٢,٥٠٠ ليرة. وكان الرئيس لحود يمانع في أية زيادة على سعر البنزين، وكان قد صرّح بذلك من قبل. ولكنه اقتنع بالزيادة المقدّرة بعد أن لمس الحاجة الملحّة إليها.

وزيدت ضريبة الأرباح والدخل من ١٠ في المئة إلى ١٥ في المئة.

وزيد واحد في المئة على معدلات الرسوم الجمركية النسبية التي تساوي ٩ في المئة من القيمة وما فوق.

وأعيدت الضريبة على الأملاك المبنية إلى ما كانت عليه قبل عام ١٩٩٤؛ فأصبحت نسبية وتصاعدية. وزيد رسم الانتقال.

وزيدت الرسوم الجمركية على عدد من السلع التي اعتبرت كمالية.

وزيدت الرسوم على إجازات العمل والإقامة للعمال الأجانب، وكذلك الرسوم على هبوط الطائرات والخدمات في المطار.

وخُفِّضت، في المقابل، الرسوم الجمركية على بعض المواد الأولية الصناعية ورسوم تسجيل العقارات. وأهم من كل ذلك زيدت التنزيلات العائلية من حساب ضريبة الدخل، بحيث يُعفى عملياً من ضريبة الدخل على الرواتب والأجور كل رب عائلة يبلغ دخله حدود ١٢ مليون ليرة سنوياً ولديه ثلاثة أولاد.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

وقد برر الوزراء الذين تحدّثوا في مشروع الموازنة، ولا سيما منهم وزير المال الدكتور جورج قرم ووزير الاقتصاد والصناعة الدكتور ناصر السعيدي، زيادة الرسوم الجمركية على سلع معيّنة، بأن هذه الزيادة تناولت بعض الكماليات وأنه كان لا بد منها، إلى جانب رفع سعر صفيحة البنزين، من أجل تغطية نفقات سلسلة الرتب والرواتب الجديدة لموظفي القطاع العام التي أقرّت في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٨ ووضعت موضع التنفيذ اعتباراً من بداية العام ١٩٩٩، وقد قدّرت تكلفة هذه السلسلة بنحو ٤٥٠ مليار ليرة. وأكّد هؤلاء الوزراء أن زيادة الرسوم الجمركية لم تطاول أيّاً من السلع الاستهلاكية الضرورية؛ كما أن زيادة ضريبة الدخل لن تؤثر على الفئات الشعبية والفقيرة، لا بل إن تعديل شطور التنزيل من ضريبة الدخل لذوي الدخل المحدود الذين يجنون مليون ليرة شهرياً وما دون، وخصوصاً الذين يعيلون ثلاثة أولاد وما فوق، من شأنه إعفاء هؤلاء من الضريبة عملياً. وأنا وصفتُ مشروع الموازنة في أحاديثي إلى الصحافيين بأنه أفضل الممكن.

صدرت ردود فعل على مشروع الموازنة من بعض السياسيين جاءت كلها تقريباً هادئة إلى إيجابية.

وقد سجّلت صحيفة «النهار»، في ١٠/٤/١٩٩٩، أن رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري عاد من دمشق مشدداً على أجواء التهدئة. ووضعت الصحيفة ذلك في إطار «ما يشكل أبرز تطور سياسي غداة إقرار الموازنة والمناخ الذي واكب ولادتها». وقالت إن الحريري أعطى توجيهاته إلى المسؤولين في محطة «تلفزيون المستقبل» وإذاعة «الشرق» بأن يعكسوا مزيداً من الهدوء، وإنه قال لبعض نواب كتلته النيابية: «إذا كانت لديكم تصريحات تصعيدية فاسحبوها».

إن مجرّد صدور هذا الموقف الداعي إلى التهدئة عن الرئيس الحريري، على إيجابيته، يعني أن التعليمات كانت قبل ذلك مغايرة، على ما كنا نسمع ونشهد. ثم إن سياسة الرئيس الحريري لا تنعكس في وسيلتين إعلاميتين يملكهما مباشرة فقط، بل هي تنعكس في عدد كبير من الوسائل الإعلامية الأخرى التي يهيمن عملياً عليها أو على الكثيرين من العاملين فيها. وإذا كانت هناك من تهدئة إعلامية فهي عملياً لم تصمد طويلاً.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

ومن جهته، اكتفى وليد جنبلاط، عقب لقائه والرئيس الحريري، بالقول: «الصمت زين».

وقد أدليتُ في ١٣ / ٤ / ١٩٩٩ بتصريح قلت فيه تعليقاً على دعوات التهدئة: «كنا ولا نزال من العاملين من أجل التهدئة وتنقية الأجواء السياسية من عوامل الإثارة. وقلنا منذ اليوم الأول لتشكيل الحكومة أننا منفتحون على الجميع، وعلى استعداد للحوار مع الجميع لأننا نؤمن بأن الوطن هو للجميع، وأن مسؤولية هدوئه واستقراره وتطوره ونموه على عاتق الجميع. وإذ نرحب بالدعوة إلى التهدئة والابتعاد عن الإثارة، التي لم نلجأ إليها مرة في ممارساتنا وأقوالنا، نشدد على أهمية التضامن الوطني في هذه الظروف الصعبة التي يجتازها العالم والمنطقة، وعلى ضرورة أن نواجه التطورات الإقليمية بصف موحد ووحدة وطنية متينة تدرأ عن لبنان أي خطر يمكن أن يتهدده بفعل هذه التطورات».

وقد ألحقت الحكومة بمشروع الموازنة، بعد إحالته على مجلس النواب، ما سمي برنامج عمل للتصحيح المالي، يرمي إلى تخفيض عبء الدين العام على الاقتصاد الوطني عبر السنوات الخمس المقبلة، وذلك من خلال الإجراءات والسياسات التي يترتب على الحكومة التزامها من أجل تخفيض نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي، من ١٢٠ ـ ١٢٥ في المئة، كما كان، إلى ما دون الـ٩٦ في المئة بعد خمس سنوات، وتخفيض نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي من نحو خمسة عشر في المئة، كما كان، إلى ما دون الخمسة في المئة بعد خمس سنوات. ومهما قيل في هذه الخطة، فإنها المرة الأولى التي توضع فيها مثل هذه الخطة، مع أن عجز الموازنة، ومعه الدين العام، كان آخذاً في التفاقم منذ سنوات عديدة.

وُضع برنامج العمل للتصحيح المالي في إطار اللجنة الوزارية الاقتصادية التي كنت أجتمع بها أسبوعياً، وتضم الوزراء محمد يوسف بيضون، جورج قرم، ناصر السعيدي، أنور الخليل، نجيب ميقاتي. وحضر بعض اجتماعاتها الوزير الدكتور عصام نعمان. وقد شارك في اجتماعاتها من أصحاب الاختصاص، خلال وضع البرنامج، الدكتور عبد الله عطية، الدكتور كمال الحايك، الدكتور مكرم صادر أمين عام جمعية المصارف، والدكتور

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

شربل نحاس، والآنسة جينا الشماس. وكان لهؤلاء الخبراء باع طويلة في تطوير مضمون البرنامج. إلا أن الدكتور مكرم صادر والدكتور شربل نحاس توقفا عن المشاركة في اجتماعات اللجنة، عندما برز تباين في وجهات النظر حول بعض جوانب المقاربة للموضوع. ولدى طرح المشروع على مجلس الوزراء، أُثيرت حوله بعض الملاحظات، فطُلب إلى الوزير الدكتور ناصر السعيدي إعادة النظر في المشروع في ضوء هذه الملاحظات. وقد قام بهذه المهمة بكفاءة خلال بضعة أيام، فعرض المشروع مجدداً على مجلس الوزراء فوافق عليه.

استمرّت ردود الفعل على مشروع الموازنة تتفاعل في صفوف الحركة العمالية، وتركّزت على زيادة سعر البنزين وعلى زيادة بعض الرسوم الجمركية. وقد نظّم الاتحاد العمالي العام تظاهرة، في ٢١/٤/١٩٩٩، لم تكُن على قدرٍ كبير من النجاح. وقد جاءت في أجواء ملبّدة كانت تلفّ الاتحاد العمالي العام؛ وكان أعلن رئيس الاتحاد الياس أبو رزق استقالته، ثم أعلن تعليقها إلى حين حصول التظاهرة. وكان غياب القوى الحزبية والسياسية، التي درجت على معاضدة قيادة الاتحاد، إنعكاساً للأزمة العميقة التي كان يعاني منها الاتحاد. وقد بدا حجم التظاهرة ضئيلاً قياساً على تظاهراتٍ سابقة.

وقد جرت التظاهرة في الوقت الذي كان فيه مجلس الوزراء مُنعقداً برئاسة الرئيس لحود. وبعد الكلمة التي استهلّ بها الرئيس الجلسة، تناولت الكلام، فقلت: إنّنا نُفاخِر بأنّ حكومتنا سمحت منذ اللحظة الأولى بالتظاهر، باعتباره من الحريات العامة التي يتمسّك بها العهد الحالي وحكومته. أما مشروع الموازنة، فكان بِحَقّ أفضل المُمكن في ظل المعطيات الراهنة. والشعارات التي تُرفع في انتقاده هي في غير محلّها. فالوضع المالي يرزح تحت وطأة عجزٍ كبير في الموازنة وعبء كبير من الدين العام. فكان لا بُد من ترشيد الإنفاق العام، وقد تناولنا بالتقشّف النفقات الإدارية من دون النفقات الإنمائية والإعمارية (علماً بأنّ خدمة الدين العام هي المصدر الأساسي للعجز). وكان علينا أن نُعزّز الواردات بتعزيز الجباية، وتعديل بعض الرسوم والضرائب. وخِلافاً لما يُقال في الشعارات المطروحة، توخّينا العدالة في توزيع الأعباء قدر الإمكان باعتماد مبدأ تصاعديّة الضريبة

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

باعتدال من دون الإضرار بالمناخ الاستثماري. وفرضنا رسماً على البنزين عاد بسعره إلى المستوى الذي كان عليه فعلاً قبل سنتين، علماً بأن تكلفةاستيراد البنزين ازدادت في المدّة الأخيرة عالمياً. وزدنا الرسوم الجمركية على بعض الكماليات. أما الموارد الأخرى التي يجري الحديث عنها، فلم نغفلها، (فنحن مقبلون على تطويرها). كان يجب أن تهبّ التظاهرات في وجهنا لو لم نفعل كل ذلك، فتركنا الشأن المالي على غاربه في ما يشبه الحلقة المفرغة، بين زيادة مطّردة في الدين العام، وتفاقم مُستمرّ في عجز الموازنة. ونحن مُصمّمون على تصحيح الوضع المالي عبر برنامج عمل يُنفّذ على مراحل.

ABU ABDO ALBAGL

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

ABU ABDO ALBAGL

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

من أرنون إلى جزين

كانت بلدة أرنون في قضاء النبطية مُحاصرة بالنار الإسرائيلية، إذ كانت القوات الإسرائيلية في المحيط، ولا سيما في قلعة الشقيف، تُطلق النار على البلدة لتمنع أي حركة فيها. وفي ١٨/ ٢/ ١٩٩٩، استعيض عن حصار النار بضمّ البلدة إلى الشريط الحدودي المحتل، فأُقيم ساتر ترابي بطول نحو كيلو مترين يوازيه على خمسة أمتار ساتر مماثل، وسُيِّجَت المداخل بالأسلاك الشائكة، ورفعت عليها لوحات بالعربية والإنكليزية والعبرية كُتِب عليها: «احترس من الألغام» و «آخر الحدود».

وفيما برر ما يُسمّى «جيش لبنان الجنوبي» إجراءات الضمّ بأنها «لحماية البلدة من دخول حزب اللّه»، نقلت وكالة «رويتر»، عن مسؤول أمني إسرائيلي رفيع في القدس، نفيه توسيع الحزام. وقال إنّ «هذه العملية ليس لها آثار سياسية ولا أساس للمزاعم اللبنانية بأنّ المنطقة الأمنية تمّ توسيعها لتشمل قرية أرنون». وزعم أنّ مقاومي «حزب اللّه» خبّأوا أسلحة في منازل سكان القرية في الأشهر الأخيرة، واستخدموها في شنّ هجمات ضدّ إسرائيل و«جيش لبنان الجنوبي». وأشار بيان للجيش الإسرائيلي إلى أنّ أرنون «استُخدمت لفترة طويلة في نشاطات إرهابية أضرّت بالمدنيين ومنازلهم، ويرمي النشاط المشترك لقوات الدفاع الإسرائيلي وجيش لبنان الجنوبي، بإقامة الحواجز حول القرية، إلى حماية السكّان».

كان أول ما فعلتُه أن بعثت برسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان أطلعته فيها على الخرق الجديد للسيادة اللبنانية. وقد وصفت، في الرسالة، ضمّ أرنون إلى الجزء المُحتلّ من الجنوب بأنّه تطوّر خطير يتناقض مع الكلام الإسرائيلي على الاستعداد للانسحاب من الجزء المُحتلّ من الجنوب.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

وتعليقاً على التصرُّف العدواني الجديد، أدليت بتصريح قلت فيه: «إنّه لمن سخريات القدر أن تدّعي إسرائيل أنّها تُريد الانسحاب من لبنان إنفاذاً للقرار ٤٢٥، وتوهِم الرأي العام العالمي بذلك، بينما هي تحتلّ بلدة جديدة وتضمّها إلى المنطقة التي تحتلّها. إنّ إسرائيل في عدوانها هذا تتحدّى المجتمع الدولي، وتَستهين بالرأي العام العالمي، وتقدّم دليلاً جديداً على عدوانيتها ورفضها الانسحاب من لبنان كما فرض عليها القرار ٤٢٥».

وفي الوقت الذي تقدّمنا فيه بشكوى إلى مجموعة تفاهُم نيسان، شرعنا بدراسة إمكانية اللجوء إلى مجلس الأمن الدولي، خصوصاً بعدما سمعنا آراء تقول إنّ الأمر لا يدخل في اختصاص مجموعة تفاهم نيسان، وأخرى تقول إن ليس في قدرة هذه المجموعة معالجة مثل هذا الموضوع. مع ذلك، فقد حدّدت مجموعة تفاهم نيسان الإثنين المقبل، الواقع في ٢٢/٢/١٩٩٩، موعداً لالتئام المجموعة للنظر في الشكوى اللبنانية. وقد دعا السفير الأميركي دافيد سترفيلد، الذي تتولّى بلاده الرئاسة الدورية للمجموعة، إلى منح المجموعة الفرصة «لتحدّد الخطوات التي تراها مناسبة لمعالجة الوضع». وسبق لرئيس الوفد الأميركي لدى المجموعة ريتشارد أردمان، خلال لقائه رئيس الجمهورية قبل يومين، أن وعد بالتجاوُب سريعاً مع طلب لبنان بانعقاد المجموعة.

وقلت في تصريح صحافي إننا سنجعل من الاعتداء على أرنون قضيّة، ولن ندّخر وسيلة تحول دون تكرار مثل هذا الاعتداء. أما تحرّكنا، فقد بدأ عبر مجموعة تفاهم نيسان، وسيُستتبع بتحرُّكٍ على مستوى الدول الكبرى.

في بيروت عقدت اللجنة النيابية للشؤون الخارجية اجتماعاً برئاسة الدكتور علي الخليل: فناقشت قضية ضمّ أرنون إلى الشريط المُحتلّ، وأوصَت بتقديم شكوى إلى مجلس الأمن الدولي ودعوته إلى الانعقاد، بُغية إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل العدوان الإسرائيلي الأخير.

وفي اليوم التالي، عدت إلى بيروت من زيارة إلى مصر.

استعادت الدولة قصر بيت الدين بعد سنوات من وضع اليد عليه من جانب الحزب

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

التقدمي الاشتراكي، وهو حزب السيد وليد جنبلاط. وأُعلن أنّه سيكون معلماً سياحياً مفتوحاً أمام المواطنين والسيّاح؛ كما أنّه سيكون مقرّاً صيفياً لرئاسة الجمهورية، تماماً كما كانت الحال قبل العام ١٩٧٥.

في تطوّرٍ مُفاجىء، وجّه النائب العام التمييزي عدنان عضوم كتاباً إلى مجلس النواب يطلب فيه رفع الحصانة عن النائب نجاح واكيم، لملاحقته بتهمة تحقير القضاء في لقاءٍ كان أجراه في نهاية كانون الثاني (يناير) في صور. فبادرت فوراً إلى تطويق هذه الخطوة، بالاتصال بوزير العدل الأستاذ جوزف شاوول، ثم بالتحدُّث إلى رئيس الجمهورية بضرورة طَي هذه الصفحة، تداركاً للانعكاسات السلبية لأي إصرارٍ على متابعة هذا الموضوع، خصوصاً أنّ الدستور أسبغ الحصانة على النائب ليتحدّث بما يشاء، فهل يجوز رفع الحصانة عنه بسبب كلامٍ صدر عنه ؟

عقدت مجموعة تفاهم نيسان اجتماعاً في الناقورة، في ٢٢/٢/١٩٩٩، للنظر في قضية أرنون؛ فسادت الاجتماع مناقشات حادّة حيال رفض الوفد الإسرائيلي البحث في هذه القضية، مُعتبراً أنّ موضوع الأراضي ليس من صلاحية المجموعة. وقد تمسّك الوفدان اللبناني والسوري بأساس الشكوى، وبصلاحية المجموعة لبتّها. ولَقِي الموقف اللبناني السوري دعماً من الموفد الفرنسي.

في هذه الأثناء، طلبت وزارة الخارجية من البعثات اللبنانية في الخارج، بإيعاز مِنّي، التحرُّك على نطاقٍ واسع مع حكومات الدول المعتمدة لديها، لشرح خطورة ضمّ أرنون إلى الشريط المُحتلّ. ووزّع مندوب لبنان الدائم لدى الأمم المتحدة السفير سمير مبارك نصّ رسالة موجّهة إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة في موضوع ضمّ أرنون. وقد جاء في الرسالة أنّ العدوان الإسرائيلي الجديد يأتي في وقتٍ يتحدّث فيه الزعماء الإسرائيليون، في إطار حملاتهم الانتخابية، عن انسحاب من لبنان، وإنهاء احتلال الأراضي اللبنانية. ودعت الرسالة أعضاء مجلس الأمن إلى العمل بسرعة، لإعادة الوضع إلى عهده السابق ولتنفيذ القرار ٤٢٥.

التقيت في منزلي السفير الأميركي سترفيلد، وبحثت معه في قضية أرنون، وفي

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

احتمال إقدامنا على تقديم شكوى إلى مجلس الأمن، ودعوته إلى الانعقاد. فلم يكُن مُشجّعاً على هذه الخطوة.

استفاق لبنان، في ٢٣/٢/١٩٩٩، على احتمال قيام إسرائيل بردّ انتقامي على الضربة الموجعة التي نجحت المقاومة في تسديدها إلى مجموعة كوماندوس إسرائيلية في عمليّة بركة الجبّور، موقعةً في صفوف المجموعة ثلاثة قتلى من الضبّاط، في مقدّمهم قائد مجموعة النخبة، وخمسة جرحى آخرين. وقد وقع الحادث في المنطقة العازلة التي تفصل القطاع الشرقي للحزام الأمني عن جنوب سهل البقاع. وقد تزامن الحادث مع إحياء الدولة العبرية ذكرى الجنود الذين سقطوا في الحروب مع العرب والذين لا تُعرف لهم قبور.

وفي ظلّ المخاوف من اعتداءات إسرائيلية جديدة، كُنّا في الليلة السابقة قد قرّرنا إجراء مشاورات مُكثّفة في مجلس الأمن، ومع الدول الكبرى تمهيداً لتقديم شكوى إلى المجلس احتجاجاً على ضمّ إسرائيل أرنون، والعمل على دعوة المجلس للانعقاد للنظر في الشكوى اللبنانية، بصرف النظر عن محاذير الفيتو الأميركي. وقد جاء هذا القرار عقب اجتماع لي مع الرئيس لحود. وإثر الاجتماع، أجريت اتصالاً برئيس مجلس النواب نبيه بري، وأطلعته على القرار. وقد أرسلت التعليمات إلى مندوب لبنان الدائم لدى الأمم المتحدة سمير مبارك لتقديم الشكوى، والإعداد لدعوة مجلس الأمن إلى الانعقاد.

وكانت مجموعة تفاهم نيسان قد وصلت إلى طريقٍ مسدود في موضوع الشكوى اللبنانية، وخصوصاً فيما يتعلّق بصلاحية المجموعة للنظر في هذه الشكوى. وأكّدت المجموعة في بيانها الذي أصدرته ليلاً، إثر يومين من الاجتماعات المتواصلة، وجود هذا الخلاف، مُعلنة عدم توصّلها إلى اتّفاق. وقد حاول ممثل الولايات المتحدة الرئيس الدوري للمجموعة إيجاد حلّ وسط بالإبقاء على الجهود جارية عبر المجموعة. لكن لبنان أصرّ على التعهّد الإسرائيلي بالانسحاب من أرنون، وتمسّكت إسرائيل برفضها. وكان الوفد اللبناني على اتصال مُستمرّ معي خلال الاجتماعات للوقوف على رأيي في ما كان يجري من نقاش.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

حرّك قرار لبنان تقديم شكوى إلى مجلس الأمن، وطلب انعقاده في قضيّة أرنون، جهوداً أميركية استثنائية تمثّلت في مسارعة السفير الأميركي ديفيد سترفيلد إلى استدراك فشل مجموعة المراقبة لتفاهم نيسان في بتّ هذه القضية؛ فقام بجولة على أركان الحكم في لبنان شملتني إلى الرئيس لحود والرئيس بري، ودعا إلى التريّث في متابعة القضية في مجلس الأمن والتركيز على إيجاد الحلّ المناسب من خلال مجموعة تفاهم نيسان التي رفعت اجتماعها لمدّة أسبوع واحد.

وكُنّا نحن نتريّث في دعوة مجلس الأمن إلى الانعقاد لسبب آخر. فلقد كان مندوب لبنان الدائم لدى الأمم المتحدة قد باشر مشاوراته، حول دعوة مجلس الأمن للانعقاد، مع مندوبي الدول الأعضاء في المجلس. وكُنّا على اتصال دائم معه، إذ كان يُطلعنا على حصيلة المُشاورات التي يجريها تباعاً. وقد هالنا أنّ الأجواء العامة بين أعضاء مجلس الأمن الدائمين وغير الدائمين، ليست مُشجّعة بوجه عام. كان يسمع من الجميع ضرورة التريّث ومعالجة القضية من خلال مجموعة تفاهم نيسان. ونحن لم نكُن نتوقّف عند احتمال استخدام الولايات المتحدة الأميركية حقّ النقض لتعطيل أي قرار قد يُتّخذ في هذا الصدد؛ فنحن كُنّا نرتقب ذلك أساساً، وكان يكفينا أن يصوّت إلى جانب القرار أكثرية مرموقة من أعضاء مجلس الأمن، ولو نَقضَت الولايات المتحدة القرار. فإننا كُنّا سنعتبر ذلك انتصاراً للبنان وتعبيراً عن تضامُن العالم، ولو من دون أميركا، مع لبنان في هذه القضيّة. ولكن أجواء المشاورات جعلتنا نتريّث أمام احتمال تصويت الأكثرية ضدّ القرار، أو امتناعها عن التصويت إلى جانبه، فبذلك يكون المجتمع الدولي قد خذل لبنان وشجّع إسرائيل على التمادي في عدوانها. والأهمّ من ذلك خشيتنا أن يرافق تقديم الشكوى تساؤل دولي مؤداه: هل أنتم معنيون ببلدة أرنون فحسب؟ ألا تعنيكم سائر الأراضي المحتلّة في الجنوب؟ لماذا تلجأون إلى مجلس الأمن في صدد بلدة أرنون ولا تفعلون ذلك في صدد الأراضي المحتلة جميعاً في الجنوب والبقاع الغربي؟ هذا مع العلم أنّنا كُنّا نتهيّب اللجوء إلى مجلس الأمن في صدد سائر الأراضي المحتلة، خوفاً من أن يحرّ النقاش في مجلس الأمن إلى تعديل القرار ٤٢٥ على نحوٍ لن يكون في مصلحة لبنان.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

وزاد في حذرنا بروز موقف فرنسي، في المشاورات الجارية في نيويورك، مُماثل للموقف الأميركي، من حيث الدعوة إلى إيجاد الحلّ المُناسِبَ من خلال مجموعة تفاهم نيسان. هذا مع العلم أنّ الموقف الفرنسي، داخل مجموعة تفاهم نيسان، كان أكثر تفهُّماً للموقف اللبناني وانفتاحاً عليه من الموقف الأميركي.

مع كل ذلك اجتمعت لجنة الدفاع الوطني النيابية برئاسة اللواء سامي الخطيب، وبحثت في قضية أرنون ،وأوصت بضرورة تقديم شكوى عاجلة لدى مجلس الأمن الدولي ودعوته إلى الانعقاد الفوري لإدانة إسرائيل، بصرف النظر عن إمكان استخدام حقّ الفيتو. ولكن اللواء الخطيب أبدى في ردّه على أسئلة الصحافيين انفتاحاً على بعض التريُّث، فيما لو كان هناك احتمال لانسحاب إسرائيل من أرنون خلال أيام معدودات.

في ٢٧/ ٢/ ١٩٩٩، طلعت صحيفة «النهار» بعنوان كبير يقول: «الشباب أقوى من الدبلوماسية والدولة. الطلاب تحدّوا الرصاص الإسرائيلي وحرّروا أرنون».

كانت المُفاجأة الكبرى في ٢٦/ ٢/ ١٩٩٩. في ذلك اليوم التاريخي، اقتحم مِئات من الطلاب الجامعيين العُزَّل من السلاح الأسلاك الشائكة حول أرنون، ونزعوها، ورموها في بركة أرنون، في تحرّك شعبي لا سابق له. وقد تحدّوا رصاص الإسرائيليين ولافتاتهم التي تُحذِّر من أنّ الأرض مزروعة بالألغام. وبدا أنّ هذه المبادرة أحرجت إسرائيل، فتجنّبت قوّاتها المتمركزة في قلعة الشقيف التعرُّض للفتية المدنيين، مُكتفية بإطلاق رشقات في الهواء. وتبلّغ الرئيس لحود من رئيس مجموعة تفاهم نيسان المندوب الأميركي أردمان أنّ إسرائيل تعهّدت بأن لا تعيد إجراءات التضييق حول أرنون وأهاليها، وأنّ كل المشكلات القائمة ستُعالج ضمن إطار مجموعة تفاهم نيسان. وقد شارك في المسيرة الطالبية التي حرّرت أرنون طلاب من الجامعة الأميركية والجامعة اليسوعية وجامعة بيروت العربية والجامعة اللبنانية بكل فروعها. وتولّى تنظيم المسيرة والإعداد لها مجموعات يسارية وعلمانية. وحتى ساعةٍ متقدمة فجراً، كانت مجموعة من الشباب الجامعي تفترش أرض أرنون وتضرم النار للتدفئة في اعتصامٍ يهدف إلى إظهار إصرارهم على تحرير البلدة. هكذا سقط حصار بلدة أرنون بعد تسعة أيام من فرضه.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

أدليت في هذه المناسبة التاريخية بتصريح قلت فيه: «إنّنا نُحيّي جميع الذين شاركوا في مسيرة العزّة والكرامة في أرنون، إذ تحدّوا الحصار المفروض على البلدة بالأكُفّ العارية، وكسروا هذا الحصار. لقد كان ذلك آية من آيات البطولة في الدفاع عن حقّ وطني مشروع، تعبيراً عن تمسُّك هذا الشعب الأبيّ الصامِد بأرضه. إنّه لعمل مجيد ننحني أمامه إجلالاً ونُبارِك أبطاله».

ورداً على سؤال يتعلّق بتحرُّك لبنان في الأمم المتحدة، قلت: «نحن لا نتوقّف عند فيتو من دولة معينة، ولكننا لا نعتزم الذهاب إلى مجلس الأمن لنمنى بهزيمة. لذلك نحن نُهيِّئ الأجواء من أجل أن يكون الموقف مُلائماً للبنان».

أخذت جموع الناس ورجال السياسة يؤمّون أرنون لمشاركة أهلها فرحتهم وإعلان التضامُن معهم. وقبل ظهر الأحد في ١٩٩٩/٢/٢٨، توجّهت إلى أرنون وبرفقتي الأمين العام للهيئة العليا للإغاثة اللواء يحيى رعد، والأمين العام للمجلس الأعلى للدفاع اللواء حسين عبد الخالق، والمدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء عبد الكريم إبراهيم، ومحافظ النبطية محمود المولى. وكان في استقبالي في البلدة النواب عبد اللطيف الزين وعلي خريس ونزيه منصور، ورئيس مجلس الجنوب قبلان قبلان.

ولدى وصولي، أُطلقت الزغاريد ونُثِر الأرزّ وارتفعت في البلدة أعلام لبنانية وصور للرئيسين إميل لحود ونبيه بري. وعزفت لي «كشافة الرسالة الإسلامية» موسيقى النشيد الوطني اللبناني.

وألقيت في مئاتٍ من المواطنين احتشدوا في ساحة البلدة، كلمة قلت فيها: «يتميّز هذا المشهد في أرنون بالشجاعة والإقدام والتفاني في حُبّ الوطن، وهو إن دلّ على شيء فعلى تشبُّث اللبناني بأرضه وكرامته. وأمام مشهد أرنون نقول: إنّ هذه الأرض الطيبة هي أرضنا ولن نتخلّى عن شبرٍ واحدٍ منها، وهذا الشعب الصامد الطيّب هو شعبنا وسنبقى معه وفي صفوفه لمواجهة تحديات الاحتلال. ويهمّني أن أُؤكّد في هذه المُناسبة أنّ جميع إدارات الدولة ستبقى في تصرّف صمود هذه البقعة العزيزة من لبنان». وقلت ردّاً على

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

سؤال: «إنّ حركة المقاومة ظاهرة طبيعية في شعبٍ حُرّ أبيّ يُدافع عن حقّه في أرضه وكرامته. فالدولة اللبنانية تدعم المقاومة الباسلة لأنها تُجسّد رفض الشعب اللبناني، ومعه الدولة، للاحتلال بكل أشكاله، وللعدوان على أرضه وشعبه».

مكثت ٤٥ دقيقة في أرنون، وقد أطلعني الأهلون على المكان الذي كانت فيه الأسلاك الشائكة التي انتزعها الشُبّان الميامين. كما لفتوني إلى قلعة الشقيف التي تُطِلّ على بلدة أرنون مباشرةً، والتي ما زال يُرابط فيها جنود الاحتلال الإسرائيلي. وعندما هممت بمغادرة البلدة، هرع إليّ رجل مُسِنّ وقدّم لي علماً لبنانياً.

تأثّرت عميقاً لما شاهدت ولمست في أرنون، حتى أنّني شعرت بالغصّة تعلو حلقي، وجهدت حتى لا تنفر الدمعة من عيني.

في ذلك اليوم عينه، شنّت إسرائيل على لبنان هجوماً برياً وجوياً وبحرياً، ولعل ذلك كان ردّاً على ضربات متلاحقة وجهتها المقاومة ضدّ القوات الإسرائيلية والقوات العميلة لها، وكان آخرها وأفدحها إطلاقاً مقتل أول جنرال إسرائيلي في لبنان، منذ ١٧ سنة، هو قائد وحدة الارتباط مع جنوب لبنان الجنرال إيريز غورشتاين، وثلاثة من مرافقيه، وإصابة ثلاثة آخرين، في تفجير عبوتين على طريق مرجعيون حاصبيا. وقد استهدفت الغارات الإسرائيلية فندق الخوّام في بعلبك، ومرتفعات الناعمة جنوب بيروت، وإقليم التفاح، ونقاطاً أخرى في الجنوب والبقاع الغربي.

وقد أجريت اتصالات بالسفير الفرنسي دانيال جوانو والقائم بالأعمال الأميركي (لوجود السفير في واشنطن) ديفيد هيل، طالِباً منهما إبلاغ حكومتيهما ضرورة العمل لوقف العدوان الإسرائيلي الجديد. وأكّدتُ في اتصالاتي «أن لا صحّة لما ادّعته إسرائيل من سقوط صواريخ كاتيوشا في الجليل، وأنّ العملية التي حصلت في الجنوب نفّذتها المقاومة الوطنية ضدّ عسكريين داخل الأراضي اللبنانية المحتلة، ولم تستهدف مدنيين بل دورية لقوات الاحتلال الإسرائيلي؛ وبالتالي، لا صحّة لما تدّعيه إسرائيل من حصول خرق لتفاهُم نيسان». وأكّدتُ أنّ «لبنان يُراهِن على تضامن المجتمع الدولي معه للجم الاعتداءات الإسرائيلية».

أجريت في اليوم التالي اتصالات شملت وزير الخارجية الفرنسي أوبير فيدرين ووزير الخارجية السوري فاروق الشرع. وحاولت الاتصال بوزيرة خارجية الولايات المتحدة الأميركية مادلين أولبرايت؛ فتعذّر إجراء الاتصال معها، لوجودها آنذاك في الصين، فطلبت مساعدها إنديك، ولكن الاتصال لم يتمّ، لوجود إنديك في مؤتمر للسفراء الأميركيين المعتمدين في الشرق الأوسط، كان مُنعقداً في واشنطن.

ومساءً، تلقّيتُ اتصالاً من مساعد أولبرايت لشؤون الشرق الأدنى مارتن إنديك الذي أكّد دعم الولايات المتحدة لدعوة مجموعة المراقبة لتفاهم نيسان إلى الانعقاد، لتهدئة الوضع. وأوعزت بإعلان أنّ لبنان اتّفق مع الولايات المتحدة وفرنسا على دعوة المجموعة إلى اجتماعٍ عاجل لمعالجة التوتُّر المُتصاعد في الجنوب. وقد حدّد موعد للاجتماع في اليوم التالي، أي في ٣/٣/١٩٩٩.

وعلى الأثر أجرت أولبرايت، من العاصمة الصينية، اتصالاً هاتفياً برئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير خارجيته أرييل شارون. ولوحِظ، إثر ذلك، أنّ حدّة التوتّر قد تراجعت. وأُعلن في إسرائيل أنّ في إمكان سكّان كريات شمونة في شمال الأرض المحتلة مغادرة الملاجىء. وقد بعثت أولبرايت برسالة، إلى كلٍّ من الرئيس إميل لحود والرئيس حافظ الأسد، دعت فيها إلى ضبط النفس وتلافي التصعيد والاحتكام إلى مجموعة تفاهم نيسان. وأُذيع تصريح لمصدر أمني إسرائيلي قال فيه: «إذا لم يكن هناك صواريخ كاتيوشا، فإنّ هذه الجولة ستكون على ما يبدو قد انتهت». وكنت قد أجريت اتصالات مع جميع ممثلي الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن أدعوهم فيها إلى وضع دولهم في صورة الأحداث الجارية، وحثّها على العمل على وقف العدوان الإسرائيلي المُتجدّد.

في هذه الأثناء احتدم الجدل في إسرائيل حول شروط الانسحاب من جنوب لبنان. وبات محور الحملات الانتخابية ومادّة جديدة للخلافات الداخلية. وقد فاجأ إيهود باراك منافسه على رئاسة الوزراء نتنياهو بتعهّده، في حال فوزه في الانتخابات المُقبلة، بإنجاز الانسحاب من لبنان بحلول حزيران (يونيو) ٢٠٠٠.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

وفي ٣/٣/١٩٩٩، صرّح رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو، للمرّة الأولى، بأنّ إسرائيل يمكن أن تنسحِب من الشريط الحدودي في جنوب لبنان من جانب واحد؛ ولكن «بعد إجراء الترتيبات الأمنية المناسبة». ولم يكشف عن طبيعة هذه الترتيبات التي يُريد الحصول عليها من الحكومة اللبنانية لضمان أمن شمال إسرائيل.

وكان موقفنا من هذا الموضوع واضِحاً وصريحاً لا لبس فيه. نحن نُطالب بانسحاب إسرائيل من كل الأرض اللبنانية المحتلة من دون قيد أو شرط، وفق القرار ٤٢٥ الصادر عن مجلس الأمن الدولي في عام ١٩٧٨. فلا ترتيبات ولا اتفاقات. ذلك لأننا كُنّا نُدرِك أن فتح أي مفاوضة مع إسرائيل سيجُرّ إلى التفاوض على اتفاق تسوية، على غرار ما حصل في عام ١٩٨٣، حينما بدأ التفاوض حول إزالة الاحتلال الإسرائيلي، وانتهى باتفاق تسوية غير عادلة، عُرِف باتفاق ١٧ أيار، الذي لم يلبث لبنان أن ألغاه. ولبنان مُلتزم مبدأ تلازم المسارين اللبناني والسوري، ولم يكن في وارد الانفراد في محادثاتٍ مع إسرائيل من قريبٍ أو بعيد.

وبعد تحرير بلدة أرنون، طوينا صفحة مراجعة مجلس الأمن الدولي في شأنها.

إلا أن قضية أرنون عادت فتجددت في ١٥/٤/٢٠٠٠، إذ عاودت قوة إسرائيلية ـ لحدية مشتركة ضم بلدة أرنون إلى الاحتلال المباشر، برفع ساتر ترابي ومد أسلاك شائكة في محيط بركتها. إزاء هذا التطور، أجريت اتصالات دبلوماسية شملت السفيرين الأميركي والفرنسي في بيروت، وكذلك سفيري لبنان في واشنطن وباريس، وذلك انطلاقاً من كون الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا تتشاركان في رئاسة مجموعة المراقبة لتفاهم نيسان. وطلبت من بعثة لبنان الدائمة لدى الأمم المتحدة تقديم مذكرة خطّية فورية إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، وإبلاغه هذا التطور الخطير، والطلب إليه التدخل الفوري لدى إسرائيل، لحملها على الانسحاب من أرنون. كذلك اتصلت بوزير الخارجية السوري فاروق الشرع، وتداولت معه في موضوع أرنون.

وكانت إسرائيل قد تقدمت بشكوى ضد لبنان أمام مجموعة المراقبة لتفاهم نيسان، تزعم فيها أن المقاومة زرعت عبوات ناسفة في منطقة أرنون؛ فقررت المجموعة التحقق

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

من هذا الأمر. وقد ربطت بعض التعليقات الصحافية بين الخطوة الإسرائيلية بمعاودة ضم أرنون وبين الأجواء الانتخابية التي تزداد حماوة في إسرائيل يوماً بعد يوم.

وجاء الرد الأميركي، على اتصالنا، بدعوة لبنان إلى اللجوء إلى مجموعة المراقبة لتفاهم نيسان. وقد ندد الناطق باسم الخارجية الأميركية بزرع العبوات، وبمعاودة إسرائيل احتلال أرنون، داعياً إلى تهدئة الأجواء.

التأمت مجموعة المراقبة لتفاهم نيسان، في ١٩/ ٤/ ٢٠٠٠، في مقر القوة الدولية في الناقورة، وشرعت في مناقشة ثلاث شكاوى لبنانية: الأولى تتناول ضم إسرائيل لأرنون إلى الشريط المحتل، وجرف بعض المنازل، بحجة توسيع الطريق إلى قلعة الشقيف؛ والثانية تتعلّق بإطلاق القوات الإسرائيلية النار في اتجاه المدنيين في أرنون وإصابة مصور تلفزيوني بجروح؛ والثالثة تتعلّق بالقصف على الأحياء السكنية في قرية عربصاليم.

في ٢٠/ ٤/ ٢٠٠٠، وبعد اجتماع طويل عقدته مجموعة المراقبة لتفاهم نيسان، صدر عنها بيان جاء فيه أن المجموعة وافقت «على أن من مصلحة كل الأطراف أن يسعوا إلى إيجاد حل لقضية أرنون. ووصولاً إلى هذه الغاية يجب تفحّص المسألة في شكل أكبر من الأطراف وعبر القنوات الثنائية، بهدف معالجة المخاوف المشروعة للأطراف».

وقد أثارت دعوة المجموعة إلى المعالجات عبر القنوات الثنائية التباساً عبّر عنه حزب الله بحملة عنيفة على البيان، واحتجاج على قبول مندوب لبنان في المجموعة العقيد ماهر الطفيلي بالبيان، آخذاً عليه الموافقة على نص «يدعو إلى ما يشبه فتح قنوات تفاوضية ثنائية» مع إسرائيل. وقد أوعزنا بإصدار توضيح لهذا الأمر؛ فنسب إلى «مصادر حكومية» كلام مؤداه أن المقصود بالقنوات الثنائية لا يعني اتصالات مباشرة بين لبنان وإسرائيل، بل المقصود أن يتولى هذه الاتصالات المندوبان الأميركي والفرنسي في المجموعة.

وفي مستهل جلسة مجلس الوزراء التي عقدت في ٢١/ ٤/ ٢٠٠٠، تحدث الرئيس لحود مشدداً على رفض كل محاولات الاستدراج والابتزاز ورفض «أي شكل من أشكال الاتصال مع العدو».

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

فكان على أرنون أن تنتظر الجلاء الإسرائيلي عن الجنوب والبقاع الغربي، ليتم الجلاء عنها.

في أخطر تدهور أمني منذ ضم أرنون إلى الشريط الحدودي المحتل، شهدت محاور الجنوب والبقاع الغربي، في ٢٧/ ٤/ ١٩٩٩، أكثر من أربع ساعات متواصلة من الغارات الجوية الإسرائيلية والقصف المدفعي، فيما شنّت المقاومة ١٨ هجوماً متلاحقاً على مواقع الإسرائيليين وما يسمى جيش لبنان الجنوبي. وقد حذّر رئيس الاستخبارات العسكرية في القدس الجنرال عاموس مالكا، من أن إسرائيل ستقوم بهجمات في العمق اللبناني، إذا تحوّل الدعم المعنوي الذي تقدمه الحكومة اللبنانية إلى «حزب الله» دعماً لوجستياً. وأعلن الجنرال عاموس، أمام لجنة الشؤون الخارجية والأمن في الكنيست، أن «الحكومة اللبنانية برئاسة سليم الحص تعطي حزب الله شرعية العمل ضد إسرائيل؛ ومن غير المستبعد أن تقدّم إليه دعماً فعلياً». هذا مع العلم أن الحكومة اللبنانية ملتزمة دعم المقاومة إلى أبعد الحدود، سياسياً ودبلوماسياً ومعنوياً ووطنياً؛ ولكنها لم تتخط يوماً هذه الحدود إلى الدعم المادي المباشر.

برز الوضع في جزين إلى واجهة الاهتمامات خلال الأسبوع الأخير من شهر أيار (مايو)، بظهور حالة بلبلة في البلدة، سببتها شائعات كثيفة عن انسحاب وشيك لما يسمى جيش لبنان الجنوبي، عزّزها نقل عدد من ضباط هذه القوة عائلاتهم من جزين إلى عمق الشريط الحدودي المحتل. ثم نقلت وكالة «رويترز» عشيّة ٢٦/ ٥/ ١٩٩٩ من القدس، عن مسؤول أمني إسرائيلي، أن لحد، قائد القوة العميلة، أبلغ إلى وزير الدفاع الإسرائيلي موشي أرينز أنه يريد سحب رجاله من منطقة جزين. ورداً على سؤال طرح عليّ حول هذا التطور، قلت لوكالة الصحافة الفرنسية: «فلتنسحب إسرائيل من لبنان وستتخذ الحكومة اللبنانية الإجراءات المناسبة في حينه».

ولكن هذا القول لم يشفِ غليل المعنيين بالوضع في جزين، فاستمر السجال السياسي والإعلامي حول مسألة الفراغ الأمني ومن يملؤه.

وقيل إن الانسحاب من جزين قد يكون الخطوة الأولى في الجلاء الإسرائيلي عن لبنان، الذي وعد بتنفيذه الرئيس الإسرائيلي المنتخب إيهودا باراك خلال حملته

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

الانتخابية. وما لبث الجيش الإسرائيلي أن أعلن أنه أعطى الضوء الأخضر لما يسمى جيش لبنان الجنوبي للانسحاب من منطقة جزين، فلم يعد الانسحاب موضع تكهنات، بل أضحى محتماً.

وفي ٢٧/٥/١٩٩٩، أكّد رئيس الوزراء الإسرائيلي المنتخب إيهودا باراك عزمه مجدداً على سحب الجيش الإسرائيلي من الجنوب في غضون سنة، في إطار اتفاق، وأضاف: «إن الجيش سيظل ثابتاً في موقعه في الشريط الحدودي حتى إجراء المفاوضات في شأن الانسحاب». وقد جعلنا شرط المفاوضة الذي أصرّ عليه نشك في جدّية تصميمه على تنفيذ الانسحاب.

وفي ٢٨/٥/١٩٩٩، صدر عن الرئيس إميل لحود كلام قال فيه: «أن لا ضمانات ولا ترتيبات لأي انسحاب إسرائيلي خارج إطار سلام عادل يشمل لبنان وسوريا معاً، ويتناول حلولاً للمشاكل الأخرى العالقة، وعلى رأسها موضوع اللاجئين الفلسطينيين». وشدد على أن «أمن منطقة جزين كان مهدداً بوجود الاحتلال الإسرائيلي وعملائه، وليس بزوال الاحتلال».

إن الموقف اللبناني الرسمي حيال الانسحاب، والذي كنا نبلغه إلى الدبلوماسيين الأجانب الذين كنا نلتقيهم، ولا سيما منهم السفير الأميركي والسفير الفرنسي في بيروت، كان يتلخّص في أن لبنان؛ لن يقحم الجيش اللبناني في جزين على نحو قد تستغلّه إسرائيل في ابتزاز لبنان، وأن نشاط المقاومة سيستمر ولن يكون دونه حائل؛ وأن لا خوف على أمن جزين وسلامة أهلها، فهو مضمون بإرادة اللبنانيين وتمسّكهم بأهداب الوحدة الوطنية. وقد صرّح رئيس لجنة الدفاع النيابية اللواء سامي الخطيب بالقول إن إرسال الجيش إلى جزين دونه محاذير، وإن الأمن، تالياً، يجب أن تتولاه قوى الأمن الداخلي.

بدأت ميليشيات لحد الانسحاب من جزين في ٢٩/٥/١٩٩٩، وعمدت إلى نسف المواقع التي كانت تخليها. وقد قصد النائب نديم سالم والنائب السابق إدمون رزق منطقة جزين ليتفقّدا الأهالي.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

وفي ٣٠/٥/١٩٩٩، أضحى الانسحاب من جزين ناجزاً. وقد صرحت لدى مغادرتي السرايا بالقول: «لا يسعنا إلا أن نعرب عن فرحتنا بعودة الحرية إلى منطقة جزين، وعودة هذه المنطقة العزيزة من لبنان إلى حضن الوطن. ونحن مازلنا على موقفنا من تحرير كل الأراضي المحتلة في الجنوب والبقاع الغربي وفق القرار ٤٢٥ دون قيد أو شرط». وقد تصاعدت عمليات المقاومة على نطاق واسع في مطاردة قوافل ميليشيا لحد خلال انسحابها. فهددت إسرائيل بالرد على هذا التصعيد بشن عمليات عسكرية واسعة النطاق ضد لبنان.

ولقد قام وزير الخارجية السوري فاروق الشرع بزيارة إلى بيروت يرافقه اللواء غازي كنعان. وعقد الرئيس لحود بحضوري اجتماعاً مع الوفد السوري جرى خلاله البحث في تطورات الوضع في جزين، وتقويم لاحتمالات المستقبل.

وبحلول منتصف ليلة ٣/٦/١٩٩٩، كانت جزين والمعابر المؤدية إليها قد أخليت تماماً من عناصر ما يسمى جيش لبنان الجنوبي. وقد بقي منهم في جزين بعد الانسحاب نحو ٢٠٣ عناصر قرروا تسليم أنفسهم إلى الجيش اللبناني.

واستقبلت في ذلك اليوم السفير الأميركي ديفيد ساترفيلد الذي سلّمني رسالة من وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأميركية مادلين أولبرايت، تتعلّق بعملية التسوية. وقد أبدت فيها الأمل في أن تعاود المفاوضات في اتجاه تحقيق سلام شامل ودائم، متوقعة تحقيق تقدم ملموس على كل المسارات، مع تسلّم باراك سدة رئاسة الوزراء في إسرائيل. وتطرق الحديث مع السفير الأميركي إلى تطورات الوضع في جزين، فكانت الرغبة الأميركية واضحة في أن يكلف الجيش اللبناني مهمة المحافظة على الأمن في المنطقة. فشرحت له موقف الحكم في هذا الصدد.

واستقبلت، في ذلك اليوم أيضاً، رئيس بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر هنري فورنييه، وبحثت معه في السبل والوسائل المتاحة لتقديم المساعدات الإنسانية لجزين. وتناول اللقاء أيضاً وضع المعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

وخلافاً لكل المخاوف التي كانت تطلق حول احتمالات اضطراب الوضع في جزين بعد الانسحاب، بقي الوضع الأمني مستقراً ومستتباً بفضل وعي المواطنين وحسهم الوطني الرفيع، وكذلك بفضل روح المسؤولية العالية التي تحلت بها قيادة المقاومة بتعاطيها مع الوضع المستجد.

في اليوم التالي لاستعادة جزين حرّيتها كاملةً، توجّهت إلى جزين، ومعي النائب علي الخليل والمدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء عبد الكريم إبراهيم، والأمين العام لمجلس الدفاع الأعلى اللواء حسين عبد الخالق، والأمين العام للهيئة العليا للإغاثة اللواء يحيى رعد، ونائب رئيس مجلس الإنماء والإعمار بطرس لبكي، ونائب رئيس مجلس الجنوب جان مخايل، والمدير العام للمجلس هاشم حيدر.

روت صحيفة «النهار» وقائع الزيارة كما يلي:

وصل موكب رئيس الوزراء إلى ساحة روم في الساعة التاسعة والدقيقة الخامسة صباحاً. وكان في استقباله محافظ الجنوب فيصل الصايغ، ورئيس بلدية روم جرجي العجاج حداد، وجمع من الأهالي الذين نثروا الأرز والورد.

وبعدما حيّاهم، تابع طريقه إلى جزين، حيث لقي استقبالاً حاراً ونثر الأرز على موكبه، ونحرت له الخراف: وتقدم مستقبليه النائب سليمان كنعان، والنائب السابق إدمون رزق، والسفير السابق سيمون كرم، وقائمقام جزين بالتكليف نبيه حمود، ومتروبوليت صيدا وصور ومرجعيون للروم الأرثوذكس الياس الكفوري، وجمع من فاعليات المدينة والموظفين.

وعقد لقاء في السرايا انضم إليه وزير العمل والشؤون الاجتماعية ميشال موسى، الذي وصل إلى المدينة أيضاً.

وألقى الرئيس سليم الحص الكلمة الآتية في حشد من المواطنين: «أحمل إليكم تحيات لبنان كله، تحية عطرة وخالصة لشعبنا الطيب والصامد في جزين. القلوب مشرئبة إلى جزين والأنظار كلها شاخصة إليها هذه الأيام. لبنان في عرس حقاً، وعلى اللبنانيين جميعاً

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

أن يبتهجوا ويفرحوا بهذا الانتصار الذي تحقق، وهو انتصار الصمود والمقاومة والشرعية وسيادة لبنان. وها أنا اليوم بينكم لأؤكد لكم سهر الدولة اللبنانية على مصالح جزين وأهلها، ناقلاً تحية إليكم من بيروت عاصمة العزّة والكرامة.

الدولة مستنفرة هذه الأيام لكي تطلّع عن كثب على حاجات هذه المنطقة العزيزة من لبنان. وبينكم اليوم مندوبون من مجلس الإنماء والإعمار والهيئة العليا للإغاثة ومجلس الجنوب. كلهم هنا ليواكبوا حاجات هذه المنطقة العزيزة. والدولة ستكون في خدمة هذه المنطقة التي صمدت ورفعت رأس لبنان عالياً».

وعن مصير عناصر ميليشيا لحد المطلوبة قال: «من الفروض أن يسلموا أنفسهم إلى القضاء. وعندنا قضاء عادل وسوف تأخذ العدالة مجراها الطبيعي».

ورداً على سؤال، أوضح أن الدولة «كلها مستنفرة لخدمة هذه المنطقة، والدولة موجودة هنا بكل فاعلياتها». كذلك أوضح أن إرسال مزيد من عناصر قوى الأمن الداخلي إلى جزين وارد وممكن.

بعد ذلك، تفقّد مستشفى جزين الحكومي، واطلّع من رئيسه الدكتور بشارة حجّار على أوضاعه وحاجاته. كذلك تفقّد المبنى الجديد لسرايا جزين، واتجه في العاشرة والدقيقة الـ٣٥ إلى بيروت.

وفي اليوم التالي، قام رئيس الجمهورية العماد إميل لحود بزيارة مفاجئة إلى جزين، وكان له استقبال حاشد وحماسي، وكان لزيارته وقع طيّب على أهالي المنطقة، فأشاعت في نفوسهم الاطمئنان.

وقع، في ١٩٩٩/٦/٨، حادث مفجع كان من شأنه تبديد فرحة اللبنانيين بتحرير جزين. فقد هاجم مسلّحان قاعة محكمة الجنايات في صيدا من نافذتين خلفيتين، مطلقين النار بغزارة على هيئة المحكمة، فأرديا على الفور القضاة الأربعة، وهم: رئيس المحكمة القاضي حسن عثمان والنائب العام عاصم أبو ضاهر، والعضوان عماد عبد الأمير شهاب ووليد هرموش، فيما أصيب خمسة آخرون بجروح، بينهم محام. وتمكّن الجانيان من الفرار بطريقة غامضة.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

وفي اجتماعي ورئيس الجمهورية مساء ذلك اليوم، قررنا الطلب إلى مجلس الوزراء في أول جلسة يعقدها إحالة الجريمة على المجلس العدلي. وأعلنت رئاسة مجلس الوزراء يوم حداد وطنياً تنكس فيه الأعلام في جميع الدوائر الرسمية، معتبرة «فجيعة استشهاد القضاة الأربعة في محكمة جنايات صيدا، بأيدٍ أثيمة غادرة، كارثة وطنية تمس جميع اللبنانيين». كما أصدر وزير التربية الوطنية محمد يوسف بيضون قراراً بتعطيل كل المدارس الرسمية والخاصة والمدارس المهنية والجامعة اللبنانية وكل الجامعات في لبنان يوماً واحداً، حداداً على أرواح الشهداء. وأعلن مجلس القضاء الأعلى تعليق الجلسات في قصور العدل ثلاثة أيام.

لم يكشف التحقيق هوية المجرمين ولا دوافع الجريمة. ولو أنه ثبت أن الجناة فروا إلى داخل مخيم عين الحلوة الفلسطيني. وقد وجّه أصبع الاتهام إلى أحد قادة الفلسطينيين في المخيّم المعروف بأبي محجن. وكان من شأن الجريمة فتح ملف «الجزر الأمنية» مجدداً، ببقاء المخيمات الفلسطينية خارج نطاق السلطة الأمنية في لبنان. وقد عززت الإجراءات الأمنية في صيدا، وقام الجيش اللبناني بتكثيف وجوده حول المخيم وعلى مداخله.

وفي اليوم التالي، عقد مجلس الوزراء جلسته الأسبوعية؛ فأرجأ النظر في جدول أعماله، وانصرف إلى البحث في موضوع الجريمة المروّعة. وبعد كلمة الرئيس لحود الاستهلالية، تناولت الكلام فقلت: «إن الجريمة النكراء، التي ارتكبت في صيدا، صدمت اللبنانيين جميعاً في الصميم، وخصوصاً أنها استهدفت رجال قانون شرفاء نذروا حياتهم لخدمة الحق والعدالة، فإذا بهم يبذلونها فداء الحق والعدالة. إن من يعتدي على القضاء إنما يعتدي على الدولة برمتها. فالقضاء هو حجر الزاوية في بنيان الدولة، فلا غرابة إذا شعر كل فرد منا بأنه مستهدف شخصياً بما حصل. إذا كان القصد من هذه الجريمة المروّعة إطفاء وهج انتصار لبنان في جزين، فإن ضحايا هذه الجريمة دخلوا في عداد شهداء الحرية والكرامة الوطنية. وإذا كان الهدف ترويع القضاء وتحييده، فالقضاء قلعة سيواجهها الشجاعة في الحق وسلاحها التصدي للخارجين على القانون. وإذا كان هذا رد إسرائيل

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

على انتصار لبنان في جزين، فإن إجماع اللبنانيين على استنكار الجريمة، ورفض أي تحدٍّ لمسيرة الأمن والاستقرار والالتفاف حول الدولة في التصدي لكيد الكائدين، هو رد لبنان على المجرمين ومن يقف وراءهم».

واستمع مجلس الوزراء إلى المسؤولين القضائيين والأمنيين حول ظروف الجريمة وملابساتها. ثم اتخذ جملة قرارات منها إحالة الجريمة على المجلس العدلي، واعتبار أن القضاة الأربعة قضوا شهداء الواجب، وتكليف الجيش بمساندة قوى الأمن الداخلي في صيدا، وتأمين الحراسات اللازمة على قصور العدل والمؤسسات العامة.

وقد زرت بلدة السمقانية، وقدّمت التعازي إلى ذوي القاضي وليد هرموش. وانتقلت إلى بلدة الزعرورية، حيث قدمت التعازي إلى ذوي القاضيين حسن عثمان وعاصم أبو ضاهر. وشاركت ذوي الشهداء بتقبل التعازي في المكانين.

ABU ABDO AL BAGL

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

الغارات الانتقامية

الهجوم الجوي الأول

كان الوضع في الجنوب يتدهور. وقد أعلنت المقاومة، مساء ٢٣/٦/١٩٩٩، أنّها قصفت موقعاً للجيش الإسرائيلي على الحدود اللبنانية الإسرائيلية رداً على القصف الإسرائيلي الذي استهدف مدنيين في قبريخا وياطر، وأدّى إلى إصابة ثلاثة بجروح. وقد استهدف قصف المقاومة موقع الرميا في القطاع الغربي للشريط الحدودي المحتل.

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية من نهاريا (شمال إسرائيل)، عن مصدر عسكري إسرائيلي، أنّ موقعاً عسكرياً إسرائيلياً يقع قرب الحدود مع لبنان تعرّض لقذائف هاون. وأوضح أنّ قذائف سقطت في الأراضي الإسرائيلية قرب الموقع الإسرائيلي، وأنّ أربعة مواقع لما يُسمّى جيش لبنان الجنوبي في الشريط المحتلّ أصيبت أيضاً بقذائف هاون. وزعم أنّ القذائف كان مصدرها مناطق مأهولة في الجنوب، مما يشكّل انتهاكاً لتفاهم نيسان.

وقعت الكارثة مساء ٢٤/٦/١٩٩٩، إذ تعرّض لبنان لعدوان إسرائيلي مُدمّر استهدف بُناه التحتيّة، عبر ثلاث ساعات من غارات الطيران الحربي الإسرائيلي. فطاول التدمير محطّة تحويل الكهرباء في الجمهور، على مقربة من بيروت، والجسور التي تربط بيروت بالجنوب وتربط بين مناطق الجنوب، وقصفت الطائرات الإسرائيلية، فجراً، محطة بصاليم لتحويل الكهرباء. وضربت أيضاً أهدافاً في بعلبك. فكانت كارثة محققة ليس من حيث الضحايا البشرية والخسائر المادية الفادحة فحسب، بل أيضاً من حيث تسميم الدورة الاقتصادية في لبنان على أبواب فصل الصيف، واستهداف لبنان في عافيته وأمنه

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

واستقراره. وكُنّا نراهن على موسم اصطياف يكون من شأنه بعث الحركة في الاقتصاد الوطني اللبناني الذي ما فتىء يعاني من الركود منذ سنوات.

فلقد انقضَّ الطيران الحربي الإسرائيلي على محطة التحويل الكهربائي في الجمهور، في ثلاث غارات متعاقبة خلّفت وراءها دماراً شبه شامل. وقد نفّذ الطيران الإسرائيلي غارته الثالثة بعد أن هرع إلى مكان الحريق رجال الإطفاء لإخماد النيران، فأصيب عدد منهم بالقصف الإسرائيلي الغادر، وكأنما كان هذا القدر من الإيذاء متعمّداً. وقد سقط، بفعل هذه الغارات، ثلاثة قتلى من فوج إطفاء بيروت و١٥ جريحاً. وقد هرع إلى محطة الجمهور نجيب ميقاتي وزير الأشغال، وسليمان طرابلسي وزير الموارد المائية والكهربائية. وقد اتصلت بالوزيرين هاتفياً للاطلاع منهما على الوضع. ثم وسّع الطيران الحربي المعادي نطاق التدمير الذي افتعله باستهداف الجسور لتقطيع أوصال الطرق والشرايين الحيوية التي تربط بيروت بالجنوب؛ فدمّر، تباعاً، جسر الجية والسعديات موقعاً قتيلين من المارة، فجسر الأولي، فجسر الزرارية. ودمّرت الغارات مبنيين كانت تشغلهما سابقاً مؤسسات مدنية لحزب اللّه، علماً بأن المبنيين المستهدفين يقعان وسط حي سكني في مدينة بعلبك، موقعة فيهما نحو ٣٠ جريحاً من المدنيين بينهم أطفال ونساء وكهول. وأدّت هذه الغارات إلى وقوع أضرار جسيمة في الأبنية المجاورة. كانت الحصيلة النهائية للغارات ٨ قتلى و٦٢ جريحاً في كل المناطق المستهدفة.

أدليت على الأثر بتصريح قلت فيه: «إنّ ما حصل هو في حجم الكارثة، وهو دليل جديد على بربرية إسرائيل التي لا حدود لها. إننا ندعو المجتمع الدولي إلى تحمّل مسؤولياته في ردع العدوان الغاشم. وقد أجرينا اتصالات، في هذا الخصوص، بمندوب لبنان الدائم في نيويورك، لوضع الأمانة العامة للأمم المتحدة في صورة ما يجري، وكذلك الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، عسى أن يكون هناك تحرّك فوري للجم إسرائيل عن متابعة اعتداءاتها. كذلك أجرينا اتصالات بسفارة الولايات المتحدة الأميركية وسفارة فرنسا في بيروت. ودعونا إلى اجتماع عاجل لمجموعة المراقبة لتفاهم نيسان». وقد أجريت ليلاً اتصالاً بالعقيد الركن بشار الأسد في هذا الشأن.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

ردّت المقاومة على هذه الاعتداءات بإطلاق دفعات من صواريخ الكاتيوشا على نهاريا وكريات شمونه في شمال إسرائيل، سقط بنتيجتها قتيلان إسرائيليان بحسب المصادر الإسرائيلية.

وفي القدس المحتلة، أعلن مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي المنتخب إيهودا باراك أنه لم يشارك في اتخاذ قرار شنّ تلك الغارات على لبنان، وأنّ باراك أبلغ بهذا القرار بعد اتخاذه. وتذرع الناطق العسكري الإسرائيلي بأن الغارات جاءت ردّاً على استهداف منطقة الجليل وكريات شمونه في شمال إسرائيل لدفعات من صواريخ الكاتيوشا سقطت عليها ظهر ذلك اليوم.

وقد غرقت بيروت والمناطق المجاورة في ظلامٍ دامس. وبقي التيار الكهربائي في هذه المناطق شديد التقطع مدة طويلة من الزمن، كانت الحكومة تتعرّض خلالها لتذمّر الناس وانتقاداتهم. وكانت وسائل الإعلام تستغل هذا الوضع في حملاتها على الحكومة.

وجّه الرئيس لحود رسالة إلى اللبنانيين دعا فيها القادرين منهم، مقيمين ومغتربين، إلى المساهمة المباشرة مع الدولة في إعمار ما تهدّم. وبعد ساعات من هذا النداء، تلقى وزير الصحة الدكتور كرم كرم اتصالاً من الأمير الوليد بن طلال، وهو حفيد المغفور له الرئيس رياض الصلح، أبلغه فيه استعداده للتبرع بتكاليف بناء محولات كهربائية بديلة. وقد نقل الدكتور كرم النبأ فوراً إليّ وإلى الرئيس إميل لحود. وقد اتصل الرئيس، كما اتصلت أنا، بوالدة الأمير السيدة منى الصلح، شاكرين لنجلها الكريم هذه المبادرة الطيبة وهذه الأريحية. وقد لبّى النداء عدد كبير من المواطنين بمبالغ متفاوتة، وكان بين المتبرعين من قدّم مئة دولار. فكانت الحصيلة النهائية للتبرعات المقدمة للدولة تربو على الأربعين مليار ليرة لبنانية.

تلقى الرئيس لحود اتصالاً من الرئيس حافظ الأسد، الذي أعرب عن تضامن سوريا مع لبنان في محنته. وتلقيت اتصالاً مماثلاً من رئيس مجلس الوزراء السوري محمود الزعبي. واتصلت برئيس وزراء فرنسا ليونيل جوسبان، ووضعته في صورة ما حصل،

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

طالباً تدخّل فرنسا لمنع إسرائيل من مواصلة اعتداءاتها. واستقبلت السفير الأميركي في بيروت ديفيد ساترفيلد في هذا الشأن، وكذلك السفير الفرنسي دانيال جوانو.

وعقد مجلس الوزراء جلسة استثنائية خاصة، للنظر في الوضع المترتّب على الغارات الإسرائيلية الغاشمة. وقد استمعنا في هذه الجلسة إلى نائب رئيس الأركان للتجهيز في الجيش العميد ميشال أبو رزق، والمدير العام للتجهيز المائي والكهربائي في وزارة الموارد المائية والكهربائية فادي قمير، والمدير العام للاستثمار في الوزارة حسان هاشم، والمدير العام لمؤسسة كهرباء لبنان جورج معوض، ورئيس مجلس الإنماء والإعمار محمود عثمان. وقد أدلى كل منهم بما توافر لديه من معلومات وتقديرات. وقد طلبنا من وزير الموارد المائية والكهربائية سليمان طرابلسي تعبئة كل الطاقات المتاحة في العمل على إصلاح وإعادة بناء ما دمرته الغارات في أسرع ما يمكن.

وعند الساعة السابعة مساءً، عقدت مؤتمراً صحافياً في السرايا الحكومية، في حضور وزير الإعلام أنور الخليل، ونقيب الصحافة محمد بعلبكي، ونقيب المحررين ملحم كرم. أدليت في مستهل اللقاء بكلمة باللغة الإنكليزية قلت فيها: «لقد دعونا إلى هذا اللقاء مع ممثلي الصحافة العربية والعالمية في بيروت، في أعقاب يوم طويل من الأحداث المأسوية التي سببتها اعتداءات إسرائيلية على نطاقٍ واسع. وأنا متأكّد أن الجميع أصبحت لديهم فكرة واضحة عن عدد المصابين وحجم الأضرار حتى الآن. هناك ثمانية قتلى و٦٤ جريحاً، بينهم عدد من رجال الإطفاء وعاملون في الدفاع المدني. وهذه الحصيلة هي نتيجة عمل عدواني بربري مقصود من إسرائيل. فالغارة الأولى كانت على محطة الكهرباء في الجمهور وحصدت عدداً من الجرحى. وفي اللحظة التي توجّه فيها فريق من رجال الإطفاء لإخماد الحرائق، وقعت الغارتان الثانية والثالثة اللتان أدّتا إلى سقوط عدد أكبر من الضحايا والمصابين. أما الخسائر المادية، فكبيرة جداً، إذ تمّ تدمير شبه كلي لمحطتي الكهرباء في الجمهور وبصاليم، وثلاثة جسور. وحصل ضرر كبير لا نستطيع تقديره على الصعيد الاقتصادي وخصوصاً أن هذه الاعتداءات حصلت في بداية موسم الصيف الواعد.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

هذه الأعمال المأسوية ليست في مصلحة استئناف مسيرة السلام. وأي تكرار لها يمكن أن يقضي على العملية كلها. وإذا كانت إسرائيل، وتحت أي وهم، تعتقد أن بمقدورها عبر استعمال القوة أن تؤثّر على مواقفنا الأساسية، دعوني أشدد على أن لا شيء يمكن أن يخفف من عزيمتنا على صعيد السياسة الوطنية. سنستمر في المطالبة بتنفيذ القرار ٤٢٥ الذي دعا إسرائيل، منذ ٢١ عاماً، إلى سحب كل قواتها المحتلة من أراضينا، فوراً وبدون قيد أو شرط، حتى الحدود المعترف بها دولياً.

نحن ملتزمون، بشكل قاطع، تلازم المسارين اللبناني والسوري في عملية السلام، وخصوصاً أن مصالحنا القومية تفرض ذلك. وسنستمر في دعمنا السياسي والمعنوي لأعمال المقاومة، ما دام هناك جزء من الأراضي اللبنانية تحت الاحتلال. وسنظل نحترم بشكل كلي تفاهم نيسان ١٩٩٦ الذي يرمي إلى حماية المدنيين من أي اعتداء. بالطبع نحن لا نحبّذ أي عمليات خارج الحدود. ولكن، في هذا الإطار، نحن نتساءل: ماذا تفعل إسرائيل منذ ٢١ عاماً على جانبنا من الحدود في الأراضي اللبنانية، وخصوصاً بعد صدور القرار ٤٢٥ الآنف الذكر؟

يود بعض أصدقائنا هنا التفريق بين موقف رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي بنيامين نتنياهو وموقف خلفه المنتخب إيهودا باراك. أي، بمعنى آخر، يريدوننا أن نضع اللوم على المغادر، وهو نتنياهو، وأن نُبرّىء الآتي وهو باراك، من أي مسؤولية عمّا حصل. نحن نتساءل: ماذا فعل باراك لوقف العدوان طوال ساعات الاعتداءات الإسرائيلية البربرية ضدّ لبنان؟ إننا ندعو المجتمع الدولي، وخصوصاً أميركا وفرنسا اللتين تتقاسمان رئاسة مجموعة تفاهم نيسان، إلى ممارسة الضغوط على إسرائيل، لحضّها على وقف أي عدوان جديد على لبنان.

ورداً على سؤال من الصحافيين قلت: «ضبط النفس لا يعني من وجهة نظرنا، وقف نشاط المقاومة. المقاومة اللبنانية ظاهرة مشروعة في بلدٍ أرضه محتلة من عدو. لذلك فإن من حق لبنان أن يقاوم الاحتلال الإسرائيلي. ونحن، كما قلت، ندعم المقاومة ما دام هناك شبر من الأراضي اللبنانية يرزح تحت الاحتلال».

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

ورداً على سؤال حول عدم اللجوء إلى مجلس الأمن، قلت: «نحن لم نلجأ إلى مجلس الأمن حتى نستنفد جميع السبل الأخرى للمعالجة. وهناك سبل نسلكها اليوم، وهي الاتصالات التي نقوم بها مع دول القرار، داعين إياها إلى الضغط على إسرائيل لوقف عدوانها على لبنان؛ وكذلك دعوتنا مجموعة تفاهم نيسان لاجتماع عاجل. وسيعقد هذا الاجتماع الإثنين المقبل.

أما لماذا لا نلجأ إلى مجلس الأمن في هذه المرحلة، فلأننا لا نتوقع منه أكثر من قرار، ونحن لدينا قرار من مجلس الأمن هو القرار ٤٢٥، ولن نفرّط في هذا القرار، وسنظل متمسكين به. ونخشى، بالعودة إلى مجلس الأمن، أن يتغير هذا القرار. ونحن، في أي حال، لا نسقط من حسابنا العودة إلى مجلس الأمن، إذا لم تثمر المساعي الأخرى التي نبذلها. أما الموقف من المقاومة، فقد سبق لي أن أكّدت، أكثر من مرة، أن المقاومة حقّ مشروع لشعبٍ أرضه محتلة. ونحن ندعم المقاومة ما دام هناك شبر من أرض لبنان تحت الاحتلال».

ورداً على سؤال حول التفاؤل الذي رافق انتخاب باراك رئيساً لوزراء إسرائيل بالنسبة لاحتمال قرب حصول تسوية، قلت: «نحن ننظر إلى هذا الأمر بحذر، ونقول أولاً إنّ باراك لا يمكن أن يكون أسوأ من نتنياهو بالنسبة إلى مسيرة التسوية. ولكننا لسنا من المراهنين على باراك، لأننا نعلم أن في تاريخه الكثير من التشدد، ولأن بعض ما صدر عنه من تصريحات، إثر فوزه في الانتخابات، لا يُبشّر بأنه كثير الاعتدال؛ ومن ذلك، اللاءات التي أطلقها، وكذلك حديثه عن لبنان، وقوله إنه يسعى إلى الانسحاب من لبنان خلال سنة من الزمن، مُضيفاً عبارة جعلتنا نشكّ في نيات مبيتة وراء هذا الموقف، وهي الانسحاب بموجب اتفاق. فأي اتفاق يسعى إليه من أجل الانسحاب من لبنان؟ نحن على غير استعداد إطلاقاً للسير في اتفاق منفرد مع إسرائيل يتعلق بالتسوية. كما أننا لسنا على استعداد إطلاقاً لتوقيع اتفاق ترتيبات أمنية، لأننا لن نُفرّط بالقرار ٤٢٥ الذي يقضي بالانسحاب غير المشروط من لبنان.

وفي ١٩٩٩/٦/٢٧، نسبت صحيفة النهار إلى رئيس الجمهورية العماد لحود كلاماً

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

جريئاً وغير مألوف قال فيه: «إنّ المقاومة لن تتخلّى، بدعم كامل ومُطلق من الحكومة اللبنانية، عن سلاح الكاتيوشا في عمق الأراضي الفلسطينية المحتلة ما دامت إسرائيل تقصف المدنيين اللبنانيين في بيوتهم»، وقال: «إنّ إسرائيلياً سيكون في مقابل لبناني يُقتل في كل مرّة يضرب الإسرائيليون المدنيين اللبنانيين الآمنين». هذا مع العلم أنني سبق أن قلت في مؤتمري الصحافي إنني لا أُحبّذ العمليات خارج الحدود اللبنانية. لكن ماذا يفعل الإسرائيليون على الأرض اللبنانية منذ أكثر من عشرين سنة؟

واستقبلت، قبل ظهر ذلك اليوم، موفداً خاصاً من الرئيس الفرنسي جاك شيراك، جاء يستطلع الأوضاع، ويدعو إلى التهدئة، ويؤكّد التزام فرنسا القرار ٤٢٥ وتفاهم نيسان، ويستنكر العدوان الإسرائيلي. وكان الموفد الفرنسي قد توقّف في دمشق قبل أن يتوجّه إلى بيروت للقاء الرئيس لحود ولقائي.

وصدر، عن الاتحاد البرلماني العربي الذي عقد في دمشق بحضور الرئيس نبيه بري، بيان داعم للبنان جاء فيه أن العدوان الإسرائيلي على لبنان، هو انتهاك خطير للقانون الدولي.

وكان من المفترض أن تعقد مجموعة المراقبة لتفاهم نيسان اجتماعها، للنظر في الشكوى اللبنانية ضدّ إسرائيل، الإثنين في ١٩٩٩/٦/٢٨، فأُرجيء الاجتماع إلى موعد لم يُحدّد، لأنّ إسرائيل رفضت المشاركة فيه. وقد عُزي هذا الموقف السلبي من إسرائيل إلى أسباب عديدة، منها أنّ الوفد الإسرائيلي لا يملك موقفاً واضحاً ومحدداً في المرحلة الانتقالية بين حكومة نتنياهو الراحلة وحكومة باراك التي لم يتم تأليفها بعد؛ ومنها رغبة إسرائيل في إبقاء سيف التهديد مُسلّطاً على لبنان بمعاودة الاعتداء عليه؛ ومنها الأزمة المتفاقمة في العلاقة بين إسرائيل وفرنسا، بعد الانتقادات الحادّة التي وجهها وزير الخارجية الإسرائيلي أرييل شارون إلى فرنسا، واتّهامه إياها بالانحياز إلى الموقف اللبناني. وقد تبلّغ رئيس لجنة المراقبة لتفاهم نيسان، المندوب الفرنسي، أن إسرائيل علّقت مشاركتها على تأليف حكومة جديدة فيها برئاسة باراك، هذا في الوقت الذي كان وزير الدفاع في الحكومة الإسرائيلية المغادرة موشي أرينز يقول إنه «لم يعد للتفاهم من معنى».

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

اتّصلت بالسفيرين الأميركي والفرنسي وتحدّثت معهما بالنتائج التي يمكن أن تترتّب على تأجيل اجتماع المجموعة، مُعرباً عن قلقي حيال الخطر الذي يتهدّد تفاهم نيسان، من جرّاء سلبية الموقف الإسرائيلي منه. وإذ أبديت خشيتي من أن يكون تفاهم نيسان هو أساساً هدف العدوان الذي تعرّض له لبنان، لوّحتُ إلى أنّ لبنان يحتفظ لنفسه بحقّ اللجوء إلى مجلس الأمن.

ترأست جلسة مجلس الوزراء التي عقدت في ٣٠/٦/١٩٩٩، وأدليت في مستهلّها بكلمة قلت فيها: «لا يسعنا إلا أن نتوقّف أمام محاولات إسرائيل لنسف تفاهم نيسان. ولعل هذا التفاهم كان أول استهدافات العدوان. إنّ تأجيل اجتماع مجموعة المراقبة، حتى ما بعد قيام الحكومة الجديدة في إسرائيل، قد يكون تعبيراً عن موقف إسرائيل الحقيقي الرامي إلى القضاء على تفاهم نيسان، والعودة من ثم إلى شريعة الانتقام من المدنيين الأبرياء في لبنان، وهم الذين وجد تفاهم نيسان لحمايتهم أساساً. إننا نُعلن تمسّكنا المطلق بهذا التفاهم، ويسعدنا أن نُسجّل كذلك التزام سوريا وسائر الدول الأعضاء في مجموعة المراقبة لتفاهم نيسان. ونحن في انتظار الدور الذي تقوم به الدولتان اللتان تتقاسمان رئاسة المجموعة، أي الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا، من أجل المحافظة على هذا التفاهم وتفعيله». وأعلنت في مجلس الوزراء أننا سنضطرّ إلى اللجوء إلى مجلس الأمن الدولي، في حال بقيت أعمال مجموعة المراقبة مُجمّدة.

ونقلت وكالة «رويترز»، عن مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية، قوله: «ما زلنا نؤيّد مجموعة المراقبة. ونحن نعتقد أنه من المهمّ التزام تفاهم نيسان عام ١٩٩٦، والنظر في الشكاوى من خلال مجموعة المراقبة». وقد أطلق تجميد أعمال المجموعة سجالاً حاداً في إسرائيل، بين شيمون بيريز، الذي كان رئيساً لوزراء إسرائيل يوم عقد تفاهم نيسان، وموشي أرينز، وزير الدفاع في الحكومة المغادرة، الذي نسب إليه كلام يدعو إلى إلغاء التفاهم. وقد وصف بيريز قرار الإلغاء الذي تحدّث عنه أرينز بالمُتطرّف والأخرق.

واستقبلت السفيرين الأميركي والفرنسي في ٢/٧/١٩٩٩. ولدى خروجه من اللقاء معي، صرّح السفير الأميركي بأنّ بلاده تدعم تفاهم نيسان دعماً مُطلقاً، وأنها تؤمن بأنّ

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

التفاهم ومجموعة المراقبة يؤمّنان أفضل آلية وأفعلها لمعالجة التوتّر، وأنّ الإدارة الأميركية ستتّصل بحكومة باراك بعد تأليفها لتحديد موعد لاجتماع مجموعة المراقبة.

وصرّح السفير الفرنسي، ردّاً على كلام لموشي أرينز اعتبر فيه التفاهم مُلغى، فقال إنّ هذا تصريح لوزير سابق، وأنّ تفاهم نيسان سيستمرّ مع حكومة باراك الجديدة.

في ٦/٧/١٩٩٩، أعلن باراك، في خطابٍ ألقاه أمام الكنيست يوم تسلّمه مسؤولياته، برنامج حكومته. علّقت على مضمون هذا البرنامج بالقول: «لا أريد أن أكون متشائماً فيما يبدي الكثيرون التفاؤل باحتمال معاودة مسيرة التسوية في المنطقة. ولكنني أُسجّل أنّ باراك لم يَقُل إنّه سيعاود المفاوضات على المسارين اللبناني والسوري، من حيث توقّفت زمن الحكومة العمالية التي كان هو فيها وزيراً للخارجية، وكذلك إغفاله القرار ٤٢٥ الذي يدعو إلى انسحاب إسرائيل من دون شروط، عندما تحدّث عن نيّته سحب قوات الاحتلال الإسرائيلية خلال سنة من لبنان، بل إنّه تحدّث عن ضمان الأمن على الحدود الشمالية لإسرائيل».

في ٨/٧/١٩٩٩، أعلنت إسرائيل قرارها العودة مجدداً إلى مجموعة المراقبة لتفاهم نيسان.

في الوقت الذي كان يكرر فيه رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهودا باراك تصميم إسرائيل على سحب قواتها من لبنان خلال سنة، ألقى سفير لبنان في واشنطن فريد عبود، في إحدى غرف مبنى إداري تابع للكونغرس الأميركي، محاضرة كان أبرز ما جاء فيها قوله إن لبنان ينتظر، بعد الانسحاب الإسرائيلي، أن ينتشر جنود الأمم المتحدة على الحدود الدولية، وأن يساعده الجيش اللبناني على السيطرة على المنطقة. وقال إن مقاربة رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد إيهودا باراك، حيال السلام، مختلفة كلياً، ويمكن أن تأتي بالسلام للبنان. وقال إن السلام والأمن يجب أن يكونا الهدف المشترك للبنان وإسرائيل. وقد تعرضت الحكومة لهجوم عنيف من المعارضة بسبب هذه المواقف. وكان كلام وليد جنبلاط الأكثر حدة في هذا الصدد، إذ وجّه سؤالاً إليّ بصفتي وزيراً للخارجية عمّا إذا كان كلام عبود «من وحي وزير الخارجية اللبناني، إذا كان هناك من وزير للخارجية»، أم أن

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

كلام عبود مستوحى من حكومة الظل«قاصداً بذلك معاوني رئيس الجمهورية». وقد رددت على سؤال من صحيفة «النهار» في هذا الشأن قلت فيه إننا «على غير استعداد لمقايضة الانسحاب بالترتيبات الأمنية، وذلك انسجاماً مع القرار ٤٢٥». وقلت محدداً موقف لبنان من المفاوضات: «نحن متمسكون بوحدة المسارين اللبناني والسوري، والدخول في مسيرة التسوية، شرط أن تكون عادلة وشاملة، وضمن إطار وحدة المسارين. ونحن متمسكون بالقرار ٤٢٥؛ ولن نخوض تالياً في محادثات تحت شعار الأرض مقابل السلام، لأن القرار ٤٢٥ يقضي بانسحاب غير مشروط من جميع الأراضي اللبنانية. وطبعاً نحن معنيون بمصير اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. والحكومة تتبنى الإجماع اللبناني على حق الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم فلسطين».

وفي ١٩/٧/١٩٩٩. صدر بيان عن وزارة الخارجية جاء فيه: «تناقلت بعض وسائل الإعلام مقتطفات ذكرت أنها وردت في محاضرة ألقاها قبل أيام سفير لبنان في واشنطن (فريد عبود) حول العملية السلمية والمفاوضات المرتقب معاودتها. ويهمّ وزارة الخارجية أن تؤكّد أن تعليماتها المتكررة لجميع ديبلوماسييها، ولا سيما منهم رؤساء البعثات تقضي بالتمسك بثوابت الموقف اللبناني وتلافي التحليلات والاجتهادات الشخصية العلنية في هذا الشأن، تحاشياً لما يمكن أن تؤدي إليه من استنتاجات غير دقيقة واسترهان للمستقبل، أو استبيان في غير محله للأمور. كما يهمها أن توضح أنها نبّهت سفير لبنان في واشنطن إلى ضرورة استطلاع رأي الوزارة وتوجيهاتها، والتماس موافقتها على نصوص أي تصريحات أو محاضرات يزمع السفير الإدلاء بها أو إلقاءها. وفي هذه المناسبة، جددت الوزارة تعليماتها إلى جميع ديبلوماسييها في الخارج، كما في الإدارة المركزية، باستئذانها قبل الإدلاء بأي تصريحات، عملاً بالقوانين والأنظمة النافذة».

الهجوم الجوي الثاني

بث التلفزيون الإسرائيلي، مساء ٤/٢/٢٠٠٠، أن إسرائيل فشلت في محاولة اغتيال أحد قادة «حزب الله». وقال المراسل العسكري للتلفزيون إنه «كان يفترض أن تكون الغارة التي شنّتها مروحية إسرائيلية على سيارة أحد كوادر «حزب الله»، خارج المنطقة الحدودية

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

المحتلة، رداً على اغتيال (العميل) عقل هاشم، ومقتل ثلاثة جنود إسرائيليين قبل بضعة أيام. وأضاف المراسل العسكري«أن الهدف الذي تم اختياره خلال الاجتماع الأخير للحكومة الإسرائيلية كان قائد القطاع الغربي في «حزب الله»، وهو منصب يعادل منصب عقل هاشم في ما يسمى «جيش لبنان الجنوبي». وقال المراسل العسكري الإسرائيلي «أن رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهودا باراك انفعل بغضب عندما أُبلغ أن المسؤول في حزب الله نجا من محاولة اغتياله».

في غضون ذلك، صرح الناطق باسم القوات الدولية في الجنوب تيمور غوكسل بالقول: «إن الوضع آخذ بالتدهور منذ نحو ثلاثة أشهر. وفي النهاية قد نضطر إلى تغيير أماكن مواقعنا الأكثر تعرضاً».

وصفت وكالة الصحافة الفرنسية الأسبوع الأول من شباط (فبراير) ٢٠٠٠ بأنه أسبوع أسود لإسرائيل في الجنوب، إذ ارتفع عدد القتلى في صفوف الجيش الإسرائيلي في الشريط المحتل، منذ مطلع العام ٢٠٠٠، إلى خمسة، إضافة إلى الرجل الثاني في ما يسمى «جيش لبنان الجنوبي» عقل هاشم. وقد هدد إيهودا باراك من عمّان، الأردن، بعد اجتماعه مع الملك عبد الله الثاني، بالرد على أي عملية عسكرية قد يتعرّض لها الجيش الإسرائيلي في لبنان، مشدداً على أن إسرائيل لا تزال عازمة على الانسحاب من جنوب لبنان في تموز (يوليو) ٢٠٠٠.

قرابة الساعة الثانية عشرة والربع بعد منتصف ليل الإثنين في ٧/ ٢/ ٢٠٠٠، باشرت إسرائيل بتنفيذ غارات جوية فوق لبنان، كانت قد قررتها الحكومة الإسرائيلية الأمنية المصغّرة انتقاماً للضحايا الإسرائيليين الذين سقطوا نتيجة العمليات العسكرية التي قامت بها المقاومة في الجنوب اللبناني.

شن الطيران الحربي الإسرائيلي أولى غاراته على مدينة بعلبك، حيث نفّذ ثلاث غارات خلال بضع دقائق، مطلقاً نحو ١٢ صاروخاً، استهدفت خصوصاً محطة لتوزيع الكهرباء تغذي المدينة والمنطقة؛ فأدى ذلك إلى انقطاع التيار الكهربائي في المدينة وضواحيها. فقد دُمّرت محطة الكهرباء بكاملها، واشتعلت فيها النيران. ثم استهدفت الغارات المنطقة

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

الجردية شرقي بعلبك وأطراف المدينة. وقد أصيب في هذه الغارات لا أقل من ١٢ مواطناً بجروح.

وبعد دقائق، أغار الطيران الإسرائيلي على محطة تحويل الكهرباء في دير نبوح قرب زغرتا في الشمال، ودمّرها تدميراً كاملاً على دفعتين. فانقطع التيار الكهربائي عن منطقة زغرتا ومناطق واسعة في الشمال، باستثناء تلك التي تتغذى من محطة قاديشا.

وقرابة الواحدة إلاّ ربعاً ليلاً، شنّ الطيران الحربي الإسرائيلي غارة على محطة الكهرباء في الجمهور على مقربة من العاصمة بيروت، وأتبعها بعد نحو عشر دقائق بغارة ثانية. وقد شبّت النيران في المحطة، فيما انقطع التيار الكهربائي عن مناطق واسعة في بيروت والضواحي، فغرقت في ظلام دامس. ولدى سماعي دوي المتفجرات، نهضت من فراشي، وأجريت اتصالات مع مصادر الأمن ثم مع المسؤولين في مؤسسة كهرباء لبنان مستطلعاً تفاصيل ما وقع. وكان هدير الطائرات المعادية، المحلّقة في الأجواء اللبنانية، يُسمع باستمرار.

في الثالثة إلاّ ربعاً فجراً، اتصل بي أحد رجال الإعلام، فأودعته تصريحاً قلت فيه: «هذا قدرنا، أن نتلقّى العدوان من إسرائيل مضاعفاً. إنها تحتل أرضنا، وتضرب أهدافاً مدنية، حتى تمنع الشعب اللبناني من التعبير عن رفضه للاحتلال الغاشم. وما المقاومة إلا تعبير عن رفض لبنان كله لواقع الاحتلال. فإذا كان هدف إسرائيل، من تصعيد عدوانها على لبنان، ضرب اللبنانيين في معيشتهم، سبيلاً إلى دفعهم إلى التسليم بواقع الاحتلال، فقد خاب ظنّها. فاللبنانيون كانوا ولا يزالون وسيبقون صوتاً واحداً ويداً واحدة في الإصرار على تحرير أرضهم، مهما بلغ صلف العدو وجبروته. فنحن نتسلح بقوة حقّنا وصدق إيماننا ووحدة إرادتنا، كما نتسلّح بالشرعية الدولية المتمثلة بقرارات الأمم المتحدة التي تضرب إسرائيل بها عرض الحائط. والعدو يتسلّح بالتكنولوجيا الحربية المدمّرة. وقد برهنت الأيام أن سلاحنا أقوى من سلاح إسرائيل وأبقى. من هنا منعة صمودنا وإرادتنا. ولا شيء يثنينا عن موقفنا، مهما بلغت التضحيات. ونحن في هذه الوقفة، إنما نذود عن كرامة العرب جميعاً ونجسّد إباءهم».

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

كانت نذر العدوان قد بدأت تبرز خلال اليوم السابق في إسرائيل. فقد بثت شبكة التلفزيون الأولى، وهي رسمية، والثانية وهي خاصة، صوراً لجنود إسرائيلين ملطخين بالدماء، بعضهم مصاب بجروح خطرة، بعد هجوم المقاومة على موقع بلاط قبل يومين. ولعل الهدف من بث هذا المشهد الاستفزازي استنفار الرأي العام الإسرائيلي ضد لبنان، تمهيداً لشن اعتداء واسع عليه. واعتبرت صحيفة «معاريف» الإسرائيلية أن بث مثل تلك الصور هو «ضربة فأس تلفزيونية على رأس الرأي العام الإسرائيلي».

أما باراك، فكان أبلغ في الليلة السابقة كبار المسؤولين العسكريين، في حضور رئيس الأركان الجنرال شاوول موفاز، أن «الوضع لم يعد يحتمل وسنرد بقساوة». وقال: «بالطبع سنحدد المكان والزمان للرد، علماً بأنه من حقّنا التحرّك بحرية لضمان أمننا». وعقد باراك جلسة خاصّة لمجلس وزرائه الأمني المصغّر، خصص للبحث في الرد على هجمات «حزب الله».

وعقب الاجتماع الذي دام أكثر من ست ساعات، في حضور عدد من كبار القادة العسكريين، أنذر باراك «حزب الله» بأن يتوقّع «انتقاماً مؤلماً». وذكرت القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي أن باراك التقى في وقت لاحق ممثلين عن بلديات بلدات شمال إسرائيل، بقصد تحضير السكان في هذه المنطقة لاحتمال تعرّضهم لقصف بصواريخ الكاتيوشا وقذائف الهاون، إذا ما نفذت إسرائيل عمليات انتقامية مكثّفة في لبنان. وفيما جدد باراك التأكيد أنه ينوي الانسحاب من لبنان بحلول تموز (يوليو) ٢٠٠٠، لفت المعلّق التلفزيوني إلى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي لم يقل هذه المرة أن هذا الانسحاب يجب أن يحصل «في إطار اتفاق» مع سوريا، أو مع لبنان وسوريا، كما درج على القول في السابق.

أما وزير الأمن الداخلي شلومو بن عامي، فدعا إلى رد إسرائيلي عنيف، قائلاً: «لا أريد الانتقام بل الرد بقوة لنفهم سوريا من يسيطر على لبنان؛ وإننا لن نتفاوض معها إن كنا في موقف ضعيف». وأضاف القول: «أعتقد أن العدو ليس حزب الله وحده، بل والحكومة اللبنانية أيضاً، كما أن السوريين يتحمّلون المسؤولية».

وإذ جدد باراك تهديده بالقول: «الوضع أصبح لا يطاق ولذا علينا الرد بحزم»،

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

صرّحت بالقول: «المقاومة ليست السبب ولم تكن يوماً كذلك. فالمقاومة هي نتيجة للاحتلال؛ ومن الطبيعي أن تستمر ما دام الاحتلال قائماً. ولا تستطيع إسرائيل تغيير هذا الواقع بتصعيد اعتداءاتها على لبنان».

أعلن حاييم رامون، الوزير في رئاسة مجلس الوزراء الإسرائيلية أن إسرائيل لم تعد ملزمة في نشاطها العسكري في لبنان بترتيبات ١٩٩٦، أي بتفاهم نيسان. ولكنه لم يلبث أن تراجع عن موقفه هذا، بعد أن نقلت إذاعة الجيش الإسرائيلي عن رئاسة الوزراء أن باراك يرى أن الترتيبات لا تزال سارية المفعول. كما أبلغ وزير الأمن الداخلي محطة تلفزيون أم. بي. سي. التلفزيونية عدم ممانعة إسرائيل في حضور اجتماعات مجموعة المراقبة. ووصف تفاهم نيسان بأنه قائم وساري المفعول ومستمر وفقاً لقواعد اللعبة في الجنوب. وقال إن ما نقل عن حاييم رامون لا يمثّل الموقف الإسرائيلي الرسمي.

وأعلنت ناطقة باسم وزير الخارجية الإسرائيلي ديفيد ليفي أنه قال، لمسؤولين أجانب التقاهم أخيراً، إنه إذا لم تبرم إسرائيل اتفاقاً مع سوريا بحلول تموز (يوليو)، فإنها ستنسحب من لبنان من جانب واحد.

أعلن لبنان تمسّكه بتفاهم نيسان، داعياً مجموعة المراقبة المنبثقة منه إلى اجتماع عاجل للنظر في التطورات المستجدّة والاعتداء الواسع على منشآته المدنية. أما المقاومة التي نفذت عمليتين جديدتين أدتا إلى مقتل جندي إسرائيلي وجرح آخر ومقتل عنصر من المسمى «جيش لبنان الجنوبي»، فأعلنت أنها «تحتفظ لنفسها بحقها الكامل في الرد على الخرق الإسرائيلي الفاضح لتفاهم نيسان في التوقيت المناسب، وبالشكل الذي تختاره». ولقد وقفت المقاومة موقفاً مسؤولاً، إذ لم تسارع إلى الرد على الغارات بإطلاق صواريخ الكاتيوشا على شمال إسرائيل، فحرمت إسرائيل بذلك من ذريعة لتصعيد اعتداءاتها على الأهداف المدنية في لبنان. وقد ذكر التلفزيون الإسرائيلي أن الحكومة الإسرائيلية أعلنت حالة الطوارىء في شمال البلاد، تحسّباً لرد فعل المقاومة على تجديد الغارات على لبنان.

غداة العدوان الإسرائيلي الواسع على لبنان، تلقّيت اتصالات هاتفية من وزير الخارجية السوري فاروق الشرع، ووزير الخارجية الفرنسي أوبير فدرين، ووزير

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

الخارجية الإيراني كمال خرازي، فأطلعتهم على تطورات الموقف الناجم عن الاعتداء وطلبت إليهم القيام بما ينبغي لمنع إسرائيل من مواصلة اعتداءاتها على لبنان. والتقيت صباح ذلك اليوم السفير الأميركي في بيروت ديفيد ساترفيلد، والقائم بالأعمال الفرنسي فرانسوا سينيمو؛ فطلبت إليهما نقل صورة ما حصل لحكومتيهما، والعمل على ردع إسرائيل عن متابعة اعتداءاتها على لبنان، والسعي لعقد اجتماع عاجل لمجموعة المراقبة المنبثقة من تفاهم نيسان، للنظر في شكوى لبنان ضد إسرائيل إزاء ما ارتكبت من عدوان.

وعقد مجلس الوزراء جلسة استثنائية للبحث في ظروف العدوان ونتائجه، وتقرير ما يجب من عمل لمواجهة النتائج ومنع إسرائيل من الاستمرار في اعتداءاتها واستنفار الرأي العام العربي والدولي لمصلحة لبنان. في مستهل الجلسة، أدلى رئيس الجمهورية العماد إميل لحود بكلمة قال فيها إن الاعتداءات «لن تؤدي إلى إقامة معادلة ميدانية جديدة لمصلحة إسرائيل، وخصوصاً في ما يتعلّق بحق المقاومة في القيام بعمليات يومية ضد العدو في المنطقة المحتلة حتى زوال الاحتلال». وأبلغ رئيس الجمهورية إلى مجلس الوزراء أنه تلقى اتصالاً من العقيد الركن الدكتور بشار الأسد، يشعره فيه باستعداد سوريا المساهمة مع لبنان في إصلاح الأضرار التي سببها القصف الإسرائيلي.

ثم أدليت بكلمة قلت فيها: «إسرائيل تريدنا أن نحمي جنودها على أرض لبنان. فإذا كانت الجريمة التي ارتكبتها إسرائيل ليلة أمس بضرب أهداف مدنية رداً على العمليات التي قامت بها المقاومة في الأيام الأخيرة، فيجب أن يكون معلوماً أن المقاومة لم تخرق تفاهم نيسان، إذ اقتصرت عمليّاتها على الأهداف العسكرية داخل لبنان. أما إسرائيل، فقد خرقت تفاهم نيسان بضربها أهدافاً مدنية في العمق اللبناني. وليكن معلوماً أيضاً أن لبنان لن يحمي الاحتلال الإسرائيلي لأرضه في حال من الأحوال؛ فالمقاومة حق مشروع لأي شعب تقع أرضه تحت الاحتلال».

وخرجت من الجلسة لألتقي الصحافيين مع وزير الإعلام، وأرد على أسئلتهم. فقلت: «ليس من حق إسرائيل أن تنسحب من مجموعة تفاهم نيسان في شكل أحادي، ذلك أن تفاهم نيسان عقد بين خمسة أطراف، بينهم بالطبع الولايات المتحدة وفرنسا، الدولتان

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

اللتان تتقاسمان رئاسة المجموعة بالتناوب، وبينهم أيضاً سوريا وبالطبع لبنان وإسرائيل. هذا التفاهم بين خمسة أطراف لا يحق لإسرائيل منفردة أن تنقضه. وخروجها من التفاهم هو إدانة لها وللأعمال التي تقوم بها». ورداً على سؤال حول احتمال اللجوء إلى مجلس الأمن، قلت: «نحن نلجأ إلى مجلس الأمن إذا تبيّن أن لنا مصلحة في ذلك، وإذا كنّا نضمن النتيجة التي تصب في مصلحة لبنان. ونحن نقوم بمشاورات في نيويورك على هذا الصعيد، إلاّ أن النتيجة حتى الآن لم تكن مشجّعة في هذا الاتجاه».

وقد وجّهت رسالة إلى أمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان، عن طريق مندوب لبنان الدائم في المنظمة الدولية، عرضت فيها حصيلة العدوان، وأكدت التزامنا تفاهم نيسان. ودعوته للتدخل من أجل ضمان عدم استمرار إسرائيل في اعتداءاتها، وطلبت إليه توزيع نص الرسالة على أعضاء مجلس الأمن.

تواصلت الاعتداءات الإسرائيلية جواً وبراً، وشن الطيران الحربي، الذي لم يفارق الأجواء اللبنانية بعد يومين من بدء الغارات المدمرة، غارات متلاحقة، رافقها قصف مدفعي على أهداف في النبطية وحاصبيا، وعلى مواقع في القطاع الأوسط؛ فخلّفت وراءها كثيراً من الدمار وعدداً من الجرحى. مع ذلك بدت الاعتداءات الإسرائيلية في اليوم الثالث إلى انحسار، برغم تهديدات وزير الخارجية الإسرائيلية ديفيد ليفي «بإشعال أرض لبنان» في حال سقوط صواريخ كاتيوشا على شمال إسرائيل. وما زالت إسرائيل ترفض تحديد موعد لاجتماع مجموعة المراقبة المنبثقة من تفاهم نيسان. وبدأت تُسمع من إسرائيل أصوات تدعو إلى تعديل التفاهم؛ وهذا ما يرفضه لبنان رفضاً قاطعاً. وعندما تقدّمت إسرائيل بشكوى جديدة أمام مجموعة المراقبة، فُسِّر ذلك بأن إسرائيل ستعود إلى المجموعة في إطار تفاهم نيسان، ولكن المسألة هي مسألة توقيت.

هدد ديفيد ليفي في بيان رسمي أنه، في حال سقوط صواريخ كاتيوشا على شمال إسرائيل «فإن أرض لبنان ستشتعل»؛ وأضاف: «إذا سقطت الصواريخ، فإن النيران ستدمر مصالح حيوية في لبنان، وسيتطلب الأمر سنوات لإصلاحها». وشدد على أن «لبنان يتمتع بحكومة وجيش، وعليهما أن يمنعا هجمات حزب الله ضد إسرائيل».

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

انبريتُ إلى الرد على هذه التهديدات، بالقول: «إن ما سمعناه من وزير الخارجية الإسرائيلي من تهديد ووعيد ليس جديداً. فهو جزء من الإرهاب الإسرائيلي الذي يتعرّض له لبنان، بدءاً بالاحتلال ،وانتهاءً بالقصف والقتل. وهو، في تهديداته هذه، إنما يذكّرنا بذهنية الإبادة التي تميّزت بها النازية في زمن هتلر. مرة جديدة نقول إن الحل بكل بساطة يكمن في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي. تلك هي البداية، أما المقاومة، فهي نتيجة الاحتلال والقصف الإسرائيلي وليس العكس. فالكرة إذاً هي في الملعب الإسرائيلي؛ والحل يبدأ بالعودة إلى التزام تفاهم نيسان، وصولاً إلى تنفيذ القرار ٤٢٥».

أما الموقف الأميركي، فلم يكن منصفاً أو عادلاً، على جاري العادة. فقد صرّح الرئيس الأميركي بيل كلنتون بأن «من الواضح أن الغارات (الإسرائيلية) تأتي رداً على مقتل جنديين إسرائيليين في حادثين منفصلين». وكانت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت قد صرّحت بأن الأحداث بدأت، عندما أطلق حزب الله عملياته في الأسبوعين الأخيرين. وأضافت أن «الذي قام به الإسرائيليون هو توجيه رسالة قوية بأنهم لا يريدون التصعيد». ودعت إلى عقد اجتماع لمجموعة المراقبة. وهكذا فإن تصريحات الرئيس الأميركي ووزيرة خارجيته كان من شأنها تبرير الاعتداءات على لبنان.

استدعيت في ١٠/٢/٢٠٠٠ السفراء العرب، لأطلعهم على مجريات الأحداث، والطلب إلى دولهم العمل على لجم إسرائيل عن متابعة اعتداءاتها، وإلى تقديم المساعدات إلى لبنان لإعادة بناء ما دمّرته الغارات. فالتقيت، على التوالي، سفراء مصر والمملكة السعودية وقطر والكويت والجزائر وتونس والإمارات والسودان وليبيا واليمن. في هذه الأثناء، كنت على اتصال مستمر مع أمين عام جامعة الدول العربية عصمت عبد المجيد الذي لقيت منه كل تعاطف وتجاوب.

ومما يذكر أن حفيد لبنان، الأمير الوليد بن طلال بن عبد العزيز، تبرّع بمبلغ خمسة ملايين دولار لصندوق إعادة بناء ما دمّرته الغارات. وقد توالت التبرعات من أهل الخير من مواطنين لبنانيين مقيمين ومغتربين.

ترأست في ١٠/٢/٢٠٠٠ جلسة مجلس الوزراء؛ وأدليت في مستهلّها بكلمة قلت

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

فيها إن «العدوان الأخير استهدف الإنسان في لبنان في حياته ومعيشته. إلاّ أن المواطن اللبناني الذي صمد صموداً رائعاً بإباء وكرامة خلال سنوات الحوادث المؤلمة، قادر على التغلّب على الصعوبات المستجدة المتكررة». وأعرب مجلس الوزراء بلسان وزير الإعلام، بعد الجلسة، عن أسف الحكومة للموقف الأميركي الذي يبرر الاعتداءات الإسرائيلية، ويلقي باللوم على المقاومة، وهذا موقف مغاير للحقيقة والواقع، ومن شأنه التأثير على موقع الولايات المتحدة بصفتها شريكاً في عملية السلام يجب أن يبقى بعيداً عن المواقف المرتهنة.

أعلن الجيش الإسرائيلي في ١٠/ ٢/ ٢٠٠٠ أن جندياً منه قتل في قلعة الشقيف وجرح آخر، بفعل صاروخ أطلق من بلدة كفر تبنيت. وقال الناطق العسكري الإسرائيلي «إن إسرائيل تعتبر استمرار فتح من سمّاهم إرهابيين النار من القرى أمراً خطيراً جداً يتناقض مع ترتيبات عناقيد الغضب (أي تفاهم نيسان)».

وكان عقد الوفود المشاركة في مجموعة المراقبة قد اكتمل في مقر القوة الدولية في الناقورة، استعداداً لعقد اجتماع للمجموعة. ووصل الوفد الإسرائيلي، لكنه لم يدخل غرفة الاجتماع، حيث كانت سائر الوفود تنتظر. ثم ما لبث الوفد الإسرائيلي أن غادر المكان بطلب من حكومته، احتجاجاً على إصابة الجنديين الإسرائيليين. وقد اعتبرتْ أن لا مبرر لانسحاب إسرائيل من الاجتماع، باعتبار أن مجموعة المراقبة هي المكان الطبيعي إذا كان لدى إسرائيل ما تعترض عليه أو تشكو منه، آملاً أن لا يكون انسحابها مقدمة لأمر ما تبيته إسرائيل.

وفي مقابلة مع التلفزيون الإسرائيلي، جدد باراك تهديداته، فقال: «سنرد بضربات موجعة جداً في الأراضي اللبنانية، عندما نقرر ذلك، وبالطريقة التي نختارها». وكرر تعهده بسحب القوات الإسرائيلية من لبنان قبل حلول شهر تموز (يوليو)، مضيفاً، كما يفعل عادة، أن هذا الانسحاب يجب أن يتم في إطار اتفاق مع سوريا... «ولا أقول ما سوف يحدث في حال لم يتم التوصل إلى اتفاق بحلول تموز (يوليو)».

واصلت تحركي الدبلوماسي، فدعوت جميع سفراء الدول المشاركة في مجلس الأمن

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

إلى عقد لقاء مشترك معهم، في ما بدا أنه نسخة عن مجلس الأمن؛ فحضر السفيران الأميركي والبريطاني والقائمون بالأعمال الفرنسي والصيني والروسي، وهؤلاء يمثلون الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وكذلك السفيران الكندي والأرجنتيني والقائم بالأعمال الهولندي. وقد شارك في الاجتماع إلى جانبي أمين عام الخارجية زهير حمدان ومستشاري الدبلوماسي يحيى المحمصاني. ولدى انتهاء الاجتماع، تحدث باسم المشاركين فيه سفير الولايات المتحدة الأميركية.

بعد ذلك استقبلت سفراء الاتحاد الأوروبي ودول أميركا اللاتينية. وقد ضم الاجتماع السفير البابوي والسفراء الكوبي والمكسيكي والإسباني والسويسري والبولوني والتركي والأرمني والبرازيلي والنروجي والبلغاري والغابوني واليوناني والنمسوي والأسوجي والدنمركي، وممثل الاتحاد الأوروبي، والقائمين بالأعمال اليوغوسلافي والمجري والألماني والروماني والكولومبي.

لدى مغادرتي السرايا الحكومية، قلت رداً على سؤال: «الأصدقاء، الذين تشاورنا معهم في احتمال لجوء لبنان إلى مجلس الأمن، نصحونا بعدم التوجّه إلى المجلس، خشية أن نفاجأ بقرار يساوي بين الضحية التي هي لبنان والمعتدي الذي هو إسرائيل. (وموقف الولايات المتحدة الأميركية معروف). هذا فضلاً عن احتمال تشعب المناقشات بما قد يؤدي إلى إصدار قرار قد لا يكون في مصلحة لبنان، وقد يكون من شأنه إضعاف القرار ٤٢٥».

ووجّهت رسالة إلى رئيس الوزراء الفرنسي ليونيل جوسبان، شكرته فيها على الموقف الفرنسي من الاعتداء الإسرائيلي الأخير على محطات تحويل الكهرباء. وأثنيت على الجهود التي تبذلها الحكومة الفرنسية لتخفيف التوتر والحؤول دون تجدد الاعتداءات على لبنان. وأكّدت في الرسالة التزام لبنان الثابت لتفاهم نيسان، كما وضع عام ١٩٩٦ بمشاركة فرنسية فاعلة. وتمنيت على رئيس وزراء فرنسا تنشيط المساعي لحمل إسرائيل على العودة إلى المشاركة في اجتماعات مجموعة تفاهم نيسان.

واتجه تفكيرنا نحو دعوة مجلس وزراء الخارجية العرب إلى اجتماع يعقد في بيروت،

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

ويخصص للبحث في الوضع المترتب على استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأرض اللبنانية، ومواصلة إسرائيل اعتداءاتها على لبنان. وكان أمين عام جامعة الدول العربية قد لوّح في أحد اتصالاتي الهاتفيه معه، إلى هذا الاحتمال؛ وأبدى استعداده للمساعدة في تحقيق هذه الخطوة.

أدليت في ١٧/٢/٢٠٠٠ بتصريح قلت فيه: «كنا نتوقع نتائج المساعي التي تبذلها الولايات المتحدة وفرنسا من أجل إعادة تحريك مجموعة تفاهم نيسان؛ فإذا بنا نفاجأ بتصعيد خطير في الموقف الإسرائيلي، بإعلان التفويض إلى لجنة مصغّرة اتخاذ القرارات لضرب البنى التحتية اللبنانية. إن دل هذا التطور على شيء، فعلى غطرسة القوة الإسرائيلية التي لا تعرف حدوداً، كما على تصميم إسرائيل على هتك تفاهم نيسان، بل تجاهله. إننا نطالب الدولتين الراعيتين لتفاهم نيسان بموقف صارم من هذا التصعيد الجديد، وخصوصاً أن إسرائيل تستخدم الأسلحة الأميركية في اعتداءاتها على الأهداف المدنية في لبنان. وأدهى ما في الأمر أن إسرائيل تبغي من تهديداتها واعتداءاتها حماية الاحتلال الإسرائيلي للأرض اللبنانية».

وقد أجريت في هذا الشأن اتصالات هاتفية بعدد من المسؤولين العرب، أبرزهم ولي عهد المملكة العربية السعودية الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، ووزير الخارجية السوري فاروق الشرع، والمصري عمرو موسى، والكويتي الشيخ صباح الأحمد الصباح، والأردني عبد الإله الخطيب، والأمين العام لجامعة الدول العربية عصمت عبد المجيد.

ومساءً تلقّيت اتصالاً من الدكتور عمرو موسى، أطلعني خلاله على الاتصالات التي أجراها من جانبه في شأن لبنان. واستقبلت السفير الأميركي الذي سلّمني رسالة من وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت، رداً على رسالة كنت وجّهتها إليها قبل أيام. وقد أعربت في رسالتها عن أسفها للهجمات التي استهدفت منشآت مدنية؛ وأبدت قلقها العميق إزاء التصعيد الذي حصل؛ وأكدت استمرار تأييد الولايات المتحدة لتفاهم نيسان؛ وشددت على ضرورة التوصل إلى تسوية شاملة.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

وقد رد الرئيس لحود على التصعيد الإسرائيلي بعنف ظاهر، إذ قال: «إذا أسقطت إسرائيل حصانة مواطنينا ومنشآتنا المدنية، فإنها تكون قد أسقطت أيضاً حصانة مواطنيها ومنشآتها ومصالحها. ونحن نعتقد أن ضرباتنا ستكون أكثر إيلاماً في هذه الحالة، في ضوء تشعب المصالح الإسرائيلية المعروفة».

ووجهت بدوري رسالة جديدة إلى أمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان لفتّه فيها إلى خطورة التصعيد الإسرائيلي.

مجلس وزراء الخارجية العرب

في ما اعتبر تتويجاً للتضامن العربي مع لبنان، إثر الغارات الإسرائيليةالمدمّرة التي تعرّضت لها بناه التحتية، وبخاصّة المنشآت الكهربائية، في أوائل شباط (فبراير) ٢٠٠٠، وسط تصاعد نبرة التهديدات الإسرائيلية للبنان، أعلنت جامعة الدول العربية في ٢٣/٢/٢٠٠٠ رسمياً نقل اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب المزمع عقده في ١١ و١٢ آذار (مارس) ٢٠٠٠، إلى بيروت. وقد قررت الجامعة هذه الخطوة الاستثنائية تعبيراً عن دعمها للبنان. وقد جاء هذا الإعلان بعد مشاورات مكثفة أجرتها الأمانة العامة للجامعة مع وزراء خارجية الدول العربية، وخصوصاً مع الوزير العُماني يوسف بن علوي، باعتبار أن سلطنة عُمان تتولى رئاسة الاجتماع، طبقاً للقواعد المعمول بها في الجامعة.

وأعلن الأمين العام لجامعة الدول العربية عصمت عبد المجيد، في تصريح للصحافيين في القاهرة، أنه تلقى اتصالاً هاتفياً صباح ذلك اليوم، من رئيس الوزراء سليم الحص، يؤكد عقد دورة مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية في بيروت، وليس في القاهرة. وأوضح عبد المجيد أن «موضوع لبنان والعدوان الإسرائيلي عليه، سيكون أحد المواضيع المدرجة على جدول أعمال الدورة العادية لمجلس الجامعة، واتخاذ موقف عربي داعم سياسياً ومادياً للبنان».

وكان احتمال نقل الاجتماع إلى بيروت موضع تشاور بيني وبين الأمين العام لجامعة

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

الدول العربية، في اتصالات هاتفية متتالية. وكان الأمين العام دوماً محبذاً للفكرة، ومشجّعاً عليها. وكان هذا الاحتمال أيضاً موضع تشاور مع كل المسؤولين العرب والسفراء العرب في بيروت، في معرض اتصالنا بهم بعد العدوان الإسرائيلي الغاشم.

وقد وصف دبلوماسي مصري «نقل اجتماع وزراء الخارجية العرب إلى بيروت بأنه رمزي، معتبراً أنه رسالة إلى إسرائيل، تؤكد أن كل العرب متضامنون مع لبنان، وأن هذا البلد لن يجد نفسه وحيداً بعد الآن، في حال حصول ضربات إسرائيلية جديدة ضدّه».

وفي إطار التحضيرات للاجتماع، استقبلت مساءً، على هامش جلسة مجلس الوزراء، القائم بأعمال سفارة سلطنة عُمان محمد الجزمي، موفداً من وزير الخارجية العُماني يوسف بن علوي؛ وبحثت معه في بعض النواحي الإجرائية المتعلّقة بالاجتماع.

أما مجلس الوزراء الذي ترأست جلسته في ٢٣/٢/٢٠٠٠، فقد افتتحته بكلمة قلت فيها: «إن الحملة الدبلوماسية المكثفة التي نفّذها لبنان في اتجاه العرب، والتي ترافقت مع حملة إعلامية واسعة، كان من شأنها المساعدة في إعادة قضية لبنان مجدداً إلى مركز العناية في الضمير العربي النابض. فبعد سلسلة النكسات التي ألمّت بالأمة العربية عبر العقود الماضية، وللمرة الأولى منذ أعوام طويلة، عاد الرأي العام العربي إلى التحرّك في شأن قومي، استنكاراً للعدوان الإسرائيلي على لبنان. فقامت التظاهرات وحملات الدعم بين الناس، وخصوصاً الشباب، في طول الوطن العربي وعرضه. وكان أن عبأت وسائل الإعلام العربية طاقاتها في خدمة قضية لبنان على الصعيد العالمي. وكانت زيارة الرئيس حسني مبارك تعبيراً عن تضامن الشقيقة الكبرى مصر مع لبنان. ثم كانت زيارة نائب رئيس الوزراء الكويتي الشيخ صباح الأحمد الصباح تعبيراً عن دعم الكويت للبنان في محنته. وكان التنسيق وثيقاً بين لبنان وسوريا في كل الأوقات. هذا كله، إن دلّ على شيء، فعلى الوشائج القومية الحيّة التي مازالت تربط بين العرب، وأن لبنان ما زال يستمد القوة من العمق العربي، وأن بإمكان العرب، إذا تضافرت قواهم، التأثير في مراكز القرار في العالم. وإذا كنا خرجنا من هذه التجربة أكثر إيماناً بجدوى التضامن العربي. فنرجو أن تنصبّ الجهود على تعزيز دور جامعة الدول العربية منبراً لتجميع الطاقات وتوحيد

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

المواقف العربية، في جبه التحديات التي تواجه الأمة وكل شعب من شعوبها. ويهمنا، في هذه المناسبة، أن ننوه بالدور البارز، الذي قام به الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبد المجيد، في نصرة لبنان في الأيام العصيبة التي مرت عليه».

في غضون ذلك، جدّد وزير خارجية إسرائيل ديفيد ليفي تهديداته بإحراق لبنان. وقال بنبرة حادة، في خطاب ألقاه في الكنيست وبثته الإذاعة الإسرائيلية: «إذا احترقت كريات شمونة، فإن لبنان كله سيحترق، الدم مقابل الدم، وطفل مقابل كل طفل».

وفي زيارة رسمية قام بها رئيس وزراء فرنسا ليونيل جوسبان لإسرائيل، عقد مؤتمراً صحافياً هاجم فيه حزب الله في شدّة متناهية، واصفاً إيّاه بالمنظمة الإرهابية، ومباهياً بأنه لم يستخدم يوماً عبارة المقاومة اللبنانية في الحديث عن حزب الله.

وفي ردّ مباشر على موقف ليفي وغير مباشر على موقف جوسبان، أدليت بتصريح قلت فيه: «هل لبنان هو الذي يحتل أجزاء من إسرائيل، أم أن إسرائيل هي التي تحتل أرضاً لبنانية وتقهر مواطنين لبنانيين وتنكّل بهم؟ هل لبنان هو الذي ارتكب مجازر قانا والمنصوري والنبطية وغيرها وقتل مئات الأطفال والنساء والشيوخ الأبرياء...؟ هل لبنان هو الذي يتنكر للمواقف الدولية ولقرارات مجلس الأمن وخصوصاً القرار ٤٢٥...؟ في الدنيا عاران، عار قتل النساء وعار قتل الأطفال، وعنصرية ليفي ملطخة بهذين العارين، وهي مصرّة على التباهي بذلك. فمبروك له هذا الشرف...؟

في ٢٥/٢/٢٠٠٠، استدعيت السفير الفرنسي في لبنان فيليب لوكورتييه، وأبلغته استياء الحكومة اللبنانية من تصريحات جوسبان، طالباً توضيحاً رسمياً لها. وعلى الأثر، أدليت بتصريح قلت فيه: «يصعب علينا أن نصدّق الكلام الخطير المنسوب إلى رئيس الوزراء الفرنسي ليونيل جوسبان، وأن نتفهم المنطق الذي يستند إليه عندما يقول إن حركة المقاومة في لبنان هي حركة إرهابية، وأن احتلال إسرائيل جزءاً عزيزاً من أرضنا هو لحماية حدودها. ونتساءل: هل كان احتلال ألمانيا النازية الأرض الفرنسية حزاماً أمنياً لحماية حدودها؟ وهل كانت حركة المقاومة الفرنسية الباسلة التي تعتز بها فرنسا حركة إرهابية تجب إدانتها؟... إن المواثيق والقوانين الدولية كرّست حق الشعوب في مقاومة

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

الاحتلال. فكيف يمكن أن يندرج مثل هذا العمل البطولي في خانة الإرهاب؟ وإن كان المقصود الحفاظ على حياة الجنود الإسرائيليين، فما عليهم إلا الخروج من لبنان. إن الإرهاب يتمثل باحتلال إسرائيل أرضنا وبقصفها اليومي القرى الآهلة بالسكان المدنيين، وتدمير البنى التحتية، واحتجاز عدد كبير من المعتقلين والرهائن، وبالتهديدات المستمرة التي يطلقها مسؤولوها بحرق تراب لبنان...».

في ٢٦/٢/٢٠٠٠، تعرض جوسبان، خلال جولته في الضفة الغربية من فلسطين، لغضب الطلاب في جامعة (بير زيت) الذين رشقوه بالحجارة.

قبل أسبوع واحد من انعقاد مؤتمر وزراء الخارجية العرب في بيروت، وتحديداً في ٥/٣/٢٠٠٠، أقرّ مجلس الوزراء الإسرائيلي في جلسته الأسبوعية خطة رئيس الوزراء إيهودا باراك لسحب الجيش الإسرائيلي من الشريط الحدودي في جنوب لبنان بحلول تموز (يوليو) ٢٠٠٠، حتى في غياب اتفاق مع بيروت ودمشق. وفُسّر هذا القرار في توقيته بأنه محاولة لاستباق قرارات المؤتمر العتيد وإجهاضها.

وعشيّة المؤتمر، وتحديداً في ٩/٣/٢٠٠٠، عقدت قمة ثلاثية في شرم الشيخ ضمّت الرئيس المصري حسني مبارك ورئيس وزراء إسرائيل إيهودا باراك ورئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات. وصدر على الأثر بيان مقتضب عن الرئيس مبارك جاء فيه «أن مشاكل كثيرة حلت، وسيعلن بعض الأشياء قريباً. وأضاف أنه متفائل بالمرحلة المقبلة... وأن عملية السلام ستستمر إلى أن تصل إلى مداها». وأعرب عن أمله في أن تعاود المفاوضات على المسار اللبناني والسوري في القريب العاجل. ولقد فُسِّر التجاوب الإسرائيلي المصطنع بأنه محاولة لقطع الطريق على موقف صارم يصدر عن مؤتمر وزراء الخارجية العرب. وقد أظهرت التطورات أن التجاوب الإسرائيلي في شرم الشيخ ما كان إلا خدعة إسرائيلية، لم تسفر عملياً عن أي تقدّم في المحادثات على المسار الفلسطيني.

وقد تحولت دوائر رئاسة الوزراء والسرايا الحكومية، عشية توافد الدبلوماسيين العرب إلى بيروت، خلية نحل تضجّ بنشاط متواصل لاستكمال التحضيرات الإدارية

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

والإجرائية لاستقبال الحدث الكبير. وقد جندت في خدمة المؤتمر كل الإمكانات والطاقات المتاحة في وزارة الخارجية. وكان أمين عام الخارجية ظافر الحسن، والسفير ناجي أبي عاصي، ومستشاري الدبلوماسي السفير يحيى المحمصاني، خير عون لي في مواجهة متطلبات هذا الحدث التاريخي، وقد تولوا، بمؤازرة أجهزة وزارة الخارجية، وضع مشروع ورقة عمل تحدد الموقف المطلوب من وجهة النظر اللبنانية، ويمكن أن تشكّل نواة البيان الختامي للمؤتمر، فيما لو تمت الموافقة عليها. وقد واكبتُ شخصياً عن كثب مراحل وضع هذه الورقة.

وقد تولّى وضع الترتيبات الأمنية المتعلقة بالمؤتمر قائد سرية رئاسة الحكومة الرائد فارس فارس. وقد شرع في تطبيق هذه الترتيبات اعتباراً من منتصف الليلة السابقة لانعقاد المؤتمر. واستنفر المدير العام للمراسم السفير رامز دمشقية موظفي المديرية منذ صباح اليوم السابق.

وقد رحّبت الصحافة اللبنانية بهذا الحدث؛ وجاء في بعضها أنّ بيروت تشهد أوسع تظاهرة دبلوماسية عربية، قلّما عرفت نظيرها سابقاً، مع تقاطر الوفود المشاركة في المؤتمر الذي يتوقّع أن يحضره ٢١ وزيراً للخارجية، وولي العهد القطري، وأعضاء الوفود المشاركة.

في ٩/٣/٢٠٠٠، إستبقت المؤتمر بتصريح قلت فيه: «هذا الحدث الكبير سيكون له صدى مُدوٍّ في العالم أجمع، وسيكون بمثابة رسالة موجّهة إلى العدو الإسرائيلي من جهة، وإلى المجتمع الدولي عموماً ولاسيما دول القرار فيه، من جهة أخرى، مؤدّاها أنّ لبنان لن يكون وحده في أي عدوانٍ جديد قد يتعرّض له من القوّة النازية الإسرائيلية، بل إنّ الأمة العربية بأسرها ستكون بجانبه، لا بل إنّ أيّ عدوانٍ على لبنان سيكون بمثابة العدوان على الأمّة العربية كلها من المحيط إلى الخليج. وسيكون في مضمون الرسالة كذلك ما ينمّ عن أنّ الأمة العربية هي صوتٌ واحد في احتضان قضية تحرير أرض لبنان من الاحتلال الإسرائيلي، وفي دعم نهج الجهاد والمقاومة الشريفة في محاربة الاحتلال الإسرائيلي للأرض اللبنانية، وفي طلب السلام العادل والشامل في إطار وحدة المسارين اللبناني

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

والسوري، بما يحفظ للبنان وسوريا ومن ورائهما العرب حقّهم وكرامتهم وعزّتهم. إن تحرير الأرض من الاحتلال الغاشم سيكون شهادة حق لروح التضحية والفداء التي يتحلى بها الإنسان العربي المقاوم في مواجهة قوة عسكرية عاتية تملك آخر ما توصّلت إليه تكنولوجيا الحرب المتطورة في العالم».

سلّمتُ نسخة من الورقة اللبنانية إلى أمين عام جامعة الدول العربية عصمت عبد المجيد، فنشط لتوّه في مشاورات مكثفة مع عدد من الوزراء العرب، بغية التوصل إلى توافق على اعتماد مشروع القرار اللبناني في البيان الختامي الذي سيصدر عن المؤتمرين.

وفي إطار التحضير للمؤتمر، التقيت أمين عام الجامعة غير مرة. واستقبلت في ٢٠٠٠/٣/١٠، في مكتبي في السرايا الحكومية، وزير خارجية سوريا فاروق الشرع، والوزير العراقي محمد سعيد الصحاف، والوزير العُماني يوسف بن علوي، والوزير اليمني عبد القادر با جمال. ثم عقدت، في اليوم التالي، لقاءات مع سائر الوزراء العرب، ومنهم الأمير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة السعودية، وعمرو موسى وزير خارجية مصر، وولي عهد قطر. وقد جرى البحث، في كل هذه اللقاءات، في مضمون مشروع القرار الذي تضمنته الورقة اللبنانية؛ فأخذنا ببعض الملاحظات التي أبديت حول بنود معينة في مشروع القرار، ضمن الحدود التي رأينا أنها لا تنال من فعالية القرار.

عقد المؤتمر اجتماعاته في السرايا الحكومية. وافتتح بكلمات ألقاها الوزراء العرب أعربوا فيها عن استنكارهم للاعتداءات التي تعرض لها لبنان، ودعمهم للبنان في مقاومة الاحتلال، والتزامهم مسيرة السلام العادل والشامل. وقد ألقيتُ كلمة لبنان التي عرضت فيها تطورات الوضع المترتب على العدوان الإسرائيلي المستمر على لبنان، وثوابت الموقف اللبناني من مسيرة التسوية، مؤكداً حق لبنان في مقاومة الاحتلال إلى أن يجلو المحتل عن آخر شبر من أرضه، داعياً الأشقاء العرب إلى دعم لبنان بكل الوسائل المتاحة في مواجهة تحديات المرحلة.

وعندما طرح مشروع القرار الذي اقترحه لبنان على المناقشة، لم يكن هناك أي

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

اعتراضات تذكر على مندرجاته، باستثناء نص المادتين الثامنة والثانية عشرة من المشروع. فقد اعترض على النص المقترح لهاتين المادتين الوزير الأردني، وأيده في ذلك الوزير التونسي.

دان القرار إسرائيل لاحتلالها المستمر لأراض لبنانية. ودان الاعتداءات الإسرائيلية الأخيرة التي استهدفت المدنيين والبنى التحتية. واستنكر التصريحات التي أدلى بها بعض مسؤولي دول صديقة ساووا فيها بين المعتدي والمعتدى عليه. واعتبر أن هذه الاعتداءات شكّلت انتهاكاً لتفاهم نيسان وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وأعرب عن دعم لبنان في مطالبته بتنفيذ القرار ٤٢٥ من دون قيد أو شرط. وأكّد دعمه المطلق للبنان في مقاومة الاحتلال، وتأييد حقه في الدفاع المشروع ضد المحتل، مسجّلاً أن المقاومة هي نتيجة للاحتلال وليست سبباً له. وأعلن الوقوف إلى جانب لبنان وتوفير الدعم اللازم لتعزيز صموده وإعادة إعماره، من خلال الوفاء بالالتزامات العربية المقررة في القمم العربية، ولا سيما قمة تونس في عام ١٩٧٩ وقمة بغداد في عام ١٩٩٠. وشدد على تمسك الدول العربية بعملية التسوية السلمية وفق مبادئ مدريد، متبنياً مبدأ تلازم المسارين اللبناني والسوري، ومؤكداً ضرورة الانسحاب من كل الأراضي المحتلة. وأكد على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم ورفض توطينهم خارج فلسطين. ودان عمليات الاعتقال التعسفي والتعذيب والإبعاد، التي تقوم بها إسرائيل. وأيد مسعى لبنان في طلب تشكيل محكمة جنائية دولية خاصة من أجل محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين الذي ارتكبوا المجازر. واعتبر القرار دورة المجلس مفتوحة؛ وفوض رئيس الدورة دعوة المجلس للانعقاد في حال تكرر العدوان الإسرائيلي على لبنان. وكلّف الأمين العام للجامعة متابعة تنفيذ القرار، بالتنسيق مع رئيس الدورة والحكومة اللبنانية.

أما المادة الثامنة، فقد نصّت على «دعوة الدول العربية التي تقيم علاقات مع إسرائيل، في إطار عملية السلام، إلى إعادة النظر في هذه العلاقات بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان».

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

وأما المادة الثانية عشرة، فقد نصت على «دعوة الدول العربية التي تشارك في المحادثات المتعددة الأطراف إلى إعادة النظر في مشاركتها هذه، إلى أن يتحقق تقدم جوهري وملموس على جميع المسارات».

فقد طلب الوزير الأردني، ومعه الوزير التونسي، تعديل هذين النصين بما بدا لنا أنه يخفف من وقعهما، وقد يضيع معناهما. فرفضنا ملتمسين الموافقة على النصين كما وردا. ودار نقاش طويل مع الوزيرين الأردني والتونسي داخل جلسة المؤتمر؛ فبقينا متمسكين بموقفنا؛ فالتفت إليّ أحد الوزراء العرب وقال: دعنا ننظر في تعديل النصين حتى لا يكون ثمة تحفظ على القرار من شأنه إضعاف قيمته ومدلوله. فقلت إننا نفضل قراراً قوياً مع وجود تحفظ عليه، على قرار ضعيف من دون أي تحفظ عليه. هنا تدخل وزير خارجية مصر عمرو موسى، وناشد الوزيرين الأردني والتونسي أن يسحبا اعتراضهما ويوافقا على النصين كما وردا، تعبيراً عن التضامن العربي الكامل مع لبنان. فوافق الوزيران المعترضان. فتوجهتُ إليهما بالشكر والتقدير.

هكذا انتهت مناقشات المؤتمر المتعلقة بالموضوع اللبناني في اليوم الأول من انعقاده. وكان مقدراً أن تمتد المناقشة إلى اليوم التالي. فطُلب من أمين عام الجامعة عصمت عبد المجيد تلاوة القرار المتعلّق بلبنان أمام وسائل الإعلام في ختام اليوم الأول تأكيداً على الإجماع العربي في دعم لبنان.

كان المؤتمر بحق تاريخياً، شكلاً ومضموناً.

كان تاريخياً بانعقاده في بيروت، وبمشاركة جميع وزراء الخارجية العرب فيه من دون استثناء، إضافة إلى ولي عهد قطر، وبالإجماع الذي حظي به القرار الذي صدر عنه من دون أي تحفّظ.

وكان تاريخياً بقوة التعبير في قراره عن دعم لبنان في مواجهة العدوان، وفي مقاومة الاحتلال، بما لا يترك مجالاً للبس أو إبهام. فقد كرس القرار بصراحة ووضوح كليين شرعية المقاومة ومشروعيتها، بإجماع عربي نادر وحاسم.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

أظهر المؤتمر أن لبنان ليس وحيداً، ولا يمكن استفراده. فالأمة العربية بأسرها تقف إلى جانبه.

لقد وحّد لبنان كلمة العرب في شأن قومي؛ وهذا ليس بالأمر الهيّن في ظل الظروف العربية السائدة.

وقد شهد لأهمية القرار العربي الغضب الذي برز في ردود الفعل الإسرائيلية، والذي ترجمه قول رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهودا باراك، في جلسة مجلس الوزراء، إن القرارات التي اتخذها الوزراء العرب لا تساهم في الأجواء المطلوبة لإحراز تقدّم في عملية السلام. ولسنا في حاجة إلى أي موافقة (على الانسحاب من لبنان) من جيراننا». ووصف وزير الخارجية الإسرائيلي ديفيد ليفي القرار العربي بأنه متطرف.

إن الإنتصار الدبلوماسي المبين، الذي حققه لبنان من خلال المؤتمر، كان علامة مشرقة في ظل الظروف العصيبة التي كان يعيشها في تلك اللحظات، بعد العدوان الغاشم عليه، ووسط التهديدات الإسرائيلية المتلاحقة.

الهجوم الجوّي الثالث

قبل ساعاتٍ من وصول موفد الأمين العام للأمم المتحدة تيري رود لارسن إلى بيروت ليل ٣ / ٥ / ٢٠٠٠، أقدمت إسرائيل على اعتداء جديد على المدنيين اللبنانيين العُزّل، من دون أيّ مُبرّر أو حتى ذريعة، خارقةً بذلك تكراراً تفاهم نيسان؛ وهي التي عطّلته عملياً منذ بضعة أشهر، عبر مقاطعتها مجموعة المراقبة المنبثقة منه. فكان أن انقضّت الطائرات الحربية الإسرائيلية فجأةً على بلدة حبّوش، وقصفت سيارة المسؤول التنظيمي، في حركة أمل، عبّاس محمد حلال المتوقّفة أمام منزله بصاروخ أدّى انفجاره إلى وقوع ١٢ جريحاً، وإصابة ستّة منازل بأضرار. وقد نسب إلى مصدر إسرائيلي قوله إنّ الغارة كانت نتيجة خطأ.

وأفاد مصدر عسكري إسرائيلي في القدس ليلاً أنّ قذائف هاون سقطت مساءً على موقع عسكري داخل إسرائيل قرب الحدود مع لبنان، من دون أن تؤدّي إلى إصابات.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

وأعلن حزب اللّه مسؤوليته عن إطلاق عشر قذائف أصابت موقعاً إسرائيلياً في الشريط الحدودي المُحتلّ.

ولقد هدّد رئيس الوزراء الإسرائيلي باراك بالانتقام، للهجوم الصاروخي الذي شنّه حزب اللّه على كريات شمونة في شمال إسرائيل، حيث أعلن الجيش الإسرائيلي أنّ جندياً لَقِي حتفه في الهجوم، وجرح آخر. وقال باراك: «ليس من بلد على وجه الأرض يمكن أن يقبل إطلاق دفعات من صواريخ الكاتيوشا على مراكزه المدنية. لن تسمح إسرائيل بحدوث ذلك، وسيتعيّن عليها الردّ، ونحن نعرف كيف نردّ». وذكّر بأنّ الانتقام الإسرائيلي كان شديداً في الماضي «حينما تجرّأ الطرف الآخر على إطلاق صواريخ كاتيوشا على المدنيين».

ابتداءً من الساعة الثانية وعشرين دقيقة فجر ٥/٥/٢٠٠٠، شنّ الطيران الحربي الإسرائيلي غارات على لبنان، من العاصمة وضواحيها وحتى بعلبك والشمال. وكانت محطّة بصاليم للكهرباء أول الأهداف، فاندلعت النيران فيها، وانقطع التيار الكهربائي فوراً عن العاصمة وعدد من المناطق المجاورة. وكذلك أغارت الطائرات الإسرائيلية على محطة توليد الكهرباء في منطقة البدّاوي على مقربة من طرابلس. وقصفت محطّة محروقات على مدخل بريتال في البقاع، حيث وقع عدد من الإصابات بين المدنيين. وقصف أيضاً مستودع ذخيرة للمقاومة في منطقة جرود بعلبك.

في ذلك اليوم، وعملاً بما سبق أن اتّفقت مع الرئيس عليه بأن تكون اجتماعاتنا مع الموفد الدولي مُشتركة حرصاً على وحدة الموقف، عقد اجتماع في القصر الجمهوري مع موفد الأمين العام للأمم المتحدة تيري رود لارسن، شاركت فيه إلى جانب الرئيس إميل لحود؛ فتناولنا موضوع العدوان الإسرائيلي الجديد على المنشآت الكهربائية؛ وطلبنا إلى لارسن إبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة، استنكارنا الشديد، ودعوته إلى العمل على وقف الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان.

~~دعوت، في ٦/٥/٢٠٠٠، السفراء العرب المعتمدين في لبنان إلى لقاء مُشترك،~~ وضعتهم خلاله في صورة الاعتداءات الإسرائيلية الجديدة التي استهدفت مُجدّداً محطّات

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

تحويل الكهرباء؛ ولفتُّهم إلى الأضرار الجسيمة التي تسبّبت بها؛ وطلبت منهم نقل هذه الصورة إلى حكوماتهم، من أجل القيام بحملة اتصالات دبلوماسية تردع إسرائيل ،وتحول دون تجديد اعتداءاتها على لبنان ومنشآته المدنية. وذكّرتهم بالقرار التاريخي الذي صدر عن مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي انعقد في آذار (مارس) ٢٠٠٠، وضرورة العمل بموجبه.

وكنت قد استدعيت في ٥ / ٥ / ٢٠٠٠، سفراء الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن المعتمدين في لبنان؛ فأعربت عن استنكار لبنان الشديد لهذا العدوان الجديد، طالباً تدخّل دولهم لمنع إسرائيل من مواصلة اعتداءاتها. وقد مثل إلى السرايا الحكومية، على التوالي، سفراء الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وروسيا والصين والقائم بالأعمال البريطاني.

وكتبت وزارة الخارجية، في هذا الشأن، إلى سفراء لبنان في دول القرار وإلى مندوب لبنان الدائم في الأمم المتحدة.

واتّصلت بالأمين العام لجامعة الدول العربية عصمت عبد المجيد، طالباً منه إجراء الاتصالات اللازمة لوقف الاعتداءات الإسرائيلية.

وفيما واصل الإسرائيليون التهديد بمزيدٍ من العمليات ضدّ لبنان، وفيما كان الرئيس الإسرائيلي عازار وايزمن يُعرب عن غبطته بالهجوم الجوي على لبنان، قائلاً: «سنغرق عالمهم في الظلام»، بدأت بوادر الانفراج تظهر في ٦ / ٥ / ٢٠٠٠، إذ دعت الحكومة الإسرائيلية مواطنيها في الشمال إلى الخروج من الملاجىء، والعودة إلى منازلهم.

كان هذا هو الاعتداء الكبير الثالث على البُنى التحتية في لبنان، خلال أحد عشر شهراً من عهد حكومتنا. وكان للتدمير الذي أوقعته هذه الاعتداءات وقع سلبي جداً على حياة الناس الذين باتوا يعانون من انقطاع مُستمرّ في التيار الكهربائي في مناطق واسعة من لبنان، بما فيها العاصمة بيروت. ولا يخفى ما يترتّب على هذا الواقع من أضرار اقتصادية أصابت حركة الإنتاج في الصناعة والزراعة وسائر القطاعات. وكان، من جرّائه أيضاً،

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

ضرب الحركة السياحية، خصوصاً وأنّ اثنين من تلك الاعتداءات وقعا على أبواب موسم الصيف؛ وجاء العدوان الثاني في شباط (فبراير) في بداية شهر التسوّق الذي كانت أعلنته وزارة الاقتصاد. كل ذلك كان من شأنه إلحاق أفدح الأذى بصورة الحكومة اللبنانية بين الناس، وبقدرتها على معالجة الأزمة الاقتصادية الاجتماعية، وتلبية حاجات الناس الحياتية؛ فظهرت الحكومة، وكأنها كانت مُقصّرة في واجباتها إزاء المجتمع. ولم يكن التذكير بالاعتداءات وآثارها ليجدي في تلك الحال.

ABU ABDO ALBAGL

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

محطات

مسار التسوية مع إسرائيل

درجنا على التمييز بين التسوية والسلام. وقلنا إنّ ما تمّ الاتفاق عليه مع إسرائيل على الجبهتين المصرية والأردنية، وما سيجري التفاوض عليه على الجبهتين اللبنانية والسورية يوماً من الأيام، إنما هو من قبيل التسوية وليس السلام. فالتسوية هي اتفاق على وقف الحرب. أما السلام، فيقترن بالاستقرار. ولن يكون استقرار في المنطقة، مهما تعدّدت اتفاقات التسوية، ما لم تحلّ قضايا أساسية حلاً عادلاً، ومنها قضية القدس وقضية اللاجئين الفلسطينيين، انطلاقاً من حقّهم في العودة إلى ديارهم، والإقرار بحقّ الفلسطينيين في تقرير مصيرهم. وقد جاء تجدّد الانتفاضة الفلسطينية في أواخر أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٠، ليشهد على أنّ لا استقرار في المنطقة من غير حلٍّ عادل لقضية القدس، وسائر القضايا المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

وسط تسارع الاتصالات الجارية على المستوى الدولي تمهيداً لاستئناف محادثات التسوية على المسارين اللبناني والسوري، وفي ضوء أخبار تُفيد أنّ وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأميركية مادلين أولبرايت عازمة على القيام بجولة في الشرق الأوسط، اتصلت هاتفياً بوزير الخارجية السوري فاروق الشرع، في ١٩/٧/١٩٩٩، للوقوف على معلوماته حول آخر تطورات الموقف على هذا الصعيد. وفي اتصال لاحق مع الوزير الشرع، اتفقت معه على إيفاد وفد دبلوماسي لبناني إلى دمشق، للتداول معه في هذا الشأن. وقد أعلنت، لدى خروجي من السرايا الحكومية، أنّ وفداً دبلوماسياً، يضمّ الأمين العام لوزارة الخارجية اللبنانية ظافر الحسن والمستشار الدبلوماسي لرئاسة الوزراء

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

يحيي المحمصاني، سيزور دمشق في ٢/٨/١٩٩٩، لمقابلة وزير الخارجية السوري، في إطار التنسيق بين الدولتين الشقيقتين في شأن عملية التسوية.

وقد عرض الموفدان اللبنانيان، مع الوزير الشرع، ثوابت الموقف اللبناني من المفاوضات، وهي ثوابت تقوم على جملة مبادىء أهمها: الإصرار على تطبيق القرار ٤٢٥ لتحرير الجنوب، ورفض مبدأ التفاوض على تطبيق القرار الذي ينصّ على الانسحاب الإسرائيلي الكامل من كل الأراضي اللبنانية من دون قيدٍ أو شرط. ولبنان، بالتالي، غير معني مباشرةً بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨، أو بمبدأ الأرض في مقابل السلام. مع ذلك، فإنّ لبنان على استعداد لإجراء محادثات مع إسرائيل، توصّلاً إلى سلامٍ عادل ودائم، أسوةً بسائر أشقائه العرب. وأكّد الوفد اللبناني أنّ لبنان، في حال استئناف المحادثات مع إسرائيل، سيصرّ على أن يشمل جدول أعمال المفاوضات مسائل حفظ حقّ لبنان في مياهه، وحقّه في التعويض عن الخسائر والأضرار التي مُني بها من جرّاء العدوان الإسرائيلي المستمرّ على أرضه وشعبه منذ عام ١٩٧٨، وحقّ اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان في العودة إلى ديارهم، والمطالبة بالإفراج عن المعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية.

أعلن، في واشنطن ودمشق وتل أبيب، أنّ لقاءً سيتمّ بين وزير خارجية سوريا فاروق الشرع ورئيس وزراء إسرائيل إيهودا باراك، برعاية الرئيس الأميركي بيل كلنتون وحضوره، وذلك في البيت الأبيض في ١٥/١٢/١٩٩٩، لافتتاح المحادثات؛ ثم ينتقل الشرع وباراك إلى «بليرهاوس» قبالة البيت الأبيض، ليُباشرا مفاوضاتٍ وجهاً لوجه، بوجود وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت على مقربةٍ من مكان الاجتماع، للتدخّل عند الاقتضاء. وأعلن الناطق باسم البيت الأبيض جو لوكهارت، قبل يومٍ من الاجتماع، أنّه لن تكون هناك مصافحة بين الشرع وباراك أمام عدسات المصورين.

في ١٤/١٢/١٩٩٩، التقيت نائب رئيس الوزراء ميشال المُرّ، في زيارته الأسبوعية لي في السرايا الحكومية؛ فقلت له: «إذا استؤنفت المحادثات على المسار اللبناني وجرى افتتاح احتفالي للمحادثات، فأنا لا أسمح لنفسي بمصافحة مسؤول إسرائيلي أو

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

مجالسته. في تلك الحال، سأطلب منك تمثيل لبنان في اللقاء». فرحّب بالفكرة. وأعلن، عند خروجه من السرايا، أنّه طُلب إليه فعلاً أن يكون رئيساً لوفد لبنان المفاوض، عازياً ذلك إلى كونه وزيراً للخارجية بالوكالة في حال غيابي. وأوضح أنّه، عند تحديد الموعد، ستُعقد اجتماعات بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء في حضوره، للتشاور حول الملف الذي سيحمله إلى المفاوضات. تعرّضت، على الأثر، لانتقادات من جانب المعارضة، تقول إنّني تخلّيت عن مسؤولياتي في وزارة الخارجية. في الواقع، أنّني أبيت على نفسي مجالسة الإسرائيليين، وأنا الذي أعتبر إسرائيل عدوّاً تاريخياً للعرب؛ فكلّفت ميشال المُرّ القيام بهذه المهمّة، وهو لم يُمانِع في ذلك. ولكنني لم أتخلّ عن ملفّ المفاوضات، وكنت سأحتفظ بحقّي في إدارتها من موقعي رئيساً للوزراء، كما من موقعي وزيراً للخارجية.

أمام اللغط الذي أُثير حول هذه المسألة، أبلغت مجلس الوزراء، الذي انعقد في اليوم التالي برئاستي، حقيقة الموقف، وهو أنّ المُرّ سيترأس الوفد، في حال كان التمثيل الإسرائيلي سياسياً. أمّا تشكيل الوفد، فسيرتبط بمستوى تمثيل الوفد الإسرائيلي. فإذا كان سياسياً يكون التمثيل اللبناني سياسياً. وإذا كان دبلوماسياً أو أمنياً، فسيكون التمثيل اللبناني على نفس المستوى. في كل الأحوال، فسأبقى شخصياً مسؤولاً مُباشرةً عن إدارة المفاوضات.

لم تنجح محادثات الشرع باراك، فلم تُستأنف المحادثات اللبنانية الإسرائيلية.

ملاحقة بعض الإعلاميين

في إطار التحقيق في ملف تلفزيون لبنان الذي تملكه الدولة، ادعت النيابة العامة المالية على رئيس مجلس إدارة تلفزيون لبنان وأعضائه السابقين، ومنهم الصحافيان المسجلان على الجدول النقابي للصحافة إبراهيم فهيم الخوري أمين الصندوق السابق لنقابة الصحافة، ووليد شقير العضو السابق في مجلس نقابة المحررين. فهبّت الصحافة دفاعاً عنهما.

في ٢٨/٧/١٩٩٩، التقى نقيبا الصحافة والمحررين، وتداولا الموقف الذي ينبغي اتخاذه في هذا الشأن. وصدر عنهما بيان استغربا فيه طريقة الادعاء على الصحافيين، إذ

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

إن نبأ الملاحقة أُعلن قبل أن يتبلّغ الصحافيان الخوري وشقير مذكّرة قانونية، من أي جهة رسمية، تحدد سبب الادعاء وموضوعه. كما لم يسبق الادعاء أي مساءلة إدارية أو قضائية لهما، ليتمكنا من تنوير التحقيق بما لديهما من معطيات. وقد أساءت طريقة الادعاء على هذا النحو إلى سمعة رجلي الإعلام.

في ١٩٩٩/٧/٢٩، ورد في صحيفة «النهار» خبر مفاده أن وزير الإعلام أنور الخليل طلب، في كتاب وجهه إلى المدعي العام الاستئنافي عبد اللّه البيطار، ملاحقة نقيب المحررين ملحم كرم بصفته رئيس تحرير جريدة «البيرق»، ومديرها المسؤول سعيد ناصر الدين، كذلك ملاحقة الدكتور بول سالم صاحب مطبوعة «ذي لبنون ريبورت» التي تصدر في بيروت، ومديرها المسؤول جميل مروة، بجرم نشر معلومات تتعلّق بكتاب «من إسرائيل إلى دمشق» لمؤلفه روبير حاتم المعروف بـ«كوبرا». وكانت «البيرق» قد أجرت مقابلة مع مؤلّف هذا الكتاب الذي منع إدخاله إلى بيروت، فيما نشرت المطبوعة الأخرى مقتطفات منه. وموضوع الكتاب الأدوار التي قام بها الوزير السابق إيلي حبيقة في الحرب اللبنانية.

وفي اليوم التالي، نفى الوزير أنور الخليل أن الملاحقة جاءت بناء على طلبه. وأقام إيلي حبيقة دعوى على مجلتي «الحوادث» و «الريفو دي ليبان»، بشخص رئيس تحرير المجلتين النقيب ملحم كرم.

وفي ١٩٩٩/٧/٧، استقبلت وزير العدل جوزف شاوول، وعرضت معه موضوع إحالة عدد من الإعلاميين والمطبوعات على التحقيق. وقد صرّحت بعد اللقاء، مستغرباً «المحاولات التي يبذلها بعضهم لتشويه صورة الحكومة، وتقديمها إلى الرأي العام كأنها معادية للحريات العامة، وخصوصاً الحرية الإعلامية، مستغلين في ذلك قضية إعلامية يتعاطاها القضاء، وليس للحكومة علاقة بها». وقلت: «لسنا في حاجة إلى أن نكرر حرصنا على الحريات ورفضنا المساس بها. وقد أثبتنا ذلك فعلاً، عندما ألغينا قرار حظر التظاهر، وسمحنا بقيام تظاهرات كان بعضها ضد الحكومة، وامتنعنا عن

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

الادعاء على مطبوعات معينة تجاوزت حدود الحرية المسؤولة في التجني علينا، والتهجّم على الحكومة».

واتصلت بالنائب العام التمييزي أيضاً في هذا الشأن، مشدداً على ضرورة قيام القضاء بحماية الحريات العامة، التي يكفلها الدستور، في وجه كل ما يمكن أن ينال منها. وقد أكّدت، أمام كل الذين تحدثت معهم في هذا الشأن، أنه «إذا تعرضت الحريات العامة في لبنان للخطر، فسأتولى أنا حملة الدفاع عنها». كما شددت على الحرص على عدم مس استقلالية القضاء، وعدم التدخل في التحقيقات الجارية.

وبإزاء ذلك، أوضح النائب العام التمييزي أن أعضاء مجلس الإدارة السابقة لتلفزيون لبنان يلاحقون بصفتهم الشخصية، وبناء على مسؤولياتهم الإدارية، لا بصفتهم إعلاميين. وأبدى حرصه على كرامة الإعلاميين، واحترامه المطلق لنقيبي الصحافة والمحررين. غير أنه أعلن أن القضاء لا يعمل تحت الضغط.

واتصلت بنقيب المحررين ملحم كرم، معرباً عن تأييدي الحريات، وتضامني مع الصحافة ضد ما يمكن أن يقلّص مساحة هذه الحريات. كذلك فعل وزير الإعلام أنور الخليل.

وبلغت قضية الملاحقات لعدد من الإعلاميين ذروتها في ١/٨/١٩٩٩، مع صدور البيان المشترك لنقابتي الصحافة والمحررين، الذي تضمن رفضاً للملاحقات والمطالبة باتخاذ الإجراءات الكفيلة إعادة الحق إلى نصابه، ورد الاعتبار إلى جميع الإعلاميين الملاحقين. وقد وضعت النقابتان مطالبهما ومواقفهما في عهدة رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء. وقد صيغ البيان بأسلوب صارم.

عقّبت، في اليوم التالي، على البيان المشترك لنقابتي الصحافة والمحررين، قائلاً: «لم يكن ثمة أي تعرّض لحرية الكلمة، فلم يحاسب أحد على حرية رأي أدلى به، ولم يحاسب أحد على أفكار أو عقائد يعتنقها، ولم يحاسب أحد على طريقة تعبيره عن رأي له أو موقف. فحكومتنا هي الأكثر احتراماً للحريات العامة بين حكومات ما بعد الطائف. ولكن حرية الفرد تنتهي، بطبيعة الحال، عند حدود حقوق الآخرين. والحرية لا تتنافى مع العدالة التي

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

يمارسها القضاء، حفظاً لحقوق الغير. فالذي حصل أن القضاء تحرك ليحفظ حق الدولة في أموالها، فهل في هذا انتهاك للحرية؟

والقضاء لم يطلب سوى التحقيق في كيفية التصرّف بمبلغ كبير من المال خصصته الدولة لتلفزيون لبنان كي ينفق على أبواب محددة. أو ليس من حق الدولة وواجب القضاء التحقق من سلامة انفاق هذه الأموال العامة؟ والذي حصل أيضاً أن أحدهم ادعى، بصرف النظر عن قيمة دعواه، أن صحيفة تجاوزت حقوقه الفردية. أفليس من واجب القضاء أن يحقق في الأمر؟ إن أخطر ما يمكن أن يحصل للحريات هو أن نجعلها في حال من التعارض أو التناقض مع القانون أو العدالة. أما أغرب ما يمكن أن يسعى إليه دعاة الحرية، فهوالإصرار على ممارستها فوق القانون وليس تحت سقفه. ولا نعتقد أن أياً من النقابتين في هذا الوارد. أما إذا كان الاعتراض على طريقة إجراء التحقيق، وخصوصاً من حيث ضرورة الحفاظ على سريته إلى أن يسفر عن نتائج محددة، فمسألة جديرة بالنظر».

وقد نوّه نقيب الصحافة محمد البعلبكي مساءً بإيجابية موقفي.

واستقبل رئيس الجمهورية النائب العام التمييزي عدنان عضوم الذي أعلن بعد الاجتماع أن الرئيس حيّا جهود القضاء؛ ونوّه باستقلاليته التامة، وبُعده عن أي نوع من أنواع التدخل في شؤونه.

وأبلغ وزير العدل جوزف شاوول، إلى مجلس الوزراء، أنه سيضع مشروع قانون يمنع نشر خبر قضائي قبل صدور قرار ظني.

عقد مجلس الوزراء جلسته الأسبوعية برئاستي، في ٥/٨/١٩٩٩، أدليت في مستهلها بكلمة قلت فيها: «من سخريات القدر أن توجه هذه الحملة الشعواء ضد حكومتنا، باسم الحريات العامة، فيما حكومتنا هي الأكثر تمسكاً بالحريات العامة، والأكثر احتراماً لها بين حكومات ما بعد الطائف. فخلافاً لما فعلت حكومات سابقة، لم تعمد حكومتنا يوماً إلى وقف جريدة عن الصدور، أو وقف نشرات إخبارية تلفزيونية. كما أنها لم تدخل يوماً في عمليات محاصصة في توزيع تراخيص وسائل الإعلام المرئي والمسموع، كما تمّ في

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

الماضي، على نحو مهين للحرية. من هنا قولنا المتكرر أن سجل حكومتنا الإعلامي نظيف وناصع والحمد لله، علماً بأننا، ويا للعجب، لم نشهد في تلك الأيام، التي وقعت فيها كل تلك التجاوزات الموصوفة، ولو قدراً يسيراً من الضجة المفتعلة والجائرة التي تتعرض لها الحكومة حالياً. أما هذه الحملة المغرضة التي تشن ضد حكومتنا هذه الأيام، فهي حملة سياسية مبرمجة بامتياز، لا تمت إلى الحقيقة بصلة. ونحن نربأ برموز الحرية من رجال الصحافة أن يقعوا في حبائل هذه الحملة؛ ونهيب بهم العودة إلى ضميرهم الوطني والصحافي».

وقد اتخذ مجلس الوزراء قراراً بالإجماع، أكد فيه موقفه المتضامن مع ردي على البيان الذي صدر عن نقابتي الصحافة والمحررين، وكذلك مع البيان التوضيحي الذي صدر عن وزير الإعلام في الموضوع.

وصدر، في اليوم عينه، بيان مشترك عن نقيبي الصحافة والمحررين أبديا فيه ارتياحهما إلى التصريح الذي أدليت به، تعليقاً على بيان النقابتين. وتساءلا في هذا البيان: «من يختلف مع الرئيس الحص على أن حرية الفرد تنتهي عند حقوق الآخرين، وأن الحرية لا تتنافى مع العدالة التي يمارسها القضاء دفاعاً عن حقوق الغير؟». وشكر النقيبان رئيس الحكومة، وهو الناطق الرسمي دستورياً باسم مجلس الوزراء، على ما أبداه من ثقة صريحة بأن النقابتين ليستا في هذا الوارد.

وفي ٥/٨/١٩٩٩، دعوت من خلال وسائل الإعلام إلى سحب الموضوع، المتعلّق بالرئيس السابق لمجلس إدارة تلفزيون لبنان وأعضائه، من التداول، وترك الأمور تأخذ مجراها الطبيعي عبر القضاء، مشيراً إلى أنه من البديهي أن يختتم الملف عند قاضي التحقيق الذي ينتظر أن يستمع قريباً إلى إفادات المعنيين.

وبالفعل، تابع القضاء تحقيقاته بهدوء وصمت في هذه القضية، ثم طويت صفحتها.

الجامعة اللبنانية السورية

في ١٩/٨/١٩٩٩، أقيم في بلدة حوش الحريمة في البقاع الغربي مهرجان حاشد،

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

لوضع حجر الأساس لجامعة لبنانية سورية، ستقام على قطعة من الأرض مساحتها ٥٠٠ ألف متر مربع قدّمها الرئيس الحريري. وقد دعا إلى هذا المهرجان صاحب المبادرة لإنشاء الجامعة النائب عبد الرحيم مراد، ودعا الرئيس الحريري إلى رعاية الاحتفال، ووضع حجر الأساس بيده. وقد وصفت الصحف المهرجان بأنه كان بمثابة استعراض قوة للرئيس الحريري، الذي أمضى موكبه ساعات لقطع المسافة بين شتورا وحوش الحريمة، وسط حشود المحتفلين وعراضات المستقبلين بنحر الخراف ونثر الأرز والورود. وقد حضر المهرجان رئيس جهاز الأمن والاستطلاع للقوات العربية السورية العاملة في لبنان اللواء غازي كنعان، مما أضفى على هذا المهرجان معنى الرعاية السورية.

ألقى الرئيس الحريري كلمة في المهرجان، خصّص الجزء الأكبر منها للحديث عن دور سوريا في لبنان. وأدرج وضع حجر الأساس للجامعة في إطار «أبعاد تتخطى وحدة المسارين بين لبنان وسوريا إلى وحدة المصيرين». وربط «استتباب التضامن الوطني في لبنان باستتباب العلاقات مع سوريا».

وفي التفاتة إلى الشأن الداخلي، شاء منها تأكيد انفتاحه على الرئيس إميل لحود، أعلن: «إن أحداً في البلاد لا يمكن أن يجد مصلحة في إضعاف العهد والدولة»، مكرراً: «إن يدنا ستكون ممدودة للتعاون في مواجهة التحديات مهما صعبت». ولم يشمل الحكومة أو رئيسها في إعلان انفتاحه، وهو الذي لم يقم بزيارة لي طوال وجودي في سدّة رئاسة الحكومة، اللهم إلا عندما ألمّ بي للشكر على تعزيتي بوفاة والده.

واجهت الانفتاح بمثله؛ فصرحت مبديا ارتياحي إلى المواقف الداعية إلى التهدئة السياسية، ومؤكداً «أن المعارضة هي في صلب كل نظام ديمقراطي، وأنها لو لم تكن موجودة لكان علينا إيجادها، لأن دورها لا يقل أهمية عن دور من هم في موقع المسؤولية والموالاة، وخصوصاً عندما يكون هدفها وطنياً، ويخدم المصلحة العامة عبر الإشارة إلى مكامن الخلل والدعوة إلى معالجتها».

صباح يوم المهرجان، تلقّيت اتصالاً من رئيس وزراء سوريا محمود الزعبي، أبلغني فيه أن أي اتفاق لم يتم في شأن قيام الجامعة اللبنانية السورية، متمنياً عدم استخدام هذه

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

التسمية. وكان الاستياء ظاهراً في نبرته. فبادرت للتو إلى الاتصال بوزير الثقافة والتعليم العالي محمد يوسف بيضون؛ فأبلغني أن هناك طلباً لإنشاء جامعة في البقاع الغربي لم يناقش بعد، ولم يرفع تالياً إلى مجلس الوزراء لبته. فاتصلت بالنائب عبد الرحيم مراد، ليتجنّب تسمية الجامعة اللبنانية السورية، مراعاة لمشيئة الحكومة السورية، فأجابني النائب مراد أن الوقت قد فات، لأن المهرجان من المقرر أن يبدأ بعد ساعة من الزمن. وكان النائب مراد يستضيف الحريري في منزله في تلك اللحظة فأبلغه مضمون مكالمتي. في الأيام التالية، شنت بعض الصحف المحسوبة على الرئيس الحريري هجوماً عليّ زاعمة أنني حاولت التشويش على المهرجان.

عقد النائب مراد مؤتمراً صحافياً، في ٢١/٨/١٩٩٩، أكّد فيه تمسّكه باسم الجامعة اللبنانية السورية. وتحدث عن ترحيب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء بالمشروع، ومستغرباً الضجة التي أثيرت حول التسمية، واتصال رئيس وزراء سوريا بي في هذا الشأن، وقال: إن «التسمية حق لنا، أما العلاقة بين الجامعة اللبنانية السورية وجامعة دمشق فمسألة أخرى... تحدث الطائف عن علاقات مميزة مع سوريا، والمبادرة التي حصلت من مؤسسة أهلية هي تأكيد على هذه العلاقة». وقال إن اتصالاً تم مع جامعة دمشق، إلا أن اتفاقاً معها لم يتم بعد. وختم بالقول «إننا سنتوصل مع رئيس الوزراء السوري إلى توضيح موضوع التسمية».

التنصّت على الهاتف

وردني سؤال نيابي، عبر رئاسة مجلس النواب، يستوضح الحكومة ما إذا كان هناك أي تنصّت يُمارس على المخابرات الهاتفية؛ فكتبت، إلى وزارة الداخلية والمديرية العامة للأمن العام وجهاز أمن الدولة وشعبة المخابرات في الجيش، مُستطلعاً الحقيقة. فجاءني الجواب من كل هذه المراجع، نافياً وجود أي تنصّت. فرددت على السؤال النيابي، جازِماً بأن ليس هناك أي تنصّت على المخابرات الهاتفية.

كنت أول من أثار موضوع التنصّت نيابياً، عندما كنت في موقع المعارضة في مجلس

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

النواب، وذلك بتوجيه سؤال إلى الحكومة، عمّا إذا كان هناك أي تنصّت يُمارس على المخابرات الهاتفية. وطرحت هذا الموضوع في جلسة الأسئلة والأجوبة التي عقدتها الهيئة العامة لمجلس النواب في ٢٨/٥/١٩٩٧؛ فكان لسؤالي وقع القنبلة في تلك الجلسة. فتلقّفت هذا الموضوع لجنة الدفاع الوطني والأمن، ولجنة الإدارة والعدل، ولجنة الإعلام، ولجنة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، ولجنة النظام الداخلي وحقوق الإنسان. ثم تناولت هذا الموضوع لجنة مصغّرة ضمّت النائب اللواء سامي الخطيب والمدعي العام التمييزي القاضي عدنان عضوم، علماً بأن النائب سامي الخطيب هو صاحب القول، في جلسة ٢٨/٥/١٩٩٧، «إنّ العهود كلها مارست التنصّت، وإنه في زمان الشهابية كان ٧٠ خطاً تخضع للرقابة، أما اليوم، فهي ٧٠٠٠ خط».

وفي عهد حكومتنا، في الجلسة التي عقدها مجلس النواب لمناقشة الموازنة في ١٣ تموز (يوليو) ١٩٩٩، أثار النائب باسم السبع هذا الموضوع مجدداً.

فاجتمعت لجنة الإعلام في ٣/٨/١٩٩٩، وتداول أعضاؤها الآراء، وخلصوا إلى أنّ هناك تنصّتاً على المخابرات الهاتفية، من دون الجزم بما إذا كان ذلك يشمل الهاتف الخليوي. وكانت الأجهزة الأمنية قد أكّدت، في جلسة للجان المشتركة عقدت في ١١/٦/١٩٩٧، أنّ التنصّت يقوم به عادةً الأمن العام لضرورات أمنية، وبناءً على طلب من المدعي العام التمييزي، أو بمبادرة منه على أن يبلّغ إلى النيابة العامة قراره لاحقاً.

وسط الضجّة التي أثيرت حول هذا الموضوع، عقدت جلسة للجان المشتركة في مجلس النواب في ١٦/٩/١٩٩٩، برئاسة الرئيس نبيه بري، الذي صرّح في الجلسة أنّه مع التنصّت على المجرمين والمُعتدين على الأمن القومي، على أن يكون التنصّت مبنياً على موافقة قضائية. وطالب بقوننة عملية التنصّت، ووضع ضوابط لها. ونُسب إليه قوله في الجلسة: «إن المعلومات التي أعطيت لنا بالنسبة إلى التنصّت السياسي غير دقيقة، ولا أريد أن أقول أكثر من ذلك. وكلنا يعرف أن هناك تنصّتاً على رؤساء ووزراء ونواب وغيرهم».

وقد أفاد مدير عام الأمن العام اللواء جميل السيد، في الجلسة، عن وجود عمليات تنصّت على بعض المخابرات. فاعتبرت ذلك مُغايراً للإفادات التي تلقّيتها من الأجهزة

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

الأمنية، في معرض الردّ على السؤال النيابي. فكان أن جزمت في ردّي بعدم وجود تنصّت. فوجّهت، غداة جلسة اللجان، كتاباً إلى وزير الداخلية ميشال المُرّ أستوضحه الحقيقة. فردّ عليّ وزير الداخلية، كما يلي: «جواباً على كتابكم الموجّه إلينا بتاريخ ١٩٩٩/٩/١٧ حول ما أدلى به المدير العام للأمن العام أمام جلسة اللجان النيابية المشتركة في موضوع التنصّت، نُفيد حضرتكم بأنّ جواب المدير العام للأمن العام في ما يعود إلى التنصّت على الهاتف الثابت والخليوي، تضمّن ما يأتي: أولاً، إنّ مركز التنصّت على الهاتف الثابت لا يزال مُقفلاً منذ عام ١٩٩٧، مؤكّداً بذلك ما جاء على لسان وزير الداخلية في الجلسة. وهذا يتطابق مع جواب الأجهزة الأمنية عن السؤال النيابي الموجّه إلى الحكومة بهذا الموضوع. ثانياً، إنّ التنصّت على الهاتف الثابت أمرٌ سهل جداً وليس عمليّة تقنيّة معقّدة، ويمكن أن تحصل من أي مكان. وإذا تمّ ذلك، فيكون بإذنٍ من النيابة العامة التمييزية لسببٍ محدّد قضائي أو أمني. وقد أكّد ذلك المدعي العام التمييزي الذي كان حاضراً الجلسة.

ثالثاً، أما بالنسبة إلى الهاتف الخليوي، فمن المؤكّد أنّ جميع الأجهزة الأمنية لا يوجد لديها ما يسمح بالتنصّت عليه. لذلك لا نرى تبايُناً بين ما جاء في الجواب عن السؤال النيابي وما قاله المدير العام للأمن العام في المجلس النيابي».

في اليوم الأول من وجودي في نيويورك، التي توجّهت إليها في ١٩٩٩/٩/١٩ للمشاركة في اجتماعات الهيئة العامة للأمم المتحدة، لفتت نظري الملاحظات، التي حفلت بها بعض الصحف اللبنانية، حول الكتاب الذي كنت وجّهته لوزير الداخلية ميشال المُرّ، مستوضحاً المفارقة التي برزت بين ما كان وزير الداخلية أبلغني إياه، وهو أن لا تنصّت في الأمن العام، وما صرّح به المدير العام للأمن العام خلال مناقشات اللجان المشتركة في مجلس النواب، إذ قال إنّ التنصّت يُمارس بإذنٍ من النيابة العامة التمييزية؛ فأدليت بتصريح قلت فيه: «يهمّني أن أُبيّن أنني، إنما فعلت ذلك، لكي يكون بين يديّ مُستند أُصحّح بموجبه ما سبق أن أبلغته إلى مجلس النواب، ردّاً على سؤال نيابي. وقد ظهرت المفارقة في جواب وزير الداخلية عن كتابي إليه، الذي أكّد فيه وجود التنصّت على حالاتٍ معيّنة، بإذنٍ من النيابة العامة التمييزيّة».

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

وبعد خروج حكومتنا من الحكم، عادت هذه القضية لتستقطب الاهتمام النيابي والإعلامي. وكان مجلس النواب قد صدّق على قانون تنظيم عملية التنصّت، وهو يحدّد الضوابط لها، مستثنياً من عمليات التنصّت الرؤساء والوزراء والنواب. إلا أن المجلس الدستوري أبطل، في ٢٣/ ١١/ ١٩٩٩، استثناء المسؤولين، مؤكداً مبدأ المساواة بين المواطنين أمام القانون.

البنك الإسلامي للتنمية

توجّهت، في ٣١/ ١٠/ ١٩٩٩، إلى الرياض في المملكة العربية السعودية للمشاركة في اجتماعات مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية في الذكرى الـ ٢٥ لإنشائه. كان في استقبالي، في مطار الرياض، الأمير مشعل بن ماجد بن عبد العزيز آل سعود، ورئيس البنك الإسلامي للتنمية أحمد محمد علي، وسفير لبنان في الرياض زهير حمدان، وعدد من أبناء الجالية اللبنانية. وانتقلت إلى مقر إقامتي في قصر المؤتمرات.

أقلّتني، صباح اليوم التالي، طائرة ملكية خاصة وضعت في تصرفي بناء على توجيهات العاهل السعودي الملك فهد. وانتقلت بها إلى جدة لأداء مناسك العمرة. والتقيت، في مقر إقامتي في قصر المؤتمرات في جدّة، نائب أمير منطقة مكّة الأمير سعود بن المحسن بن عبد العزيز آل سعود. ومساءً، حضرت حفل استقبال أقامه تكريماً لي قنصل لبنان في جدة علي الحلبي في دار القنصلية، في حضور حشد كبير من أبناء الجالية اللبنانية. ألقيت فيهم كلمة عرضت فيها للأوضاع في لبنان، وركّزت على الوضع في جنوب لبنان في ظل الاحتلال الإسرائيلي المستمر لأراضٍ لبنانية، وتواصل اعتداءات إسرائيل على أرض لبنان وشعبه بوتيرة شبه يومية.

وعقدت في جدة لقاء مع أعضاء غرفة تجارة جدة في مقرها؛ فركزت على المناخ الاستثماري العام في لبنان، وعلى الحوافز المتوافرة لتشجيع حركة الاستثمار. ودعوت رجال الأعمال السعوديين إلى تنفيذ مشاريع في لبنان.

وفي ٣/ ١١/ ١٩٩٩، التقيت العاهل السعودي الملك فهد في قصر اليمامة؛ فبحثت

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

معه في العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين. ثم التقيت ولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز؛ فتحدثت معه في العلاقات الثنائية، كما في تطورات الموقف على صعيد المساعي الدائرة لاستئناف محادثات التسوية. ومساءً، شاركت في اجتماع مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية، فانتخبت بالتزكية رئيساً لمجلس المحافظين عن السنة المقبلة. ودعوت مجلس المحافظين لعقد اجتماعاته في العام القادم في بيروت؛ فاتخذ قراراً بذلك. وقد حضر اجتماع مؤتمر المحافظين وزراء المال والاقتصاد لأربع وخمسين دولة عربية وإسلامية، إلى ممثلي العديد من المنظمات الدولية العاملة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبالفعل، عقد مجلس المحافظين اجتماعه التالي في تشرين الثاني (نوفمبر) في بيروت بعد أن غادرت رئاسة الوزراء. فترأس الاجتماع الوزير فؤاد السنيورة، ممثلاً الرئيس رفيق الحريري. وقد شق عليّ أن أحداً من أركان البنك لم يتصل بي خلال وجودهم في بيروت.

أحداث الضنية

في اليوم الأخير من عام ١٩٩٩، وعشية بزوغ فجر القرن الحادي والعشرين، وقعت أحداث مُفجعة في منطقة الضنية في شمال لبنان، بدأت بتعرُّض دورية للجيش اللبناني، في محيط بلدة عاصون، لمكمن مُسلّح أقامته مجموعة عُرفت بجماعات «التكفير والهجرة»؛ فأدّى هذا المكمن إلى استشهاد خمسة عسكريين. وانتهت الأحداث بعد أربعة أيام باستشهاد ١٣ عسكرياً، واحتلال الجيش معاقل المسلحين، ومقتل لا أقلّ من أربعين منهم، واعتقال آخرين، ومُصادرة كمّيات من الأسلحة والذخائر.

صدر عن مديرية التوجيه في قيادة الجيش ثلاثة بيانات بالتطورات التي كانت منطقة العمليات مسرحاً لها. وصدرت عن الهيئات والفعاليات والنواب في الشمال مواقف شاجبة ومُستنكرة، تُطالب باعتقال مرتكبي الاعتداء على الجيش ومحاكمتهم. وأجمعت البيانات الصادرة عن الهيئات الإسلامية على أن المسلحين هُمّ من فلول الناشطين الإسلاميين

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

الذين تنقّلوا من تنظيم إلى آخر؛ وأنّ أحداً منهم لا ينتمي إلى أيٍّ من تلك الهيئات، وأن لا وجود لمسلحين من أبناء الضنية بينهم.

ولدى تبلّغي خبر انفجار الأحداث، أدليت بتصريح قلت فيه: «إنّ الاعتداء الغاشم الذي تعرّض له الجيش اللبناني الباسل مرفوض رفضاً قاطعاً، ومستنكر أشدّ الاستنكار. إنّ اللبنانيين جميعاً، بكل فئاتهم، براء مما ارتكبته عناصر مسلحة من اعتداء على أمن الناس وأمن الدولة. وهذا في الوقت الذي يجثم الاحتلال فيه على أرض الجنوب والبقاع الغربي، ويتعرّض شعب لبنان في المناطق المحتلة والمناطق المتاخمة لاعتداءات إسرائيلية متواصلة. إن خسارة لبنان بشهداء جيشه غالية. ستبقى أرواح هؤلاء عنواناً لروح التضحية والفداء التي يتحلّى بها الجيش اللبناني في الدفاع عن أمن المواطن واستقراره. وإذا كانت الحوادث الإجرامية المفتعلة قد تسببت بأي ضرر أو خسارة للآمنين الأبرياء، فذلك يُحزننا، ويُضاعف من تبعات مُفتعلي هذه الحوادث الغاشمة».

وقد تابعت مجرى الأحداث عن كثب، من خلال اتصالات مستمرة أجريتها في الليل والنهار مع قيادة الجيش ومدير المخابرات في الجيش. وفي اليوم الثالث، تلقّيت اتصالاً هاتفياً من قائد الجيش العماد ميشال سليمان أبلغني فيه انتهاء الاشتباكات، وأنّ العمليات باتت محصورة بتعقّب عدد محدود من المسلحين الذين فرّوا إلى جرود المنطقة. وأعقب ذلك، مساء ٢/ ١/ ٢٠٠٠، صدور بيان عن مدير التوجيه في قيادة الجيش العقيد الركن الياس فرحات، دعا فيه وسائل الإعلام إلى إيفاد مندوبين عنها للقيام بجولة ميدانية في منطقة العمليات في الضنية، صباح اليوم التالي.

أما شرارة الأحداث، فقد انطلقت، حين توجّهت قوّة من الجيش لإقامة حواجز ودوريات في مناطق شمالية عدّة للحفاظ على الأمن خلال الاحتفالات برأس السنة. وخصّت منطقة عاصون بقوّة لتعقّب مطلوبين اثنين بتهمة إلقاء متفجرات على كنائس في طرابلس، وهما من الناشطين الإسلاميين المتطرفين الذين لا ينتمون إلى أيٍّ من الهيئات الإسلامية المعروفة. فأرسلت قوّة من الجيش إلى بلدة عاصون، للتمركز في البلدة، ورصد تحركات المطلوبين. فنصب عدد كبير من المسلحين كميناً للقوّة العسكرية؛ فأوقعوا في صفوفها خمسة قتلى، وأسروا ضابطاً وجندياً.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

فحشد الجيش قوّة كبيرة توجّهت إلى المنطقة، وطوّقت منطقة جبال الأربعين من جهاتها الأربع. وبدأت مناوشات مع المسلحين، تطوّرت إلى اشتباكات عنيفة. وتمكّن الجنود من احتلال مواقع ومنازل كان المسلحون يُرابطون فيها. وصادروا كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة. وعند محاولة بعض المسلحين التغلغل في جرود المنطقة، عمد الجيش إلى تطويق المسلحين عبر إنزال جنوده بواسطة الطوافات العسكرية؛ فتمركزوا في نقاط تتحكم بما حولها، لمنع هروب المسلحين، وتسلّلهم إلى مناطق مجاورة. وقد أخّر عملية الحسم، واعتقال المطلوبين، الخوف على مصير المخطوفين، وهما الرائد ميلاد النداف (الذي كان رقي ليلة الحادث إلى رتبة مقدم)، والرقيب المرافق له.

وقد رافق وصول قوة الجيش إلى المنطقة مسعى من الهيئات الإسلامية، لإقناع المطلوبين بتسليم نفسيهما إلى العدالة. وقام بهذا المسعى النائب خالد ضاهر، كونه من قيادة «الجماعة الإسلامية» في الشمال، ومعه ممثّل عن «حركة التوحيد» ونائب رئيس بلدية سير. وفيما كانت المساعي تدور في مكانٍ معروف بجبال الأربعين مع المطلوبين، سمع دوي قذائف وطلقات نارية كثيفة من داخل بلدة عاصون. وتبيّن أنّ حاجزاً للجيش تعرّض لهجومٍ غادر من مسلحين. وفور سماع المسلحين المحيطين بالمطلوبين النار واطلاعهم على ما جرى اقتادوا النائب ضاهر ورفيقيه إلى مكانٍ بعيد، حيث احتجزوهم حتى منتصف الليل، الأمر الذي جمّد أيّ هجومٍ للجيش ضدّ المسلحين. وصباح اليوم التالي، وبعد التأكّد من عودة النائب ورفيقيه، بدأت قوّة الجيش هجومها؛ وأحكمت الطوق حول المنطقة برمّتها؛ وسيطرت على مداخلها ومخارجها. وأخيراً تمكّنت القوة العسكرية من السيطرة على المنطقة، وبدأت بتوسيع رقعة انتشارها. واستغرقت العملية بعض الوقت، بسبب حرص الجيش على حياة المدنيين الذين انتشر المسلحون في أحيائهم الآهلة.

وقد عُثِر على الرائد ميلاد النداف مقتولاً.

انتهت الأحداث، وبقيت ذيولها تتفاعل مدّة طويلة من الزمن. وقد كان من شأنها إثارة القلق العميق في صفوف الشعب في كل مكانٍ من لبنان. وكان من شأنها أيضاً تسميم

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

الأجواء الأمنية، إذ رسمت علامات استفهام حول عمق الاستقرار الذي ما فتىء ينعم به البلد، منذ وضعت الأزمة الوطنية الكبرى أوزارها قبل نحو عشر سنوات.

وقد طرأ في ٣ / ١ / ٢٠٠٠، تطوّر خطير تمثّل في انتقال التوتّر إلى قلب العاصمة بيروت، على امتداد ساعات من النهار، إذ روّع مُسلّح فلسطيني منطقة مار إلياس؛ وعمد بدوره إلى احتجاز رهائن في مبنى قريب من مقرّ السفارة الروسية، قبل أن تجهز عليه القوى الأمنية، بعدما تمكّن من قتل عريف في قوى الأمن الداخلي، وجرح تسعة. وقد أظهر العميد في قوى الأمن الداخلي وليد قليلات شجاعة نادرة في إنهاء هذه العملية.

عقد مجلس الوزراء، في ٤ / ١ / ٢٠٠٠، جلسة استثنائية بحث خلالها في أحداث الشمال الأليمة؛ واستمع إلى قائد الجيش العماد ميشال سليمان، ومدير المخابرات العميد ريمون عازار، ونائب رئيس الأركان للعمليات العميد عصام عطوي؛ وقرر إحالة القضية على المجلس العدلي.

بيان المصادر الوزارية

صدر في الوكالة الوطنية للإعلام، في ١٥ / ٦ / ١٩٩٩، بيان لما سُمّي مصادر وزارية، انتقد بشدّة متناهية الرئيس رفيق الحريري، مُسمّياً إيّاه بالاسم؛ فأثار ضجّة سياسية وإعلامية واسعة تناولت الشكل كما المضمون. فقد كان تجهيل الفاعل، ومن ثم التستُّر بالمصادر الوزارية مُستهجناً؛ كما كانت اللهجة التي صيغ بها البيان غير مقبولة. وكان هذا البيان، على ما ظهر لاحقاً، من صنع جهاز أمني، ربما بني على كلام منسوب لأحد الوزراء. وقد تمّ ذلك من دون علمي، ومن دون موافقتي. إلاّ أنّ الموقف، المترتّب على صدور ذاك البيان، زاد التباساً بتصريح لوزير الإعلام أنور الخليل قُبيل سفره إلى القاهرة، تبنّى فيه عملياً مضمون البيان. وكنت قد اتّصلت بالوزير الخليل قبل ظهر ذلك اليوم، مستوضحاً إيّاه ما إذا كان على علم مُسبق به، فنفى ذلك. وقد حاول الوزير الخليل، في تصريحه، تبرير البيان، بالإشارة إلى «ما قرأناه ولمسناه من تحامل في غير مكانه على سدّة الرئاسة الأولى من جهة وعلى رئيس الوزراء من جهة أخرى»، مُضيفاً «إنّ حقّ الردّ

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

واجب». وقد سارعت إلى التأكيد أن لا علاقة للحكومة إطلاقاً بهذا البيان. وقلت، لدى مغادرتي السرايا الحكومية رداً على سؤال: «هذا ليس أسلوبنا ونحن نرفضه».

ودافع نائب رئيس الوزراء ميشال المُرّ عن البيان، فقال: «المصدر الوزاري يعني أنه، عندما يستقبل أي وزير صحافياً ويعطيه معلومات ويتمنّى عليه عدم نشر المعلومات عن لسانه، عندها يكتب الصحافي المعلومات نقلاً عن مصدر وزاري أو مرجع وزاري. وأظنّ أنّ وزير الإعلام قال إنّه يتبنّى هذا الموضوع».

وقد أرسلت، في ١٧/٦/١٩٩٩، رداً على سؤال نيابي حول هذا الموضوع، قلت فيه: إنّ المصادر الحقيقية للتصريح كانت غير وزارية، وأن لا علاقة إطلاقاً لمجلس الوزراء ورئيسه بالتصريح المذكور، وأنّ وزير الإعلام لم يطّلع على مضمونه قبل نشره، وأنّه تمّ التعرّف إلى الجهة التي تقف وراء التصريح؛ واتّخذت الإجراءات الكفيلة عدم تكرار مثل هذه الممارسة، وأن موقف رئيس مجلس الوزراء من البيانات السياسية المُغفلة هو الرفض، وأنّ الوكالة الوطنية للإعلام نشرت هذا التصريح، كما تنشر دوماً جميع البيانات، حتى المعارضة منها للحكومة والناقدة لسياساتها.

إلاّ أنّ الحملة التي تُشنّ على الحكومة، لم تهدأ، واستمرّت في التفاعل؛ فأدليت بتصريح قلت فيه: «أستغرب هذا الإمعان في مهاجمة الحكومة على نشر بيان بتوقيع مصادر وزارية، مُسخّرين وسائل الإعلام التي يملكونها، وتلك التي يسيطرون عليها. ونستغرب بخاصة استمرار الحملة، حتى بعدما أوضحت الحكومة تكراراً حقيقة موقفها من أسلوب البيانات السياسية المغفلة. نحن نفهم أن يولي الأنصار والأتباع كل هذا الاهتمام لكون البيان لا يحمل توقيعاً صريحاً. ولكننا لا نفهم عدم إيلاء أي اهتمام لمضمون البيان؛ فلم يُبادر أحد منهم إلى الردّ على ما تضمّنه من وقائع خطيرة. الناس قرأوا البيان، أو استمعوا إليه، وفيه ما فيه من مآخذ موصوفة، فماذا يعني السكوت عنها، وتجاوزها إلى التركيز على شكل البيان وتوقيعه؟

إنّ البلاد تواجه قضايا كثيرة أهمّ من توقيع بيان؛ فليرتفعوا إلى المسؤوليات الوطنية،

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

ويطووا هذه الصفحة المُبتذلة التي شغلوا الناس بها أكثر مما يجب، وليكفّوا عن تهديدنا بتحويل السؤال النيابي استجواباً. فليس لدينا ما نقوله، في الردّ على الاستجواب، غير ما قلناه في الردّ على السؤال. أما إذا كان القصد من الاستجواب الوصول إلى طرح الثقة بالحكومة، فنحن نُرحِّب بذلك».

مراسيم تنفيذ أحكام الإعدام

جاءني أمين عام مجلس الوزراء هشام الشعار يوماً، وعرض عليّ مرسومين للتوقيع، أحدهما بتنفيذ حكم إعدام بالسجين محمد محمود الحسين، من الجنسية السورية، والثاني بتنفيذ حكم إعدام بالسجين فادي أحمد مرعش، من الجنسية اللبنانية. فرفضت التوقيع، لأن ذلك يتعارض مع اقتناعاتي.

ثم عاد إليّ، بعد مدة من الزمن، ليقول لي إن نائب رئيس الوزراء ميشال المر على استعداد للتوقيع على المرسومين في حال غيابي خارج البلاد، هذا إذا كنت أنا سأطلب إليه ذلك. فأجبت أنني لن أطلب إليه ذلك، لأنني إن فعلت أكون قد جعلت نفسي في حكم الموقِّع على المرسومين. وقد أخطأت، إذ لم أردف القول إنني لا أقبل أن يحل محلي في التوقيع نائب رئيس الوزراء، في حال غيابي، لأن ذلك يشكل مخالفة دستورية.

وفي أثناء وجودي في الفاتيكان، في زيارة للحبر الأعظم، عرض المرسومان على نائب رئيس الوزراء ميشال المر، فوقّعهما. وكان ذلك سبباً لاعتراضات عدد من الجهات. فالرئيس السابق الياس الهراوي اعترض، من منطلق أنه ليس لرئيس الحكومة أن يعترض على قرار قضائي يقضي بالإعدام، موضحاً «أن الذي يحق له بمقتضى الدستور إصدار العفو هو رئيس الجمهورية وحده». واعترض الرئيس رفيق الحريري، فقال إنه ليس لنائب رئيس الحكومة أي صلاحيات بمقتضى الدستور، مضيفاً أنه ليس ضد أن يكون له صلاحيات؛ لكن هذا يستوجب تعديل الدستور. وكان هذا أيضاً رأي نائب رئيس مجلس النواب إيلي الفرزلي. واعتبر بعض القانونيين أن ذلك جائز، في حال صدور مرسوم بتكليف نائب رئيس مجلس الوزراء تصريف الأعمال، في حال غياب رئيس مجلس الوزراء.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

واعتبر العالم القانوني والمحامي أدمون نعيم، في ١٨/٣/٢٠٠٠، أن المرسوم لا بد من أن يوقّعه رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ووزير العدل تطبيقاً للدستور، وتحديداً المادة ٥٤ منه. وقال: «نائب رئيس مجلس الوزراء هو مركز لم ينص عليه الدستور، ولم يحدد اختصاصاته. لذلك إذا كان نائب رئيس مجلس الوزراء محدداً بمقتضى نصوص قانونية عادية، فهذه الأخيرة لا يمكن أن يكون لها قوة بوجود النص الدستوري الذي لا يورد أي ذكر لنائب رئيس مجلس الوزراء. وعليه فإن المرسوم يكون باطلاً دستورياً. وفي حال اصرار رئيس الحكومة على موقفه الرافض... لا يمكن أن يجبره أحد على توقيع المرسوم».

وقد أخطأت، إذ لم أسارع، لدى عودتي من الفاتيكان، إلى تطويق المسألة بطلب إلغاء المرسومين.

اتصلت، قبل ظهر السبت في ١٨/٣/٢٠٠٠، بالرئيس إميل لحود، وطلبت إليه سحب المرسومين الموقّعين من نائب رئيس مجلس الوزراء، كونهما يشكلان مخالفة دستورية. فاستجاب الرئيس لحود فوراً لطلبي. فصدر عن المديرية العامة لرئاسة الجمهورية بيان جاء فيه: «عملاً بمبدأ دولة المؤسسات وبضرورة الاحتكام إلى القانون، طلب فخامة رئيس الجمهورية العماد إميل لحود من معالي وزير العدل القاضي جوزف شاوول الإيعاز، إلى الجهات القضائية المختصة، التريّث في تنفيذ حكمي الإعدام يوم الإثنين في ٢٠/٣/٢٠٠٠، وذلك بهدف توضيح التفسيرات القانونية المرتبطة بتوقيع المرسوم».

وكنت قد عرضت على الرئيس لحود إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب بتنفيذ الأحكام القضائية، من دون الحاجة إلى صدور مرسوم بها، وذلك في الحالات التي لا يصدر عفو خاص بها من رئيس الجمهورية، بحسب الصلاحية المعطاة له في الدستور. فرفض الرئيس تعديل القوانين النافذة من أجل حالة معيّنة.

طلبت مني صحيفة «النهار» مقالاً حول الأسباب التي دعتني إلى عدم توقيع مرسوم بتنفيذ حكم الإعدام، فكان لي في الصحيفة مقال افتتاحي، في ١٦/١٢/٢٠٠٠، هذا نصّه:

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

السؤال الذي كثيراً ما يطاردني بين الناس هو: لماذا لم أُوقّع على مراسيم إعدام مُجرمين مُدانين؟

المسألة في نهاية التحليل هي مسألة اقتناع شخصي. إنّني أعتقد أن ليس من حقّ الإنسان أن ينتزع حياة إنسان. فاللّه وحده يهب الحياة واللّه يستردّها.

إنّني لا أستبيح ذبح حيوان، فكيف بقتل إنسان؟ إنّ نفسي، كوني نباتياً، لا تتقبّل فكرة ذبح نعجة أو بقرة أو فرّوج، لنغني بلحمها أو بلحمه طعامنا. فكيف أتقبّل فكرة إنهاء حياة أحد من بني البشر؟

قيل لي إنّ حكم الإعدام لا يُنفّذ إلا بمرسوم، وأي مرسوم لا يصدر إلا بتوقيع رئيس الوزراء إلى جانب توقيع رئيس الجمهورية. وقيل إنّ الراهن أنّ القانون يبيح حكم الإعدام في لبنان، وأنّ العفو الخاص في حقّ أي محكوم أمرٌ ممكِن، ولكن العفو الخاص هو من صلاحية رئيس الجمهورية، وليس من اختصاص رئيس الوزراء بحسب الدستور. أفلا يعني امتناعي عن التوقيع على مرسوم بالإعدام مخالفةً للقانون الذي حكم القاضي بموجبه، ومخالفةً للدستور الذي جعل العفو الخاص من اختصاص رئيس الجمهورية، من دون رئيس الوزراء؟

إنّ جوابي عن هذه التساؤلات هو بكل بساطة: إنّ الدستور لا يملي على رئيس الوزراء التوقيع على مرسوم إن لم يكُن مُقتنعاً بمضمونه. ولو لم يكن التوقيع على مرسوم الإعدام خياراً حُرّاً لرئيس الوزراء، أي أنّه مُخوّل بالتوقيع عليه أو بعدمه، لما قضى القانون بضرورة توقيع رئيس الوزراء على المرسوم أساساً، بل لكان قضى بنفاذ أي حكم إعدام بمجرّد عدم اقترانه بعفوٍ خاص من رئيس الجمهورية. ولا داعي في تلك الحال لمرور الحكم عبر رئيس الوزراء. بعبارةٍ أخرى، إنّ توقيع رئيس الوزراء ليس خاتماً يمهر به أي مرسوم في شكلٍ آلي، وإنما هو خيار لرئيس الوزراء، أو على الأقلّ هكذا أنظر إليه.

وكثيراً ما يُقال لي إنّ اللّه حلّل في الكتب السماوية إعدام القاتل، فبأي منطِق أسمح لنفسي بتحريم حكم الإعدام بمُجرم؟

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

والجواب هو أنني لم أُحرّم تنفيذ حكم الإعدام إلا على نفسي. فمع أنّ ذبح الخراف أيضاً حلال، فإنّ أكثر الناس لا يستطيعون، أو لا يجيزون لأنفسهم، ذبح خروف بأيديهم. وأنا بالتوقيع على مرسوم بالإعدام أشعر وكأنني في مقام الجلاّد، أو ذابح الخروف.

وأقول لِمَن يطرح هذا السؤال عليّ: إذا قيل لك أنت، وأنت المؤمن بواجب تنفيذ أحكام الإعدام، إن أحداً من الناس محكوم بالإعدام، فهل أنت على استعداد لتنفيذ الحكم بقطع عنقه بيدك؟ إذا كان الجواب سلبياً، وهذا ما أتوقّعه من أكثر الناس، فلماذا تعذر نفسك في الاستنكاف عن تنفيذ حكم إعدام بيدك، ولا تعذرني إذا استنكفت عن التوقيع على مرسوم بإعدام إنسان، ولو كان مجرماً؟

إلى كل ذلك، فأنا أرى أنّ أحكام الإعدام في لبنان تُطلَق انتقائياً وتُنفّذ انتقائياً. فإلى الذين يُسائلونني عن موقفي من حكم الإعدام، أُسائلهم: ألم تسمعوا بمن حُكم بالإعدام، ثم حوّلت المحكمة الحكم إلى السجن المؤبّد؟ فلماذا يُنفّذ حكم الإعدام بالبعض ولا يُنفّذ بالبعض الآخر؟ لماذا لا تَحِلّ عقوبة السجن المؤبّد محل عقوبة الإعدام في كل الحالات؟

ثم ألم تسمعوا بمجرمين، ارتكبوا أبشع الجرائم خلال الحرب الداخلية اللبنانية، يرتعون اليوم أحراراً طُلَقاء، إما لأنّ قانون العفو العام شملهم، أو لأنهم من ذوي المنزلة التي لا تطاولها يد القضاء، وبعضهم تسلّق مراكز المسؤولية.

ومن يقول إنّ عقوبة الإعدام رادعة للجريمة، نردّ عليه بملاحظتين: أولاً إنّ أحكام الإعدام نُفّذت في لبنان في السنوات الماضية، ولم يردع تنفيذها أولئك الذين صدرت في حقّهم أحكام إعدام فيما بعد، وهُم اليوم ينتظرون تنفيذها. وثانياً إنّ أحكام السجن المؤبّد يجب أن تكون أيضاً رادعة. ثم إنّ تجارب المجتمعات التي ألغت عقوبة الإعدام لا تدلّ على أنّ هذه العقوبة ضرورة لردع الجريمة.

ولا بُد من الإشارة ختاماً إلى أنّ أكثر من مئة دولة في العالم تُحرّم اليوم عقوبة الإعدام، والرأي في بقيّة الدول يتّجه نحو إلغاء عقوبة الإعدام في قوانينها. فعلامَ هذا الاستغراب لموقفي المبدئي الرافض لحكم الإعدام؟ ومما يذكر أن منظمة العفو الدولية، في بيان صدر عنها بتاريخ ٢١ آذار ٢٠٠٠، نوّهت بموقفي صراحةً من عقوبة الإعدام وأيّدته.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

لكل هذه الاعتبارات، أشعر براحة الضمير، لأنني لم أوقّع على مراسيم الإعدام. ولقد أنفقت في سدّة رئاسة الوزراء منذ عام ١٩٧٦ ما يناهز التسع سنوات لم أُوقّع خلالها على مرسوم بإعدام أحد والحمد للّه.

غياب الرئيس حافظ الأسد

أعلن، في ١٠/٦/٢٠٠٠، أنّ الرئيس حافظ الأسد انتقل إلى رحمته تعالى؛ فاستقبل النبأ بذهولٍ واسع بين الناس وحزنٍ عميق. جرى تشييع جثمان الفقيد الكبير في بلدة القرداحة في ١٣/٦/٢٠٠٠؛ فشاركت فيه والرئيس إميل لحود والرئيس نبيه بري. وقد توالت كلمات التأبين للراحل الكبير على المستويين العربي والدولي، وكلّها تشهد للدور المحوري والفاصل الذي قام به إقليمياً ودولياً على امتداد نحو ثلاثين سنة. وقد تميّز نهجه بالبُعد الاستراتيجي والالتزام القومي الذي لم يحد عنه قيد أنملة طوال حياته الزاخرة بالنشاط والعمل والمبادرات الشجاعة. فكان في موقعه بحقّ شاغل العالم.

توجّهنا يوم التشييع، أولاً، إلى دمشق، حيث كان جثمان الفقيد الكبير مُسجّى في قصر الشعب، وحيث كان نجل الرئيس الدكتور بشار يتقبّل التعازي. وكان قصر الشعب يعجّ باللبنانيين من سياسيين ومواطنين. وكان القادة العرب يفدون إلى القصر لتقديم واجب التعزية. فبقينا في دمشق حتى انتهاء مراسم التعزية الرسمية في قصر الشعب؛ ثم انتقلنا جوّاً إلى مطار اللاذقية، فالقرداحة. وكانت الطريق إلى القرداحة تغصّ بالمشيعين، فتوجّهنا إلى قاعة الاستقبال التابعة للمسجد في انتظار الصلاة عن نفس الفقيد، ومن ثم تشييعه إلى مثواه الأخير. وقد سرنا جميعاً خلف النعش إلى المدفن وسط تدافع الجماهير الحاشدة؛ فبلغت جدث الفقيد بصعوبة شديد، وقد أعياني التعب. وقد وصلت مكان الدفن متأخّراً بعد أن وُوري الجثمان الثرى. فقدّمت التعازي إلى نجله الدكتور بشار وسائر أفراد أسرته، وقفلت عائداً إلى بيروت.

الهجوم المثلث الأضلاع

في أواخر شهر حزيران (يونيو) وبداية شهر تموز (يوليو)، تعرضت الحكومة

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

وتعرّضت شخصياً لهجوم مثلث الأضلاع على ثلاثة محاور: المحور الأول هو مشروع الحكومة بدمج مجلس الإنماء والإعمار ومجلس تنفيذ المشاريع الإنشائية ومجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت. أما الحملة العنيفة، التي شنتها وسائل الإعلام التابعة للرئيس الحريري وتلك المحسوبة عليه، فقد تركّزت على أنني، في مشروع دمج مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت بالمجلسين الآخرين؛ إنما أفرّط في مصلحة بيروت وحقوقها. والمحور الثاني كان إعادة تحرك الاتحاد العمّالي العام في موضوع الأزمة المعيشية المستحكمة، والمطالبة بحلول سريعة لها. أما المحور الثالث، فكان ارتفاع سعر البنزين الذي يكبّد المواطنين أعباء إضافية. وقد تزامن هذا الهجوم المثلث الأضلاع مع بداية اشتداد أوار المعركة الانتخابية. فكان لا بد لي أن أطلق هجوماً معاكساً من خلال بيان أصدرته في ٤/٧/٢٠٠٠، قلت فيه:

تشن بعض الجهات المعروفة الانتماء حملة شعواء حول مشروع دمج الوزارات والمجالس. وقد ظهر جلياً أن هذه الحملة تستهدفني شخصياً. أما ردّنا على هذه الحملة المضللة، فنختزله بما يلي:

أولاً، إن مشروع الدمج هو مشروع قانون يمثل وجهة نظر الحكومة. ومشروع القانون هذا محال على مجلس النواب لمناقشته والموافقة عليه أو ردّه أو تعديله. وهذا من حق مجلس النواب في كل الأوقات، وحيال كل المشاريع التي تتقدّم بها الحكومة من مجلس النواب. فمن له رأي مغاير لرأي الحكومة، فما عليه إلا أن يبدي رأيه في خلال المناقشة، ومن ثم في التصويت على المشروع. فعلامَ هذه الحملة الشعواء إذن؟

ثانياً، إن مشروع دمج الوزارات والمجالس طرح في جدول أعمال الجلسة التشريعية الأخيرة التي عقدها مجلس النواب في ٩ أيار ٢٠٠٠، أي منذ حوالي الشهرين، فتقرّرت إحالته على اللجان المشتركة. خلال هذين الشهرين، لم نسمع رأي المتنطّحين لمهاجمتنا اليوم في هذا المشروع. فما مبرر انفجار الحملة فجأة اليوم؟ إذا كان السبب هو انعقاد اللجان المشتركة، فلكل نائب أن يدلي بموقفه داخل الجلسة.

فما مبرر الحملة الإعلامية الشرسة؟ هناك تفسير واحد لقيام هذه الحملة، هو

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

الاستغلال الانتخابي الرخيص. وعندما يدرك الناس الحقيقة، فسترتد هذه الحملة إلى نحر مفتعليها.

ثالثاً، إن مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت كان يعمل، خلال السنوات الماضية، في تنفيذ المشاريع العائدة لمختلف المناطق وليس لبيروت. وقد حل في ذلك إلى حدٍ كبير محل مجلس تنفيذ المشاريع الإنشائية. فما معنى القول إذن أن دمج مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت ينطوي على إضرار بمصالح العاصمة؟

رابعاً، هناك قرار صادر عن المجلس البلدي لمدينة بيروت، رقم ٣٦٢ تاريخ ١٤/١٢/١٩٩٨، يقضي بإلغاء تكليف هذا المجلس درس وتنفيذ بعض مشاريع العاصمة.

خامساً، هناك مشروع قانون محال على مجلس النواب بتاريخ ٢/٢/١٩٩٣، بتوقيع رئيس مجلس الوزراء آنذاك السيد رفيق الحريري، يقضي بدمج مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت بالبلدية. ومع أنه عاد فسحب المشروع، فقد جاء في أسبابه الموجبة أنّه «يمكن البلدية نفسها أن تقوم بأعماله، ولديها أجهزتها المعنية لتحل محل المجلس».

سادساً، أين هي الجريمة، إذا وجدنا أن مجلساً واحداً يستطيع أن يقوم بالمهام التي كانت تقوم بها ثلاثة مجالس، فارتأينا دمجها؟

لكل هذه الاعتبارات، أقول إن الحملة المضللة التي تُشن علينا في هذا الصدد إنما هي من قبيل المناورات الانتخابية المكشوفة. إلى هؤلاء نقول: تستطيعون أن تخدعوا بعض الناس كل الوقت، أو كل الناس بعض الوقت، ولكنكم لن تستطيعوا أن تخدعوا كل الناس كل الوقت. وأمام قوة الحقيقة، لن تجديهم أموالهم ولا هيمنتهم على وسائل الإعلام.

وتعليقاً على التحرّك الذي ينوي الاتحاد العمالي العام القيام به أقول:

إننا نأمل في تفهّم الاتحاد العمالي العام لموقف الحكومة من الأزمة المعيشية.

فالأزمة المعيشية هي الوجه الآخر لأزمة الركود الاقتصادي التي ما فتئت تستبد

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

بالبلاد منذ بضع سنوات. والحل لا يكون إلاّ بإعادة تنشيط الاقتصاد الوطني. أما ما يلوّح به الاتحاد العمالي من مطالب، فليس فيه ما من شأنه تنشيط الحركة الاقتصادية العامة، لا بل على عكس ذلك، فإن بين المطالب، كزيادة الأجور، ما من شأنه، بما فيه من انعكاسات سلبية على تكاليف الإنتاج، زيادة الجمود الاقتصادي ومعدلات البطالة في صفوف اليد العاملة، وبالتالي تصعيد الأزمة المعيشية.

مع ذلك، فنحن على استعداد لمتابعة الحوار مع الاتحاد العمالي العام والهيئات الاقتصادية، بحثاً عن أنجع الوسائل للتخفيف من وقع الأزمة، إلى أن يتحقق الانفراج المطلوب. ونحن نتطلّع إلى بداية بزوغ فجر الانفراج بعد تحرير الأرض، وذلك من خلال تشجيع حركة الاستثمار في البلاد، كما من خلال تكثيف الانفاق الحكومي على الإعمار والإنماء في المناطق المحررة وسائر المناطق اللبنانية. ومن أجل ذلك، نسعى إلى الحصول على التمويل اللازم من المصادر العربية والخارجية؛ وقد قمنا بحملة دبلوماسية واسعة في هذا السبيل.

لذلك كله نأمل في مزيد من التفهّم والروية، ومحاذرة إدراج هذا الموضوع في دائرة الإثارة الانتخابية، ونحن على أبواب انتخابات نيابية.

إلى الذين يزايدون في موضوع أسعار البنزين، نقول: إن برميل النفط في العالم كان سعره ١١ دولاراً في بداية العام ١٩٩٩، وارتفع هذا السعر إلى نحو ٣٠ دولاراً، أي ما يوازي ثلاثة أضعاف. هذا هو سبب الارتفاع الحاد في سعر البنزين.

وإلى الذين يزايدون في موضوع تقنين التيار الكهربائي، أقول: ماذا تنتظرون بعد ثلاث ضربات إسرائيلية مدمّرة خلال أقل من سنة، وكلها استهدفت المنشآت الكهربائية، وكان آخر هذه الضربات منذ شهرين فقط.

هنا أيضاً نناشد التفهم والروية.

ختاماً، أود أن أتوجّه بكلمة إلى من يمارسون السياسة، وكأنها غاب بلا شريعة. لكل غاب شريعة؛ أما غاب السياسة، فليس له شريعة.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

إن من يريد اغتيالي سياسياً وسط ذلك الغاب، فليعلم أن ذلك لن يكون إلاّ وأنا واقف على قدميّ أقاتل. سلاحهم المال والهيمنة، وسلاحنا الموقف. ويبقى سلاحنا أقوى من سلاحهم. ونحن كذلك أقوياء بإيماننا وصدق عزيمتنا ووضوح رؤيتنا. وانطلاقاً من مقولة إن المسؤول يبقى قوياً إلى أن يطلب أمراً لنفسه، فنحن أقوياء لأنه طيلة وجودنا في الحكم، لم نطلب أمراً لأنفسنا والحمد لله، خلافاً لكثير ممن سبقونا في ممارسة الحكم. ونحن، في كل ذلك، إنما نذود عن مقام رئاسة الوزراء في وجه من يستهدفه، ما دام هو لا يشغل هذا المقام بنفسه. إن مقام رئاسة الوزراء أمانة في عنقي، ولن أسمح بأن ينال منه مغرض أو مهووس.

انطلقت، في ١٢/٧/٢٠٠٠، تظاهرة في بيروت قادها الاتحاد العمالي العام، ورفعت شعارات تندد بالحكومة، وتهدد بمزيد من التحرّك.

مؤتمر الدول المانحة

بدأت في ٣٠ حزيران (يونيو) حملة دبلوماسية لعقد مؤتمر للدول المانحة، أي الدول المؤهلة للمساهمة في تمويل إعادة إعمار وإنماء المناطق التي كانت تحتلها إسرائيل والمناطق المتاخمة، وذلك قبل آخر تموز (يوليو) في بيروت. وقد استدعيت لهذه الغاية سفراء الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا واليابان وألمانيا وكندا والاتحاد الأوروبي؛ فوضعتهم في صورة الحاجات الحياتية الملحة، ومتطلبات إعادة الإعمار والإنماء في المناطق المحررة والمناطق المتاخمة لها؛ وطلبت إليهم أن ينقلوا إلى حكوماتهم رغبة لبنان في عقد المؤتمر على أعلى مستوى ممكن؛ وسلمت كل سفير رسالة موجّهة إلى وزير خارجيته بهذا المعنى.

وكان مجلس الوزراء قد انعقد في ٢١/٦/٢٠٠٠؛ ووافق على برنامج متكامل عرضه مجلس الإنماء والإعمار لتطوير المناطق الجنوبية المحررة والمناطق المتاخمة. وقد لحظ البرنامج انفاقاً إجمالياً مقداره نحو مليار ومئتي مليون دولار عبر السنوات الخمس المقبلة، يُخصص لتنفيذ مشاريع البُنى التحتية، وبرنامج تنمية اقتصادية واجتماعية

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

وبشرية، وإزالة الألغام. هذا بالإضافة إلى مبلغ ٢٦٠ مليون دولار مخصص لتلبية الحاجات الملحة والعاجلة.

وقد شرحت، أمام السفراء الذين التقيتهم، سبب اصرار لبنان على عقد المؤتمر قبل نهاية تموز (يوليو)؛ فقلت إن ذلك يعود إلى أن عقد المؤتمر في شهر آب (أغسطس) غير وارد، باعتبار أن هذا الشهر هو شهر الإجازات في أوروبا وأميركا؛ وعقده في أيلول (سبتمبر) لن يكون ممكناً عملياً فيما لبنان بأسره غارق في المعارك الانتخابية؛ وعقده في تشرين الأول (أكتوبر) لن يكون محبذاً، نظراً لأن لبنان سيشهد في ذلك الشهر تبديلاً حكومياً بعد الانتخابات النيابية، وفق ما يقضي به الدستور؛ وعقده في تشرين الثاني (نوفبر) لن يكون مقبولاً، باعتبار أن هذا الشهر هو شهر الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة. لذا اصرار لبنان على عقد المؤتمر قبل نهاية تموز (يوليو) ٢٠٠٠.

سمعنا من السفراء، في البداية، كلاماً مشجّعاً، إذ أبدى كل منهم استعداد بلاده للمساهمة في تمويل برامج إعمار وإنماء المناطق المحررة والمناطق المتاخمة التي كانت تتعرض للضرب المتواصل. ولكن سرعان ما بدأت تظهر بوادر ترسم علامات استفهام حول جدوى المؤتمر المطلوب، وذلك من خلال إشارتين: الأولى هي أن المؤتمر الأول يجب أن يكون تمهيدياً، على أن يعقد مؤتمر آخر، في وقت لاحق، تعلن فيه الدول المشاركة التزامات محددة حيال دعم مشاريع الإعمار والإنماء في جنوب لبنان. والثانية هي أن المؤتمر الأول يمكن أن يكون على مستوى سفراء الدول الراغبة في المشاركة، وليس على مستوى الوزراء.

وفي اجتماعنا مع لارسن في القصر الجمهوري في ٢٠٠٠/٧/٧ لمناقشة الخطوات المتّخذة للتثبت من انسحاب إسرائيل الكامل إلى ما وراء الخط الأزرق، تطرق الحديث إلى مؤتمر الدول المانحة، فاتفقنا مع لارسن على أن يعقد المؤتمر على مرحلتين: الأولى قبل نهاية تموز (يوليو) على مستوى السفراء، والثانية على مستوى الوزراء قبل نهاية أيلول (سبتمبر) أو بداية تشرين الأول (أكتوبر). وتم التفاهم على أن تعقد المرحلة الأولى في ٢٠٠٠/٧/٢٧.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

في ٩/٧/٢٠٠٠، أجريت اتصالاً هاتفياً بأمين عام جامعة الدول العربية عصمت عبد المجيد. وعرضت معه قرار مجلس وزراء الخارجية العرب الذي عقد في بيروت مساعدة لبنان في إنمائه وإعماره. وبحثت معه في موضوع مؤتمر الدول المانحة. وأتبعت الاتصال الهاتفي برسالة تمنّيت فيها عليه إجراء الاتصالات اللازمة مع الأشقاء العرب، لوضع قرار مؤتمر وزراء الخارجية موضع التنفيذ.

ترأست، في ١٠/٧/٢٠٠٠، اجتماعاً للجنة خاصة بتلقي المساعدات. وتقرر على الأثر أن يوجه لبنان الدعوة إلى الدول المانحة والمنظمات والصناديق المعنية، لعقد المؤتمر في ٢٧/٧/٢٠٠٠. أما اللجنة الخاصة بتقبل المساعدات، فقد ألّفتها من وزير الاقتصاد ناصر السعيدي، ووزير المال جورج قرم (يمثله مدير عام الوزارة)، وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة، ورئيس مجلس الإنماء والإعمار محمود عثمان، وممثل عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وممثل عن مكتب البنك الدولي في بيروت.

تسلمت من السفير الأميركي، في ١١/٧/٢٠٠٠، رسالة من وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت تشعرني فيها بقبول الدعوة، واستعداد الولايات المتحدة للتعاون في هذا المجال إلى أبعد الحدود الممكنة.

تسلّمت، في ١٢/٧/٢٠٠٠، من السفير الفرنسي فيليب لوكورتييه وسفير الاتحاد الأوروبي ديمتري كوركولاس، نسخة من تقرير الاتحاد الأوروبي حول التعاون بين لبنان والاتحاد الأوروبي. وأكد السفير الفرنسي أن مؤتمر الدول المانحة في ٢٧/٧/٢٠٠٠ «سيكون موعداً لإطلاق التظاهرة من أجل مساعدة لبنان»، في حين أكد السفير الأوروبي «أن المؤتمر سيكون مناسبة جيّدة لبلورة مشاريعنا ونشاطاتنا مع سائر المانحين».

وفي اليوم التالي، جاء في الأنباء أن وزراء الخارجية، لمجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى تعهّدوا، في اجتماعاتهم في ميازاكي في اليابان، دعم الجهود لإعادة إعمار جنوب لبنان.

وفي ١٥/٧/٢٠٠٠، التقيت سفير مصر وسفير المملكة العربية السعودية، وبعد ذلك مع سفراء الكويت والإمارات وقطر، في سياق الإعداد للمؤتمر.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

وقد وجّهت دعوات إلى رؤساء البعثات العربية والأجنبية العاملة في لبنان، للمشاركة في الاجتماع الذي سيعقد في بيروت في ٢٧/٧/٢٠٠٠، بعنوان «مؤتمر الدول والمنظمات المانحة لإنماء لبنان وإعماره مع التركيز على المناطق المحررة والمتاخمة لها». ووجهت دعوات مماثلة إلى جامعة الدول العربية، والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، والبنك الأوروبي للاستثمار، والبنك الإسلامي للتنمية، والصناديق العربي والكويتي والسعودي والظبياني. وقد شملت الدعوات أربعين دولة وعشرة صناديق ومصارف تنمية.

قبل يومين من انعقاد مؤتمر الدول المانحة، ترأست اجتماعاً في السرايا الحكومية للجنة التحضيرية للمؤتمر، حضره وزير الاقتصاد ناصر السعيدي، ووزير المال جورج قرم، وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة، ورئيس مجلس الإنماء والإعمار محمود عثمان، وممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيف دوسان، ومدير البنك الدولي في بيروت هاري براساد. ووضعت في الاجتماع اللمسات الأخيرة على الملف اللبناني للمؤتمر.

افتتح مؤتمر الدول المانحة في التاسعة من صباح ٢٧/٧/٢٠٠٠، في حضور ممثلين على مستوى السفراء لـ ٣٨ دولة، وعدد من صناديق مالية ومصارف عربية دولية ومؤسسات ومنظمات رسمية وخاصة. وتولى أكثر من مئة صحافي ومراسل محلي وأجنبي تغطية المؤتمر، الذي عقد وسط تدابير أمنية مشددة. وبحث المؤتمر، في ثلاث جلسات، في خطتين تقدّم بهما لبنان: الأولى للمشاريع الملحة للمناطق المحررة والمتاخمة لها، وتكلفتها ٢٦٠ مليون دولار، وتتضمن أشغالاً مائية وكهربائية وإقامة أبنية ومراكز صحية وإزالة أنقاض وترميم منازل وشبكات طرق وهاتف ونزع ألغام. والخطة الأخرى تمتد خمس سنوات، وتبلغ تكلفتها نحو مليار ومئتي مليون دولار، لتمويل مشاريع ذات طابع إنمائي.

افتتحت المؤتمر، ووزعت أمانة سر المؤتمر كلمة للرئيس لحود. وتعاقب على الكلام موفد الأمم المتحدة تيري لارسن، والوزير ناصر السعيدي، والوزير جورج قرم، ونائب رئيس الوزراء ـ وزير الداخلية ميشال المر، بصفته رئيساً للجنة التي وضعت دراسة

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

لحاجات المناطق المحررة ومتطلباتها العاجلة والملحة. وكانت هناك مداخلات لعدد من المشاركين.

استمر الاجتماع حتى مساء ذلك اليوم؛ فأعلنت، في ختامه، تشكيل لجنة تحضيرية ثلاثية يتمثل فيها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، والبنك الدولي، مهمتها الإعداد لاجتماع الجهات المانحة في مؤتمر لاحق، تعلن فيه التزاماتها، على أن يحدد موعد هذا المؤتمر بالتشاور مع اللجنة الثلاثية.

كان الغالب على أجواء الاجتماع اتجاه لتأجيل كل التزامات الدعم إلى المؤتمر الثاني الموعود، الذي من المفترض أن يعقد على مستوى الوزراء. وقد اقتضى منا التفريق، بين الحاجات الملحة العاجلة والمتطلبات الإنمائية المتوسطة المدى، جهداً خاصاً بذلناه قبيل اختتام المؤتمر، فماشانا المؤتمر بضرورة الأخذ بهذا التفريق، مع الموافقة على أن يترك أمر الدعم، لتلبية الحاجات الملحة العاجلة، لاتفاقات ثنائية تعقد بين لبنان ومختلف الدول المانحة، خلال الفترة التي تفصلنا عن المؤتمر الموعود، على أمل أن يتمكن لبنان من الحصول على مساعدات عاجلة في هذه الأثناء. وقد أظهرت الأيام أن هذا الجهد كان عبثياً. فلا الدعم العاجل أتى لبنان، ولا المؤتمر الموعود رأى النور. فقد كانت العملية كلها من باب التخدير، أو هكذا بدا الأمر في نهاية المطاف.

كنا نأمل في أن يشكل الانفاق في الجنوب على المشاريع العاجلة، ثم على المشاريع الإنمائية، سبيلاً للنهوض بالأوضاع في المناطق المحررة والمتاخمة، من جهة، ومبعثاً لتحريك الاقتصاد الوطني اللبناني برمته من جهة ثانية. فلم يتحقق هذا الرهان، لأن مراكز القوى في المجموعة الدولية، كما في المجموعة العربية، لم تقف حقيقة إلى جانبنا في هذا الشأن.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

إطلالات خارجية

كانت أوّل إطلالة لي خارج لبنان زيارة قمت بها إلى دمشق في ٦/ ١/ ١٩٩٩، اجتمعت خلالها بالرئيس حافظ الأسد. عرضت في هذا اللقاء رؤية الحكومة العامة ومنطلقاتها، وشرحت الملابسات التي أحاطت بتكليفي رئاسة الوزراء وتأليف الحكومة.

في المملكة العربية السعودية

في ٧/ ٢/ ١٩٩٩، توفي العاهل الأردني الملك حسين إثر معاناة شديدة من مرض عضال. وكنت قد توجّهت إلى المملكة العربية السعودية، في أول محطة، في جولة عربية قررت القيام بها. واليوم الأول من زيارتي للرياض شهد محادثات مع ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، في لقاء ثنائي؛ ثم في لقاء موسع، ضم عدداً من المسؤولين أبرزهم وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل. وليلاً، التقيت الملك فهد بن عبد العزيز الذي أقام مأدبة تكريمية لي في حضور أركان المملكة. وبحثت مع المسؤولين السعوديين، في كل لقاءاتي، قضية استمرار الاحتلال الإسرائيلي للجنوب والبقاع الغربي، وتعثّر عملية السلام. وشرحت وجهة نظر الحكومة وسياستها بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني وعملية الإنماء والإعمار. وتناولت، مع الأمير عبد الله، وبعد ذلك مع الأمير سلطان والأمير سلمان، موضوع الإشكال الذي أدى إلى اعتذار الرئيس الحريري عن عدم قبول التكليف بتأليف الحكومة الجديدة، وبالتالي تكليفي أنا بتشكيل هذه الحكومة. وكنت حريصاً على التشديد على أن ليس في الأمر غبن للمسلمين السنّة، كما يحاول أن يصوّر البعض زوراً وبهتاناً. وقد تلقيت جواباً مماثلاً، من الأمير عبد الله والأمير سلطان والأمير سلمان، مفاده أن المملكة تتعامل مع لبنان بمنطق العلاقة بين دولة ودولة، وليس من خلال شخص

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

معيّن، هذا مع تأكيدهم جميعاً أن المملكة تعتبر أن رفيق الحريري ابنها البار، والجميع فيها يكنّون له المودّة والمحبّة.

اتصلت بالرئيس لحود هاتفياً، لأطلعه على نتائج اللقاءات التي تمت، ولأستوضحه عن تمثيل لبنان في مأتم الملك الحسين، علماً بأن ارتباطاتي في المملكة السعودية تحول دون مشاركتي شخصياً. فقال لي الرئيس إن نائب رئيس الوزراء ميشال المر سميثل لبنان في المأتم. جرى تشييع جثمان الملك الحسين في ٨/٢/١٩٩٩؛ وقد شارك في التشييع نحو ٥٠ ملكاً ورئيس دولة، بمن فيهم الرئيس بيل كلنتون والرئيس حافظ الأسد وبنيامين نتانياهو. وعُقدت اجتماعات ثنائية قصيرة بين بعض القادة الذين حضروا.

وقد أثار غياب الرئيس وغيابي عن المشاركة تساؤلات وانتقادات كثيرة، من منطلق أن هذا الغياب فوّت على الحكم فرصة مهمة لإطلالة دولية مرموقة. وعزت بعض الأوساط عدم مشاركة رئيس الجمهورية في المأتم إلى وجودي في زيارة رسمية للمملكة العربية السعودية، مما أوجب بقاء الرئيس لحود في البلاد، تجنباً لفراغ دستوري. ولكن هذا التبرير لم يقتنع به أكثر الناس.

تابعت لقاءاتي في الرياض؛ فاجتمعت بالمسؤولين عن الصندوق السعودي للتنمية، والبنك الإسلامي للتنمية. والتقيت أعضاء الجالية اللبنانية هناك في مأدبة عشاء أقامها سفير لبنان زهير حمدان على شرفي. والتقيت فريقاً كبيراً من رجال الأعمال، في لقاء نظمته غرفة التجارة والصناعة في الرياض، عرضت فيه الوضع الاقتصادي العام في لبنان، ومشاريع الحكومة لتصحيح الوضع المالي، وسياسة الحكومة الإنمائية، وتشجيع الاستثمارات خصوصاً منها العربية.

كنت قد انتقلت من لبنان إلى المملكة العربية السعودية، على متن طيران الشرق الأوسط. ولكنني عدت منها، في ٩/٢/١٩٩٩، على متن طائرة خاصة وضعها الأمير عبد الله في تصرّفي. ولدى عودتي إلى بيروت، عرّجت، في طريقي من المطار إلى المنزل، على السفارة الأردنية، حيث قدّمت التعازي بالملك الحسين. وكنت قد وجهت برقية تعزية من الطائرة، خلال مرورها بالأجواء الأردنية، إلى الملك عبد الله.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

في الأردن

في ١٠/٢/١٩٩٩، توجّهت إلى عمّان، على رأس وفد رسمي ضمّ الوزراء أنور الخليل وميشال موسى وكرم كرم وسليمان طرابلسي ونجيب ميقاتي، والأمين العام لمجلس الوزراء هشام الشعار، والأمين العام لوزارة الخارجية السفير ظافر الحسن، والأمين العام للهيئة العليا للإغاثة اللواء يحيى رعد، والأمين العام للمجلس الأعلى للدفاع اللواء حسين عبد الخالق، ورئيس اتحاد وكالات الأنباء العربية ومدير الوكالة الوطنية للإعلام رفيق شلالا، والمستشار الإعلامي لرئيس الوزراء حكمت أبو زيد، ومستشار رئيس الوزراء لشؤون المغتربين أحمد طبّارة، وذلك للقيام بواجب التعزية للملك عبد الله بوفاة والده.

كان، في استقبالنا عند سلّم الطائرة، رئيس الوزراء الأردني فايز الطراونة، ووزير الخارجية عبد الإله الخطيب، ووزير النقل والمواصلات ناصر اللوزي، ووزير الصحة نائل العجلوني، ووزير التنمية الاجتماعية محمد خير مامسر، ووزير الإعلام ناصر جودة.

اصطحبني الرئيس الطراونة إلى القصر الملكي، حيث قدمت التعزية للملك عبد الله. وعقدت اجتماعاً مع الملك حضره الطراونة والوفد المرافق، تبادلنا خلاله الأحاديث الودّية، مع التأكيد على ضرورة العمل على تنمية العلاقات بين البلدين الشقيقين.

وجاء، في صحيفة «النهار» عن الزيارة، أن الملك حرص على تجاوز المناسبة، للتأكيد «أنه سيعمل على تعزيز العلاقات اللبنانية الأردنية، والوقوف دائماً إلى جانب لبنان». ثم بادر الملك بعد اللقاء إلى مرافقتي إلى المدخل الخارجي للقصر الملكي، ووداعي عند باب السيارة.

بعد ذلك، انتقلنا إلى قصر زهران، باب السلام، حيث قدمنا التعازي إلى الملكة نور، والأميرات شقيقات الملك الراحل وبناته. وخلال تقديم التعازي، أعربت الملكة نور عن امتنانها العميق لمجيئي على رأس وفد رفيع المستوى للتعزية، مؤكدة «المحبة الكبيرة التي كان يكنّها الملك الراحل للبنان واللبنانيين».

وفي اليوم ذاته، زار عمّان الرئيس رفيق الحريري، والرئيس الياس الهراوي، والرئيس أمين الجميّل.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

مع وزير خارجية ألمانيا

وفي ١٢ شباط (فبراير) ١٩٩٩، استقبلت في السرايا وزير خارجية ألمانيا يوشكا فيشر، وكانت المانيا آنذاك ترأس الاتحاد الأوروبي. فحضر الاجتماع، عن الجانب الأوروبي، ممثل الاتحاد لشؤون السلام في الشرق الأوسط موراتينوس، وسفير الاتحاد الأوروبي في لبنان كور كولاس. كما شارك في الاجتماع سفير ألمانيا في بيروت بيتر ويتيغ، ومدير شؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الألمانية أندرياس فون هو سيل، ورئيس وحدة شؤون منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هيربر مونستيتز. وحضر، عن الجانب اللبناني، وزير الاقتصاد الدكتور ناصر السعيدي، وأمين عام وزارة الخارجية ظافر الحسن، ومدير الشؤون السياسية سمير خوري، ومدير المنظمات الدولية وليد نصر، ومدير الشؤون الاقتصادية فوزي فواز، ومدير الشؤون الدولية فريد عبود، ومستشاري الدبلوماسي يحيى المحمصاني. وجرى البحث في تطورات عملية السلام، وكذلك في العلاقات الثنائية اللبنانية الألمانية، وعلاقات لبنان مع الاتحاد الأوروبي.

في مصر

توجّهت، بعد ظهر السبت في ٢٠/٢/١٩٩٩، إلى القاهرة في زيارة رسمية. كان المفروض أن أغادر بيروت على متن رحلة عادية لطيران الشرق الأوسط، عند الساعة السادسة مساءً؛ فجاءنا خبر من القاهرة، عبر وزارة الخارجية، يفيد أن الترتيبات البروتوكولية في القاهرة تقضي بتقديم موعد السفر، الأمر الذي اضطرني أن تقلّني طائرة خاصة لطيران الشرق الأوسط، عند الساعة الثالثة من بعد الظهر.

كان في استقبالي في مطار القاهرة رئيس مجلس الوزراء المصري الدكتور كمال الجنزوري، ووزير السياحة ممدوح البلتاجي، ووزير الادارة محمود الشريف. وممثل عن وزارة الخارجية، وسفير مصر في لبنان عادل الخضري، والسفير اللبناني في القاهرة

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

هشام دمشقية. وكان في استقبالي ثُلة من حرس الشرف. ثم توجّهت إلى فندق سميراميس، حيث التقيت وزير الاقتصاد المصري يوسف بطرس غالي؛ فاستعرضنا معاً تطور العلاقات الاقتصادية، في ضوء الاتفاقات المعقودة بين البلدين. ثم استوضحته عن تجربة مصر في ميادين الخصخصة والتنمية والتصحيح المالي؛ ولمصر، كما هو معروف، تجربة غنية في هذه الميادين.

في اليوم التالي، التقيت الرئيس المصري حسني مبارك. وعقدت، بعد اللقاء، مؤتمراً صحافياً قلت فيه إنني أطلعت الرئيس مبارك على التصعيد الاسرائيلي الخطير، والذي تمثّل في توسيع الشريط الحدودي المحتلّ ليشمل بلدة أرنون. وطلبت مساعدته في هذا الشأن، بالاتصال مع الدول الكبرى من أجل الضغط على إسرائيل للانسحاب من أرنون، ولوقف اعتداءاتها المستمرّة على أرض لبنان وشعبه، بدءاً بتنفيذ القرار ٤٢٥. وأكّدت للرئيس المصري التزام لبنان مسيرة التسوية العادلة والشاملة، وإنما في إطار تلازم المسارين اللبناني والسوري. وشكرته على تصريحٍ أدلى به قبل أيام قال فيه إن مصر ليست وسيطاً بين لبنان وسوريا من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، وإنما هي تقف إلى جانب لبنان وسوريا في حقهما في استرجاع أراضيهما المحتلّة.

والتقيت، في الفندق الذي كنت مقيماً فيه، مع وزير الخارجية المصري عمرو موسى؛ فلقيت منه تفهّماً كاملاً لموقف لبنان من العدوان الإسرائيلي المستمرّ عليه. وانعكس ذلك في التصريح الذي أدلى به عند خروجه من اللقاء. وانتقلت بعد ذلك للقاء رئيس مجلس الوزراء الدكتور الجنزوري في مكتبه؛ فكانت بيننا مباحثات تركّزت على القضايا الاقتصادية؛ فجرت بيننا مراجعة عدد من الاتفاقات التي تمّ توقيعها أخيراً، وبخاصة اتفاق تسهيل التبادل التجاري الذي صادق عليه مجلس النواب اللبناني قبل أسبوع واحد، والذي عقد في إطار اتفاق منطقة التجارة الحرّة العربية. وقد أضحى هذا الاتفاق نافذاً لمجرّد مصادقة مجلس النواب في البلدين عليه.

ومساء ذلك اليوم، التقيت أعضاء الجالية اللبنانية في القاهرة، وتحدّثت إليهم عن تطورات الوضع في لبنان على شتّى الصعد. وفي اليوم التالي، لبّيت دعوة جمعية الصداقة

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

اللبنانية المصرية إلى فطور عمل في فندق سميراميس؛ فتحدثت خلاله بإسهاب حول الوضع الاقتصادي في لبنان، وسياسة الحكومة في التنمية وتشجيع الاستثمار، ومشروع الحكومة للتصحيح المالي. ثم زرت مدينة ٦ أكتوبر الصناعية، وطفت على أقسامها وشاهدت نماذج من الانتاج المصري؛ والتقيت في المجمّع الصناعي عدداً من اللبنانيين الذين نفّذوا مشاريع صناعية فيه.

في قطر والإمارات والكويت

باشرتُ، في ٢٠/٣/١٩٩٩، زيارة إلى قطر، فالتقيت أميرها. وانتقلت منها إلى دولة الإمارات، حيث التقيتُ رئيس الدولة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وكبار المسؤولين في البلد.

أما الكويت، فقد قمت بزيارة رسمية لها في ٢٢/٥/١٩٩٩، التقيت خلالها أمير البلاد الشيخ جابر الأحمد الصباح، الذي رحّب بي، ثم بادرني بالقول: «إنك في بلدك الثاني الكويت الذي لا يمكن أن ينسى لبنان، الصوت الأول الذي ارتفع عالياً لإدانة غزو الكويت عام ١٩٩٠». وكنت بالفعل أول مسؤول في العالم يدين اجتياح العراق للكويت في عام ١٩٩٠، وكنت آنذاك أشارك في اجتماعات جامعة الدول العربية في القاهرة.

وعقدت خلوة مع ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبد الله؛ أعقبتها محادثات رسمية باجتماع موسع حضره، عن الجانب اللبناني، الوفد المرافق الذي ضم نائب رئيس مجلس الإنماء والإعمار بطرس لبكي، ومدير دائرة المنظمات الدولية في وزارة الخارجية سفير لبنان السابق في الكويت محمد عيسى، والقائمة بأعمال السفارة اللبنانية في الكويت منى التنير، ومستشاري الإعلامي حكمت أبو زيد. وحضر، عن الجانب الكويتي، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد الصباح، ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء عبد العزيز الدخيل، ووزير التجارة هشام العتيبي، ومدير عام الصندوق الكويتي للتنمية بدر الحميضي.

في بداية اللقاء، رحّب الشيخ سعد العبد الله بي قائلاً: نحن في الكويت لا ننسى كلمة

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

لبنان الشجاعة التي أطلقها الرئيس سليم الحص بإدانة الغزو العراقي. ونحن مع لبنان ومع كل ما يطلب، لأننا لا ننساه، خصوصاً أنه ربط مصيره بمصير الكويت نظراً إلى أوجه الشبه بينهما.

وقد جاء، في الصحافة اللبنانية الصادرة صباح ٢٤/٥/١٩٩٩، نبأ يقول: «برزت نتائج ملموسة لزيارة رئيس الوزراء سليم الحص على المستويين السياسي والاقتصادي. وقد حرصت الكويت، عبر بيان صدر عن الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء الكويتي أمس، على الإعراب عن «تقديرها وامتنانها للموقف المبدئي الشجاع لرئيس الوزراء اللبناني سليم الحص الذي عبّر عن رفض لبنان للعدوان العراقي على دولة الكويت، منذ لحظاته الأولى». وأكد البيان «دعم الكويت ومؤازرتها للجهود والمساعي الرامية لاستعادة الحقوق العربية المشروعة، وخصوصاً فيما يخص المسارين اللبناني والسوري، وفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي».

أما على الصعيد الاقتصادي، فأعلن أنه تم تفاهم على قرض بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار أميركي من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، على امتداد ثلاث سنوات اعتباراً من السنة الحالية وحتى السنة ٢٠٠٢، تنفق على مشاريع أساسية وحيوية في مجال الطرق وقطاع المياه.

مع رئيس وزراء إسبانيا

قام رئيس الوزراء الإسباني خوسيه ماريا أسنار بزيارة إلى لبنان، في ٢٠/٧/١٩٩٩. وصل في السابعة مساءً إلى مطار بيروت الدولي، حيث كنت في استقباله وعدد من المسؤولين. وبعد مراسم الاستقبال الرسمية، انتقلنا إلى السرايا الحكومية، حيث عزفت للضيف الموسيقى؛ وقدمت ثلة من حرس رئاسة الحكومة التحية. ثم عقدت معه خلوة قصيرة، أعقبها اجتماع موسع، ضم الوفدين اللبناني والإسباني. فأجريت خلاله محادثات رسمية؛ وتم خلاله التوقيع على البروتوكول المالي والاتفاق الاقتصادي. وشارك في المحادثات، عن الجانب اللبناني، وزير الإعلام والمهجّرين أنور

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

الخليل، ووزير الاقتصاد والصناعة ناصر السعيدي، والأمين العام لمجلس الوزراء هشام الشعار، والأمين العام لوزارة الخارجية ظافر الحسن، ورئيس مجلس الانماء والإعمار محمود عثمان، والسفراء ناجي أبي عاصي، وفخري صاغية ومسعود معلوف، ومستشاري الدبلوماسي يحيى المحمصاني.

بعد الاجتماع عقدت والرئيس الإسباني مؤتمراً صحافياً مشتركاً، افتتحته بالقول:

«أرحّب بالرئيس أعظم ترحيب، وتأتي زيارته تأكيداً للصداقة بين الشعبين. نحن نقدّر لإسبانيا الدور الكبير الذي أدّته على كل الصعد. ونذكر في هذا الصدد استضافتها مؤتمر السلام في مدريد عام ١٩٩١، ومؤتمر الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية عام ١٩٩٥. وندرك أنها تشغل موقعاً مميزاً في الاتحاد الأوروبي.

إننا نشكر لإسبانيا وقوفها بجانب لبنان في كل المحافل الدولية؛ ونحن على يقين أنها ستبقى إلى جانبنا في مسعانا للدخول في شراكة أوروبية، والانتساب إلى منظمة التجارة العالمية. وقد أجرينا هذا المساء محادثات مثمرة جداً، توّجت بتوقيع اتفاقين. الأول بروتوكول مالي قيمته ١٠٠ مليون دولار سينفق على تنفيذ مشاريع إنمائية متفق عليها بين الطرفين. والثاني اتفاق تعاون بين وزارة الاقتصاد اللبنانية ووزارة التجارة الإسبانية.

وهناك اتفاق للتعاون الثقافي سبق أن وقّعه لبنان في الماضي، وهو في طور التصديق عليه من السلطة التشريعية. ونرجو أن تسنح لنا الفرصة مستقبلاً لتوقيع المزيد من الاتفاقات، لما فيه مصلحة البلدين».

وقال أسنار:

لقد أجرينا للتو لقاءً مثمراً، وأود أن أبرز النقاط الآتية منه:

١ ـ الدفع الذي يعطيه الاتفاق لعلاقاتنا الثقافية والتجارية. وكما قال الرئيس قيمة الاتفاق ١٠٠ مليون دولار؛ وهذه المبالغ مخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة. ووقعنا أيضاً على مذكّرة تفاهم للتعاون الاقتصادي. وتعهدت الحكومة اللبنانية المصادقة

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

على اتفاق للتعاون الثقافي، الأمر الذي سيزيد من تعاوننا. وإسبانيا ستدشن غداً مكتبها في بيروت، التي ما زلنا نعتبرها مركزاً أساسياً للأعمال في الشرق الأوسط. وغداً يعقد اجتماع بين رجال أعمال لبنانيين وإسبانيين. ونؤيد بكل سرور انضمام لبنان إلى المنظمة التجارية العالمية. وبقي أن نتحدّث عن متابعتنا عن كثب لتوقيع اتفاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. ونأمل، من جهتنا، أن يتم المضي قدماً في هذا الاتجاه؛ ونحن على استعداد لتقديم تعاوننا وتأييدنا للأصدقاء اللبنانيين. والأمر الثالث، وهو رغبتنا في متابعة التعاون الاقتصادي والثقافي. ويجب أن ندرك أن معهد ترمبس في بيروت هو من أنشط المعاهد، ويساهم في ثبات العلاقات الثقافية. وفي النهاية، أتيحت لنا الفرصة لتبادل وجهات النظر حول عملية السلام. وأود أن أكرر ما سبق أن أعربت عنه، في سوريا وعمان، لجهة نظرتي الإيجابية للسلام، وتحديداً احتمالات عملية إطلاق السلام. فالواضح بالنسبة إلينا أن المرجعية هي مؤتمر مدريد وقرارات الأمم المتحدة؛ وفي ما يخص الوضع اللبناني، يتعلّق الأمر بالقرار ٤٢٥. وأود أن أقول إننا سنقوم بكل العمل الذي يمكننا أن نقوم به في إسبانيا، وفي إطار الاتحاد الأوروبي، للمساهمة في دفع عملية السلام. ونأمل أن تتاح لنا الفرص في المستقبل القريب لتنفيذ هذه الرغبة».

وبعد ذلك، أقمت على شرف الضيف الإسباني مأدبة عشاء في السرايا، حضرها الرؤساء نبيه بري، وحسين الحسيني، وعمر كرامي، ورشيد الصلح.

مع وزيرة خارجية فنلندا

زارت لبنان، في ٥/٨/١٩٩٩، وزيرة خارجية فنلندا تاريا هالونين، التي تترأس بلادها الدورة الحالية للاتحاد الأوروبي. واجتمعت بالرئيس لحود؛ ثم اجتمعت بي في السرايا الحكومية، في حضور المنسق الأوروبي لعملية السلام ميغيل موراتينوس، وسفير الاتحاد الأوروبي في لبنان ديمتري كوركولاس، والأمين العام لوزارة الخارجية ظافر الحسن، وعدد من السفراء العاملين في الخارجية اللبنانية، ومستشاري الدبلوماسي يحيى المحمصاني. تناول البحث العلاقات الثنائية بين لبنان وفنلندا، والاحتلال

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

الإسرائيلي للجنوب والبقاع الغربي، وتمسّك لبنان بالقرار ٤٢٥، والرغبة في استئناف المحادثات مع الاتحاد الأوروبي، توصلاً إلى اتفاق شراكة بين لبنان والاتحاد. ولكن بدا واضحاً أن محور مهمتها كان عملية السلام في الشرق الأوسط. فصرحت الضيفة، على الأثر، بأنها لمست وجود نافذة للسلام، وفي حين قالت إن الأمور ما زالت في بدايتها، فقد أكّدت أن «لدينا المعطيات كي نكون راضين عن مسار الأمور حتى الآن، ونحن مقتنعون بأن هناك فرصة حقيقية للسلام في هذه المرحلة».

وكنت، صباح ذلك اليوم، استقبلت وفداً من الاتحاد الأوروبي ضم المسؤول عن الشؤون اللبنانية في الاتحاد برنار فيليب، وسفير الاتحاد في لبنان كوركولاس، في حضور وزير المال الدكتور جورج قرم ووزير الاقتصاد الدكتور ناصر السعيدي. وجرى البحث في الأوضاع الاقتصادية والمالية في لبنان، والمساعدات التي يمكن أن يقدمها الاتحاد الأوروبي للبنان في مختلف المجالات.

مع أمير قطر

وفي ١٩٩٩/٨/٩، قام أمير قطر حمد بن خليفة بزيارة قصيرة للبنان؛ فجرى له استقبال ووداع رسميان شارك فيهما أركان الدولة، وفي مقدمهم الرئيس لحود. وقد تناول الحديث مع الأمير تطورات مسيرة التسوية والعلاقات الثنائية بين لبنان وقطر. وكان أمير قطر أول رئيس دولة يزور لبنان في عهد الرئيس لحود. وزار أمير قطر لبنان مرة ثانية في ٢٠٠٠/٨/١٥، مهنئاً بجلاء إسرائيل عن أرضه، وباستعادته سيادته على الجنوب والبقاع الغربي.

مع وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت

ترأست، في ١٩٩٩/٩/١، مجلس الوزراء؛ فأدليت، في مُستهل الجلسة، بكلمة قلت فيها: «عشية الجولة التي ستقوم بها وزيرة الخارجية الأميركية في المنطقة، يهمّنا أن نؤكّد ثوابت الموقف اللبناني من احتمالات التسوية مع إسرائيل. إننا نلتزم مسيرة التسوية في

http://abuabdoalbagi.blogspot.ae/

إطار تلازم المسارين اللبناني والسوري. ونتمسّك بمضمون القرار ٤٢٥ الذي يقضي بانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي عن الأرض اللبنانية، حتى الحدود المعترف بها دولياً. ونلتقي والفلسطينيين المقيمين في لبنان على الموقف الداعي إلى عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، علماً أنّ رفض توطينهم في لبنان أضحى مسألة وفاقية، بعدما دخل نصّاً صريحاً في وثيقة الوفاق الوطني، وفي مقدمة الدستور اللبناني. ونحن، إذ نؤكّد التزامنا مسيرة التسوية على هذه القواعد، لا نشعر بكثيرٍ من التفاؤل إزاء احتمالات التوصّل إلى تسوية في وقتٍ قريب، نظراً إلى التعنّت الذي لا يزال يلوح في تصريحات المسؤولين الإسرائيليين، ونظراً إلى سلبية التعاطي الإسرائيلي مع الاتفاقات المعقودة مع الجانب الفلسطيني، بما فيها أوسلو وواي بلانتايشن، مما يدلّ على عدم جدّية إسرائيلية في طلب السلام».

غادر الرئيس إميل لحود لبنان، في ١/٩/١٩٩٩، متوجهاً إلى مونكتون في كندا، للمشاركة في مؤتمر القمة الفرنكفونية. وقد ألقى أمام المؤتمر خطاباً هاماً قال فيه إن «توطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان سيشكّل للمجموعة الدولية قنبلة تهدد السلام والأمن الإقليمي». وضمّن خطابه شرحاً وافياً لموقف لبنان من عملية السلام. وفي غياب الرئيس لحود، أقبلت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت إلى بيروت، قادمة من دمشق، واقتصرت زيارتها على لقاء معي.

حطّت الطائرة، التي كانت تُقلّ السيدة أولبرايت، في مطار بيروت، وهي المرّة الأولى التي يهبط فيها وزير خارجية أميركي أو مسؤول أميركي رفيع المستوى في المطار، منذ ١٦ عاماً. علّقت صحيفة «النهار» على ذلك بالقول: «على إيجابية هذه الخطوة، كانت الميزة الأخرى سلبية، وتمثّلت باختتام زيارة أولبرايت الخاطفة، وسط خلافات واضحة ومُعلنة بينها وبين مُحادثها اللبناني رئيس الوزراء وزير الخارجية سليم الحص. وتمحورت نقاط الخلاف على مسائل عدّة، أبرزها موضوع التوطين وقضية المقاومة».

استقبل الوزيرة الأميركية، عند سلّم الطائرة الأميركية الخاصة التي نقلتها، وزير الإعلام أنور الخليل، ومدير المراسم في وزارة الخارجية السفير فؤاد عون، والسفير الأميركي في بيروت ديفيد ساترفيلد.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

وانتقلت، على الفور، مع الوفد وسط موكب ضخم إلى السرايا الحكومية، في ظل ترتيبات خاصة في المطار وعلى الطريق المؤدية إلى السرايا، حيث كنت في انتظارها. عقدت معها اجتماعاً على انفراد. وبعد عشرين دقيقة، بدأت المحادثات الموسعة.

وكان، إلى جانبي، الأمين العام لوزارة الخارجية ظافر الحسن، وسفير لبنان في واشنطن فريد عبود، ومدير الشؤون العربية في الخارجية ممثل لبنان في مجموعة تفاهم نيسان السفير مسعود معلوف، ورئيس دائرة الشؤون الأميركية في الخارجية المستشار جبران صوفان، ومستشاري الدبلوماسي السفير يحيى المحمصاني.

وشارك في المحادثات عن الجانب الأميركي، إلى السيدة أولبرايت، السفير ساترفيلد، ورئيسة مكتب الوزيرة ألن شوكاس، والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط دنيس روس، ومعاون وزيرة الخارجية لشؤون الشرق الأوسط مارتن أنديك، ونائب رئيس أركان القوات المسلحة الجنرال دون كيريك، ونائبة مساعدة الوزيرة لشؤون الشرق الأوسط توني فيرستاندنغ، والمستشار الأول للسفارة الأميركية في بيروت ديفيد هيل. واستمرت المحادثات مدة ساعة، عقدت بعدها والسيدة أولبرايت مؤتمراً صحافياً مشتركاً، في حضور حشد من المراسلين المحليين والأجانب.

افتتحت المؤتمر الصحافي بكلمة قلت فيها: «أودّ أولاً أن أرحّب بالسيدة وزيرة الخارجية الأميركية في لبنان، راجياً أن تساهم جولتها في الشرق الأوسط في تحديد مواعيد لإطلاق عملية السلام مجدداً، انطلاقاً من النقطة التي توصلت عندها عام ١٩٩٦. كان اجتماعنا جيداً، أكّدتُ خلاله التزامنا مسيرة السلام في إطار تلازم المسارين اللبناني والسوري، على أننا معنيون بانسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان، كما نحن معنيون بانسحابها من الجولان. كذلك أكدت التزامنا القرار ٤٢٥ الذي يدعو إسرائيل إلى الانسحاب الكامل من كل الأراضي اللبنانية حتى الحدود المعترف بها دولياً. وهناك إجماع بين اللبنانيين على دعم حركة المقاومة للاحتلال، ما دام هناك قطعة من أرض لبنان ترزح تحت الاحتلال الإسرائيلي. وقد أثرت مسألة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان، فقلت إن اللبنانيين والفلسطينيين يلتقون حول موقفٍ واحد من الحق المشروع للاجئين

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

في العودة إلى ديارهم. هذا حقّهم المشروع، واللبنانيون مُجمعون على رفض توطين الفلسطينيين في لبنان. وهذه المسألة أصبحت مسألة وفاقية، بعدما دخلت نصاً صريحاً في اتفاق الطائف، ثم في مقدمة الدستور اللبناني. كما أثرت موضوع المحتجزين والمعتقلين في السجون الإسرائيلية، والذين يبلغ عددهم اليوم ١٨١ سجيناً، وتمنّيت العمل على الإفراج عنهم».

ثم تحدثت السيدة أولبرايت، فقالت: «أودّ أولاً أن أعرب عن مدى سروري لوجودي هنا في بيروت، ولأعرب عن سروري لكوني وصلت عبر مطار بيروت الدولي للمرة الأولى منذ ستة عشر عاماً، مع الأمل أن يغدو ذلك أمراً عادياً، بعد أن كان استثنائياً. لقد استمتعت كثيراً حينما زرت لبنان عام ١٩٩٧. وأقدر الفرصة التي سنحت لي اليوم لألتقي رئيس الوزراء ومسؤولين لبنانيين آخرين. إن بين الولايات المتحدة ولبنان تاريخاً طويلاً من العلاقات الوطيدة. والمجتمع اللبناني الأميركي في الولايات المتحدة له مساهمات غنية جداً، إذ شارك الجميع في تكريس إيماننا بالديمقراطية.

وأكدت للرئيس الحص أن الولايات المتحدة ملتزمة استقلال لبنان الكامل وحريته وسيادته على أراضيه. ونحن نتطلع إلى اليوم الذي نرى فيه هذا البلد حراً من كل الجيوش الغريبة، ومن خطر الإرهاب والعنف أيضاً. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، جئت إلى المنطقة لأستكشف احتمالات استئناف المفاوضات، بغية تحقيق سلام شامل بين إسرائيل وجيرانها العرب، بما فيهم لبنان. بوقوع أحداث مؤسفة، لم تكن الأجواء خلال الأسابيع الأخيرة ملائمة للسلام. وكان السؤال المركزي يدور حول ما إذا كان قادة المنطقة مستعدين لتقديم مقترحات بناءة يمكن من خلالها أن نفلح في إطلاق مسيرة السلام قدماً. ولكن، في الوقت ذاته، من الضروري أن يكون الوضع في الجنوب اللبناني هادئاً».

وأضافت: «إن معارضي السلام يودون أكثر من أي شيءٍ آخر أن يشهدوا دورة من العنف في جنوب لبنان. أما أصدقاء السلام، بمن فيهم الولايات المتحدة ولبنان، فيجب أن يعملوا جاهدين للحؤول دون ذلك، عبر دعمهم مجموعة المراقبة اللبنانية الإسرائيلية (تفاهم نيسان) وعبر حضّهم الأفرقاء المعنيين على ضبط النفس».

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

وأردفت تقول: «إنّ محادثاتي مع رئيس الوزراء دارت حول العلاقات الثنائية كذلك، بما في ذلك الحاجة إلى حلّ قضايا حصلت في الماضي، وهي ذات طابع إرهابي، ولها علاقة بقضايا الرهائن. كما تحدثنا عن برنامج المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة. وعبّرت عن رغبة الحكومة الأميركية في أن ترى لبنان مُحقّقاً إمكاناته الاقتصادية. إنّ زيارة عدد كبير من الأميركيين للبنان هذه السنة أمرٌ مُشجّع جداً. وأنا مقتنعة بأن القرار، الذي اتّخذته منذ عامين برفع القيود عن جوازات السفر، كان قراراً صائباً. ومع أن زيارتي لبنان اليوم قصيرة، إلا أنها جزء حيوي جداً من جولتي الشرق أوسطية، لأنه من دون لبنان لا تكتمل المفاوضات حول السلام في هذه المنطقة، ومن دون لبنان لا يمكن التوصل إلى سلام دائم في المنطقة».

واختتمت كلمتها بالقول: « أشكر الرئيس الحص والشعب اللبناني لضيافتهما الكريمة لي، وآمل في أن نستمرّ في العمل معاً لمصلحة بلدينا، ولمستقبل الشرق الأوسط».

ردّاً على سؤال حول دعم الحكومتين اللبنانية والسورية للمقاومة اللبنانية، وما إذا كان ذلك يتناقض مع الجهود المبذولة في سبيل تحقيق السلام، دعت جميع الأفرقاء إلى ضبط النفس في الجنوب وضمان الهدوء فيه. وختمت بالقول: «إنّ نشاطات حزب اللّه من شأنها النيل من احتمالات تحقيق السلام».

وسئلت عن صحة التقارير التي تحدثت عن خطّة تقضي بتوطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، في مقابل إعفاء لبنان من ديونه الدولية، فأجابت أن رئيس الوزراء أعرب لها عن رغبة الشعب اللبناني في إيجاد حل عادل لهذه القضية. وأردفت القول إن موضوع اللاجئين الفلسطينيين يتعلق بمفاوضات الحل النهائي، وسيناقش في هذا الإطار فقط.

ولدى تكرارها هذا القول، بأنّ الأمر يتعلق بمحادثات الحل النهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين، توجّه إليّ أحد الصحافيين بالسؤال عينه، فقلت: «نحن معنيون مباشرةً بموضوع اللاجئين الفلسطينيين. لذلك لا يمكننا القبول بمقولة ترك هذه القضية للحلّ

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

النهائي على المسار الفلسطيني. نحن نعتقد أن لبنان يجب أن يكون طرفاً في أي محادثات من هذا النوع، كونه يستضيف هذا العدد الكبير من اللاجئين».

وأكدت وزيرة الخارجية الأميركية أن محادثاتها مع الرئيس حافظ الأسد في دمشق كانت مُثمرة وبنّاءة.

كان هذا ما جرى في المؤتمر الصحافي المشترك. أما حول طاولة المحادثات، فكان الحديث أكثر تشعّباً وأبعد مدى. وأكّدت السيدة أولبرايت الأهمية التي تعلقها على المسار اللبناني في مسيرة السلام. وقالت إن الاتفاق، الذي سيوقّع مساء ذلك اليوم في شرم الشيخ بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، يشكّل خطوة مهمّة في إطار المحادثات المباشرة. ولا بد أن يولّد نجاح هذه الخطوة خطوات أخرى لاحقاً. وأعلنت أن محادثاتها مع الرئيس حافظ الأسد كانت إيجابية. وامتدحت باراك، فقالت عنه إنه رجل ذو رؤية استراتيجية ويلتزم تعهداته. وشددت على أن متابعة المسيرة تتطلب قرارات صعبة من الجميع. ونوّهت بأهمية المحادثات المتعددة الأطراف. وقالت: «عندما نشهد تحركاً في اتجاه السلام ينبري أعداء السلام إلى القيام بعمل قذر. ومن الضروري ممارسة الضغط على حزب اللّه للحؤول دون التصعيد». وسألت: «هل الحكومة اللبنانية جاهزة لتوفير الأمن على الحدود في حال انسحاب إسرائيل بحلول حزيران (يونيو) المقبل، كما تعهّد باراك؟».

تناولت الكلام فقلت: «لا يسعنا إلا أن نعرب عن خيبتنا إزاء التصريحات السلبية التي صدرت عن باراك، إذ أطلق لاءاته المعروفة فقال: لا للعودة إلى خط الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ في الجولان، ولا لتقسيم القدس، ولا لتفكيك المستوطنات اليهودية في فلسطين، ولا لعودة الفلسطينيين المشردين في الخارج. ومما يعزز الريب أن كل الاتفاقات، التي وقّعتها إسرائيل، تستدعي اتفاقات أخرى لتنفيذها، بدليل الاتفاق الذي سيوقع هذه الليلة في شرم الشيخ بين الإسرائيليين والفلسطينيين. بعد اتفاق أوسلو واتفاق واي بلانتايشن. فلا عجب إذا قلنا إن موقف إسرائيل غير جدير بالثقة. ويهمني أن

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

أؤكّد أمامك التزام لبنان مسيرة السلام، وإنما في إطار تلازم المسارين اللبناني والسوري، لأن في ذلك قوّة للمفاوض اللبناني، كما فيه قوّة للمفاوض السوري. كما يهمنا إعلان تمسكّنا مجدداً بقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ الذي اقترح صيغته المندوب الأميركي الأسبق في الأمم المتحدة أندرو يونغ عام ١٩٧٨. واليوم، وبعد مرور واحد وعشرين عاماً على صدوره، لا يزال هذا القرار عالقاً من دون تنفيذ، حتى لا نقول طي النسيان.

أما حزب اللّه، فهو يجسّد حركة مقاومة للاحتلال. واللبنانيون مجمعون على دعم المقاومة معنوياً وسياسياً، ما دام هناك أرض لبنانية محتلة.

أما في صدد مسألة اللاجئين الفلسطينيين، فنقول: إن هناك نحو ٤٠٠ ألف لاجىء يقيمون في لبنان، أكثرهم منذ عام ١٩٤٨. واللبنانيون يتلاقون والفلسطينيين على حقّ اللاجئين في العودة إلى ديارهم. ورفض توطين هؤلاء في لبنان بات أمراً وفاقياً، بعدما دخل نصّ به في اتفاق الطائف، ومن ثم في مقدمة الدستور اللبناني.

أما الأسرى والمعتقلون اللبنانيون في السجون الإسرائيلية، فيبلغ عددهم ١٨١ شخصاً، منهم ١٤٠ في معتقل الخيام داخل الأرض اللبنانية المحتلة، معظمهم من المدنيين الذين رفضوا التعاون مع قوات لحد العميلة، أو رفضوا دفع الجبايات غير القانونية.

وأخيراً لا آخراً، فإنّ لبنان يعاني من الاعتداءات الإسرائيلية اليومية، مما يشكّل خرقاً لتفاهم نيسان؛ والقصف يستهدف المواطنين الآمنين والمنشآت المدنية.

أجابت السيدة أولبرايت بالقول: إنّ الإدارة الأميركية تدعو إلى التقيّد التام بتفاهم نيسان. أما بالنسبة لقلقكم حيال أعمال العنف اليومية في الجنوب، فمن البديهي أنّ أهمّ وسيلة لمعالجة هذا الأمر هي الحرص على حلّ المسألة برمّتها، علماً بأنّ لكل طرفٍ مزاعمه في شأن ما يجري هناك.

وأردفت القول: يؤسفني أن أسمعكم تصفون حزب اللّه بكونه حركة مقاومة. إنهم أكثر من ذلك. فهم مسؤولون عن أنشطة إرهابية ترمي إلى تقويض مسيرة السلام. إنهم يشيعون أجواء تجعل الحياة الطبيعية اليومية مستحيلة أمام الشرفاء. والولايات المتحدة

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

تدعم القرار ٤٢٥ وسلامة الأراضي اللبنانية. وترجو انسحاب كل القوات الغريبة من لبنان.

وقالت: أما قضية اللاجئين الفلسطينيين، فمسألة منوطة بمفاوضات الوضع النهائي على المسار الفلسطيني. وأنا لا أودّ تضليلكم بالقول إنّ عودتهم إلى إسرائيل هي أمرٌ قابل التحقيق. هذه المسألة يجب أن تناقش في لجنة اللاجئين المنبثقة من المحادثات المتعددة الأطراف. أما بالنسبة للمعتقلين، فأتفهّم قلقكم.

ثم قالت، في ما يشبه الهجوم المعاكس: إسمحوا لي أن أثير موضوعاً على جانبٍ كبير من الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية، كما بالنسبة لي شخصياً، كوني أنا شخصياً من عمل على رفع القيود عن سفر الأميركيين إلى لبنان. في الواقع لا تزال لدينا مسائل عالقة، من مثل خطف طائرة TWA الأميركية عام ١٩٨٥، ومقتل جندي في البحرية الأميركية. وبودّي أن أطلب مساعدتكم لاسترداد المتّهمين (لمحاكمتهم أمام القضاء الأميركي) في قضايا تفجير مركز المارينز، تفجير السفارة الأميركية، حوادث الخطف، واغتيال السفير الأميركي في بيروت. وإلى أن تُحلّ هذه القضايا، ستبقى علاقاتنا مشوبة بالتعقيدات.

رددت على السيدة أولبرايت بالقول: «إنها مناسبة للإعراب عن شكرنا لكم باسم اللبنانيين لإقدامكم على رفع القيود عن المسافرين إلى لبنان. ونحن واثقون من أنكم لن تندموا على هذه الخطوة».

أما في شأن الإرهاب، فنقول: إنّ إسرائيل تقوم بأعمال إرهابية يومياً ضدّنا. إنها تحتلّ أرضنا. وأتساءل عما يفعله الإسرائيليون في لبنان بعد انقضاء واحد وعشرين عاماً على صدور قرار من مجلس الأمن يقضي بانسحابهم غير المشروط فوراً. فلا نغالي إذا قلنا إنّ إسرائيل هي دولة إرهابية.

أما في صدد اللاجئين الفلسطينيين، فقد أشرتم إلى لجنة اللاجئين المنبثقة من المحادثات المتعددة الأطراف. فلو راجعتم النصوص الناظمة لهذه اللجنة، لتبيّن لكم أن

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

عملها يقتصر على تحسين أوضاعهم المعيشية، حيث يقيمون حالياً، ولا تتناول عودة هؤلاء إلى ديارهم. أما في صدد إحالة موضوع اللاجئين على محادثات الحل النهائي، فنقول إن الأمر لا يعني الفلسطينيين والإسرائيليين وحدهم، فلبنان أيضاً معني به، ويجب أن يكون صوته مسموعاً في أي مسعى لحلّ قضية اللاجئين.

أما فيما يتعلّق بحادث TWA، فنحن نأسف له. ولكنكم بلا ريب تدركون أن هذا الحادث وغيره من الحوادث، إنما وقعت خلال حقبة كان لبنان يعاني فيها ظروفاً مأسوية. فقد كان لبنان مسرحاً لحربٍ استمرّت خمسة عشر عاماً، سقط ضحيتها ما لا يقلّ عن ١٥٠ إلى ٢٠٠ ألف قتيل. وعندما وقع حادث TWA، كنت بدوري أتعرّض لمحاولة اغتيال بقنبلة موقوتة زرعت في سيارة، فأودت بحياة ثلاثة من المرافقين لي، وامرأة في الجوار. أجابت الوزيرة الأميركية بأنها ستكلّف السفير الأميركي في بيروت متابعة هذه القضايا معنا. ثم تبدلت نبرتها فجأة، فقالت: أراكم قلقين حيال مسيرة السلام. إن شعوري هو غير ذلك، إذ كان يومنا جيداً جداً؛ وأشعر أنني أكثر تفاؤلاً بمآل مسيرة السلام. أؤكّد لكم أن لبنان جزء من هذه المسيرة. إني متفائلة وأتمنى أن تكونوا كذلك.

سألتها عما إذا كانت تستطيع الإعلان عن مواعيد محددة لاستئناف المفاوضات على المسارين اللبناني والسوري، فقالت إنّ التصميم على المتابعة متوافر.

ثم سألتها عن إمكانية تخصيص لبنان بمزيدٍ من المساعدات؛ فأحالتني على نائبة مساعد وزيرة الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، فلم أتلقّ منها جواباً شافياً.

مع ملك الأردن

قام العاهل الأردني الملك عبد اللّه بن الحسين بزيارة إلى لبنان، في ١٣/ ٩/ ١٩٩٩؛ فاجتمع بالرئيس لحود، في الوقت الذي كنت أترأّس وفد لبنان في المحادثات التي تمّت مع الوفد الأردني الذي ضمّ رئيس الوزراء الأردني عبد الرؤوف الروابدة، ورئيس الديوان الملكي الهاشمي عبد الكريم الكباريتي، ووزير الخارجية عبد الإله الخطيب، ووزير الزراعة هاشم الشبول، ووزير الصناعة والتجارة محمد عصفور، وسفير الأردن في لبنان. وكان،

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

إلى جانبي، الوزراء ميشال المُرّ وغازي زعيتر وناصر السعيدي، والأمين العام لوزارة الخارجية بالوكالة ناجي أبي عاصي، وسفير لبنان في الأردن. وقد جرى البحث في العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين، وكذلك في ثوابت الموقف اللبناني في المحادثات مع إسرائيل في حال استئنافها. ثم عقد اجتماع موسّع، برئاسة الرئيس لحود والملك عبد اللّه، ضمّ الوفدين اللبناني والأردني. وقد أكّد العاهل الأردني استعداده، لأن يؤدّي دوراً في التمهيد لاستئناف المفاوضات، على المسارين اللبناني والسوري.

في الأمم المتحدة، أيلول (سبتمبر) ١٩٩٩

صباح ١٩/ ٩/ ١٩٩٩، غادرت بيروت لترؤّس وفد لبنان إلى اجتماعات الدورة العادية للجمعية العمومية للأمم المتحدة، وإلقاء كلمة لبنان أمامها. وقد ضمّ الوفد مدير الشؤون السياسية في وزارة الخارجية السفير ناجي أبي عاصي، وسفير لبنان في واشنطن فريد عبّود، ومندوب لبنان الدائم في الأمم المتحدة السفير سليم تدمري، ومستشاري الدبلوماسي يحيى المحمصاني.

أبلغني المسؤولون، في وزارة الخارجية، أنّ العادة جرت أن يوضع في تصرّف رئيس الوفد إلى نيويورك مبلغ ٢٠٠ ألف دولار نقداً، لتغطية مصاريف الوفد. ذهلت لضخامة المبلغ؛ فأصررت على عدم تجاوز مبلغ مئة ألف دولار. وطلبت حجز جناح عادي في فندق يو. إن. بلازا المجاور لمبنى الأمم المتحدة، ضماناً لسهولة التنقل. ولدى عودتي من نيويورك، أعدت رصيد المبلغ غير المستعمل إلى صندوق وزارة الخارجية؛ فقال محاسب الوزارة إنّ هذه أول مرة يُعاد إلى صندوق الخارجية مبلغ خرج منه. وقد أوردت صحيفة «النهار» شيئاً من ذلك في عددها الصادر صبيحة ٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٩.

توقّفت الطائرة بنا في مطار باريس، لتقلّنا طائرة أخرى. وفي فترة الانتظار، التقيت وزير خارجية سوريا فاروق الشرع، وهو في طريقه أيضاً إلى نيويورك؛ وقد حطّ في باريس للقاء الرئيس الفرنسي جاك شيراك. فعقدت معه اجتماعاً قصيراً، حدّثني فيه عن الأجواء الفرنسية حيال مسيرة التسوية، وهي أجواء تُبشّر ببعض الإيجابيات، على صعيد

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

الاتصالات الجارية لاستئناف محادثات التسوية على المسار السوري. تحدثنا كذلك في ثوابت الموقف اللبناني من عملية التسوية.

في اليوم الأول من وجودي في نيويورك، تبلّغت أنّ نائب رئيس الوزراء ميشال المُرّ أدلى بحديثٍ في بيروت قال فيه إنّ هناك خطّة اقتصادية إنقاذية يعدّها رئيس الجمهورية العماد إميل لحود لتبصر النور قبل حلول العام ٢٠٠٠. فاعتبرت أنّ في هذا القول مساساً بي، فصرّحت بالقول مُصوّباً إنّ هذه الخطّة هي قيد التداول المُستمرّ داخل اللجنة الوزارية الاقتصادية التي كنت أدعوها إلى اجتماعاتٍ أسبوعية في مكتبي، وأنّ الرئيس يواكب أعمال هذه اللجنة عن كثب، ونحن ننقل إليه تفصيلاً نتائج مداولاتها.

في ذلك اليوم، التقيت رئيس وزراء فرنسا ليونيل جوسبان، في إحدى الغرف المخصصة للقاءات الثنائية في أروقة الأمم المتحدة، في حضور وزير خارجية فرنسا أوبير فدرين. فعرضت معه لظروف الاحتلال الإسرائيلي المستمرّ لأراضٍ لبنانية، وتمسّك لبنان بالقرار ٤٢٥ القاضي بانسحاب إسرائيل من دون قيد أو شرط حتى الحدود المعترف بها دولياً. وأعربت أمامهما عن مخاوف اللبنانيين من احتمال افتعال إسرائيل لأوضاع في الجنوب، عند انسحابها منه، تؤدي إلى حالٍ من الاضطراب وعدم الاستقرار. وتحدثنا، أيضاً، في الاتصالات الجارية لاستئناف محادثات التسوية مع إسرائيل؛ فشرحت موقف لبنان المبدئي منها. وقد قُلت في ذلك اللقاء إنّ لفرنسا دوراً مهماً في عملية السلام، وخصوصاً حينما تدفع دول الاتحاد الأوروبي إلى تبنّي مواقفها؛ وباريس تملك القدرة على المساهمة في دفع المسارين اللبناني والسوري، والتقدّم بهما في موازاة المسار الفلسطيني الذي كان ناشطاً.

لمست، لدى الرئيس جوسبان، كل تفهّم وإيجابية. وأكّد حرصه على سلامة العلاقة بين لبنان وفرنسا، واستعداد فرنسا للقيام بدور في دفع مسيرة السلام قُدُماً إلى الأمام. وهو يتوقّع الاجتماع برئيس وزراء إسرائيل باراك بعد عودته إلى باريس. وتحدثت بموضوع اللاجئين الفلسطينيين وحقّهم في العودة إلى ديارهم. ولكنني، في هذا الموضوع، لم ألمس تجاوباً صريحاً من جوسبان، إذ علّق قائلاً إنّ هذا الأمر يجب أن يُبتّ من خلال التفاوض مع إسرائيل.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

في اليوم الثاني من زيارتي نيويورك، التقيت في مبنى الأمم المتحدة وزير الخارجية المصري عمرو موسى. وقد أدلى بتصريحٍ، لدى خروجه من اللقاء معي، فقال: «هناك اهتمام كبير من مصر، ومن الرئيس حسني مبارك شخصياً، ومن الدبلوماسية المصرية، بعملية السلام على مُختلف مساراتها... ويهمنا جداً أن تتحرّك الأمور كلها لوضع حدّ للاحتلال الإسرائيلي... من المعروف الآن أنّ هناك تقدّماً على المسار الفلسطيني ببدء الانسحاب الإسرائيلي، طبقاً لاتفاق «واي بلانتايشن» ووثيقة شرم الشيخ. وفي الوقت نفسه، هناك حركة على المسار السوري الإسرائيلي، ولا أقول تحرّكاً. وهناك أيضاً نيّات أو تعهّدات واضحة بالنسبة إلى المسار اللبناني، وهي أنّ إسرائيل تُريد الانسحاب من لبنان في مدى معيّن، ذكرهُ رئيس وزراء إسرائيل؛ ونرجو أن يصدُق في هذا طبعاً، وأن يُنفّذ هذا الانسحاب، فلا يكون مُجرّد كلام... باختصار هناك حركة في عملية السلام، والوضع اليوم مُختلِف تماماً عمّا كان عليه قبل سنة».

ثم التقيت وزير الخارجية الروسي إيفور إيفانوف، وبحثت معه في التحركات الجارية في المنطقة والموقف منها، وإصرار روسيا على البقاء شريكاً في الجهود المبذولة لاستئناف عملية التسوية.

استمعت، صباح ٢١/٩/١٩٩٩، إلى كلمة الرئيس الأميركي بيل كلينتون في الأمم المتحدة، فاستوقفني أنّه لم يتطرّق فيها إلى الوضع في منطقة الشرق الأوسط. ثم استأنفت لقاءاتي، فاجتمعت بوزير الدولة للشؤون الخارجية الكويتي سلمان ماجد الشاهين. أما وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد الصباح، فلم يحضر إلى نيويورك لدواعٍ صحّية. وبعده التقيت وزير الخارجية السوري فاروق الشرع؛ وتحدّث إلى الصحافيين على الأثر فقال، رداً على سؤال حول عدم تطرّق الرئيس الأميركي إلى الوضع في الشرق الأوسط: «هذه ليست أول مرة يغفل فيها الرئيس كلنتون قضية الشرق الأوسط. وهذا لا يعني أنّ هذه القضية ليست مهمّة، ولكنها ليست ساخنة جداً كقضية تيمور الشرقية، وقضية كوسوفو، والكثير من المشاكل في إفريقيا، وموضوع الفقر والبطالة في العالم... إلا أنّ المعلومات المتوافرة لدينا في سوريا تفيد أن كلنتون مهتمّ جداً

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

بعملية السلام، وخصوصاً على المسارين السوري واللبناني... حتى الآن لا جديد بالنسبة إلى هذين المسارين».

تلقّيت دعوة من وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت، عن طريق مندوب لبنان الدائم في الأمم المتحدة، لحضور اجتماع دعت إليه تحت عنوان «شركاء السلام»، على أن يشارك فيه ممثلو بعض الدول العربية وإسرائيل. فاعتذرت للتو عن تلبية الدعوة؛ وأعلنت أنني اعتذرت من الجانب الأميركي «لأنني لا أرى مصلحة لبنانية في حضور لقاء يضمّ الإسرائيليين، فيما هم يحتلّون أرضنا، ويشنّون اعتداءات شبه يومية على أرض لبنان وشعبه، وفيما محادثات التسوية لم تزل تراوح مكانها عند عقدة افتعلها الإسرائيليون بعدم الاعتراف بالموقف الذي آلت إليه المحادثات السورية الإسرائيلية لدى توقّفها في العام ١٩٩٦، وهو الانسحاب من الجولان حتى حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧».

وكان السفير الأميركي في بيروت ديفيد ساترفيلد قد سألني في بيروت عمّا إذا كنت أرغب في موعد للقاء السيدة أولبرايت، خلال وجودي في نيويورك. فأجبته أنني، بعد أن التقيتها قبل نحو ثلاثة أسابيع، أترك الأمر للسيدة أولبرايت. فإن شاءت الاجتماع بي، فإنني أتمنّى أن تحدد موعداً للقاء. فجاءني الجواب أنّها ستوفد مساعدها توماس بيكرنغ لمقابلتي في نيويورك. وهكذا، في ٢٢/٩/١٩٩٩، زارني، في مقرّ إقامتي في الفندق، نائب وزيرة الخارجية الأميركية توماس بيكرنغ، ومعه مساعدها لشؤون الشرق الأوسط مارتن أنديك. وفيما غادر بيكرنغ بعد نصف ساعة، استمرّ الاجتماع مع أنديك نصف ساعة أخرى. وقال أنديك بعد الاجتماع: «تحدثنا تفصيلاً مع الرئيس الحص بعملية السلام، وكيفية التوصل إلى إنجاز سلامٍ يتمّ التفاهم عليه بين إسرائيل والفلسطينيين، وبين إسرائيل ولبنان، وبين إسرائيل وسوريا. كما بحثنا في تأمين الاتصالات بالفرقاء المعنيين. وقد أردنا أن نعرف التجاوب اللبناني والسوري في هذا الصدد». ورداً على سؤال عن توطين الفلسطينيين، قال أنديك: «إنّ الرئيس الحص أثار هذا الموضوع خلال الاجتماع، وهو يعتبره مهماً. وفي رأينا أنّ مسألة اللاجئين هي من ضمن السلام في المنطقة».

بعد نحو ثلاثة أسابيع، وتحديداً في ١٥/١٠/١٩٩٩، سلّمني السفير الأميركي في

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

بيروت رسالة من بيكرنغ، هذا نصّها «أودّ أن أشكركم على لقائنا في نيويورك بتاريخ ٢١ أيلول (سبتمبر). أقدّر الآراء التي سمعتها منكم حول عملية السلام، والقلق الذي أبديتموه حول اللاجئين الفلسطينيين. وأودّ أن أُطمئنكم إلى أنّ أي اتفاق سلام لن يأتي على حساب لبنان. وأنا على يقين من أنّ بلدينا سيواصلان العمل معاً، وعن كثب، في سعينا إلى سلامٍ شامل في الشرق الأوسط». كانت هذه المرّة الأولى والوحيدة التي سمعنا فيها من مسؤول أميركي مثل هذا الكلام المطمئن بالنسبة لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

والتقيت، خلال ذلك اليوم، وزير خارجية مالطا جو بورغ، وكذلك وزير خارجية قبرص أيونيس كاسوليدس، ووزير خارجية سنغافورة جياكومار.

غداة الاعتداء الإسرائيلي على موقع الجيش اللبناني في إقليم التفاح في ٢٣/٩/١٩٩٩، والذي أدّى إلى استشهاد جندي وجرح ستة آخرين، ظلّ التوتّر مسيطراً على محاور الجنوب والبقاع الغربي. وعاود الطيران الحربي الإسرائيلي اعتداءاته مساءً؛ فشنّ غارة على جباع، فيما نفّذت المقاومة سلسلة عمليات ضدّ مواقع القوات الإسرائيلية داخل الشريط الحدودي المحتلّ.

ألقيت، في ٢٣/٩/١٩٩٩، كلمة لبنان في الجمعية العمومية للأمم المتحدة، مُتضمّنةً الموقف اللبناني من الاحتلال الإسرائيلي وعملية السلام. فشدّدت على تشبّث لبنان بالقرار ٤٢٥، مُطالباً المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل لتنفيذه. وأوردت شرحاً مُسهباً لممارسات إسرائيل في لبنان منذ ٢١ عاماً. وأكّدت التزام لبنان مسيرة التسوية ضمن تمسّكه بتلازم المسارين اللبناني والسوري، واستحالة استكمال التسوية السلمية دون تمكين اللاجئين الفلسطينيين من العودة إلى أرضهم. وأعلنت رفض لبنان توطين الفلسطينيين على أرضه، مُحذّراً من أنّه «في حال إقرار التوطين على الصعيد العملي، فإنّه سيُشكّل تهديداً لأمن منطقة الشرق الأوسط واستقرارها».

وقمت، في ذلك اليوم، بزيارة رئيس أساقفة نيويورك الكاردينال جون أوكونور الذي صرّح على الأثر بالقول: «لقد ساهمت بالكثير بالنسبة إلى لبنان. هذا الاتصال ليس الأول مع المسؤولين اللبنانيين، وخصوصاً مع الرئيس الحص. وكان آخر اتصال لي معه قبل

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

تسع سنوات، وهو من الأشخاص الذين يُعجَب بهم المرء تلقائياً؛ وأتمنّى أن يكون الشعور متبادلاً». وكان الكاردينال أوكونور قد قدم إلى لبنان في عام ١٩٨٩، خلال مرحلة الانقسام في السلطة. وحاول اجتياز خطوط التماس للقائي. ولما لم يتمكّن من ذلك، اتّصل بي هاتفياً؛ فكان حوارٌ بيننا دام أكثر من نصف ساعة. وعند زيارتي نيويورك في العام ١٩٩٠ للمشاركة في اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة على رأس وفد من لبنان، قمت بزيارته، وكان الجو بيننا وُدّياً للغاية.

وكان لي لقاء مع الرئيس الجزائري عبد العزيز بو تفليقة، إذ قمت بزيارته في مقرّ إقامته في فندق والدورف أستوريا. كذلك التقيت الموفد الأوروبي إلى الشرق الأوسط ميغل أنخل موراتينوس، ووزير خارجية البحرين الشيخ محمد مبارك بن مبارك آل خليفة. والتقيت، في ٢٤/٩/١٩٩٩، وزير خارجية ألمانيا يوشكا فيشر، ووزير الخارجية الإيطالي لامبرتو ديني، ووزير الخارجية الإيراني كمال خرازي، والأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان. وقد حضر الاجتماع مع الأمين العام عدد من معاونيه، كما حضره السفراء الذين يضمّهم الوفد اللبناني.

وكنت قد قلت في حديثٍ إذاعي: «نحن نريد أن تستمرّ علاقتنا مع الولايات المتحدة، وخصوصاً في هذه المرحلة التي تؤدّي فيها واشنطن دوراً ناشطاً في سبيل ضمان استئناف مفاوضات التسوية. والكل يعلم أنّ هذه المفاوضات لن تستقيم من دون دور فاعل وحاسم للولايات المتحدة. ونتمنّى أن تضطلع روسيا، الراعي الثاني لعملية السلام، بدورٍ فاعل أيضاً. وكذلك نتمنّى أن يكون لفرنسا مثل هذا الدور، كدولة صديقة، وعضو فاعل ومحوري في الاتحاد الأوروبي».

هيئة التنسيق اللبنانية السورية

ولقاء مع الرئيس حافظ الأسد والدكتور بشار

في اتصال مع رئيس الوزراء السوري محمود الزعبي، تقرر عقد اجتماع لهيئة التنسيق المشتركة اللبنانية السورية في ١١/١٠/١٩٩٩، في العاصمة السورية.

قبل يومين من موعد الاجتماع، عقدت في السرايا الحكومية اجتماعاً مع الجانب

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

اللبناني المشارك في اجتماعات الهيئة، حضره تسعة من الوزراء. وشارك في الاجتماع الأمين العام للمجلس الأعلى اللبناني السوري، ومسؤولون في الجمارك ووزارتي الأشغال العامة والنقل ومؤسسة كهرباء لبنان. وصرحت على الأثر: «إن هذا الاجتماع هو تمهيدي للقاء الذي سيعقد في سوريا، على مستوى هيئة المتابعة والتنسيق التي يترأسها رئيسا الوزراء في لبنان وسوريا. وقد تناول البحث جدول أعمال الاجتماعات المقررة في دمشق. فأدلى كل وزير بما لديه في موضوع وزارته، بالنسبة إلى ما هو مدرج على جدول الأعمال».

في الواحدة والنصف بعد ظهر الإثنين في ١١/ ١٠/ ١٩٩٩، عقدت هيئة المتابعة والتنسيق اجتماعاً في مقر رئاسة الوزراء السورية في دمشق، برئاسة رئيس وزراء لبنان وسوريا. وقد حضر اللقاء، من الجانب اللبناني، الوزراء محمد يوسف بيضون، عصام نعمان، كرم كرم، ناصر السعيدي، سليمان فرنجية، نجيب ميقاتي، غازي زعيتر، ميشال موسى، جورج قرم، أرتيور نازاريان، وسليمان طرابلسي، وعدد من المديرين العامين والمسؤولين في الوزارات. وحضر، عن الجانب السوري، إلى الرئيس محمود الزعبي، الوزراء المعنيون. افتتح الرئيس الزعبي الاجتماع بكلمة ترحيبية شدد فيها على العلاقات الأخوية بين البلدين، أجبت عليها بكلمة شكر مؤكداً فيها ضرورة استمرار التنسيق بين البلدين. ثم عرض كل وزير الموضوع المتعلّق بوزارته، ونتائج أعمال اللجان المشتركة التي بحثت في هذه المواضيع. ثم قدم الأمين العام نصري خوري مداخلة، فأطلع المجتمعين على تقرير الأمانة العامة للمجلس الأعلى، عارضاً ما تمّ تنفيذه من بنود الاتفاقات السابقة، وما لا يزال قيد التنفيذ.

وكنت قد وصلت ظهراً مع الوزراء المشاركين إلى جديدة يابوس. وكان في استقبالنا نائب رئيس الوزراء السوري للشؤون الاقتصادية سليم ياسين، ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء مسلم حوا، فاصطحبانا إلى مجمع «صحارى» في الديماس، حيث كان في استقبالنا الرئيس الزعبي، ومعه عشرون وزيراً. فعزفت الموسيقى النشيدين اللبناني والسوري. ثم استعرضت ثلة من الحرس، وصافحت الوزراء السوريين؛ ومن ثم انتقلنا إلى مقر إقامتنا في فندق ميريديان.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

وفي الخامسة والنصف بعد الظهر، زرت العقيد الركن الدكتور بشار الأسد، وبحثت معه في شتى المواضيع التي تهم البلدين على الصعيدين اللبناني والإقليمي. وفي الثامنة مساءً، أقام الرئيس الزعبي عشاءً تكريمياً لنا في قصر النبلاء.

استؤنفت المحادثات اللبنانية السورية قبل ظهر اليوم التالي، بحضور الوفدين اللبناني والسوري. واختتمت الهيئة أعمالها عند الواحدة بتوقيت دمشق بالتوقيع على المحضر المشترك. ووقع وزيرا السياحة في البلدين اتفاقاً سياحياً. كما وقّع وزيرا الزراعة اتفاقاً يتضمّن أسس تحديد تبادل المنتوجات الزراعية. وقد سجّل المحضر المشترك ارتياح الهيئة لقيام السلطات المختصة في البلدين، بإبرام وتصديق عدد من الاتفاقيات في مجال التعليم، وتجنّب الازدواج الضريبي وتشجيع الاستثمار. وأوصت الهيئة بمتابعة الإجراءات، لتوقيع اتفاقية إنشاء المكاتب الحدودية المشتركة واتفاقية البيئة.

توّجت اجتماعاتنا في دمشق، بلقاء مطوّل مع الرئيس حافظ الأسد، جرى خلاله عرض للقضايا الثنائية والأوضاع الإقليمية. وصرح باسم الرئاسة السورية جبران كورية أن «الحديث دار حول العلاقات الأخوية بين سوريا ولبنان، وكذلك الوضع الإقليمي، وعملية السلام، والتعاون بين البلدين الشقيقين من أجل سلام عادل وشامل يعيد الأرض المحتلة والحقوق المغتصبة إلى أصحابها». وقد حضر الرئيس الزعبي اللقاء.

مع وزير خارجية فرنسا أوبير فيدرين

قام وزير خارجية فرنسا أوبير فيدرين بزيارة للبنان في ١٢/ ١١/ ١٩٩٩، التقى فيها رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس الوزراء. لدى قدومه إلى السرايا الحكومية، عقدت مع الوزير الفرنسي خلوة دامت ربع ساعة، ثم دخلنا إلى قاعة الاجتماعات، وعقدنا اجتماعاً موسّعاً ضم، في الجانب اللبناني، السفراء ظافر الحسن، ريمون بعقليني، ناجي أبي عاصي، فخري صاغية، مسعود معلوف، ومستشاري الدبلوماسي يحيى المحمصاني. ثم انضم إلى الاجتماع الوزراء محمد يوسف بيضون، جوزف شاوول، جورج قرم، وسليمان طرابلسي، ورئيس مجلس الإنماء والإعمار محمود

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

عثمان. وشارك في الاجتماع، إلى جانب فيدرين، الوفد المرافق له. وانتهت المحادثات بتوقيع لبنان وفرنسا اتفاقين: الأول وقعه الوزير قرم والمدير العام لوكالة التنمية الفرنسية أنطوان بوييت، ويقضي بإنشاء مكتب لوكالة التنمية الفرنسية في بيروت، وهو الأول من نوعه في الشرق الأوسط؛ والثاني وقعه محمود عثمان وبوييت لتمويل الوكالة مشاريع مياه الشفة في جزين. وتحدث فيدرين بعد الاجتماع إلى الصحافيين، فأكد على ضرورة عودة اللاجئين الفلسطينيين.

أما داخل جلسة المحادثات، فقد دار حوار بيني وبين الوزير الفرنسي، كانت وقائعه كما يلي:

افتتحت الجلسة، مع وزير خارجية فرنسا أوبير فيدرين، بكلمة رحبت فيها بالوزير، مؤكداً أننا نعلق أهمية كبيرة على زيارته لبنان، نظراً للصداقة الوطيدة التي تربط لبنان بفرنسا. وقلت: «نحن نقدر المواقف الإيجابية التي تقفها فرنسا من لبنان وقضاياه، وأخص بالتنويه التصريح الذي أدلى به الوزير قبل بضعة أيام حول الموقف من مسيرة التسوية وتأكيده أن الحل يجب أن لا يكون على حساب لبنان. يهمني أن أؤكدّ التزامنا مسيرة التسوية، في إطار تلازم المسارين اللبناني والسوري؛ ونتطلع بأمل إلى معاودة المفاوضات بتنسيق كامل بين البلدين الشقيقين، توصلاً إلى اتفاق بالتزامن مع سوريا. لا بد لي من التشديد على بعض الأمور: أولاً، عند استئناف المحادثات مع إسرائيل، سنصرّ على تنفيذ القرار ٤٢٥ القاضي بالانسحاب الكامل وغير المشروط من الأرض اللبنانية حتى الحدود المعترف بها دولياً. ثانياً، التأكيد على حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، على قاعدة حقهم في العودة إلى ديارهم، إذ إن أي اتفاق يعقد مع إسرائيل من دون تأمين عودة الفلسطينيين إلى فلسطين، لن يضمن الاستقرار لا في لبنان ولا في المنطقة. ثالثاً، نتمنى أن يتم انسحاب إسرائيل من أرض لبنان كيفما كانت صيغة الانسحاب. ولو أننا نرجو أن يسبق الانسحاب اتفاق تسوية مع إسرائيل، ضماناً للاستقرار».

فأجاب فيدرين: «أشكركم على استقبالكم. وأنا سعيد أن أكون في لبنان. لقد زرت بعلبك، وكنت قد زرتها قبل ٣٠ سنة. إنني أحب بلدكم كثيراً. لقد قدمت إلى لبنان لأبحث في

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

موضوعين: الأول هو العلاقات الثنائية بين بلدينا، وهي جيدة، وتحظى باهتمام المسؤولين في البلدين. الموضوع الآخر هو البحث في عملية السلام. ونحن حالياً في مرحلة من الأمل. لقد بدأت المحادثات مع الجانب الفلسطيني. وأنا أعتقد أنها ستكون صعبة جداً. إلا أن ثمة عقبات تعترض معاودة المفاوضات على المسار السوري على ما يبدو. وهذا مدعاة للأسف. ونحن نأمل في تذليل هذه العقبات، لما في ذلك من مصلحة لسوريا وإسرائيل معاً. إن باراك يقول إنه مهما حصل، فإنه سينسحب من لبنان قبل ٧ تموز (يوليو). هناك من يقول إنه صادق. وهناك من يعتقد أنه غير جدي. مما لا شك فيه أن في إسرائيل ضغطاً من الرأي العام للانسحاب من لبنان، علماً بأن قسماً من الرأي العام يفضل الانسحاب بموجب اتفاق. وأنا أعتقد أن الانسحاب باتفاق هو الأفضل منطقياً، والأدعى للاستقرار. أما فيما يتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين، فقد قلنا للإسرائيليين والفلسطينيين أن أي اتفاق لا يجوز أن يكون على حساب لبنان، وأن لبنان يجب أن لا يُحمّل ذيول أي اتفاق. إن فرنسا تعمل بقدر ما تستطيع لحمل الأطراف على معاودة التفاوض».

سألته عما إذا كان في استطاعته التحدث عن مواعيد محددة لاستئناف المفاوضات، فقال إن الإجابة عن هذا السؤال غير متيسرة. وأضاف: «أنا أعتقد أن باراك يطمح إلى السلام، بالطبع السلام الذي يتناسب مع مصالح إسرائيل. وباراك أفضل من سلفه الذي كان يعارض المفاوضات في الأساس. إن باراك يريد تحقيق تقدّم على المسار السوري؛ ولكنه لا يملك روزنامة لذلك، وأمامه متسع من الوقت، إذ إنه ما زال في بداية ولايته. إلا أن الأمر يتوقف أيضاً على سوريا، وتمسكها باستئناف المحادثات من النقطة التي توقّفت عندها في العام ١٩٩٦.

سألت فيدرين: «ما هي احتمالات ممارسة فرنسا ومن ورائها أوروبا الضغط على إسرائيل لمعاودة المفاوضات من النقطة التي وصلت إليها سابقاً؟»، فقال: «سأكون صريحاً معكم. الضغط يأتي معكوساً. إن إسرائيل هي التي تقوم بالضغط على الولايات المتحدة التي بدورها تضغط على فرنسا وأوروبا. وهذا أمر مؤسف. إلا أننا نتبنى سياسة واضحة وشجاعة ولا نتواني عن التحدث فيها وشرحها».

عن زيارته لسوريا، قال: « وجدت الرئيس حافظ الأسد رجلاً هادئاً. وقد أكّد أنه يريد

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

السلام؛ ولكنه لا يمكن أن يرضى بمعاودة المفاوضات وفقاً للشروط الإسرائيلية. إنه ينتظر أن يبادر باراك إلى التجاوب مع المطلب بالعودة إلى النقطة التي توقّفت عندها المحادثات في الماضي. وهو منفتح على مبادرات من الولايات المتحدة أو فرنسا.

هنا عدت بالحديث إلى موضوع اللاجئين، فقلت: «إننا عندما نتكلّم بقضيتهم نواجه عادة بجوابين: الأول أن هناك لجنة ترأسها كندا، منبثقة من المحادثات المتعددة الأطراف، تعنى بموضوع اللاجئين. ونحن حريصون على لفت الانتباه إلى أن هذه اللجنة معنية بتحسين ظروف معيشة اللاجئين إنسانياً واجتماعياً حيث يقيمون حالياً، وهي غير معنية بموضوع العودة الذي نصرّ عليه. والثاني أن الموضوع متروك لمفاوضات الوضع النهائي على المسار الفلسطيني. هذا معناه أن الأمر منوط بالمحادثات بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ولكن لبنان يعتبر أنه هو أيضاً طرف في هذا الموضوع، كونه يستضيف نحو أربعمائة ألف لاجىء فلسطيني على أرضه. لذلك يجب أن يكون للبنان رأي في الحل الذي يمكن أن يتم التوصّل إليه».

فأجاب أن لبنان رفض حتى الآن الانخراط في اللجان التي تألفت بعد مؤتمر مدريد. في أي حال، فإن فرنسا تؤيد القرار ١٩٤ الصادر عن الأمم المتحدة، الذي يقر للاجئين بحق العودة أوالتعويض.

فقلت إن لبنان قرر أن لا يشارك في المحادثات المتعددة الأطراف، لأنه يرى أن من غير المعقول أن ينخرط في محادثات حول تطبيع العلاقات والمشاريع الإقليمية، فيما إسرائيل تحتل أرضه، وترفض تنفيذ قرار للأمم المتحدة هو القرار ٤٢٥. ثم إننا لا نأخذ بمبدأ العودة أو التعويض، بل بمبدأ العودة والتعويض. إن عدم حل قضية اللاجئين على قاعدة حقهم في العودة، سيكون مصدر عدم استقرار ليس في لبنان فحسب، ولكن في منطقة الشرق الأوسط.

مع الرئيس الأرميني

زار الرئيس الأرميني روبرت كوتشاريان لبنان في ١٥/ ٢/ ٢٠٠٠؛ فاستقبل

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

استقبالاً رسمياً على المطار، وانتقل منه إلى فندق فندوم. التقيته في الفندق على انفراد؛ فتحدثت معه بالأوضاع المترتبة على عدوان إسرائيل المستمر على لبنان. وعرضت لثوابت الموقف اللبناني من الاحتلال الإسرائيلي لأرضه، ومن مسيرة التسوية.

ومساءً، جرت محادثات في قصر بعبدا بين الوفدين اللبناني والأرميني. وكنت على رأس الوفد اللبناني، فيما كان الرئيس لحود يعقد خلوة مع الرئيس الأرميني. وبعد الاجتماع، انضم الوفدان اللبناني والأرميني إلى الرئيسين. وعقد اجتماع موسّع بين الطرفين.

مع الرئيس حسني مبارك

قام الرئيس حسني مبارك، رئيس جمهورية مصر العربية، بزيارة خاطفة إلى لبنان في ١٩/٢/٢٠٠٠. استقبلته في المطار إلى جانب الرئيس إميل لحود. وأقيمت له عند مدخل القصر الجمهوري مراسم استقبال رسمي. استغرقت الزيارة نحو أربع ساعات، تخللها حفل غداء أقامه الرئيس لحود على شرف الضيف الكبير.

فعقدت للتو خلوة بين الرئيسين اللبناني والمصري، في الوقت الذي كانت تعقد فيه محادثات رسمية موسّعة شاركت فيها على رأس وفد لبناني ضمّ الوزراء ميشال المر، وسليمان فرنجية، وسليمان طرابلسي، والأمين العام لوزارة الخارجية زهير حمدان. وكان في الجانب المصري وزير الخارجية عمرو موسى، ووزير الإسكان محمد إبراهيم سليمان، ووزير الكهرباء علي الصعيدي، والوزير عمر سليمان، ورئيس ديوان رئيس الجمهورية زكريا عزمي، ومستشار الرئيس للشؤون السياسية أسامة الباز.

وعقد الرئيس المصري، قبل مغادرته، لقاء مع رؤساء تحرير الصحف اللبنانية. وقد اصطحبه وفد إعلامي مصري كبير. وقد أطلق في لقائه مع الصحافيين جملة مواقف، كان منها إدانة شديدة للاعتداءات الإسرائيلية التي تعرّض لها لبنان قبل أيام، إذ أغارت الطائرات الحربية الإسرائيلية على المنشآت الكهربائية في لبنان، فدمّرتها.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

وأعرب عن تأييده الواضح لمقاومة الاحتلال. وقال إن زيارته لبنان هي تعبير عن وقوف مصر إلى جانب لبنان قلباً وقالباً.

وقال في ما قال: «ليس هناك من ينكر على لبنان حقّه في الدفاع عن نفسه وتحرير أرضه. وقد قلت لباراك إذا قتل جنديان في الشريط الحدودي، فما ذنب بيروت والمواطنين العزّل؟ لقد جئت إلى لبنان لأقول نحن هنا في بلد الأخوّة. والاعتداء على لبنان خطر يهدّد عملية السلام كلها».

وقد برزت بعض هذه المواقف من خلال البيان المشترك الذي صدر عن الرئيسين. فقد جاء فيه: «بعد الإعراب عن استنكارهما للتصعيد الإسرائيلي، دان الرئيسان الاعتداءات الأخيرة التي استهدفت المدنيين والبنى التحتية في لبنان والمرافق الاقتصادية، وما صدر على أثرها من تهديدات إسرائيلية، بما يتعارض مع القوانين والأعراف الدولية، وخصوصاً لجهة عدم استخدام القوة العسكرية والتعرّض للمدنيين». وجاء فيه أيضاً: «كما أكّدا حق المقاومة في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي حتى التحرير، وإن المقاومة هي نتيجة للاحتلال وليست سبباً له. وفي هذا الإطار، أكد الرئيسان أن الاعتداءات الإسرائيلية الأخيرة على المنشآت المدنية في لبنان تشكّل خرقاً سافراً لتفاهم نيسان، وأن استمرار إسرائيل في محاولة تجاهل هذا التفاهم لن يؤدي إلى تغيير المعادلة الحالية بين المقاومة والاحتلال، بل إن من شأنه أن يؤدي إلى تصعيد غير محدد النتائج».

وقد أبديت أمام الصحافيين ارتياحي الكبير للزيارة، وقلت: «إن مجرّد حدوثها في هذه الظروف يعطيها أهمية خاصّة ومميّزة. وقد جاءت تتويجاً لما قامت به الشقيقة الكبرى مصر دعماً للبنان في محنته، وكانت خير تعبير عن تضامن مصر مع لبنان في هذه الظروف». وأعربت عن أملي في أن تكون زيارة الرئيس مبارك «إيذاناً بإعلان انتهاء أجواء التأزم والضغوط التي عاشها لبنان خلال الأيام الماضية، نتيجة الاعتداءات والتهديدات الإسرائيلية».

لقد كانت زيارة الرئيس مبارك لبيروت في غاية الأهمية، في الظروف التي تمّت فيها. فقد حملت معاني التضامن العربي مع لبنان، وتأكيد شرعية المقاومة عربياً ودولياً،

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

وتحذير إسرائيل من مغبّة تماديها في عدوانها على لبنان. ومما يعزز أبعاد هذه المعاني أن الذي حملها إلى لبنان هو رئيس دولة عربية تقيم علاقات مع إسرائيل. لذا كانت للزيارة أصداء مدوّية عربياً ودولياً.

مع وزير خارجية الكويت

بعد ٤٨ ساعة من زيارة الرئيس المصري حسني مبارك للبنان، زار لبنان وزير خارجية الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح، تأكيداً لتضامن الكويت مع لبنان في مواجهة العدوان الإسرائيلي.

استقبلته في مطار بيروت الدولي. وقد أدلى بتصريح في المطار، قال فيه: «شرفني أمير الكويت وولي العهد بهذه الزيارة، لأؤكد للحكومة والشعب اللبناني أن الكويت حكومة وشعباً تقف مع لبنان سواء سياسياً أو اقتصادياً. ووجودي هنا لإثبات حب الكويتيين للبنان، وهم لا ينسون لبنان، عندما وقف مع الكويت أثناء محنة الغزو (العراقي). والكويت تقدّم إلى اللبنانيين الدعم في مواجهتهم الاعتداءات الإسرائيلية». ورداً على سؤال عن احتمال عقد قمّة عربية، أجاب: «إن الكويت ستكون موجودة في أي قمّة حتى لو شارك فيها العراق».

انتقلت مع الشيخ صباح إلى السرايا الحكومية؛ فعقدت معه أولاً اجتماعاً ثنائياً، ثم كان اجتماع موسّع ضم الوفدين اللبناني والكويتي. وكان، إلى جانبي، الوزراء ميشال المر وسليمان طرابلسي وجورج قرم، والأمين العام لمجلس الوزراء هشام الشعار، وأمين عام الخارجية زهير حمدان، وبعض السفراء. وكان، في الجانب الكويتي، مدير الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بدر الحميضي، ووكيل وزارة الخارجية خالد الجار الله، والنائب الأول لرئيس الوزراء أحمد الفهد، وآخرون. فعرضنا لظروف العدوان الإسرائيلي على البنى التحتية ونتائجه، والتهديدات الإسرائيلية المستمرّة، وحاجات لبنان لإعادة بناء ما دمّرته الغارات الإسرائيلية.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

وتحدّثنا باحتمال عقد مجلس وزراء الخارجية العرب جلسة خاصّة في بيروت، لبحث الموضوع اللبناني.

بعد الاجتماع، أدلى الوزير الكويتي بتصريح، قال فيه: «إن الدعم السياسي للبنان موجود دائماً. أنا أشعر أن لبنان هو الكويت. وللبنان فضل على الكويت، قبل أن يكون للكويت فضل على لبنان. وأنا أذكر أن أول من أعطى تصريحاً يندد بالاعتداء على الكويت هو الرئيس سليم الحص من لبنان. ولا ننسى الرئيس السابق للجمهورية الياس الهراوي عندما ألقى خطاباً في القمّة العربية في القاهرة، كأنه يمثّلنا نحن في الكويت».

مع الحبر الأعظم في الفاتيكان

عشية مغادرتي بيروت متوجّهاً إلى حاضرة الفاتيكان للقاء الحبر الأعظم، ترأست الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء التي قلت في مستهلّها: «إنني متوجّه إلى حاضرة الفاتيكان للقاء الحبر الأعظم، وهي فرصة طيّبة وثمينة كي أعرض أمام قداسته هموم لبنان الناجمة عن العدوان الإسرائيلي المستمر على شعبه وأرضه؛ وكذلك كي أشرح موقف لبنان من مسيرة التسوية، مركّزاً على الثوابت التي يلتزمها لبنان في هذا الموقف، عسى أن يلقى لبنان من الحبر الأعظم ما يستحق من دعم كريم، وهو الذي خص لبنان ذات يوم بسينودس وبإرشاد رسولي، وشمله بصلواته. إن المكانة السامية، التي يشغلها قداسة البابا في العالم، كفيلة بأن يكون لصوته أصداء واسعة في العالم أجمع، يكون من شأنها تحصين قضية لبنان، وتعزيز موقعه في مواجهة العدوان وتحدياته».

وصلت إلى روما مساء ١/٣/٢٠٠٠، وكان في استقبالي في مطار روما السفير اللبناني في الفاتيكان يوسف أرسانيوس، وسفراء عرب معتمدون في الفاتيكان، والسفير اللبناني في روما سمير الخوري، ومسؤولون عن وزارة الخارجية الإيطالية. وكنت، قبل مغادرتي بيروت، قد اتصلت هاتفياً بالبطريرك الماروني مار نصر الله بطرس صفير، فتمنى لي التوفيق في مهمتي.

توجّهت إلى الفاتيكان في اليوم التالي؛ ووصلت إلى حرم كاتدرائية القديس بطرس

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

عند الثانية عشرة إلاّ ربعاً؛ فاستقبلني مدير المراسم في القصر الرسولي في الفاتيكان المونسنيور جيمس هارفي. وعرضت ثلة من الحرس الفاتيكاني. وعند الثانية عشرة ظهراً، استقبلني البابا في لقاء استمر نصف ساعة، نقلت فيه إلى قداسته رسالة تقدير ومحبّة من رئيس الجمهورية. وشرحت ما يتعرض له لبنان من عدوان مستمر من جانب إسرائيل. وتطرّقت إلى موضوع الاحتلال الإسرائيلي والقرار ٤٢٥. وتحدثت عن موقف لبنان من مسيرة التسوية، وعن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم. وكان الحبر الأعظم معظم الوقت مستمعاً. ثم تحدّث عن محبته لبنان، مستذكراً زيارته للبنان. ودعا إلى توطيد دعائم العيش المشترك. وحمّلني رسالة محبّة إلى الرئيس لحود وإلى الشعب اللبناني. وقد شكرت له مواقفه المتفهّمة لقضايا لبنان والداعمة له. ثم انضم إلى الاجتماع الوفد اللبناني، فتبادلنا الهدايا، إذ قدّمت للحبر الأعظم هدية رمزية هي مجموعة كتب عن لبنان. وقدّم هو لي مجموعة رسوم للرسام العالمي مايكل أنجلو، صادرة عن متحف الفاتيكان. وقد تأثرت كثيراً عندما قال الحبر الأعظم لي، وهو يودّعني: بارك الله بك وببلدك.

والتقيت، على الأثر، أمين سر الفاتيكان الكاردينال أنجلو سودانو، والمسؤول عن العلاقات الخارجية جان لوي توران، في حضور الوفد اللبناني المرافق. فجرى بيننا حديث مسهب حول تطورات الوضع في لبنان والمنطقة. وتناولنا موقف لبنان من مسيرة التسوية ومن الانسحاب الإسرائيلي. وتطرقنا إلى أهمية موقف الفاتيكان من كل ذلك.

وقبل لقائي الحبر الأعظم، التقيت رئيس وزراء إيطاليا ماسيمو داليما، ووزير خارجيتها لامبرتو ديني لمدّة ساعة وربع الساعة، تشعّب فيها الحوار حول العلاقات الثنائية، والموقف من الاحتلال الإسرائيلي للأرض اللبنانية، وثوابت الموقف اللبناني حيال مسيرة التسوية في المنطقة. وأعرب رئيس الوزراء الإيطالي عن تأييد بلاده دخول لبنان في اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي.

مع ولي العهد السعودي الأمير عبد الله

خلال زيارتي حاضرة الفاتيكان للقاء الحبر الأعظم، زار لبنان في ٢/٣/٢٠٠٠ ولي

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

عهد المملكة العربية السعودية الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود. وكنت عشية مغادرتي بيروت، قد ترأست جلسة لمجلس الوزراء، أدليت في مستهلّها بكلمة قلت فيها:

«لبنان يرحب أجمل ترحيب بولي عهد المملكة العربية السعودية الأمير عبد الله بن عبد العزيز. هذه الزيارة الكريمة تأتي تعبيراً عن تضامن الشقيقة المملكة العربية السعودية مع لبنان، إزاء ما تعرّض له من عدوان إسرائيلي استهدف البنى التحتية. ولبنان يرى في هذا الموقف دعماً لشعبه في صموده ونضاله، علماً بأن دعم المملكة العربية السعودية ينطوي على معانٍ خاصة، نظراً إلى المكانة التي تحتلّها في المجتمع الدولي، والعلاقات المتينة التي تربطها بدول القرار في العالم التي يفترض أن تؤدي دوراً فاعلاً في لجم إسرائيل عن مواصلة اعتداءاتها على لبنان، كما في حملها على إنهاء احتلالها للأراضي اللبنانية، وثنيها عن مواقفها المتعنّتة التي تعرقل مسيرة التسوية. ولبنان لا ينسى الدور الفاعل والبنّاء الذي قامت به المملكة العربية السعودية طوال سنوات الأزمة الوطنية الكبرى، في مبادرات ومحاولات لإنهاء الأزمة. وقد توّجت تلك الجهود باتفاق الطائف، المعقود بين النواب اللبنانيين على أرض المملكة العربية السعودية، تحت رعاية عربية كريمة، ذلك الاتفاق الذي أنهى الأزمة المتمادية، ووضع لبنان على طريق البناء والعافية والاستقرار».

وقد قام الرئيس إميل لحود بواجب استقبال الأمير والتباحث معه في مختلف الشؤون المتعلّقة بلبنان والمنطقة، والعلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين.

وقد التقيت الأمير عبد الله فور عودتي إلى بيروت في قصر قريطم، حيث كان يقيم.

وقد أطلق ولي العهد السعودي في بيروت دعوة إلى إسرائيل، للتخلّي عن لغة السلاح قائلاً: آن الأوان لتفعيل عملية السلام.

مع الدكتور بشّار الأسد

قمت بزيارة لدمشق، في ٣ / ٤ / ٢٠٠٠، للتعرّف إلى رئيس مجلس الوزراء الدكتور

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

مصطفى ميرو، وتهنئته بتأليف الحكومة السورية الجديدة. توقّفت في طريقي إلى دمشق في عنجر، حيث التقيت رئيس جهاز الأمن والاستطلاع في القوات السورية العاملة في لبنان اللواء غازي كنعان. ثم توجّهت إلى دمشق في سيارة اللواء كنعان، فوصلت في الحادية عشرة والنصف إلى مجمّع صحارى على مشارف دمشق، حيث استقبلني الدكتور مصطفى ميرو، ومعه وزير الخارجية فاروق الشرع، وعدد من أعضاء الحكومة السورية. فكان لي استقبال رسمي. وبعد مصافحة المستقبلين توجّهت والرئيس ميرو في موكب رسمي إلى مقرّ رئاسة الوزراء؛ فعقدت اجتماعاً مع رئيس الوزراء السوري، في حضور نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات محمد ناجي العطري، ونائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية خالد رعد، وعدد من الوزراء، والأمين العام للمجلس الأعلى اللبناني السوري نصري خوري.

بعد الاجتماع صرّحت بالقول: «يسعدني أن أقوم بهذه الزيارة لدمشق لأتقدّم بأحرّ التهاني والتمنيات لرئيس وزراء سوريا، لمناسبة تسلّمه مسؤولياته. وقد كانت مناسبة للتباحُث مع دولته والتفاهم حول كل الشؤون التي تعني البلدين. وتحدّثنا بالطبع بتطورات مسيرة التسوية والتعقيدات الإسرائيلية التي تعترضها. وكذلك تحدّثنا بالعلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين على كل المستويات، مع التركيز على الشأن الاقتصادي، في ضوء الاتفاق الذي يربط بين البلدين في هذا الإطار. وكان البحث غنياً ومُفيداً، جداً لجهة إنارة الطريق أمامنا في المستقبل لتوثيق هذه العلاقات أكثر فأكثر، وتطويرها في اتّجاه مزيدٍ من التكامُل الاقتصادي، على الوجه الذي يُفيد البلدين الشقيقين».

ثم توجّهت إلى وزارة الخارجية السورية، حيث اجتمعت بالوزير فاروق الشرع. وتحدّثنا بتطورات الموقف في المنطقة، في ضوء النتائج التي أسفر عنها لقاء الرئيس حافظ الأسد والرئيس الأميركي بيل كلنتون في سويسرا. فبدا وكأنّ أُفق التسوية ما زال ضبابياً ومُلبّداً، ولا يُبشّر بانفراجات قريبة. وقد صرّح الوزير الشرع على الأثر بالقول، في إشارةٍ إلى إعلان إسرائيل عزمها على الانسحاب من لبنان: «إنّ مأزق إسرائيل يجب ألاّ يتحوّل مأزقاً للبنان وتالياً لسوريا. إذا كانوا جادّين وراغبين في السلام، فسوريا ولبنان على استعدادٍ لذلك».

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

وبعد مأدبة الغداء التي أقامها الرئيس ميرو تكريماً لي في نادي الشرق، التقيت العقيد الركن الدكتور بشّار الأسد في مكتبه؛ فتناولت معه بالبحث التطورات الإقليمية المتعلّقة بمسيرة التسوية ،في ضوء لقاء الرئيس حافظ الأسد والرئيس كلنتون.

مع المفوّض الأوروبي للعلاقات الخارجية

زار المفوّض الأوروبي للعلاقات الخارجية كريستوفرباتن لبنان، في ٧/ ٤/ ٢٠٠٠؛ فالتقى الرئيس إميل لحود، ثم التقاني. بحثنا في احتمالات الانسحاب الإسرائيلي من لبنان؛ فأبدى اقتناعاً بأن الأفضل أن يتمّ ذلك من ضمن اتفاق تسوية شاملة.

وبحثت معه في العلاقات الاقتصادية بين لبنان والاتحاد الأوروبي. ووقّع وزير المالية جورج قرم معه اتّفاقاً مالياً بين لبنان والاتحاد الأوروبي، في مكتبي في السرايا الحكومية، منح الاتحاد بموجبه لبنان مساعدة مباشرة للموازنة مقدارها ٥٠ مليون يورو، وذلك لتنفيذ برنامج الحكومة للتصحيح المالي، بما في ذلك تعزيز الإدارة الضريبية، واستحداث الضريبة على القيمة المضافة، وتحسين إدارة الدين العام، والدفع قُدُماً ببرنامج الخصخصة، وما إلى ذلك. وأكّد باتن استعداد الاتحاد الأوروبي للمساهمة في إعادة إعمار الجنوب، بعد جلاء الإسرائيلي عنه.

مع رئيس وزراء كندا

زار بيروت، في ١٣/ ٤/ ٢٠٠٠، رئيس وزراء كندا جان كريتيان؛ فاستقبلته في مطار بيروت الدولي، وإلى جانبي عدد من الوزراء. وقد استقبل استقبالاً رسمياً.

عقدت اجتماعاً معه في السرايا الحكومية، بدأ ثنائياً، في حضور سفير لبنان في كندا وسفير كندا في لبنان؛ ثم تحوّل اجتماعاً موسّعاً ضمّ الوفدين اللبناني والكندي. وقد تناولنا بالبحث العلاقات الثنائية بين البلدين، والتي تتميّز باستضافة كندا جالية كبيرة من المغتربين اللبنانيين. وكندا هي من البلدان التي لم تتوانَ عن تقديم مساعداتها للبنان في مجالات محددة. وتحدّثنا أيضاً بالمساعي الجارية على صعيد تحريك المسارين اللبناني

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

والسوري في مسيرة التسوية. كما تحدّثنا بالقرار الإسرائيلي بالانسحاب من لبنان؛ فأكّدنا موقف لبنان المبدئي من هذا الموضوع.

وقد طغت قضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان على زيارة رئيس الوزراء الكندي، في ضوء الضجّة التي أثارتها المعلومات التي تحدّثت عن اقتراح كندي قدّمه كريتيان في إسرائيل، باستضافة بلاده ١٥ ألف لاجىء فلسطيني. والمعروف أنّ كندا تولي قضية اللاجئين اهتماماً خاصاً، كونها تترأس اللجنة المعنية باللاجئين في إطار المحادثات المتعددة الأطراف. وقد سارعت السفارة الكندية في بيروت ودمشق وعمّان إلى تعميم بيان لكريتيان، نَفى فيه ما نسبته وكالة الصحافة الفرنسية إلى مصدر إسرائيلي رسمي عن موافقة كندا على استقبال ١٥ ألف لاجىء. وأفاد البيان أن رئيس الوزراء الكندي «يرفض هذا الخبر رفضاً قاطعاً». وأوضح أن كريتيان أشار، في تصريح له في القاهرة، إلى عدم وجود «اتّفاق بين أيٍّ من الأطراف يتعلّق بمشكلة اللاجئين أو بعدد مُعيّن من هؤلاء». وأضاف البيان أنّ: «موقف كندا بالنسبة إلى مسألة اللاجئين، ثابت ولم يتغيّر. أما حلّ مشكلتهم، فيجب أن يأتي نتيجة المفاوضات بين الأطراف الإقليميين المعنيين. وكندا، التي تترأس مجموعة العمل الخاصّة باللاجئين في المفاوضات المتعددة الأطراف، ترى أنّ فاعلية عملها تتطلّب عدم فرض الحلول على الأطراف، أو استباق نتائج المفاوضات في ما بينهم».

وقد شرحت للرئيس الكندي، تفصيلاً، موقف لبنان من هذه القضية؛ فأكّدت أنّ لبنان معنيٌّ مباشرةً بهذه القضية، كونه يستضيف عدداً كبيراً من اللاجئين، وأنّ لبنان متمسّكٌ بحقّ هؤلاء في العودة إلى ديارهم بموجب القرارات والمواثيق الدولية، وأنّ لبنان يرفض مبدأ توطين أيٍّ منهم في لبنان خصوصاً بعدما ورد نصّ صريح بذلك في اتفاق الطائف، ومن ثم في مقدمة الدستور اللبناني.

في الأمم المتحدة، أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٠

غادرت إلى نيويورك صباح ١١/٩/٢٠٠٠. وقد صرّحت في المطار، قبيل مغادرتي،

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

بالقول إنني سألقي كلمة لبنان أمام الهيئة العامة، وألتقي ممثلي بعض الدول المشاركة، للبحث معهم في ما يهم لبنان من قضايا.

كنا طلبنا من بيروت موعداً مع وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت، فاعتذرت بسبب كثرة مواعيدها. وعرضت أن توفد أحد مساعديها للقائي؛ فلم أجد داعياً إلى ذلك، فاعتذرت، ذلك لأنني لم أقتنع بالسبب الذي أبدته في اعتذارها. لعلها اعتذرت عن مقابلتي تلافياً للإحراج إزاء ما كنت سأطرح معها من مواضيع، بما فيها استعجال عقد مؤتمر المانحين، وتحفظات لبنان عن ثلاث نقاط على الخط الأزرق، والمطالبة بالسيادة اللبنانية على مزارع شبعا. أو ربما كان ذلك لأنني خسرت الانتخابات، وغدوت في طريق الخروج من الحكم، علماً بأنها هي أيضاً ستخرج من الحكم عند تسلم الرئيس الأميركي الذي يفوز بالانتخابات. وقد فاز جورج بوش، وسيتسلم مهامه في ٢٠/ ١/ ٢٠٠١.

في ١٤ أيلول (سبتمبر)، ألقيت كلمة لبنان أمام الأمم المتحدة. وقد تناولت فيها موضوع تحرير الجنوب، مشيراً إلى أن خط الانسحاب الذي رسمته الأمم المتحدة «لا يتوافق عند ثلاث نقاط منه مع الحدود المرسمة عام ١٩٢٣ بين لبنان وفلسطين؛ كما يترك مزارع شبعا خارج إطار منطقة عمليات القوة الدولية». شددت على تمسك لبنان بخط ١٩٢٣، وبحقّه في السيادة على مزارع شبعا، وبالإفراج الفوري عن الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية، مضيفاً أن «تحرر الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي يبقى خطوة ناقصة، ما لم تكتمل بإيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وعودتهم إلى ديارهم وفقاً لقرارات الشرعية الدولية». كما أعلنت «أن الأضرار البشرية والمادية والاقتصادية التي ألحقتها إسرائيل بلبنان، نتيجة اعتداءاتها واحتلالها، تستلزم التعويض». وأوضحت أن «لبنان سيقوم بمراجعة محكمة العدل الدولية للمطالبة بالتعويضات المناسبة». كذلك تناولت موضوع مؤتمر الدول المانحة الذي سيعقد على مستوى الوزراء في تشرين الأول (أكتوبر) المقبل.

وعقدت، في نيويورك، سلسلة لقاءات شملت وزراء خارجية مصر عمرو موسى، وإيطاليا أمبرتو ديني، وإيرلندا براين كادن، وإسبانيا جوزف بيك، وروسيا إيغور

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

إيفانوف، وسوريا فاروق الشرع. وبحثت معهم في المواضيع التي أثرتها في كلمتي أمام الهيئة العامة. والتقيت تيري رود لارسن، في حضور الموفد الأوروبي لعملية السلام ميغل أنخل موراتينوس؛ فأبلغني، وفق ما كنا نتوقع منذ البداية، أن الدول المعنية ترى إرجاء عقد المؤتمر إلى ما بعد قيام حكومة جديدة في لبنان. وقد استخلص الأمين العام للأمم المتحدة هذا الموقف، بعد مشاورات أجراها مع بعض الدول الكبرى. وفهم أن في مقدمها الولايات المتحدة الأميركية.

والتقيت، في اليوم التالي، الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، وكذلك الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبد المجيد. وطلبت الاجتماع مع ولي عهد المملكة العربية السعودية، فلم أوفّق بذلك، نظراً لارتباطه بموعد خارج نيويورك.

عدت إلى بيروت، بعد ظهر ١٧/ ٩/ ٢٠٠٠، فكان في استقبالي حشد من المواطنين والمسؤولين، وفي مقدمهم الوزراء سليمان طرابلسي، وعصام نعمان، وحسن شلق، ومحمد يوسف بيضون، والنواب مصطفى سعد، وجميل الشمّاس، وأعضاء ندوة العمل الوطني.

القمة العربية في القاهرة

مع تصاعد العنف الإسرائيلي في التصدي للانتفاضة الفلسطينية المباركة، صرحت بالقول: «إن صورة الطفل الفلسطيني محمد جمال الدرّة التي نقلتها وسائل الإعلام لحظة استشهاده في حضن والده، هي رسالة مكتوبة بدم الشهادة، وموجّهة إلى ضمير العالم، لعله يفيق وينتفض، ويدين إسرائيل على الجرائم التي ترتكبها بحق الأطفال والنساء والشيوخ الأبرياء في فلسطين المحتلة. إن اغتيال الطفل محمد الدرّة في حضن أبيه، وهما مختبئان خلف الحائط، لدليل لا يُدحض على أن إسرائيل تقتل الفلسطينيين عمداً، وعن سابق تصوّر وتصميم، وأنها كاذبة عندما تدعي أن جنودها كانوا يتعاملون مع الفلسطينيين المسلحين. فمحمد الدرّة لم يكن مسلحاً بغير براءة الأطفال، يواجه بها الإجرام الإسرائيلي المبرمج، وقد أخافته هذه البراءة فقضى عليها... إننا نحيي انتفاضة

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

هذا الشعب، ونبارك تصميمه على انتزاع حقوقه من براثن الوحشية الإسرائيلية، مهما طال الزمن وعظمت التضحيات. إن شعباً يقدم هذه التضحيات، ويبذل هذه الدماء، لا بد أن ينتصر، ويهزم جلاديه ومؤيديهم الساكتين عن جرائمهم». وقلت إنني أؤيد الدعوة إلى قمة عربية تخصص للبحث في الموضوع الفلسطيني. وكان الرئيس المصري حسني مبارك قد أعرب عن ضرورة الدعوة إلى مثل هذه القمة.

سارعت مصر إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لعقد قمة عربية عاجلة، لمناقشة الأوضاع المتدهورة في الأراضي الفلسطينية. وأعلن الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبد المجيد أن وزراء الخارجية العرب سيلتقون في القاهرة، في التاسع عشر من شهر تشرين الأول (أكتوبر) للتحضير للقمة التي تقرر عقدها في ٢١ و ٢٢ منه، بناء على دعوة الرئيس المصري حسني مبارك.

انتقلت، في ١٨/ ١٠/ ٢٠٠٠، إلى القاهرة. وقد أدليت بتصريح في مطار بيروت، قبيل مغادرتي قلت فيه: «من الإجراءات التي نرى أنها ضرورية وقف التطبيع، وقطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية، واستئناف مقاطعة إسرائيل على أوسع نطاق، إلى أن تتحقق التسوية العادلة والشاملة على كل المسارات».

وكان، في استقبالي في مطار القاهرة، وزير خارجية مصر عمرو موسى، الذي رافقني إلى الفندق الذي أقمت فيه. وعقدت معه اجتماعاً تناولنا خلاله نص مشروع البيان الختامي الذي أعدته وزارة الخارجية المصرية؛ فأبديت وجهة نظري، لافتاً إلى أن النص المتعلّق بإعادة النظر في العلاقات مع إسرائيل غير وافٍ بالغرض.

ثم توجّهت إلى مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية؛ فاجتمعت بالأمين العام، وبحثت معه في الموقف العربي الذي يجب أن يصدر عن القمة، والذي يفترض أن يكون على مستوى الحدث، صارماً وحاسماً.

ألقيت كلمة لبنان في افتتاح اجتماعات وزراء الخارجية العرب، قلت فيها: «نجتمع اليوم توطئة لقمة التحديات المصيرية أمام مخاطر حرب الإبادة الجماعية التي تشنها

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

إسرائيل ضد شعب فلسطين...» وفي إشارة إلى تسلّم حزب العمل الحكم في إسرائيل بعد تكتل الليكود، قلت: «هكذا تبدلت الأسماء وبقيت لغة الحديد والنار والتخويف والاستضعاف واحدة لدى حكام إسرائيل. وإذ بباراك اليوم يقطع الأرزاق ويزهق الأرواح. وقد تحولت عملية التسوية السلمية رماداً، والانتفاضة حرباً، بعدما أفرغت إسرائيل صواريخها وقذائفها على المدنيين ومراكز السلطة الفلسطينية... في هذه الأجواء المشحونة تنعقد القمة الطارئة... بعد محاولات عدة لتهدئة الأوضاع، ظناً من البعض أن المشكلة في فلسطين المحتلة هي أمنية، بينما هي في الواقع قضية حق شعب في الحياة...».

وفي ختام الكلمة، طالبت بجملة إجراءات، منها «وقف التطبيع مع إسرائيل، وقطع العلاقات الدبلوماسية وكل أشكال التبادل معها، ومقاطعتها، والامتناع عن المشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف حتى تتحقق التسوية السلمية الشاملة والعادلة على سائر المسارات، بما يؤكد عروبة القدس وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، ويضمن تحرير الجولان ومزارع شبعا...».

وفي الاجتماعات المغلقة، دارت نقاشات طويلة حول نص قطع العلاقات ووقف التطبيع. فكان بين المؤتمرين من دعا إلى وقف التطبيع وقطع كل أشكال العلاقات مع إسرائيل. وكان بين هؤلاء، إلى لبنان، وزير خارجية سوريا ومندوب فلسطين. وكان بينهم من دعا إلى استثناء مصر والأردن من مطلب قطع العلاقات ووقف التطبيع، وبالتالي حصر هذا الإجراء بالدول العربية التي أقامت مكاتب اتصال مع إسرائيل، بما فيها موريتانيا وتونس وقطر. أما استثناء مصر والأردن، فجاء تسويغه بأن علاقات تعاقدية تربط بين هذين البلدين العربيين وإسرائيل. وبعد جدال طويل، اتُّفق على نص غامض لا جدوى عملياً منه. ولم يقبل أولئك الذين تبنوا هذا الموقف، حتى بنص يطالبهم بخفض مستوى التمثيل الدبلوماسي من دون قطعه.

هكذا جاء نص القرار يقول: «يؤكد القادة العرب، في ضوء انتكاسة عملية السلام، التزامهم التصدي الحازم لمحاولات إسرائيل التغلغل في العالم العربي، تحت أي مسمى، والتوقف عن إقامة أية علاقات مع إسرائيل، وهم يحمّلون إسرائيل مسؤولية الخطوات

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

والقرارات التي تتخذ في صدد العلاقات مع إسرائيل من الدول العربية، بما في ذلك إلغاؤها، والتي تستوجبها مواجهة توقف عملية السلام، وما نجم عنها من تطورات خطيرة أخيراً...».

بعد الجلسة الأخيرة لمؤتمر وزراء الخارجية العرب، اتصلت هاتفياً بالرئيس إميل لحود، وكانت الساعة قد قاربت منتصف الليل، لأبلغه أن جدول أعمال القمة يتضمن جلسة افتتاحية علنية. وقد ترك للملوك والرؤساء أن يقرروا ما إذا كانت كلمات الافتتاح ستقتصر على الرئيس المصري، وربما ممثل فلسطين، أم يفتح المجال لمن يشاء من القادة العرب لإلقاء كلماتهم. فقلت للرئيس أن هذا قد يستوجب منه إعداد كلمة قبل التوجّه إلى القاهرة. ولكنه جاء إلى القاهرة في اليوم التالي، ولم يكن في يده نص معدّ. فكان عليه عندما فاجأه الرئيس مبارك بدعوته إلى الكلام، أن يرتجل كلمة في المؤتمر باللهجة العامية اللبنانية؛ فلم يكن لكلمته الصدى المطلوب.

وقرر المؤتمر، بناء على اقتراح ولي عهد المملكة العربية السعودية الأمير عبد الله بن عبد العزيز، إنشاء صندوقين: الأول بمقدار مئتي مليون دولار لدعم الانتفاضة، والثاني بمقدار ٨٠٠ مليون دولار للمحافظة على الهوية العربية للقدس الشرقية، على أن تساهم المملكة العربية السعودية بربع المبلغين. وكان واضحاً أن المبلغ المخصص لدعم الانتفاضة لن يكون كافياً، في ضوء الخسائر التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، وفي ضوء حاجاته لتعزيز مقومات الصمود.

في ختام الجلسة، أقر القادة العرب نص المشروع الذي أعده وزراء الخارجية. فكانت النتيجة مخيّبة للآمال، إذ كانت القرارات دون الحد الأدنى المطلوب لمواجهة التحدي الخطير الناجم عن تصاعد الانتفاضة الفلسطينية، واشتداد أعمال القمع التي تنفّذها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني.

ABU ABDO ALBAGL

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

ABU ABDO ALBAGL

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

في مجلس النواب

كانت العلاقة بيني وبين رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري دوماً ودّية، يسودها الاحترام المتبادل. وقد عرفته شخصياً في الحرب اللبنانية رئيساً لحركة أمل. ثم زاملته وزيراً في حكومة الرئيس رشيد كرامي التي قامت في عام ١٩٨٤. وبقي معي وزيراً متعاوناً إبّان فترة الانقسام بعد قيام ما سمي حكومة عسكرية برئاسة العماد ميشال عون. وإذا كان بدا أن علاقتي بالرئيس بري افتقدت بعض الحرارة، إبّان وجودي في الحكم على رأس أول حكومة في عهد الرئيس إميل لحود، فذلك عائد لمحاذرتي الوقوع في شرك تجربة ثالوث (ترويكا) الحكم مجدداً، علماً بأن صيغة الثالوث (الترويكا) لا تكتمل إلا بالرئيس بري شريكاً في كثير من قرارات الحكم. والمعروف عن الرئيس بري أنه يعتبر نفسه صاحب حق طبيعي في نصيب له في أي تعيينات تجري في الإدارة، أو في مؤسسات الدولة.

برهن الرئيس بري على أنه رئيس فعّال في مجلس النواب، يستطيع في أكثر الأحوال التحكم بأجواء جلسات مجلس النواب. وكان يساعده في ذلك كونه رئيساً لأكبر كتلة نيابية في المجلس. ومع أن الرئيس بري كان بوجه عام ودّياً حيال حكومتي، فإن موقفه من الحكومة كثيراً ما كان يتبدّى في طريقة إدارته الجلسات، وفي مواقف بعض أعضاء كتلته من الحكومة داخل الجلسات وخارجها. ولعل أبرز المعبّرين عن موقف الرئيس بري كان الدكتور محمد عبد الحميد بيضون، أو هكذا كان الانطباع الغالب في الوسط السياسي. ولرئيس مجلس النواب، بطبيعة الحال، تأثير على مسار الحكم من خلال قدرته على استعجال بت مشاريع القوانين أو التريّث في بتّها. وبعض التشريعات كانت تستغرق وقتاً طويلاً، أو هي لا ترى النور، من مثل مشروع القانون الذي أحالته حكومتنا على مجلس

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

النواب لتحديد سقف للإنفاق الانتخابي لأي مرشّح في الانتخابات النيابية، وتنظيم الإعلام والإعلان الانتخابيين. فهذا المشروع الذي اعتبرناه حيوياً، وضع في الأدراج ولم يرَ النور، وكنا قد استوحينا في وضع المشروع النصوص الفرنسية والبريطانية.

وكان معروفاً عن الرئيس بري قربه من سوريا، وكان يعتبر خير معبّر عن حقيقة الموقف السوري في القضايا العامة.

موازنة العام ١٩٩٩

كانت الحكومة، بطبيعة الحال، تواجه أقسى المواقف في مجلس النواب في جلسات المناقشة العامة أو مناقشة مشروع الموازنة.

دُعي مجلس النواب للانعقاد اعتباراً من ١٢/٧/١٩٩٩، لمناقشة مشروع موازنة العام ١٩٩٩، على امتداد أربعة أيام. وكان بادِياً أنّ هذه الجلسة ستتحوّل إلى جلسة مناقشة عامة لسياسة الحكومة، ولن يقتصر الكلام فيها على مشروع الموازنة. وسرعان ما بدأت تظهر مؤشرات تُنبىء بأنّ الجلسة ستكون حامية. فكان من تلك المؤشرات كثرة عدد النواب الذين طلبوا الكلام من رئاسة المجلس؛ وكان منها ما قاله رئيس المجلس النيابي نبيه بري في خطاب ألقاه في مهرجان حاشد أقامه الحزب السوري القومي الاجتماعي، في الذكرى الخمسين لإعدام مؤسسهِ أنطون سعادة.

وقد شاركت في المهرجان بكلمة. فقد قال الرئيس بري في كلمته بلهجة المنذر، كما بدا: «إنّ المجلس النيابي مُقبل على مناقشة الموازنة في جلسات مفتوحة متلفزة أمام الرأي العام» آملاً في «أن يتّسع الصدر للملاحظات والمواقف التي تصدر عن الزملاء النواب، لأنها في مجملها تنطلق من التفويض الشعبي للنائب من أجل تحقيق المصلحة العامة». ومن المؤشرات أيضاً، رواج الحديث في وسائل الإعلام حول احتمالات تعديل الحكومة أو تبديلها بعد جلسة المناقشة النيابية.

في ردٍّ غير مباشر على كلام الرئيس بري، أدليت في ٩/٧/١٩٩٩ بتصريح قلت فيه

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

إنّ الحكومة «تتوجّه إلى جلسات مناقشة مشروع الموازنة باطمئنان كامل، متسلّحة بمشروع هو أفضل الممكن في الظروف الراهنة، وببرنامج عمل للتصحيح المالي مهما قيل فيه فهو أول محاولة من نوعها لمعالجة الوضع المالي الذي كان في حال من التدهور منذ سنوات... فلتأخذ اللعبة الديمقراطية مداها تحت قبّة البرلمان، ولتناقش الآراء في البحث عن الأفضل والأجدى، ففي ذلك خير للبنان وتعزيز للديمقراطية».

عشية الجلسة، كان عدد طالبي الكلام في المجلس قد ارتفع إلى ٦٢ نائباً، فاعتبرت ذلك دليل عافية. وقد لوحظ تعدد طالبي الكلام من الكتلة الواحدة، مما أوحى أنّ في الأمر مشروع توزيع أدوار في هجوم عنيف على الحكومة، بغية إضعافها وإنهاكها. وبدا وكأنّ الهجوم سيتولاّه محور من ثلاث كتل، هي كتلة الرئيس بري التي طلب منها الكلام تسع نواب، وكتلة الرئيس الحريري التي طلب منها الكلام ستة نواب، وكتلة وليد جنبلاط التي طلب الكلام منها أربعة نواب. ولكن تبيّن من وقائع الجلسة أن كتلة الرئيس بري التزمت جانب الاعتدال نسبياً.

تكلم، في اليوم الأول من المناقشات، ١٨ نائباً، كان بينهم المُعتدل في هجومه على الحكومة، مثل النائب نسيب لحود، والمغالي في هجومه مثل مروان حمادة من كتلة جنبلاط، ومحسن دلول من المحسوبين على الحريري. وبدت كتلة الرئيس بري بعيدة عن محور المهاجمين. وقد حضر الجلسة الرئيس الحريري للمرة الأولى، منذ بداية عهد الرئيس لحود. وكان الانطباع العام أنّ الهجوم على الحكومة، في الجلسة الأولى للمناقشة، كان أقل حدّة مما كان متوقّعاً بوجهٍ عام.

تركّز هجوم حمادة على المطالبة بإلغاء مواد ضريبيّة في الموازنة. واتّهم الحكومة باعتماد طابع ثأري وكيدي في الإصلاح الإداري، وإطلاق العنان لمن سمّاهم «شتّامي الإعلام» تحت تسميات مختلفة. وحمل على الأجهزة الأمنية العسكرية، متّهماً إياها بالتدخّل في ما لا يعنيها. وحمادة معروف بولائه القوي الرئيس الحريري، مع كونه عضواً في كتلة جنبلاط.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

تكلّم، في اليوم الثاني من جلسة المناقشة، ١٧ نائباً. وقد تميّز هذا اليوم بهجوم مُنظّم وحادّ، بين خمسة نواب من كتلة الرئيس الحريري أو القريبين منه. وكان توزيع الأدوار واضحاً جلياً. بدأ الهجوم بشقيقته النائبة بهية الحريري. وبلغ الهجوم ذروته بكلمة باسم السبع. تطرّقت النائبة بهية الحريري إلى موضوع الذهب والسرية المصرفية؛ فطلبت الكلام، بعد انتهائها من إلقاء كلمتها، كي أضع النقاط على الحروف في هذين الشأنين الحيويين، فقلت: «تردد على لسان بعض الزملاء إشارات إلى احتمال بيع الذهب وإمكان التعرُّض للسرية المصرفية. إنّ الحكومة تعتبر الذهب ركيزة من ركائز الاقتصاد الوطني، وليست على الإطلاق في وارد المساس باحتياطي الذهب من قريبٍ أو بعيد. والسرية المصرفية عنصر قوّة للقطاع المصرفي ومن ثم للاقتصاد الوطني. والحكومة ليست في وارد التعرّض للسرية المصرفية على الإطلاق».

وبالطبع لم يقتصر الأمر على الجناح الحريري المعارض. فقد كان منحى المعارضة غالباً على أجواء الجلسة عموماً. وقد انبرى النائب نجاح واكيم، مساءً، لمهاجمة الحكومة بعنف من الجانب الآخر، فوضعها في مصاف الحكومات الحريرية، وساواها بها.

وفي اليوم الثالث من جلسة المناقشة، تكلم كل من زاهر الخطيب وجميل شماس دفاعاً عن العهد والحكومة، مُحمّلين الحكومات السابقة تبعة التركة الثقيلة، بمختلف وجوهها السياسية والاقتصادية والمالية.

وكانت لوليد جنبلاط مداخلة من خارج حلبة مجلس النواب، لعله شاءها أن تكون بديلاً من مداخلة يجريها داخل المجلس. فحمل بشدّة على الحكومة ولم يوفّر الرئيس لحود. ورسم صورة قاتمة عن الوضع العام في البلاد. فقال إنّ «بعض الأمور الأساسية لا آفاق لتوضيحها في الوقت الحاضر، ما دام فريق العمل، أي الحكومة، هو نفسه، وما دام نهج المحاسبة السياسية عبر القضاء هو نفسه». وندّد بما سمّاه «الإدارات الموازية وغرفة العمليات في القصر الجمهوري» التي نقل عن الرئيس لحود وصفه لها بأنها «وسيط بين الدولة والشعب». وحذّر من أنّ هناك «نهجاً لإلغاء طبقة سياسية قديمة، والإتيان بطبقة جديدة موالية على نحوٍ مُطلق لهذا النهج». وقال إنّه أصبح مطلوباً إلغاء الطائف. وقال إنّ

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

الحكومة غير موجودة، والمطلوب ضبط الأجهزة الأمنية. ويبدو واضحاً أنّ جنبلاط لم يغفر لي أو للرئيس لحود عدم إشراكه في الحكومة التي استبعدنا منها كل الأحزاب.

في اليوم الأخير من جلسة المناقشة، تحدّث النائب بطرس حرب، ثم الرئيس حسين الحسيني مُدافعين عن الحكومة. فقد أدلى بطرس حرب بدفاع مسهب ودامغ عن الحكومة، مقارِناً بينها وبين الحكومة السابقة، حاملاً بحدّة على «المعارضة الجديدة الطارئة». وكانت مسك الختام مداخلة بليغة للرئيس حسين الحسيني، دافع فيها عن الحكومة، ووجّه انتقاداً إلى النواب الذين تناولوا الملفات القضائية.

في نهاية الجلسة، طلبت الكلام للردّ على النواب؛ فتلوت كلمة تضمّنت شروحاً هادئة وموضوعية للقضايا الاقتصادية والمالية التي طرحت في مداخلات النواب. ثم تناولت الشأن السياسي بنبرة لم تَخلُ من الحدّة، ولكن على شيءٍ كثير من الصراحة. فيما يلي الشقّ السياسي من المداخلة التي تلوتها في الردّ على انتقادات النواب:

سمِعنا بعض المتحاملين يتحدثون عن بيروت وما عانت وما قدّمت من تضحيات من أجل وحدة لبنان وعروبته. ثم يتساءلون عما رصد في الموازنة لبيروت. وقد التقى على هذا الموقف عدد من المتحدثين، وكأنهم جوقة يقودها مرجع واحد. إننا نقول بالفم الملآن: لا يزايدنّ أحد علينا في شأن العاصمة. فبيروت هي في منزلة القلب مِنّا. حقوقها أمانة في عنقنا. حقوق بلديتها محفوظة. مشاريعها في عهدة مجلس الإنماء والإعمار، وفي مقدمها مشروع جرّ المياه من الأولي أو الدامور إليها، وهو موضوع على نارٍ حامية. وكذلك المشاريع المتعلقة بمدخل بيروت الجنوبي ومدخلها الشمالي.

ثم نقول للذين يتغنون بتضحيات بيروت. أين كنتم وأين كان من وراءكم، عندما كانت بيروت تحترق وتجوع وتعطش. أين كنتم عندما كُنّا نحن في قلب بيروت نتلقّى مع أهلها الميامين القصف والقنص، ونتحدّى موجات القتل والتدمير والحرق والتهجير، ونُقاوم مشاريع التقسيم. أجل، أين كنتم؟

تباكى بعض المنتقدين على الحريات في لبنان. إننا نعتزّ بأن صفحة الحكومة في

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

مجال الحريات ناصعة. إن حكومتنا تفخر بأنها لم تتعرّض للحريات الإعلامية من قريب أو بعيد؛ فهي لم تعمد كما فعلت حكومات سابقة إلى منع النشرات الإخبارية في التلفزيونات، أو مصادرة صحيفة، أو وقفها عن الصدور، أو مقاضاتها. وهي تفخر بأنها لم تحاول التأثير في موقف أي وسيلة من وسائل الإعلام بقوّة المال، كما يفعل آخرون ممن لا يحترمون الحريات الإعلامية. إذ ما معنى الحرية إذا وقعت في قبضة المال. لا غلو في القول إن المال كان من شأنه تشويه وجه الممارسة الديمقراطية في لبنان. وإذا كانت ممارسات قلّة من الأفراد قد خرجت على سياسة الدولة حيال الحريات العامة، فقد اتخذت الإجراءات اللازمة لردعهم. ولا نفهم إصرار المنتقدين على تصوير الشذوذ وكأنه القاعدة.

وفي مجال الحريات، تباهي الحكومة بأنها بدأت عهدها بإلغاء الحظر المفروض على التجمّع والتظاهر منذ بضع سنوات. وقد قامت بعض التظاهرات فعلاً ضدّ الحكومة، فاستقبلناها بروح ديمقراطية تُعبّر عن التزامنا المُطلق كل الحريات العامة. ولم يحصل في عهد حكومتنا ما حصل في عهد حكومات سابقة، من قمع للتظاهر تسبّب بسقوط ضحايا. وقامت أيضاً تظاهرة تاريخية، شارك فيها شباب لبنان من مختلف المناطق والفئات، فاقتحمت الأسلاك الشائكة، وحرّرت أرنون، ولو إلى حين. إنّ إطلاق حرية التظاهر هو أسطع شاهد على التزامنا الحريات العامة.

وفي مجال الحريات الاعلامية عمدت حكومتنا إلى إلغاء مرسوم، صدر قُبيل رحيل الحكومة السابقة، وزّعت بموجبه الأقنية والتردّدات على عدد محدود من المحطات وبعضها من ذوات الحظوة، بفعل علاقة بعض المسؤولين مباشرة بها. وهذا في اعتقادنا يقع تحت طائلة قانون الإثراء غير المشروع. والحكومة توخّت من إلغاء ذلك المرسوم إعادة توزيع الأقنية والترددات على نحو أكثر عدالة. كما توخّت فتح الباب أمام الترخيص لمحطات تلفزيونية وإذاعية جديدة. وقد رخّصت الحكومة فعلاً لمحطة تلفزيونية جديدة تنفيذاً لقرار مجلس شورى الدولة.

~~تعرّض البعض للملاحقات القضائية الجارية، ونحن يهمنا في هذا الصدد~~ أن نؤكّد أن الحكومة لم تحل على القضاء أشخاصاً معينين بل أحالت ملفات معينة. وهذا أمر طبيعي.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

فماذا ينتظر من الحكومة أن تفعل عندما تقع يدها على ملفات تتحدّث عن تجاوزات أو مخالفات أو اختلاسات؟ ونحن، بعد إحالة ملف معين على القضاء، حريصون كل الحرص على عدم التدخّل في مجرى التحقيق أو الملاحقة من قريب أو بعيد. إننا نحترم استقلال القضاء. وأنا شخصياً من الموقّعين على اقتراح قانون تقدّم به الرئيس السيد حسين الحسيني وباقي الرفاق، في اللقاء النيابي الوطني، يرمي إلى تعزيز استقلالية القضاء وفق ما ورد في وثيقة الوفاق الوطني في هذا الخصوص.

أما الحديث عن الكيديّة والمداخلات السياسية في الملاحقات القضائية، فلا أساس له من الصحّة على الإطلاق. وهذا الزعم إنما يأتي في إطار الحملات المغرضة التي تُشنّ على الحكومة، وهي حملات سياسية وكيديّة، ونحن نربأ بأنفسنا الهبوط إلى مستواها.

لن أردّ على الذين انبروا إلى النيل من رئيس الوزراء شخصياً، بالافتراء والتجنّي. عزاؤنا أنّ مواقع هؤلاء معروفة، وهي غير مواقعنا والحمد للّه. كل ما أجيز لنفسي قوله حيال حملاتهم الجائرة: سامحهم اللّه وهداهم إلى سواء السبيل.

طُرح مشروع الموازنة على التصويت؛ ففاز بغالبية ٧٢ صوتاً، وامتناع ١٥ نائباً عن التصويت. وكان عدد النواب الحاضرين ٨٧ نائباً. بذلك تكون نسبة التأييد ٨٥ في المئة من مجموع الحاضرين؛ ولكن ٥٨ في المئة فقط من مجموع النواب الذين يتكوّن منهم المجلس، وكان ذلك بسبب كثرة المتغيبين عن الجلسة. ولعل تغيّب بعضهم كان تعبيراً عن موقف سياسي.

جلسة تشريعية في ١٣/١٠/١٩٩٩

في ١٣/١٠/١٩٩٩، عقد مجلس النواب جلسة اشتراعية استهلت، على جاري العادة، بمداخلات من النواب، ناقشوا فيها قضايا سياسية واقتصادية وحياتية. وكانت أجواء النقاش، خلافاً لما كان متوقّعاً، هادئة. كان المشروع الأبرز، الذي صدق عليه المجلس، مشروع قانون بتنظيم عمليات التنصت على المخابرات الهاتفية. وقد أقر المشروع بعد إدخال تعديلات كثيرة عليه، كان أبرزها حظر اعتراض المخابرات التي

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

يجريها الرؤساء والوزراء والنواب؛ بذلك يكون القانون قد شرّع التنصّت على الجميع، باستثناء المسؤولين الكبار.

وفي معرض مناقشة هذا القانون، طلبت الكلام، فقلت: «حتى لا يعلق في ذهن أحد أن التنصّت من صنع هذه الحكومة، أودّ أن أذكّر بأنني كنت شخصياً أول من أثار موضوع التنصّت؛ فوجّهت سؤالاً إلى الحكومة في عام ١٩٩٣، وجاء في الجواب أن لا تنصّت على الإطلاق، علماً بأن السؤال جاء في موقع الاعتراض على وجود التنصّت في الدولة، ونتيجة بعض التحقيقات التي أُجريت. ونحن نتفق في الرأي مع السادة النواب الذين ذهبوا إلى أن التنصّت يجب أن يكون الاستثناء، وأن القاعدة يجب أن تكون منع التنصّت، لأنه يشكل تعدياً على حقوق الناس وحرياتهم».

وفي اليوم التالي، استكمل مجلس النواب النظر في المواضيع المدرجة على جدول أعماله. وكان أبرز هذه المواضيع مشروع قانون الإثراء غير المشروع الذي تقدمت به الحكومة. وقد نال قسطاً وافيا من النقاش الذي تركز، في شكل أساسي، على انعكاس القانون، فيما لو أُقر، على نظام السرية المصرفية، وعلى الحريات العامة، من حيث اتساع رقعة الشبهة فيه، وعدم وجود ضوابط كافية لآلية الإخبار، وافتقارها إلى نصوص تضمن الحريات.

وقد أدلى وزير العدل جوزف شاوول، في ١٧/ ١٠/ ١٩٩٩، بتصريح قال فيه: «إن ثمة آلية في المشروع لضمان عدم المساس بالسرية المصرفية وضمان الشاكي، والمشتكى عليه... يمكنني أن أؤكد أن ليس في المشروع أي مادة مخالفة للدستور».

عندما احتدم النقاش حول هذا المشروع، طلبت الكلام، فقلت: «إن الحكومة متمسكة بالمشروع، وتعتبر أنه أُشبع درساً. والناس ينتظرون ما سيصدر من المجلس. هناك قانون نافذ منذ عام ١٩٥٤، ولم ينفذ؛ ويتطلب تنفيذه بعض المراسيم التطبيقية؛ ولم تتأخر الحكومة في إصدارها، إلا لأننا كنا ننتظر إقرار صيغة التعديلات لذلك القانون في المشروع الحالي. والحكومة على استعداد لوضع قانون العام ١٩٥٤ موضع التطبيق العملي، في حال لم يقر هذا المشروع».

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

اعتبر عدد من النواب كلامي هذا تهديداً وتهويلاً، وبالتالي استفزازاً، الأمر الذي ساهم في حمل النواب على التصويت إلى جانب اقتراح برد المشروع إلى الحكومة. وقد لامني بعض أصدقائي النواب على ما فعلت معتبرين أنني أخطأت في مداخلتي.

موازنة العام ٢٠٠٠

تقرّر عقد جلستين متتاليتين لمجلس الوزراء في ٧ و ٨ تشرين الأول (أكتوبر)، لإنجاز مشروع موازنة العام ٢٠٠٠. تركّزت المناقشات الوزارية في اليوم الأول على الواردات. وكانت الجلسة برئاستي. فنوقش مشروع استحداث ضريبة على حجم الأعمال بنسبة ٠,٧٥ في المئة؛ فرجحت كفّة رفضه، بالنظر إلى ما يكتنفه من محاذير. كما نوقش مشروع زيادة على سعر البنزين؛ فاستبعد أيضاً، نظراً لما سيكون له من وقع سلبي على الرأي العام، وتقرر تفادي فرض ضرائب جديدة. وفي مستهل الجلسة، نوّهت بالجهود التي بذلتها وزارة المال لإنجاز مشروع الموازنة لعام ٢٠٠٠ في سرعةٍ مشهودة. وقلت إنّ هذه الموازنة يجب أن تكون محطّة أساسية تترجم سياسات الحكومة المالية، وتبني عليها برنامج عملها للتصحيح المالي. وقلت أن لا تقشّف في الشأنين الاجتماعي والإنمائي.

في اليوم التالي، عقد مجلس الوزراء جلسة ثانية لاستئناف البحث في مشروع موازنة العام ٢٠٠٠. وقد استكمل المجلس مناقشة المشروع، مستعرضاً النفقات والإيرادات في أبوابها المختلفة. وتقرر عقد جلسة ثالثة في اليوم التالي، لوضع اللمسات الأخيرة على المشروع.

وفي اليوم الثالث الواقع في ٩/ ١٠/ ١٩٩٩، وبعد مناقشاتٍ دامت خمس ساعات، أقرّ مجلس الوزراء مشروع موازنة العام ٢٠٠٠. ومنها يتبيّن أنّ مجموع النفقات بلغ ٨٥٢٥ مليار ليرة. وبلغ مجموع الإيرادات ٥٤٣٥ مليار ليرة، أي أنّ نسبة العجز المُقدّر بلغت ٣٦,٢٥ في المئة.

دُعي مجلس النواب للاجتماع في هيئته العامة، على امتداد الأيام الثلاثة الأولى من شباط (فبراير) ٢٠٠٠، للنظر في مشروع موازنة العام الجاري.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

بدأت الجلسة النيابية ،المخصصة لمناقشة موازنة العام ٢٠٠٠، ساخنة، مع تلاوة وزير المال الدكتور جورج قرم بياناً مُفصّلاً وجريئاً عن الموازنة، جاء في الواقع بمثابة دفاع عام عن سياسة الحكومة المالية؛ وشنّ هجوماً حادّاً على المعارضة والحكومة السابقة، و «تركتها الثقيلة ومحاولات المعارضة عرقلة عمل الحكومة وضرب الثقة بالاقتصاد الوطني». وركّز هجومه على محاولات المعارضة المزعومة، والمدعومة بمدافعها الإعلامية الضخمة، الادّعاء أن أرقام وزارة المال غير صحيحة ومضللة، مُعتبراً أنّ «استغلال المعارضة للشفافية الجديدة في الأرقام الصادرة شهرياً، هي محاولة يائسة لتضليل الرأي العام وإلهائه بمعارك مفتعلة».

وندد «بالمبالغات الإعلامية التي روّجت للعبقرية المزعومة في السياسات الاقتصادية المتّبعة». كما ندّد «بما تروّجه الأوساط الإعلامية للمعارضة من أفكار ديماغوجية وغير عقلانية، أثبتت عدم صوابيّتها وفشلها في الماضي بديلاً لسياساتنا الحكيمة المتأنّية، والمبنية فقط على المصلحة الوطنية العليا، بعيداً عن جوّ المصالح الفرعية والشخصيّة».

كان أبرز ما جاء في بيان وزير المال الفقرات التالية:

«تعالت بعض الأصوات لانتقاد سياسة الإصلاح المالي بأنها، تسببت في ظهور اتجاهات انكماشية في الاقتصاد وتوقف النمو الاقتصادي في البلاد، مما أدى، حسب هذه الأصوات، إلى أزمة اجتماعية شديدة الوطأة، كأنها لم تكن موجودة من قبل. إنّ مثل هذا الادّعاء تدحضه الوقائع، وتنقصه الموضوعية. فحال الفورة النسبية الاستهلاكية والاستثمارية التي لم تدُم أكثر من ثلاث سنوات (١٩٩٢ ـ ١٩٩٥) اقتصرت أسبابها على ثلاثة عوامل مؤقّتة، تلخّصت في تضافر حال الفورة العقارية، وفتح ورش الإعمار، والفلتان في المالية العامة».

وجاء في البيان: «خلافاً لما أُشيع في بعض الأوساط، فإنّه ليس صحيحاً أن سياسة التقشّف المُتّبعة كانت العامل المؤثّر في معاناة القطاع التجاري، إذ إنّ سياسة التقشّف هدفت في الدرجة الأولى إلى القضاء على الإهدار، ولم تنل من مستوى الرواتب والأجور. فكما هو معلوم، تحمّلت موازنة عام ١٩٩٩ الزيادات المُقرّرة في القانون رقم ٧١٧ على

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

رواتب وأجور ومعاشات التقاعد في القطاع العام، بالإضافة إلى الزيادات في خدمة الدين العام. والحقيقة أن الإنفاق العام عام ١٩٩٩ زاد بمقدار ٥٤٧ مليار ليرة عما كان عليه عام ١٩٩٨، أي بنسبة ٧ في المئة. وهذا يدحض الأقوال التي تدّعي أنّ وزارة المال لم تصرف كل الموازنة والالتزامات الأخرى المتوجّبة على الخزينة، توصّلاً إلى نسبة العجز المقدّر بطريقة اصطناعية. وكما أوضحت بيانات وزارة المال الشهرية، فإن مستوى صرف الاعتمادات لعام ١٩٩٩ من مجمل الاعتمادات، بما فيها الاعتمادات المدوّرة، بلغ ٨٦,٤ في المئة، بينما لم تكن النسبة عام ١٩٩٨ إلا بمستوى ٨٠,٤ في المئة. هذا مع الإشارة إلى ما تمّ دفعه من مستحقات على الدولة، موروثة من الحكومة السابقة، في شكل سندات خزينة خاصة بالمقاولين والمستشفيات والاستملاكات».

وجاء في بيان وزير المال: «لا بُدّ من إدانة محاولات المعارضة وادّعاءاتها المزعومة، والمدعومة بمدافعها الإعلامية الضخمة، بتصوير أن أرقام وزارة المال غير صحيحة وغير أمينة ومضللة، وبسيل الأسئلة النيابية المتكررة والرتيبة التي تتناول أرقاماً وتصريحات لوزير المال. إن استغلال المعارضة للشفافية الجديدة في الأرقام، الصادرة شهرياً بالتفصيل من الوزارة، هو محاولة يائسة لتضليل الرأي العام، وذلك عبر إلهائه بمعارك مفتعلة حول هذا الرقم أو ذاك ومحتواه أو مدلوله، بينما كانت كل أرقام وزارة المال في الماضي مختزلة في بيانات شهرية مقتضبة، لا تتعدّى رقمين إجماليين للنفقات والواردات، وبضعة أسطر من الكلام السطحي المُبهم».

ومما جاء في البيان: «نتساءل في بعض الأحيان، وقد أعيتنا الحيرة، ماذا فعلت الحكومة السابقة طوال سنوات لمعالجة هذا الوضع الشاذّ (في السوق النقدية والمالية)، وكيف أنها لم ترس الدعائم اللازمة لسوق نقدية ومالية بكل ما في الكلمة من معنى، الأمر الذي كان من شأنه أن يوفّر على الخزينة والقطاع الخاص أعباء كلفة الفوائد العالية. ويبدو أنّ الحملات الدعائية والإعلامية المرتفعة التكاليف في الصحافة العالمية كانت تحلّ محلّ العمل الجدّي والمتواصل».

أما أبرز مواقف المعارضة، فقد جاءت على لسان عضو كتلة وليد جنبلاط القريب جداً

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

من الرئيس الحريري، مروان حمادة؛ فأطلق كلاماً حاداً أعرب فيه عن أسفه « للإهدار الهائل للآمال الذي يرافق استمرار إهدار الأموال نتيجة الإهمال، ويزيد عليها عنصرا الشلل الإداري الكامل واليأس الشعبي». وذهب في مداخلته إلى إطلاق لاءات كتلته في هذا السياق بالقول: «لا لموازنة إهدار الآمال، ولا لموازنة حبس الأموال وقطع الأرزاق، ولا لموازنة اليأس والتيئيس». وقال مروان حمادة : «إن الحكومة غير قابلة للتعديل والتأهيل والتحسين، ولا هي حتى قابلة للاستمرار، لأنها سقطت شعبياً وبرلمانياً». وفي إشارة إلى ما كان يُقال إنّ موافقة المجلس النيابي على الموازنة سيكون في واقع الأمر بمثابة تجديد الثقة بالحكومة، قال : «لا يجوز الأخذ بما سيؤول إليه التصويت على الموازنة، لأنه خاضع لاعتبارات ومعادلات خاصة». وتحدّث عن وجوه « التراجع والارتباك والتحجّج بالتركة الثقيلة».

وتحدث عضو كتلة الرئيس رفيق الحريري النائب بشارة مرهج، فقال إنّ أرقام الموازنة «مضخّمة وغير واقعية ومضللة، وهي على عداءٍ مستحكم مع الحقيقة». وتحدث النائب إلياس حبيقة، وهو من القريبين للرئيس رفيق الحريري، عما سمّاه «فضائح» في وزارة الموارد المائية والكهربائية، مُثيراً قضية تعطّل معمل الإنتاج الكهربائي في بعلبك، محمّلاً «سياسة التقشّف التي اعتمدتها الحكومة مسؤولية تدمير المعمل». كما أعلن أنّ مؤسسة كهرباء لبنان «هي على شفير الانهيار بسبب سوء الإدارة الذي تعانيه».

وتوالى النواب، من مختلف الكتل والتيارات على الكلام. وكانت كلمات السيد حسين الحسيني والشيخ بطرس حرب وزاهر الخطيب موضوعية ومُنصفة.

في نهاية المناقشة، أعطي الكلام للوزراء جورج قرم ومحمد يوسف بيضون وعصام نعمان وكرم كرم وسليمان طرابلسي، رداً على نقاط تتعلق بوزاراتهم، أثارها النواب في مداخلاتهم. وقد أدليت بكلمة جامعة رداً على مداخلات النواب، فاستهللتها بالقول: «أودّ أولاً أن أشكر السادة النواب على مداخلاتهم في مناقشة سياسة الحكومة وأدائها. وأخصّ بالذكر لجنة المال والموازنة رئيساً وأعضاءً. أما الذين صبّوا جام تهجّمهم الجائر على الحكومة، بلغة تجاوزت في بعض الحالات حدود القدح والذم، فبعضهم نتفهّم دوافعهم

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

وخلفيات مواقفهم ونُقدّرها؛ وبعضهم الآخر نتفهّم دوافعهم وخلفيات مواقفهم ولا نقدّرها. سامحهم اللّه. من الناس من إذا ذمّك أكرمك».

ثم تحدثت عن الأزمة الاقتصادية والمعيشية؛ فعرضت لمسبباتها وظروفها وإنعكاسها ووسائل معالجتها. وتطرّقت إلى ما سعت الحكومة إلى تحقيقه في هذا السبيل. وأنهيت هذه الفقرة بالقول: «إننا نتطلّع إلى مستقبل اقتصادي زاهر. وسيساهم، في تحقيق ذلك، احتمال التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة في المنطقة، بما فيها لبنان، إذ إن ذلك سيكون من شأنه تعزيز صورة الاستقرار في لبنان والمنطقة، مما يشجّع على ازدياد دفق الاستثمارات الخارجية في اتّجاه لبنان، علماً بأن حركة الاستثمار هي المحرّك الأساسي للنشاط الاقتصادي العام». وكان لقاء الشرع ـ باراك قد تمّ قبل أيام في واشنطن.

وتحدثت في ملف الإصلاح الإداري؛ وعرضت للعثرات التي واجهت عمل الحكومة في هذا السبيل، مُذكّراً بأن الحكومة أقرّت نظاماً دائماً لتقويم أداء الموظفين، بحيث تغدو عملية الإصلاح الإداري عملية منهجية ومستمرة من خلال هيئات الرقابة؛ وأن الحكومة في صدد العمل، مع مجلس الخدمة المدنية وهيئة التفتيش المركزي وإدارة الأبحاث والتوجيه، على تبسيط مسار معاملات الدولة واختصاره؛ وأن الحكومة عمدت إلى تذليل مشكلة البيروقراطية أمام المستثمرين، باستحداث المكتب الموحّد لإنجاز معاملات المستثمرين، في إطار المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار (إيدال).

وقلت، في كلمتي الجوابية: «أما مشروع الموازنة، فمهما قيل فيه، فهو يتميّز بقدر أكبر من الشفافية من أي موازنة سبقت، وهو خطوة على طريق تنفيذ برنامج العمل للتصحيح المالي. وإذا كانت النتائج المرسومة في البرنامج لا تظهر كاملة في مشروع موازنة سنة ٢٠٠٠، فذلك لأن بعض مكونات البرنامج لم تدخل في هذا المشروع، ومنها الشروع في تنفيذ برنامج الخصخصة الذي سينطلق بعد أن يُصدّق مجلس النواب القانون الذي ينظّم عمليات الخصخصة؛ ومنها إجراء إصلاح ضريبي جذري يكون من محاوره الرئيسية استحداث ضريبة القيمة المضافة، في مقابل التخلي تدريجياً عن نظام الرسوم الجمركية. ومن المنتظر أن توضع ضريبة القيمة المضافة موضع التطبيق في مطلع سنة

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

٢٠٠١». وهكذا تكون حكومتنا قد سبقت حكومة الحريري، التي خلفتها، في اعتماد مبدأ تخفيض الرسوم الجمركية، ولكن تدريجياً ،وفي موازاة استحداث ضريبة جديدة، هي ضريبة القيمة المضافة والتي تعتمد نظيرها سائر البلدان الصناعية، وبعض البلدان الآخذة في النمو، وذلك تمهيداً للدخول في اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي، والانتساب إلى منظمة التجارة العالمية.

وقلت في كلمتي : «إن جوقة المنتقدين، الذين طعنوا في شفافية مشروع الموازنة لسنة ٢٠٠٠، كانوا قد طعنوا سابقاً بشفافية موازنة العام ١٩٩٩. وقد جاءت نتائج موازنة العام ١٩٩٩ لتدحض مزاعمهم. ونحن واثقون بأن نتائج موازنة سنة ٢٠٠٠ ستدحض مزاعم هذه الجوقة أيضاً. هذا مع العلم أن موازنات الأعوام السابقة لم تكن على شيءٍ من الشفافية. فكانت نسبة العجز إلى مجموع النفقات تزيد كثيراً عن النسبة المقدرة في الموازنة في كل سنة من السنوات السابقة. وقد بلغت النسبة المحققة ٥٧,٧ في المئة عام ١٩٩٤، و ٥٣,٤ في المئة عام ١٩٩٥، و ٦٢,٦ في المئة عام ١٩٩٦، و ٦١ في المئة عام ١٩٩٧، و ٤٤,٧ في المئة عام ١٩٩٨. ثم إن عجز الموازنة للعام ١٩٩٨ لم يدخل فيه حساب أموال البلديات المستحقة في ذمّة الخزينة العامة؛ كما لم يدخل فيه حساب المستحقات للمستشفيات والمقاولين وأصحاب الأملاك المستملكة، والتي قُدّرت بنحو ١٢٠٠ مليار ليرة؛ وكذلك المستحقات في ذمّة الخزينة العامة لمؤسسات عامة، مثل الضمان الاجتماعي ومؤسسة كهرباء لبنان ومصالح المياه؛ وكذلك لم تدخل في حساب العجز فروقات كبيرة في تكاليف مشاريع إنمائية وإعمارية، نفّذت أو هي قيد التنفيذ».

وقلت: «فجوقة المنتقدين، وهي جوقة مضبوطة الإيقاع، تعرف أن بيتها من زجاج، فعلام ترشق الآخرين بالحجارة؟».

وقلت: «إنّ الجوقة ركزت، في مداخلاتها أيضاً، على أن الدين العام ازداد خلال العام ١٩٩٩. بالطبع، فإن الدين العام مرشّح للازدياد، ما دام هناك عجز في الموازنة العامة. وعجز الموازنة مردّه في المقام الأول إلى خدمة الدين العام. والفضل في ضخامة الدين العام، وبالتالي خدمته، يعود إلى الحكومات السابقة».

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

واختتمت بالقول: «مهما قيل في برنامج العمل للتصحيح المالي، فإنه الأول من نوعه. سوانا من قبلنا لم يجد ضرورة للتصحيح المالي، على ما يبدو؛ فلم يحاول وضع مثل هذا البرنامج، تاركاً مسار التأزُّم المالي على غاربه. هنا نقول مرّة أخرى إن بيت الجوقة المعروفة الهوية من زجاج، فعلام ترشق الآخرين بالحجارة؟ قدر حكومتنا أن تتحمل أوزار الحكومات السابقة».

أخيراً طرح مشروع الموازنة على التصويت؛ فأيّده ٦٦ نائباً، وعارضه ٢١. وكان عدد المتغيبين كبيراً لحظة التصويت. هكذا جاءت نتيجة التصويت ضعيفة نسبياً.

في اليوم التالي، عقد مجلس الوزراء جلسة استثنائية، عوضاً عن الجلسة العادية التي لم يستطع عقدها في موعدها الاعتيادي بسبب انعقاد مجلس النواب. ترأّست الجلسة واستهللتها بكلمة قلت فيها: «إنّ النتيجة التي أسفرت عنها جلسات مجلس النواب لمناقشة موازنة سنة ٢٠٠٠ جاءت مُشرّفة للحكومة، رغم الحملات الجائرة التي تعرّضت لها من فريقٍ معيّن من النواب. وقد جاءت النتيجة بمثابة تجديد الثقة بالحكومة وسياستها الإصلاحية المالية، وخصوصاً أن الحكومة عرضت موازنة سنة ٢٠٠٠ بأنها خطوة على طريق إنجاز برنامج العمل للتصحيح المالي...».

وجاء وقت، خلال الجلسة النيابية، كنت الباقي الوحيد في مقاعد الحكومة في المجلس، وقد غادر جميع الوزراء قاعة الجلسة بعد أن أعياهم طول النقاش؛ ولم يبقَ من النواب في القاعة خلال فتراتٍ من الجلسة سوى قلّة منهم.

عندما رفعت الجلسة، كانت الساعة قد بلغت الثانية عشرة والدقيقة الأربعين بعد منتصف الليل.

جلسة للاستجوابات

عقد مجلس النواب جلسة لمناقشة الأسئلة، والاستجوابات الموجّهة للحكومة من بعض النواب خلال الفترة السابقة؛ فكان على جدول أعمال الجلسة، التي بدأت في

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

٢٩/٣/٢٠٠٠ واستغرقت يومين متتاليين، تسعة عشر استجواباً في مواضيع شتى، تناولت قضايا الهاتف الخليوي والدواء والتبغ والدين العام والنفط واحتياطي مصرف لبنان وغيرها. ولعل أهم المواضيع التي شغلت مجلس النواب في مناقشاته، هو استجواب النائب نقولا فتوش، عما إذا كانت قرارات مجلس الوزراء نافذة حكماً، وفقاً لأحكام المواد ١٧ و ٥٦ و ٦٥ من الدستور، ورد الحكومة عليه في ١٤/٣/٢٠٠٠.

تناول النائب نقولا فتوش الكلام في الاستجواب؛ فسجل أن حضور الحكومة غير مكتمل، في إشارة إلى غياب وزير العدل جوزف شاوول بداعي السفر، فأجبته أنني أتكلم باسم الحكومة كلها. ثم عرض موقفه القائل بأن قرارات مجلس الوزراء ملزمة ونافذة بمجرّد اتخاذها، خصوصاً بعدما أناط الدستور، منذ اتفاق الطائف، السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء.

طلبتُ الكلام، فقلت: انبثق الاستجواب أساساً من سؤال يتعلّق بالمخطط التوجيهي العام لمواقع المقالع والكسارات، الذي وافق عليه مجلس الوزراء بالقرار رقم ٤ تاريخ ١٢/٢/١٩٩٧، ولم يصدر بمرسوم وبالتالي لم ينفّذ. استندت الحكومة، في الجواب عن السؤال، ومن ثم الاستجواب، إلى رأي قانوني حصلت عليه من هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل، ومن رأي أدلى به العالم الدستوري الأستاذ حسن الرفاعي. وفي كل الأحوال، فإن القرار الذي يصدر عن مجلس الوزراء نهائي ولا يتغيّر إلا بقرار آخر من مجلس الوزراء. وهذا يصح خصوصاً بعد اتفاق الطائف، وتعديل الدستور تبعاً له. ولكن الاستجواب يتعلّق تحديداً بنفاذ هذه القرارات. إن هيئة التشريع والاستشارات رأت أن قرارات مجلس الوزراء، المتعلّقة باعتماد المخطط التوجيهي العام لمواقع المقالع والكسارات، هي من قبيل قرارات التوصية التي لا تكتسب صفة النفاذ وقوتها إلا باقترانها بمراسيم تصدر وتنشر وفقاً للأصول. أما العالم الدستوري الأستاذ حسن الرفاعي، فقد كان له كلام نشرته جريدة «نداء الوطن» في العدد ٢١٩٥ تاريخ ٣/٢/٢٠٠٠، وأكده لنا في اتصال هاتفي قال فيه: «إن جميع قرارات مجلس الوزراء تبقى قرارات تحضيرية ليس لها صفة تنفيذية، إن لم تقترن بمرسوم موقع من رئيس الجمهورية

ورئيس الوزراء، أو بقرار من وزير مختص». ولا ننسى أن رئيس الجمهورية يرأس مجلس الوزراء عندما يحضر جلساته. إن عبارة «وجب نشره» الواردة في المادة ٥٦ تعني، بما لا لبس فيه إطلاقاً، وبحسب كلام الأستاذ حسن الرفاعي، أن هذا الواجب مفروض على رئيس الجمهورية الذي يقيده الدستور بأنه وحده هو الذي يصدر المراسيم، وهو وحده الذي يطلب نشرها (فتصبح نافذة). ولو كانت عبارة «وجب نشره» تعني أن ذلك من مسؤولية مجلس الوزراء، لما كانت ثمة حاجة إلى القول «وجب نشره»، ولكان اكتفى النص بالقول بأنه «نافذ وينشر». ورداً على سؤال الرئيس بري عما تغيّر قبل الطائف وبعده، قلت: «إن القرار يعتبر في كل الأحوال نهائياً ولا يتغيّر إلا بقرار آخر من مجلس الوزراء».

ثم أعطي الكلام للوزير سليمان طرابلسي، وهو وزير العدل بالوكالة في غياب الأصيل. فتلا مطالعة وزير العدل القاضي جوزف شاوول في هذا الشأن؛ فأثارت اعتراضات من عدد من النواب، أبرزهم الرئيس حسين الحسيني. ولمس البعض تعارضاً أساسياً بين موقفي وموقف وزير العدل. وقد قاطع رئيس المجلس الرئيس نبيه بري الوزير طرابلسي قائلاً: «هذا الانقلاب على الطائف لا يمر في لبنان أبداً وفي المجلس النيابي. اللبنانيون دفعوا دماءً ثمناً لذلك، وهذه تفسيرات زمخشرية لا نسمح بها».

شغل هذا الموضوع حيّزاً واسعاً من النقاش، ختمه الرئيس بري بالقول: «هذا الموضوع ليس سياسياً أبداً. الأمور واضحة. وقد تكلّمت والرئيس الحص، قبل الظهر وبعده؛ وكانت النتيجة كالآتي: إن الحق يتم في مجلس الوزراء وإعلان الحق يكون بمرسوم... مجلس الوزراء، هو الذي ينشىء الحق والمرسوم يعلنه. إن تفسير الدستور أمر منوط بقانون من مجلس النواب لا بقانون دستوري؛ والاستشهاد بالمجلس الدستوري نفسه».

جلسة التحرير في بنت جبيل

عقب جلاء الاحتلال الإسرائيلي عن الجنوب في ٢٤/٥/٢٠٠٠، دعا الرئيس نبيه بري مجلس النواب إلى عقد جلسة استثنائية في ٣١/٥/٢٠٠٠، تُخصص لبحث حاجات

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

المناطق المحررة ومتطلّباتها. افتتح الرئيس بري الجلسة بكلمة مُسهبة تحدّث فيها عن معاني التحرير وحاجات الجنوب الحياتية والإعمارية والإنمائية والأمنية. وألقيت بعده كلمة الحكومة؛ فقلت فيها في ما قلت: «إنّ اجتماعنا هُنا اليوم في بنت جبيل هو اجتماع جميع اللبنانيين، من جميع مناطق لبنان، من جميع فئات لبنان، للاحتفال بهذا العرس، عرس الحريّة، عرس التحرّر من الاحتلال، عرس الوحدة الوطنية التي حضنت المقاومة، وحقّقت الانتصار، وأحبطت مشاريع العدوّ، وبدّدت أحلامه في إحداث فتنة بين اللبنانيين. ليس دقيقاً أنّ إسرائيل خرجت من لبنان. فالصحيح هو أنّ إسرائيل هزمت في لبنان، هزمتها الصدور العارية، والقبضات المعروقة، والقلوب العامرة بالإيمان، وتضحيات المقاومين ودماؤهم الطاهرة. أولئك الذين يصنعون السلاح في العالم، ويُزوّدون إسرائيل أفتكه، ابتدعوا مُضاداً لكل سلاح: ابتدعوا مضاداً للطائرات، ومضاداً للدبابات، ومضاداً للصواريخ. لكنهم عجزوا عن ابتداع مضاد لإنسان عقد العزم على الاستشهاد، على بذل روحه ودمه فداء وطنه. ولا ننسى صمود اللبنانيين وصبرهم الأسطوري على الضيم والأذى والخسائر. لقد انهزمت إسرائيل في لبنان، وأُخرجت منه مدحورة مذعورة؛ فكان أول خروجٍ لها من أرض عربية بقوة المقاومة من دون تقديم أي تنازلات؛ وهي المرة الأولى التي تخلي إسرائيل فيها أرضاً عربية دون أن تترك وراءها علماً إسرائيلياً يخفق فوق سفارة. وهذا مجد للشعب اللبناني، وشرف يتوّج هامات مقاوميه الأبطال...».

تناول الكلام بعدي نائب رئيس الوزراء ـ وزير الداخلية؛ فتحدث عن نتائج أعمال اللجنة، التي كان مجلس الوزراء قد شكّلها برئاسته لمتابعة الشؤون الحياتية والإعمارية والإنمائية في المناطق المحررة؛ فتطرّق إلى الإجراءات المتخذة، أو المنوي اتّخاذها على صعيد الأمن، ونزع الألغام، وإنشاء مراكز للدفاع المدني، مُشيراً إلى خطّة طارئة وضعت لمعالجة الشأن الإعماري والإنمائي. وتحدث عن الإجراءات المتخذة، تحديداً، لتأمين المياه والكهرباء والهاتف؛ وكذلك ما تتولّى وزارة الأشغال عمله على صعيد صيانة الطرق.

وتحدّث في الجلسة عدد من النواب؛ فركّز النائبان نسيب لحود وبطرس حرب على ضرورة تعزيز سلطة الدولة في المناطق المحررة بإرسال الجيش إليها. ورأيا عدم الأخذ

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

بالذرائع التي كثيراً ما يدلى بها لتبرير عدم نشر الجيش اللبناني في المنطقة الحدودية. وشدّد رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب إبراهيم السيد على أنّ «هذا الانتصار هو لكل اللبنانيين وكل العرب، ومن كل الأحرار إلى كل الأحرار. ولا نقبل أن يكون انتصاراً لفئة أو حزب أو طائفة أو منطقة».

اختتمت الجلسة بالموافقة على بعض التوصيات المتعلقة بحاجات المناطق المحررة ومتطلّباتها.

ABU ABDO ALBAGL

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

ABU ABDO ALBAGL

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

التحرير

الموقف الإسرائيلي من الانسحاب

في ١١/٨/١٩٩٩، جدّد باراك تعهّده الانسحاب من لبنان في أحد عشر شهراً؛ فقال خلال زيارة قام بها لحدود إسرائيل الشمالية: «سنعمل من أجل أن يسود السلام الحدود، وسنوفّر الأمن لحلفائنا في لبنان، ونتوصّل إلى اتفاق (مع لبنان) ونعيد جنودنا إلى بيوتهم، وكل ذلك خلال أحد عشر شهراً».

علّقت، في اليوم التالي، على حديث باراك فقلت: «لا توقيع لاتفاق سلام منفرد مع إسرائيل. وهناك تلازم بين المسارين اللبناني والسوري. وليس وارداً أي اتفاق على ترتيبات أمنية مع إسرائيل بوجود القرار ٤٢٥. فكلام باراك ملغوم».

جعل رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهودا باراك التزامه الانسحاب من لبنان قبل حلول سنة على قيام حكومته، مشروطاً باستعداد سوريا لإجراء مفاوضات مع إسرائيل. فقال، في ٣٠/٨/١٩٩٩ أمام لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، أنه يرى لبنان مرتبطاً بالمسار السوري. وقال، في تصريحات نشرتها في ٣١/٨/١٩٩٩ صحيفة «هآرتس»، إنه «افتراضاً أننا سنتحدث مع السوريين، فإنني ملتزم سحب جيش الدفاع الإسرائيلي من لبنان في غضون عشرة أشهر، وإعادة نشره على طول الحدود الدولية. ليس لدينا أي مطلب على متر واحد من الأرض اللبنانية». وقال رداً على سؤال من أحد النواب في الكنيست: «لا أناقش الآن هل سيكون أو لا يكون هناك اتفاق مع سوريا في غضون عشرة أشهر إذا لم تُعاود العملية السياسية مع سوريا. ولم يحصل اتّفاق على مسألة الانسحاب من لبنان، فسيكون علينا عندئذٍ أن نتساءل عما سنفعل. وأعدكم أنه سيكون عندي

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

الجواب». وسأله النائب: «إذا كانت هذه هي الحال، فلماذا يعرض جنود جيش الدفاع حياتهم للخطر واحتمال القتل في الأشهر العشرة المقبلة؟» فأجاب باراك: «إنّ الجنود في لبنان يدركون أن على الحكومة الدخول في مفاوضات سياسية من موقع قوّة، وأن عليهم العمل بأقصى درجات التصميم والمهنية».

في الوقت الذي كان باراك يدلي بهذا الكلام، كان الجنوب يشهد تصعيداً كبيراً في الاعتداءات الإسرائيلية جوّاً وبرّاً. أغار الطيران الحربي الإسرائيلي على مجرى نبع الطاسة في خراج عربصاليم، وترافقت الغارة مع قصفٍ مدفعي لمرتفعات إقليم التفاح. ثم تعرّضت سجد والريحان وعقماتا لقصفٍ مماثل. كما تعرض للقصف مجرى نهر الزهراني وخراج كفررمّان، وكذلك منطقة صور.

وقد ترافق وصول وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت إلى المنطقة مع تصعيد عسكري في الجنوب والبقاع الغربي. فقد أوقع القصف الإسرائيلي قتيلين في بلدة لبّايا، ودعت إسرائيل سكان المناطق الشمالية في إسرائيل إلى النزول إلى الملاجىء.

في ١٠/٩/١٩٩٩، صرّح باراك مُجدّداً تأكيده أنّ الانسحاب العسكري الإسرائيلي من لبنان سيتمّ قبل السابع من تموز (يوليو) ٢٠٠٠، أي بعد مرور سنة تماماً على تشكيل حكومته، وذلك، كما كرّر القول، في إطار اتّفاق. ورفض الردّ على سؤال عمّا إذا كان سيحترم هذا الاستحقاق، في حال عدم التوصّل إلى اتفاق مع لبنان وسوريا.

عاد رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهودا باراك، فجدّد تعهّده بسحب الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان قبل ٧/٧/٢٠٠٠. فقد نقلت الإذاعة الإسرائيلية في ١٠/١٠/١٩٩٩، عن باراك تعهّده الانسحاب من جنوب لبنان في غضون الأشهر التسعة المقبلة. وأفادت الإذاعة أن القيادة العسكرية الإسرائيلية عقدت في ذلك اليوم اجتماعاً في تل أبيب خصص للمرة الأولى للبحث في الانسحاب من لبنان. وترأس الاجتماع رئيس الأركان الإسرائيلي الجنرال شلوول موفلز؛ وتم خلاله عرض مختلف الاستراتيجيات المحتملة للانسحاب أكان من جانب واحد، أو في إطار اتفاقات سلام مسبقة مع لبنان وسوريا. وحسب الإذاعة

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

الإسرائيلية، فإن القيادة العسكرية تطرّقت، أيضاً، إلى مصير نحو ألفي عنصر مما يسمى جيش لبنان الجنوبي، في حال تقرر الانسحاب.

في ١٩/ ١٠/ ١٩٩٩، نقلت صحيفة «السفير» تصريحاً لوزير الخارجية الإسرائيلية ديفيد ليفي، عبر الإذاعة الإسرائيلية، رفض فيه أن تبقى إسرائيل أسيرة أو رهينة «في أيدي الذين لا يريدون اتفاقاً». وقد توقع أن تسحب إسرائيل قواتها من لبنان من دون التوصّل إلى اتفاق مع سوريا كما كانت إسرائيل تأمل. وكنت شككت بنيّة إسرائيل الانسحاب فعلاً، ما دام كلام باراك عن الانسحاب كان يلحقه دوماً بعبارة «بموجب اتفاق». فتساءلت أي اتفاق يقصد باراك شرطاً للانسحاب. فلبنان ليس في وارد التوقيع على اتفاق تسوية مع إسرائيل من دون سوريا، وذلك من منطلق التزام مبدأ وحدة المسارين اللبناني والسوري. كما أن لبنان ليس في وارد التوقيع على اتفاق مع إسرائيل يتعلّق بأي ترتيبات أمنية فيما لبنان يتمسّك بالقرار ٤٢٥ الذي ينص على انسحاب غير مشروط.

وقد صدر في تل أبيب تقرير عن «مركز جافي» أعدّه العميد شلومو باروم، الذي كان قبل عام رئيساً لوحدة التخطيط الإستراتيجي في شعبة التخطيط في هيئة الأركان الإسرائيلية. وسبق له أن شارك في المفاوضات مع سوريا في «واي بلانتايشن» في العام ١٩٩٥. وقد شكك هذا التقرير في جدوى الانسحاب الإسرائيلي من طرف واحد، مؤكداً أن ليس هناك أي أساس فعلي للادعاء بأن الوضع العسكري سيتحسّن بعد ذلك، مردفاً القول: إن نتيجة الانسحاب من طرف واحد ستكون تقليص العمل العسكري؛ ولكن احتمال تزايد إمكانية تعرّض المستوطنات الشمالية الإسرائيلية للإصابات والضربات سيبقى قائماً.

ونقلت صحيفة «السفير»، عن لسان مسؤولين أميركيين، كلاماً يفيد أنهم يأخذون على محمل الجدّ تصريحات رئيس وزراء إسرائيل إيهودا باراك وتعهّداته بالانسحاب من لبنان. ولكن هؤلاء يقولون إنه إذا لم تستأنف المفاوضات على المسارين اللبناني والسوري قبل الموعد الذي حدده باراك للانسحاب، فإن الوضع في جنوب لبنان قد يتدهور بسرعة، خصوصاً إذا جرى الانسحاب. وأخفقت الحكومة اللبنانية في ملء الفراغ الأمني بسرعة وفي شكل فعّال، وفي تحمل مسؤولياتها في صياغة أمن الحدود الدولية.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

أعلنت «حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين» مسؤوليتها عن عملية نفذت في جنوب لبنان، فأدليت على الأثر، في ١٥/ ١١/ ١٩٩٩، بتصريح دعوتُ فيه «إخواننا الفلسطينيين إلى الامتناع عن القيام بأي عمل مسلّح في الجنوب، لأن ذلك لا يتفق مع مصلحة لبنان». وقلت: «نحن لا نؤيد أي نشاط من أي نوع كان لغير المقاومة اللبنانية التي تقوم بالمهمة خير قيام». نقلت صحيفة «النهار» التصريح في اليوم التالي، ووصفته بأنه «أول موقف من نوعه لمسؤول لبناني منذ أعلنت حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين قبل شهر تقريباً معاودة عملياتها ضد إسرائيل في الجنوب، واعتباره ساحة مفتوحة لهذه العمليات... هذا الموقف الحازم الذي فاجأ المراقبين شكّل تطوراً مهماً للغاية، واعتبر الوجه المكمل للموقف اللبناني من رفض توطين الفلسطينيين في لبنان». وقد حفزني إلى إعلان هذا الموقف أن المقاومة في لبنان كان من شأنها توحيد اللبنانيين، وأخشى ما أخشاه أن يؤدي انفلات حالة التسلّح في الجنوب، إلى إشاعة أجواء إنقسامية بين اللبنانيين. نحن في غنى عنها. ثم إن الموقف من السلاح الفلسطيني في المخيمات كان ولا يزال موضع تجاذب حاد بين اللبنانيين. ومن غير الطبيعي أن نتغاضى عن الانتشار الفلسطيني المسلّح خارج المخيمات.

استقبلت بعد ظهر ١٧/ ١١/ ١٩٩٩، في منزلي في منطقة عائشة بكّار، وفداً من حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، ضم أبو عماد الرفاعي وأبو طارق النخالي. وقد عبّر الوفد عن تفهّم الحركة لموقفي وموقف الحكومة اللبنانية من العمل الفلسطيني المسلّح، مؤكداً استعداد الحركة للتعاون لما فيه مصلحة لبنان والقضية الفلسطينية. وعقب اللقاء قال الرفاعي: «كان اللقاء والرئيس الحص إيجابياً جداً. وبحثنا في آخر المستجدات فلسطينياً وعربياً. ونقلنا إلى الرئيس الحص تقديرنا واحترامنا موقف الحكم والحكومة الداعم للمقاومة واستمرارها بغية دحر الإحتلال، وحق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه، مع تأكيد حقّه في المقاومة بما لا يتعارض مع المقاومة اللبنانية وموقف الحكومة. وأكّدنا له حرصنا على وحدة الشعب اللبناني والمقاومة». وأشار الرفاعي إلى: «أن الرئيس الحص أكد من جانبه دعمه الشعب الفلسطيني وحقّه في العودة إلى وطنه ومقاومة الاحتلال الصهيوني».

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

فيما جددت الطائرات الحربية الإسرائيلية في ١٦/ ١١/ ١٩٩٩ غاراتها على أهداف مدنية في الجنوب، نقلت وكالة الصحافة الفرنسية من القدس، عن رئيس الوزراء الإسرائيلي العمالي السابق شمعون بيريز، اقتراحاً بأن تقدّم إسرائيل، إلى أقرب موعد ممكن، انسحابها العسكري من جانب واحد من الجنوب، من دون انتظار حلول تموز (يوليو) ٢٠٠٠. واعتبر أنه ينبغي عدم ربط هذا الانسحاب باتفاق مع سوريا قائلاً: «من المؤكد أنه من الأفضل التوصّل إلى اتفاق من هذا النوع؛ لكنني أشك في أن نتمكن من تحقيق ذلك، نظراً إلى تعنّت السوريين غير المقبول». ورأى أن في إمكان إسرائيل أن تدافع، في شكل فاعل، عن حدودها الشمالية بعد انسحابها من المنطقة الحدودية. وقال: «في حال تعرضت إسرائيل لهجمات، يمكننا الرد بضربات جوّية على أهداف اقتصادية لبنانية». لا أعتقد أن سوريا التي تملك مصالح هائلة في لبنان يمكن أن تقدم على مجازفة من هذا النوع، ولا أعتقد أن اللبنانيين الذين يدعمون «حزب الله» سيستمرّون في ذلك إذا واصل هجماته إلى ما وراء الحدود».

في أول كلام فرنسي من نوعه عن الاحتمالات التي يواجهها الجنوب اللبناني في حال نفّذت إسرائيل انسحابها من جانب واحد، أي من دون اتفاق تسوية، قال السفير لوران رابان، ممثل فرنسا في مجموعة المراقبة المنبثقة من تفاهم نيسان، في محاضرة ألقاها في القدس في إطار ندوة بعنوان فرنس ـ إسرائيل: خمسون عاماً من الشراكة: «إن فرضية الانسحاب الإسرائيلي من دون اتفاق ستؤدي إلى خطر استمرار التبعات الأمنية، التي من شأنها أن تحول الوضع بسهولة إلى حالة متفجّرة. إن آلية عمل المجموعة (مجموعة تفاهم نيسان) وروزنامتها مرتبطتان، أكثر من أي وقت مضى، بما قد يجري السنة المقبلة على الساحة الإقليمية».

استقبلت، في ١٩/ ١١/ ١٩٩٩، في السرايا الحكومية وفداً من أهالي النبطية ضم نحو ١٦٠ شخصاً برئاسة رئيس بلدية النبطية؛ فألقيت فيهم كلمة، قلت فيها: «يتحدثون الآن عن انسحاب إسرائيلي خلال سنة من الزمن. بالأحرى قبل سرور سنة على قيام الحكومة الإسرائيلية الأخيرة. نحن نطالب بالانسحاب الإسرائيلي من لبنان أياً يكن شكله؛

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

ولكننا نتمنى أن يتم هذا الانسحاب بموجب اتفاق تسوية حتى يأتي منتظماً. ونحن ملتزمون مسيرة التسوية في إطار تلازم المسارين اللبناني والسوري. ونرجو أن تستأنف محادثات التسوية في وقت غير بعيد. مع ذلك، فالمؤشرات ما زالت غير مشجّعة».

في كلمة وجهها إلى اللبنانيين عشية عيد الاستقلال في ٢١/ ١١/ ١٩٩٩، اعتبر الرئيس إميل لحود أن الطروحات الإسرائيلية للانسحاب الأحادي الجانب من خارج اتفاق سلام، إنما «تهدف إلى صيغة أمنية تريح إسرائيل على حسابنا، وترمي علينا كل الأعباء الأخرى، وعلى رأسها المشكلة الفلسطينية»، مجدداً رفض لبنان إعطاء أي ضمانات لمثل هذا الانسحاب.

مضت إسرائيل في إطلاق مزيد من الإشارات إلى جدية تصميمها على الانسحاب من لبنان. فقد نقلت وكالة الصحافة الفرنسية في هذا الصدد، عن الإذاعة الإسرائيلية، أن نائب وزير الدفاع الإسرائيلي أفراييم سينه عرض، في ٢٣/ ١٠/ ١٩٩٩، على رؤساء بلديات شمال إسرائيل تدابير الحماية المعدة، في حال انسحاب الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان. وشرح نوعية الأجهزة الإلكترونية التي سيتم تثبيتها لمنع التسلل من لبنان إلى الأراضي الإسرائيلية. وأكّد أن الجنود الإسرائيليين سينتشرون في بلدات شمال إسرائيل. وجاءت هذه التنظيمات، بعدما أعرب رؤساء بلديات الجليل عن عدم رضاهم عن الوضع، من خلال تنفيذ إضراب عن العمل استمر ٢٤ ساعة.

انسحبت قوات ما يسمى «جيش لبنان الجنوبي» الذي يقوده أنطوان لحد، في ٤/ ٢/ ٢٠٠٠، من موقع استراتيجي في بلدة «سُجد». وقد جاءت هذه الخطوة عقب سلسلة من التطورات العسكرية سجّلت معها المقاومة نجاحات لافتة، عززت الانطباع السائد بأن إسرائيل ماضية نحو تحقيق انسحاب أحادي من المناطق التي تحتلها. وقد صرّحتُ مرّحباً «بأي انسحاب إسرائيلي من لبنان، لأن هذا مطلبنا منذ ٢١ عاماً». وقد تزامن ذلك مع محاولة إسرائيلية فاشلة لاغتيال قائد القطاع الغربي لحزب الله، بقرار من الحكومة الإسرائيلية، بحسب ما قال المراسل العسكري للتلفزيون الإسرائيلي. وكان من المفترض

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

أن يأتي اغتيال المسؤول في «حزب الله»، رداً على اغتيال عقل هاشم قبل أيام، وهو قائد القطاع الغربي في ما يسمى «جيش لبنان الجنوبي».

وصفت وكالة الصحافة الفرنسية الأسبوع الأول من شباط (فبراير) ٢٠٠٠ بأنه أسبوع أسود لإسرائيل، في الجنوب، إذ ارتفع عدد القتلى في صفوف الجيش الإسرائيلي في الشريط المحتل، منذ مطلع العام ٢٠٠٠، إلى خمسة، إضافة إلى الرجل الثاني في ما يسمى «جيش لبنان الجنوبي» عقل هاشم. وفي زيارة له إلى عمّان، الأردن، وبعد لقائه الملك عبد الله الثاني، هدّد باراك بالرد على أي عمل عسكري يتعرّض له الجيش الإسرائيلي في لبنان، مجدداً تعهّده بالانسحاب من لبنان بحلول تموز (يوليو) ٢٠٠٠.

في ٥/٣/٢٠٠٠، أقرّ مجلس الوزراء الإسرائيلي، في جلسته الأسبوعية، خطّة رئيس الوزراء إيهودا باراك لسحب الجيش الإسرائيلي من الشريط الحدودي المحتلّ في جنوب لبنان بحلول تموز (يوليو) ٢٠٠٠، حتى في غياب اتفاق مع بيروت ودمشق. وأرفق باراك خطّة الانسحاب بتحذير أي طرفٍ من مغبّة القيام بهجوم على الأراضي الإسرائيلية بعد تنفيذ هذه الخطّة. وقال: «لا أنصح أحداً باختبار ردّ فعلنا بعد أن نكون انتشرنا على طول الحدود الدولية، وبدأنا من هناك الدفاع عن بلداتنا».

علّقت على قرار الحكومة الإسرائيلية، فقلت: «سواء كان قرار الحكومة الإسرائيلية مناورة أم لا، كان موقفنا ولا يزال الترحيب بانسحاب إسرائيل من لبنان في أيّ وقتٍ، إنفاذاً لقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥. وإذا كُنّا نُفضّل أن يتمّ الانسحاب بمقتضى اتفاق تسوية، فلأننا لا نأمن النيات الإسرائيلية إذا ما تمّ الانسحاب من دون اتفاق. في جميع الحالات، نحن نُرحّب بالانسحاب...».

وقد فُسّر إعلان القرار الإسرائيلي في الوقت الذي يعدّ لبنان العدّة لاستقبال مجلس وزراء الخارجية العرب، الذي سيُعقد في بيروت بعد أسبوعٍ واحد تعبيراً عن تضامن العرب مع لبنان، بأنّه خطوة كان القصد منها استباقاً لموقف عربي صارم قد يصدر بدعم لبنان في مواجهة العدوان الإسرائيلي؛ وبالتالي، فهو محاولة لإجهاض المؤتمر.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

التقى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان وزير خارجية إسرائيل ديفيد ليفي في ٤ / ٤ / ٢٠٠٠، طوال تسعين دقيقة، في المقرّ الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف. وتبلّغ منه، حسبما جاء في تصريح لكوفي أنان إثر اللقاء، أنّ انسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان سيتمّ دفعة واحدة قبل نهاية تموز (يوليو) المقبل. وقد أكّد ليفي لأنان عزم حكومته على التعاون في شكلٍ كامل مع الأمم المتحدة خلال هذه العملية، في إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأبلغه أنّ حكومته تُفوِّض إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن مهمّة تقدير ضرورة أو عدم ضرورة زيادة عديد قوّة الأمم المتحدة، لمواكبة الانسحاب الإسرائيلي الذي سيتمّ باتفاق مع لبنان وسوريا، أو من دونه.

مع موفد الأمين العام

بنتيجة هذا التطوّر، أوفد الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان ممثله الخاص تيري رود لارسن إلى لبنان، للتباحُث مع المسؤولين اللبنانيين في كل ما يتعلّق بالانسحاب الموعود. في ٥ / ٤ / ٢٠٠٠، استقبله الرئيس إميل لحود، في حضور مدير عام الأمن العام اللواء جميل السيد؛ وسلّمه خطاباً موجّهاً إلى الأمين العام للأمم المتحدة عُرِفَ بالمذكّرة الرئاسية. ويبدو أنّه كان للواء جميل السيد دور في صُنع هذه المذكرة وصياغتها.

ارتكب الرئيس لحود أكثر من خطأ في توجيه هذه المذكرة إلى الأمين العام. فلقد كان ذلك خِلافاً للأصول. إذ إنّ من الطبيعي أن تصدُر هذه المذكرة، إمّا عن طريق رئاسة الوزراء أو عن طريق وزارة الخارجية. وقد أساء الرئيس إليَّ، إذ لم يتشاور معي في شأنها مُسبقاً، ثم إذ سلّم المذكّرة مُباشرةً، من دون المرور برئاسة الوزراء أو وزارة الخارجية. وعندما إلتقيت الرئيس، قُبيل إنعقاد مجلس الوزراء مساء ذلك اليوم، أعربت عن عتبي، فقال إنّ تلك المذكّرة كانت بِنت ساعتها، فلم يتمكّن من التشاوُر معي في شأنها مُسبقاً؛ وأبدى أسفه لما جرى.

وقد أخطأ الرئيس لحود أيضاً في مضمون المذكّرة، إذ أوحى فيها بأننا غير راغبين في الانسحاب، أو أننا غير مُستعجلين له؛ وأنّ الانسحاب سيترتّب عليه حروب صغيرة مع

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

اللاجئين الفلسطينيين لا سبيل لضبطها؛ وأنّ لبنان يُريد تجريد المخيمات الفلسطينية من السلاح، ولكنه عاجِز عن ذلك؛ وهو، بالتالي، يشترط لقبول الانسحاب مساعدة القوات الدولية لبنان في إتمام ذلك. بعبارة موجزة، صوّرت المذكرة الرئاسية أنّ الانسحاب الإسرائيلي سيكون أشبه بالمأزق للبنان والأمم المتحدة. حسبنا مراجعة بعض نصوص هذه المذكرة لندرك كل ذلك. حرصت، في اجتماعي مع لارسن في اليوم التالي، على تصحيح هذه الصورة، أو التخفيف منها قدر الإمكان. وطلبت من الرئيس أن تكون اجتماعاتنا مع لارسن بعد اليوم مُشتركة، حتى لا تتباين المواقف بيننا أمامه.

تضمّنت المذكرة جملة من التساؤلات. منها:

لماذا عجزت الأمم المتحدة، عبر قواتها المتمركزة في لبنان منذ ٢٢ سنة، عن تنفيذ القرار ٤٢٥؟ هل تعتبرون أنّ طرح إسرائيل تنفيذ القرار ٤٢٥ اليوم يأتي تنفيذاً لإرادة وسعي دوليين، أم مساهمة طوعية لإسرائيل في تنفيذ القرار، أم نتيجة لعمليات المقاومة وللخسائر الإسرائيلية، أم لحماية الشعب اللبناني المُعتدى عليه، أم لحماية المُعتدي؟ هل تجدون منطقياً أن يطلب من لبنان أن يدفع ثمن حماية هذا الانسحاب وحماية حدود إسرائيل؟ هل تعتقدون أنّ القوات الدولية ستكون قادرة على حروب يومية صغيرة (مع الفلسطينيين) على الحدود؟ ألا تعتقدون أنّ المصلحة تقضي بقيام القوات الدولية، أولاً وقبل أيّ شيءٍ آخر، بتجريد المخيمات الفلسطينية من سلاحها، أو المشاركة الميدانية في ذلك، سواء في مُدن صور أو صيدا أو طرابلس أو بيروت أو بعلبك أو غيرها، قبل أن تنتشر تلك القوات على الحدود؟ وهل تقبل الأمم المتحدة شرطاً لبنانياً بعدم قبول هذا الانتشار على الحدود، قبل تجريد الفلسطينيين من سلاحهم؟ هل من الممكن استعادة (الحكومة اللبنانية سلطتها في المنطقة) دون تجريد الفلسطينيين من سلاحهم؟ ما هي ضمانات الأمم المتحدة لعدم قيام إسرائيل بخرق الحدود البرية والبحرية والمجال الجوي للبنان أو القيام باعتداءات ظرفية في الجنوب والداخل؟ هل ستمتلك القوة الدولية المُقترحة وسائل ردع برية وبحرية وجوية لتنفيذ تلك الضمانات؟ من قرر مسامحة إسرائيل عن التعويضات المستحقّة للبنان وشعبه نتيجة عصيانها وعدوانها المستمرّ على القرار ٤٢٥

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

حتى تاريخه؟ واختتمت التساؤلات بالقول: هذه أمثلة، يعتبر لبنان أنّ من حقوقه أن يطلب أجوبة عنها من الأمم المتحدة، قبل أن يُقرّر الخوض في تفاصيل أخرى.

هذه التساؤلات قد يكون أكثرها في محلّه، ولكن في غير أوانه. وأسطع دليل على أنّ بعض هذه التساؤلات لم تكُن في محلّها، في معرض البحث في انسحاب ما فتىء لبنان يُطالب به منذ ٢٢ سنة، أن هذه التساؤلات لم يعُد الجواب عنها فعلياً شرطاً للانسحاب؛ فتمّ التحرير وهي ما زالت عالقة، ولم تُطرَح مرّة أخرى بعد تقديم المذكرة، كما لم تجب عنها الأمانة العامة للأمم المتحدة.

برز الردّ الإسرائيلي على الموقف اللبناني في تصريح لنائب وزير الدفاع إفراييم سنيه إلى الإذاعة الإسرائيلية، قال فيه: «إنّ اللبنانيين وجدوا طريقة ليقولوا لا لانسحابنا باسم السوريين. لكن ليس هناك بديل، فإما الاتفاق أو حالة الحرب». وأضاف: «نقول للأمم المتحدة إننا نُريد تطبيق قرارها الرقم ٤٢٥، وإعادة قواتنا إلى الحدود الدولية، ونطلب منها ملء الفراغ بالاتفاق مع سوريا، عدا ذلك سنستخلص النتائج».

في اجتماعي وتيري لارسن، أكّدت تمسّك لبنان بالقرار ٤٢٥. ورحّبت بالانسحاب في كل الأحوال، ولو أننا نُصرّ على أن يكون ذلك تنفيذاً غير مشروط للقرار ٤٢٥ ونتمنّى أن يسبق الانسحاب اتفاق تسوية شاملة في المنطقة. وأبديت خشية اللبنانيين من مكائد إسرائيل تحت غطاء الانسحاب. إلا أنّنا، في كل الأحوال، نتطلّع إلى جلاء إسرائيل عن أرضنا بتوقٍ عظيم. ونرفض تحميلنا مسؤولية أمن الحدود.

باشر الرئيس إميل لحود، في ١٥/٤/٢٠٠٠، جولة عربية تشمل دول الخليج بدءاً بالمملكة العربية السعودية. وقد اصطحبه وفد ضمّ، فيمن ضمّ، مدير عام الأمن العام اللواء جميل السيد. ويوم سفر الرئيس والوفد المرافق، شرعت وسائل الإعلام تبثّ نصّ كلمة ألقاها اللواء السيد أمام ٢٣ ضابطاً في الأمن العام أُحيلوا على التقاعد. وقد تناول في كلمته، بإسهاب، شؤوناً تتعلّق بالسياسة الخارجية. وفي الأجواء التي كنت أعيشها متأثّراً بإقدام رئيس الجمهورية على توجيه المذكّرة الرئاسية إلى أمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان خلافاً للأصول، متجاوزاً رئيس الوزراء ووزير الخارجية، وتسليمها خلال اجتماع

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

الرئيس بموفد الأمين العام تيري رود لارسن في حضور اللواء جميل السيد، استثارتني كلمة المدير العام للأمن العام في ما تطرّقت إليه من شؤون تتعلّق بالسياسة الخارجية؛ فأصدرت بياناً جاء فيه: «إنّ ما أدلى به المدير العام للأمن العام اللواء جميل السيد من كلامٍ في مناسبة خاصة ليس من اختصاصه، ولا يحقّ له أن يدلي بمثله. وستتخذ الإجراءات اللازمة في هذا الصدد، منعاً لتكرار ما حصل».

بحثت في الموضوع مع الرئيس لحود، بعد عودته من جولته الخليجية. وبعد بضعة أيام، أصدرت تعميماً على إدارات الدولة مُذكّراً بنصّ المادة ١٥ من قانون الموظفين، علماً بأنّ الفقرة الأولى من هذه المادة تنصّ على الآتي: «من الأعمال المحظورة على الموظّف أن يلقي أو ينشر، دون إذنٍ خطّي من رئيس إدارته، مقالات أو تصريحات أو مؤلفات في أيّ شأنٍ كان».

عاد موفد الأمين العام للأمم المتحدة لارسن إلى بيروت مساء ٣/٥/٢٠٠٠؛ ووزّع، لدى وصوله، بياناً مكتوباً جاء فيه في ما جاء: «بعد اثنين وعشرين عاماً، أصبح لنا مُبرّر لأن نؤمن بأنّ الجنوب اللبناني سيتحرّر قريباً، وأنّ سلطة الحكومة اللبنانية ستبسط على المنطقة أخيراً. ونحن على معرفة تامّة بمسؤولياتنا لتنفيذ القرارين ٤٢٥، ٤٢٦... ونصّ القرارين واضح ولا يقبل المساومة: «أولاً، الانسحاب الكامل... ثانياً، الأمن والسلام الدوليان في المنطقة يجب أن يسودا. وثالثاً، يجب إعادة بسط سلطة الحكومة اللبنانية على المنطقة... إنّ وجود قوات حفظ السلام... لا يهدف إلى حماية دولة إسرائيل أو الدفاع عنها، فتلك مهمّة دولة إسرائيل... وليس من مهمّتها أن تقوم بحفظ النظام والأمن في لبنان، فذلك من مسؤوليات الحكومة اللبنانية... إنّ الأمم المتحدة في لبنان ملتزمة حفظ السلام في الجنوب، كذلك مساعدة الحكومة اللبنانية في إعادة سلطتها عليه... ونحن لسنا هُنا لترسيم حدود متنازع عليها... فالاتفاق على ترسيم الحدود هو شأن الدول. ودور الأمم المتحدة هُنا... هو تأكيد الانسحاب الإسرائيلي من كل الأراضي اللبنانية إلى حدود لبنان المُعترف بها دولياً...».

طلب لارسن الاجتماع بي على انفراد، فأجبت بأنّني اتّفقت مع الرئيس لحود على أن

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

تكون لقاءاتنا معه مُشتركة، ضماناً لوضوح الموقف اللبناني ووحدته. وقد اتّفقت مع الرئيس على ذلك، بعد الإشكال الذي وقع بسبب توجيه ما سُمّي المذكرة الرئاسية إلى الأمين العام للأمم المتحدة، والتي سلّمها الرئيس إلى لارسن من دون علمي.

عقدنا اجتماعاً مع لارسن في القصر الجمهوري، شاركت فيه إلى جانب الرئيس إميل لحود. وقد ضمّ الوفد اللبناني أمين عام الخارجية زهير حمدان، ومدير عام الأمن العام اللواء جميل السيد، ومستشاري الدبلوماسي يحيى المحمصاني. وضمّ وفد الأمم المتحدة، إلى لارسن، الجنرال أوبنغ قائد القوات الدولية في الجنوب وخبير الخرائط بنتر. وبعد مناقشات ودّية وبنّاءة، سلّمنا لارسن مذكرة إلى أمين عام الأمم المتحدة تُحدّد الموقف اللبناني من الانسحاب تفصيلاً.

وقد جاء في المذكرة: «أولاً، لبنان مُتمسّك بالقرارين ٤٢٥ و ٤٢٦ نصاً وروحاً، وهو على استعداد للتعاون مع الأمانة العامة للأمم المتحدة لتنفيذهما تنفيذاً دقيقاً وصادقاً. ثانياً، تنفيذ القرارين الدوليين يستوجب انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي اللبنانية إلى ما راء الحدود المُعترف بها دولياً، من دون قيدٍ أو شرط. وهذه الحدود هي تلك التي تمّ ترسيمها في عام ١٩٢٣ مع فلسطين. والانسحاب الكامل يجب أن يشمل أيضاً مزارع شبعا. وأيّ تجاوزٍ لهذه الحدود يعني أنّ إسرائيل لم تنسحب بموجب القرار ٤٢٥؛ وأنّ تراجعها، في تلك الحال، يشكّل إعادة انتشار وليس انسحاباً. ولبنان مُصرّ على استعادة سيادته الكاملة على كل أراضيه، وكذلك على أجوائه ومياهه الإقليمية. ثالثاً، لن يكون لبنان، في حالٍ من الأحوال، مسؤولاً عن حماية إسرائيل الشمالية؛ وهو، تالياً، يرفض كل التهديدات الانتقامية التي تطلقها إسرائيل ضدّ لبنان، في حال وقوع حادث على الحدود؛ فحوادث الحدود يجب أن تُعالج في إطار الشرعية الدولية... رابعاً، كل ما يتعلق بالقوات الدولية يبقى رهناً بموافقة الحكومة اللبنانية... خامساً، إذا لم تنسحب إسرائيل من أيّ جزءٍ من الأرض اللبنانية، فإنّ ذلك يُعدّ حائلاً دون تنفيذ قوات الأمم المتحدة مهمّتها... سادساً، لا بديل من تحقيق تسوية سلمية عادلة وشاملة في إطار تلازم المسارين اللبناني والسوري وفقاً لمرجعية مدريد؛ فهذه التسوية هي التي تضمن الاستقرار في منطقة

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

الشرق الأوسط... سابعاً، إطلاق جميع الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية وفي سجن الخيام. ثامناً، إنّ هذا الموقف ليس منفصلاً عن المذكرة الرئاسية المرسلة إلى سعادة الأمين العام للأمم المتحدة».

وقد أُضيفت العبارة الأخيرة كي لا يكون ثمّة تخلٍّ عن مذكرة رسمية سبق إرسالها. أما الحقيقة، فهي أنّ المذكرة الجديدة حلّت في مضمونها محلّ المذكرة الرئاسية السابقة التي ربطت الانسحاب، خلافاً للمذكرة الجديدة، بالوضع الفلسطيني في لبنان.

عقدنا مع لارسن وفريقه، اجتماعاً موسّعاً قبل ظهر ٤/٥/٢٠٠٠، وآخر مساءً. وفي اليوم التالي، أنهينا محادثاتنا مع لارسن. وقد اقتصر الاجتماع الثالث مع لارسن على الرئيس لحود وأنا؛ ودام نحو ثلاث ساعات. وقال لارسن، بعد الاجتماع، إنّه خرج من المحادثات متشجّعاً؛ وإنه لمس أن الحكومة اللبنانية لا تفرض شروطاً لتنفيذ القرار ٤٢٥. وأكّد أننا «على اتّفاق تام أنّ تجريد «جيش لبنان الجنوبي» من أسلحته هو مطلب في عملية الانسحاب. كما نحن مُتّفقون أنّ المعتقلين في سجن الخيام، وكذلك اللبنانيين الموقوفين داخل إسرائيل بسبب الاحتلال الإسرائيلي، يجب أن يُفرج عنهم. وقد نقلت ذلك إلى ممثلي الحكومة الإسرائيلية قبل مجيئي إلى لبنان».

أما مزارع شبعا، فقد بقي الخلاف حولها قائماً.

الانتصار العظيم

أطلقت إسرائيل، في ٨/٥/٢٠٠٠، الإشارة الأولى لاحتمال تقديم موعد انسحابها من لبنان. وقرنته بتحذيرات مبطّنة لسوريا، وواضحة للمقاومة، من أنها ستبدّل قواعد اللعبة بعد الانسحاب، بحيث تغدو ضرباتها أكثر قساوةً عند أيّ عملية تنفّذ ضدّها. فقد قال باراك للإذاعة العسكرية الإسرائيلية: «سنعرف كيف نُحدّد من يقف وراء الأعمال الموجّهة ضدّنا». ولمّح إلى أن الانسحاب قد يتمّ قبل الموعد الذي حدّدته إسرائيل في السابع من تموز (يوليو). وقال: «إنّ الجيش يستعدّ لكل الاحتمالات، ولن يترك مجالاً للمفاجآت». وأوردت الصحف الإسرائيلية أنّ الجيش الإسرائيلي يستعدّ لتقديم موعد

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

انسحابه من لبنان. وقال رئيس الأركان الجنرال شاوول موفاز، للإذاعة الإسرائيلية، أنّ الانسحاب «قد يتمّ تقديم موعده».

وجّهت، في ١٢/ ٥/ ٢٠٠٠، مذكّرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، عن طريق وزارة الخارجية، في شأن مزارع شبعا. وطلبت، من المندوب اللبناني الدائم لدى الأمم المتحدة سليم تدمري، تسليمها إلى الأمين العام، ومن ثم توزيعها كوثيقة رسمية على الدول ذات العضوية الدائمة في المجلس. وهي مرفقة بوثائق تُثبت حقّ لبنان في مزارع شبعا، وتؤكّد لبنانيتها، ومن بينها سندات تمليك، فضلاً عن محضري تصنيف الأراضي وقرار لمجلس الوزراء، مُتّخذ في ١٦/ ١/ ١٩٤٨، حول الخلاف القائم بين الحكومة اللبنانية وإدارة الوقف الإسلامي في شبعا، وحول ملكيّة الحرج المعروف بحرج شبعا، والذي تبلغ مساحته نحو ثلاثة ملايين متر مربع.

ويظهر من الوثائق، بما لا يدع مجالاً للشكّ، «أنّ مزارع شبعا التي تقع بين لبنان وسوريا تعود إلى لبنان، وهي ليست موضع نزاع أبداً بين البلدين، ولا يعود إلى أيّ سلطة أو مرجعية أخرى النظر فيها». وإذ، شدّدت المذكرة على «أنّ إسرائيل ليست معنيّة بهذه المزارع أو بأيّ نزاع حولها»، اعتبرت أنّ «الانسحاب الإسرائيلي من هذه المزارع جزء لا يتجزّأ من تنفيذ القرار ٤٢٥؛ وأنّه، بخلاف ذلك، يكون هذا الانسحاب غير كامل وتنطبق عليه صفةإعادة الانتشار لقوات الاحتلال الإسرائيلي، مع ما يترتّب عليه من نتائج».

وأكّدت في تصريح صحافي ضرورة أن يأتي الانسحاب الإسرائيلي هادئاً ومنتظماً، في إطار التنسيق بين الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة على مستوى تنفيذ القرار ٤٢٥. وفي جوّ القلق الذي يساور الجنوبيين إزاء ما يخبِّئه المستقبل، أعلنت أنّ «الأمن هو مسؤولية الدولة بعد الانسحاب، كما هي الحال في بقيّة المناطق اللبنانية المحررة. وسكّان الشريط الحدودي المحتلّ، هُم، أولاً وأخيراً، مواطنون لبنانيون، لهم على دولتهم حقوق، ولها عليهم واجبات. ونحن في دولة قانون ومؤسسات، ولسنا في ظلّ شريعة الغاب».

في ١٤/ ٥/ ٢٠٠٠، اتّصلت هاتفياً بوزير الخارجية السوري فاروق الشرع؛ وأطلعته بإيجاز على مضمون المذكّرة التي بعثت بها إلى الأمين العام للأمم المتحدة في شأن

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

مزارع شبعا. كذلك فعلت مع أمين عام جامعة الدول العربية عصمت عبد المجيد. وقد أكّد لي الوزير الشرع استعداد بلاده للتعاون مع لبنان، إلى أبعد الحدود، في إثبات حقّه في مزارع شبعا.

وفي اليوم التالي، استدعيت، للغاية عينها، سفراء الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن المعتمدين في لبنان ، وذلك استباقاً للتقرير الذي سيتقدّم به لارسن حول الانسحاب الإسرائيلي من لبنان، والذي سيبني عليه الأمين العام للأمم المتحدة تقريره إلى مجلس الأمن، وتوصياته في شأن خطّ الانسحاب، وكل ما يتعلّق بقوات الأمم المتحدة بنيةً وعدّةً وانتشاراً. وكان لقائي ووزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية بيترهين مناسبة لبحث هذا الموضوع معه، أيضاً.

وإلحاقاً بمذكرتي إلى الأمين العام للأمم المتحدة في شأن المزارع، أرسلت في ١٥/٥/٢٠٠٠ كتاباً جديداً إلى كوفي أنان، ضمّنته محضرَيْ اجتماع اللجان الحدودية اللبنانية السورية، في تاريخ ٢٧/٢/١٩٦٤، و ٢٠ و ٢١/٢/١٩٦٧، مشيراً إلى أنّ المحضرين يؤكّدان اتفاق الجانبين اللبناني والسوري على كون الحدود الدولية بين البلدين هي حدود المسح العقاري بينهما، ممّا يثبت أنّ حدود الأملاك العقارية، التابعة للقرى الممسوحة من الجمهورية اللبنانية، هي الحدود الدولية بين سوريا ولبنان.

غداة اجتماعي بسفراء الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن، استقبلت، للغاية نفسها، سفراء عدد من الدول الأخرى الأعضاء في المجلس، بمن فيهم الأرجنتيني والهولندي والأوكراني والإيطالي والتونسي. فوضعتهم في صورة الموقف اللبناني من مزارع شبعا.

أجرت القوات الإسرائيلية، في ١٧/٥/٢٠٠٠، انسحابات محدودة من مواقعها الأمامية في الشريط المحتلّ. وقد عزّز ذلك الاعتقاد أنّ إسرائيل ستعمد إلى تقريب موعد انسحابها من لبنان. وقد تواصل انسحاب القوات الإسرائيلية من المواقع الأمامية، بعد ذلك، يومياً.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

في افتتاح اجتماعات اللجنة العليا اللبنانية المصرية التي ترأستُها ورئيس الوزراء المصري عاطف عبيد في السرايا الحكومية، ألقيت كلمة جاء فيها: «نحن مُقبلون بإذن اللّه على فجرٍ جديد نتطلّع إليه بانسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية... ونعتبر أنّ الجلاء هو انتصار كبير للبنان ولمقاومته الباسلة وشعبه الصامد. ونرجو أن يكون الانسحاب منعطفاً يستعيد لبنان بعده عافيته ونشاطه، وتعود الحيوية إلى إقتصاده الوطني».

أجريت، في ١٩/٥/٢٠٠٠، اتصالاً هاتفياً مع أمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان، تحدّثت خلاله إليه بموقف لبنان من مزارع شبعا، ومن بعض نُقاط خطّ الانسحاب، الذي سُمّي خطّاً أزرق، وهي نقاط يرى لبنان فيها اختراقاً للحدود الدولية. وقد ركّزت في حديثي مع أنان على الوثائق، التي ألحقتها بمذكرتي، والتي تُثبت حقّ لبنان في المزارع. فأكّد أنان لي أنّ فريقه يدرس المستندات المرسلة إلى الأمانة العامة بكل جدّية وعناية.

في ٢١/٥/٢٠٠٠، أعلن باراك قراراً مُفاجئاً بتقريب موعد الانسحاب. فأصدر تعليمات إلى الجيش الإسرائيلي ليكون على أهبة الاستعداد، للانسحاب كلياً، بحلول أول حزيران (يونيو)، نظراً إلى تصاعد حدّة العنف. وقد تحدثّت وسائل الإعلام عن إخلاء إسرائيل بعض القرى الجنوبية.

شهدت ساحة الجنوب، في ٢٢/٥/٢٠٠٠، تطوّرات في غاية الأهميّة، سجّلت انفراط عقد ما يُسمّى جيش لبنان الجنوبي وانهياره. وبات من المتوقّع إنجاز عملية الانسحاب خلال ٤٨ ساعة. وقد أفضت تلك التطورات إلى تحرير القطاع الأوسط من الشريط الحدودي على نحو شبه كامل. وألقى حزب اللّه القبض على عدد من عناصر جيش لبنان الجنوبي. واستسلم عشرات آخرون منهم إلى أقرب حاجز للجيش اللبناني. وبدأت عناصر «الجنوبي» بالانسحاب من ثكنة بنت جبيل وموقعين آخرين، لتتمركز في عين إبل. وأجريت اتصالات حثيثة داخل المنطقة الحدودية بغية ترتيب الوضع، وفتح الباب أمام الراغبين في تسليم أنفسهم إلى الجيش اللبناني، عبر معبر الحمرا الساحلي. وأفادت الإذاعة الإسرائيلية أنّ إسرائيل قرّرت إقامة مركز استقبال لعناصر «الجنوبي» الذين لجأوا إلى أراضيها. وأوضحت الإذاعة أنّ المركز سيُقام على الساحل الشمالي الشرقي لبحيرة

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

طبريا، على أن يبدأ العمل به فوراً. وقد فرّ عدد من ضباط «الجنوبي» بعد الظهر من مقرّ قيادتهم في مرجعيون، مُصطحبين عائلاتهم وأمتعتهم معهم. وتوجّهوا في سياراتهم إلى إسرائيل، بعدما استبدلوا بلباسهم العسكري اللباس المدني. وأعلن مصدر عسكري إسرائيلي أنّ خمسة ضبّاط من «الجنوبي» فرّوا مع عائلاتهم إلى إسرائيل، فيما يتّجه عشرات آخرون إلى اللحاق بهم. وجاء في الأنباء أنّ أُسَر سبعة من عناصر «الجنوبي» تضمّ نحو ٣٠ فرداً تنتظر صدور تصاريح لهم للدخول إلى معبر ترمس المؤدّي إلى إسرائيل، وبينهم عائلات ضباط كبار في «الجنوبي». وغادرت عناصر أجهزة مخابرات «الجنوبي» سجن الخيام. ولم يبقَ فيه إلا بعض العناصر. ولم يعُد يُشاهد أيّ حارس أمام مدخل ثكنة مرجعيون، حيث المقرّ العام «للجنوبي».

وكان يوم انهيار القطاع الأوسط يوماً دموياً، إذ سقط فيه ستة مواطنين و ٣١ جريحاً، جرّاء القصف الإسرائيلي الذي استهدف مواكب العائدين من سكان الجنوب. ودعت إسرائيل سكان شمال البلاد إلى النزول إلى الملاجىء، تحسُّباً لردٍّ انتقامي من المقاومة.

أمام هذه التطورات المتسارعة، استعجل مجلس الأمن جلسته فقدّم موعدها ٢٤ ساعة.

ومساء ٢٢/٥/٢٠٠٠، تلقّيت اتصالاً هاتفياً من الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، قبل ساعات من انعقاد مجلس الأمن. وقد أطلعت أنان، في ذلك الاتصال، على تطورات الموقف المُستجدّ في الجنوب والبقاع الغربي، لافتاً إلى الاعتداءات الإسرائيلية التي رافقت عملية جلاء إسرائيل وعملائها عن عددٍ من القرى الجنوبية، والتي استهدفت المدنيين العُزّل من السلاح.

وأصدر كوفي أنان بياناً جاء فيه: «إنّ التطورات الأخيرة على الأرض أحدثت تغييراً جذرياً، وأثّرت على الخطّة التي وُضعت مع الحكومات المعنية». وأضاف «في مثل هذه الظروف، من الضروري أن تتعاون جميع الأطراف المعنيّة تعاوُناً وثيقاً مع الأمم المتحدة من أجل ضمان سلامة طاقم الأمم المتحدة».

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

قدّم أنان تقريره إلى مجلس الأمن. وقد أوصى فيه برفع عديد القوّة الدولية العاملة في جنوب لبنان من ٤٥٠٠ إلى ٧٩٣٥ جندياً، على أن يتمّ ذلك على مرحلتين، بحيث يرفع عديد الجنود إلى ٥٦٠٠ في المرحلة الأولى لمواكبة الانسحاب والتثبّت منه؛ ثم في مرحلةٍ لاحقة، إلى ٧٩٣٥ بعد إتمام الانسحاب.

وفي ما يتعلّق بمزارع شبعا، فقد أوصى أنان بالتعامل مع المنطقة، باعتبارها جزءاً من منطقة عمل القوّة التابعة للأمم المتحدة «الأندوف»، التي تراقب وقف النار بين سوريا وإسرائيل بموجب اتفاق فكّ الارتباط الموقّع في عام ١٩٧٤، طبقاً للقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨، وليس في نطاق عمل قوّة الأمم المتحدة في لبنان «اليونيفيل». وقد تضمّن تقرير أنان لهذه الناحية إشارة لافتة إلى أنّ الأمم المتحدة دقّقت في ٨١ خريطة، بينها ٢٥ خريطة صادرة عن الحكومتين اللبنانية والسورية، «وكلها تظهر مزارع شبعا داخل الأراضي السورية». وأردف القول: «لم يكن ممكناً لمجلس الأمن أن يضمّ إلى منطقة عمليات اليونيفيل بقعة تُشكّل جزءاً من منطقة عمليات الأندوف»... «ومهما يكن التفاهم الحالي بين لبنان وسوريا، فإنّ هذه المنطقة تقع في منطقة محتلة من إسرائيل منذ عام ١٩٦٧؛ وينطبق عليها، تالياً، قرار مجلس الأمن ٢٤٢». وقد تبنّى مجلس الأمن تقرير أنان، وكلّفه متابعة تنفيذ ما ورد فيه.

فجر الأربعاء في ٢٤/٥/٢٠٠٠، اكتمل تحرير الجنوب، بخروج آخر جندي إسرائيلي من لبنان. وانتهى ما يُسمّى جيش لبنان الجنوبي إلى التفكّك التام. وقدّر عدد العناصر المستسلمين إلى المقاومة والجيش بنحو ١٢٥٠ عنصراً. وتحرّرت عشرات القرى والبلدات في القطاعين الشرقي والغربي. وتواصل دفق العائدين إلى المناطق التي تمّ الجلاء عنها. وقد لجأ زهاء خمسة آلاف شخص من العناصر وأفراد عائلاتهم إلى معبر ببرانيت؛ وتركوا سياراتهم الخاصة في الجانب اللبناني، ودخلوا إسرائيل، في حين توجّه نحو ٢٥٠٠ آخرين من منطقة مرجعيون إلى بوابة المطلة، ودخلوا إسرائيل.

ووسط اندفاع قوافل العائدين إلى المناطق التي تحرّرت، كان التطوّر الأبرز تحرير نحو ١٥٠ معتقلاً لبنانياً من معتقل الخيام، نُقلوا ليلاً إلى بيروت، وبلغوها في ساعةٍ متقدّمة من الصباح؛ فأقيم لهم استقبال في مركز شورى حزب اللّه في حارة حريك.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

ووزّع مكتب إعلام الأمم المتحدة في بيروت نصّ تصريح الناطق الرسمي باسم أنان حول تطورات الموقف في الجنوب، وفيه أنّ أنان «يتابع عن كثب الأحداث الجارية في الجنوب اللبناني. وكان طوال النهار على اتصال مع الرئيس اللبناني إميل لحود، ورئيس الوزراء سليم الحص، ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهودا باراك...».

هكذا بزغ فجر عهد جديد، يوم تحرّر الجنوب من الاحتلال الإسرائيلي. وأعلن الخامس والعشرين من شهر أيار (مايو) عيداً للمقاومة والتحرير.

بادر رئيس الجمهورية، يوم التحرير في ٢٤/٥/٢٠٠٠، إلى القيام بجولة على المناطق المحررة، عابِراً بمحاذاة الشريط الشائك، على امتداد الحدود اللبنانية الإسرائيلية، وعلى مرأى من مستوطنات إسرائيلية مواجهة لعلما الشعب ورميش وعين إبل. وكانت للرئيس محطّات حرص خلالها على طمأنة الأهالي إلى عودتهم إلى كَنَف الدولة، داعياً النازحين منهم إلى العودة إلى لبنان.

ترأست في ذلك اليوم جلسة مجلس الوزراء الأسبوعية. وأدليت في مستهلها بكلمة قلت فيها من وحي المناسبة: «مِن نعم اللّه علينا أنّ لبنان تحرر من الاحتلال الإسرائيلي لأرضه، ونحن في موقع المسؤولية. ويأتي عرس التحرير، الذي يعيشه لبنان بأسره اليوم، مصداقاً للسياسة التي انتهجناها في الحكم، على رغم تحامل المتحاملين، وذلك إذ دعمنا المقاومة الباسلة دعماً واضحاً وصريحاً ومُخلصاً، على المستويات الوطنية والعربية والدولية؛ وإذ واكبنا حركة الصمود الرائع لدى شعبنا الأبيّ؛ وإذ نفّذنا سياسة دبلوماسية مجدية وفعّالة، بعيدة عن المظاهر المسرحية. وإذا كانت إسرائيل لم تجلُ عن مزارع شبعا بعد، فنحن لم نألُ جهداً في إثبات حقّنا في تلك البقعة العزيزة من أرض لبنان. كما أننا سنواصل الجهود على كل صعيد في المطالبة بها، حتى تعود إلى حضن الشرعية اللبنانية، علماً بأنّ الأمم المتحدة لم تنكر علينا حقّنا فيها (ولكنها لم تدخلها في نطاق منطقة عمليات قوات الأمم المتحدة في الجنوب، كونها دخلت في منطقة عمليات قوات الفصل الدولية في الجولان.) ونحن بالطبع سنتعاون إلى أبعد الحدود مع قوات الأمم المتحدة في

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

أداء المهام الموكلة إليها في المناطق المحررة، وذلك انسجاماً مع موقف لبنان الثابت منذ صدور القرار ٤٢٥ في عام ١٩٧٨. فنحن كنا ولا نزال نؤكّد تمسّكنا بالشرعية الدولية، وندعو إلى تنفيذ قراراتها. ولسنا اليوم في وارد الخروج عن هذا الخط».

اجتمعت، في ٢٠/٥/٢٠٠٠، والرئيس لحود إلى موفد الأمين العام للأمم المتحدة لارسن، علماً بأنّ مهمّته تبدأ بالتحقّق من الانسحاب الإسرائيلي الكامل. وهذا ما شرع به عبر فريقه المعاون من المستشارين العسكريين والضباط الدوليين. أما المرحلة الثانية، فهي نشر القوات الدولية في منطقة الانسحاب. ثم تليها المرحلة الثالثة بتسلّم السلطة اللبنانية مهماتها. وقد توجّه الفريق المرافق للارسن إلى الناقورة، بغية إجراء مسح للحدود وتحديد نقاط الانتشار وفقاً للحدود الدولية.

وفي ساعة متقدّمة ليلاً، أعلن لارسن أنّه تبلّغ من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء أنّ لبنان سيتبنّى القرار الذي سيصدر عن مجلس الأمن في شأن التثبّت من الانسحاب الإسرائيلي إلى ما وراء الحدود المُعترف بها دولياً، مع التأكيد على أنّ مزارع شبعا لبنانية.

وانعقدت اللجنة الوزارية المكلّفة معالجة الشؤون الحياتية والإنمائية لمنطقة الجنوب في النبطية، برئاسة وزير الداخلية ميشال المُرّ، الذي أعلن أنّ اللجنة أعدّت برنامجاً سريعاً لتأمين عودة الحياة الطبيعية إلى المنطقة المحررة. كما أعلن أنّ جميع مخافر قوى الأمن الداخلي عُزّزت بالعناصر اللازمة؛ وسيّرت المخافر دوريات في القرى.

وكان لنا لقاء مع لارسن في قصر بعبدا، شاركت فيه إلى جانب رئيس الجمهورية، في حضور الوفد اللبناني والوفد المرافق للموفد الدولي. فتناولنا معه جملة مواضيع، منها مطالبة لبنان بالإفراج عن ١٩ معتقلاً في السجون الإسرائيلية تسلّم لارسن لائحة بهم، وبتسليم تسع جثث لشهداء لبنانيين؛ فأكّد لارسن أنه تناول هذا الموضوع مع المسؤولين الإسرائيليين وسيتابعه. ومنها موضوع الحدود، فتبلّغ لارسن رفض لبنان نظرية «الحدود العملية»، إذ لا حدود عملية غير الحدود الدولية، عملاً بنص القرار ٤٢٥. ولفت الجانب اللبناني إلى أنّ ثمّة ١٧ موقعاً تخترق إسرائيل عندها الحدود الدولية؛ فتعهّد لارسن بالعمل على إزالة كل الاختراقات. وأشاد لارسن باستتباب الوضع الأمني في

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

المناطق المحررة. أما مزارع شبعا، فقد أصرّ لارسن على ضرورة وجود خريطة، مقرونة بموافقة لبنان وسوريا عليها، تُثبت حقّ لبنان في المزارع. وأثار الجانب اللبناني موضوع سكن ضباط القوّة الدولية وجنودها؛ فأكّد أنه من الطبيعي أن يكون مسكن هؤلاء على الأرض اللبنانية، وليس في إسرائيل. وأُثير أيضاً موضوع نزع الألغام في المناطق المحرّرة وضرورة استعجال العمل عليه بمساعدة دولية.

جولة أولى في المناطق المحررة

قمت بجولة في الجنوب المحرر، في ٢٥/٥/٢٠٠٠؛ فانطلقت من بيروت عند السابعة والنصف صباحاً، وبرفقتي ابنتي وداد وحفيدي سليم، والوزير عصام نعمان، ومدير عام قوى الأمن الداخلي اللواء عبد الكريم إبراهيم. وصلنا، حوالي التاسعة، إلى ما كان يُسمّى معبر بيت ياحون المُدمّر، ثم تابعنا طريقنا، ومررنا بما كان يُسمّى المركز ١٧ الذي كان مقراً للعميل عقل هاشم، الذي تمكنت المقاومة قبل بضعة أشهر من تصفيته.

توجّهنا أولاً إلى بنت جبيل حيث كانت حشود المواطنين الغفيرة في استقبالنا وسط الهتافات والزغاريد ونثر الأرز والورود. ودخلنا النادي الحسيني نشقّ طريقنا بصعوبة، حيث استقبلنا إمام البلدة الشيخ قاسم بعلبكي، الذي ألقى كلمة ترحيب عرض فيها مطالب البلدة. ورددت بكلمة عبّرت فيها عن فرحتي واعتزازي بذلك اليوم، الذي تحقّق فيه حلم لبنان بالتحرير. وأكّدت وجود الدولة إلى جانب شعب الجنوب في السرّاء والضرّاء، واستعدادها للقيام بما ينبغي على صعيد الإعمار والإنماء وترسيخ الأمن. وقلت: «أذكر أنّ إحدى الصحف الكبرى في أميركا نقلت في عام ١٩٨٤ كلاماً لأحد الضباط الكبار في الجيش الإسرائيلي يقول: «كان همّنا الأول أن نخرج الجيش الإسرائيلي من لبنان، وهمّنا الثاني هو كيف نخرج لبنان من الجيش الإسرائيلي»، وذلك في إشارة إلى أنّ لبنان أمسى هاجساً أو كابوساً للجندي الإسرائيلي.

تابعنا السير؛ فمررنا في عيترون وميس الجبل، حيث أوقفنا حشد من المواطنين

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

مُرحّبين بنا؛ فترجّلت من السيارة، فلفتني الأهالي إلى المستعمرات الإسرائيلية المتاخمة للحدود اللبنانية الفلسطينية، وسرنا في محاذاة الشريط الشائك. فخاطبت الجمهور مُعرباً عن اعتزازي بأنّ الحقّ عاد إلى نصابه.

ثم وصلنا إلى ما كان يُسمّى بوابة فاطمة والجدار الطيّب؛ فترجّلت وسط حشد من الناس يتقدّمهم النائب نزيه منصور. وهُنا لم يتمالك حفيدي سليم نفسه، فرشق حجراً في اتّجاه فلسطين المحتلة.

تابعنا طريقنا؛ فوصلنا إلى بلدة برج الملوك، حيث استقبلنا كاهن البلدة ورئيس الصندوق المركزي للمهجرين شادي مسعد، وسط ما يشبه التظاهرة. وفي الكنيسة، ألقى مواطن كلمة طالب فيها بعودة الذين هجروا البلدة بفعل التحرير. فرددت بكلمة قلت فيها: «مبروك لكم جميعاً عرس التحرير هذا. ونحن نحيّي صمودكم ونحيّي نضالكم. فرحتكم اليوم هي فرحتنا. هذا يومٌ عظيم في تاريخ لبنان، وهو يومكم. أنتم أبطال لبنان. وما وجودي بينكم اليوم إلا لتأكيد اهتمام الحكومة بالمناطق المحررة».

ثم توجهنا إلى بلدة القليعة، حيث استقبلنا كاهن الرعية منصور حكيم وحشد كبير من المواطنين، وسط الزغاريد والهتافات. وفي الكنيسة، تحدث الأب حكيم مرحّباً، ولافتاً إلى العدد الكبير من أبناء البلدة الذين غادروها مع التحرير. ورددت بكلمة شكر عبّرت فيها عن الاعتزاز بصمود الأهالي والفرحة بالتحرير، مؤكّداً تصميم الدولة على البقاء إلى جانبهم.

وصلنا، بعد ذلك، إلى مرجعيون، فجديدة مرجعيون، حيث توجّهت إلى مطرانية الروم الأرثوذكس، فاستقبلني حشد غفير من المواطنين. والتقيت المطران الياس الكفوري الذي ألقى كلمة ترحيبية، مُعبّراً عن فرح الناس بعودة الشرعية إليهم، ومُقدّراً ما قامت به الدولة للوصول إلى النصر. فرددت بكلمة مباركاً للأهالي عرس التحرير، ومؤكّداً وقوف الدولة بجانبهم، في مرحلة التحرير، لمباشرة عملية الإعمار والإنماء.

أخيراً، انتقلنا إلى الخيام، حيث استقبلنا حشد كثيف جداً من المواطنين على مدخل البلدة في تظاهرة عارمة؛ فعلت الزغاريد والأناشيد الوطنية. ترجّلت من السيارة على

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

مدخل البلدة، وتقدّمت وصحبي، سيراً على الأقدام، مسافة طويلة، نشقّ طريقنا بين الناس شقّاً. وتوجّهنا إلى النادي الحسيني، حيث استقبلنا حشدٌ من رجال الدين والمواطنين. وألقى النائب علي حسن خليل كلمة ترحيبية؛ ثم ألقى إمام البلدة عبد الإله عبد اللّه كلمة مرحّباً بِنا بحرارة، ومُطالباً بالاهتمام بالبلدة وأهلها. ورددت بكلمة شاكراً الحفاوة البالغة التي لقيناها في بلدة الصمود والعنفوان، وحيّيت شعب الجنوب الصامد المناضل، ووجّهت تحيّة خاصة للمقاومة الباسلة. وأكّدت أنّ أجهزة الدولة ستكون كلّها مستنفرة لخدمة هذا الشعب الطيّب. وباركت لهم ذلك اليوم العظيم، يوم التحرير.

ثم انتقلنا، سيراً على الأقدام، إلى معتقل الخيام. وكانت طريقنا إليه تغصّ بحشود المواطنين؛ فتقدّمنا ببطء شديد وسط نثر الأرز والورود. جلنا على أقسام السجن المشؤوم، وعاينّا غرف المعتقل الصغيرة جداً، واستمعنا إلى شرح مُفصّل عن كيفيّة تعذيب المعتقلين إبّان الاحتلال. فألقيت كلمة في الجماهير قلت فيها: «إنني لا أستطيع أن أصف شعوري وأنا أقف في المكان الذي كان يُعذَّب فيه الأبطال. هذا المكان المشؤوم سيكون مزاراً للأوفياء، وسيبقى رمزاً للتضحية وروح الفداء. بورك بجميع الذين كانوا في هذا السجن، وبورك لهم حرّيتهم المتجدّدة...» وتوقّفنا لالتقاط الصور أمام الزنزانة التي كانت سُهى بشارة مُحتجزة فيها.

كان يوماً مشهوداً. بنهاية تلك الجولة، لم يستطع حفيدي سليم، من فرط تأثّره وانفعاله بما شاهد ولمس وسمع، إلا أن يهمس في أُذني قائلاً: «هذا يومٌ لن أنساه ما حييت». ولا أخفي أنني كنت أحياناً، خلال تلك الجولة، أحسّ بالرعشة أمام حرارة الترحيب الذي لقيناه والحفاوة الغامرة التي قوبلنا بها. وأحياناً، كنت أشعر بغصّة الانفعال في حلقي، وبدمع الفرح يغشى بصري.

ولا بُدّ من كلمة حقّ تُقال. لعل أروع ما أسفر عنه جلاء الاحتلال عن أرض لبنان أنّه لم يستتبع انفجار فتنة بين الناس، كان كثيرون في الخارج يُراهنون عليها، وكثيرون في الداخل يتخوّفون منها. والفضل في ذلك يعود بلا ريب إلى وعي الشعب، وتنبّه قيادة المقاومة. وقد وصف قائد المقاومة السيد حسن نصر اللّه هذه الظاهرة، أمام حشدٍ في

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

بنت جبيل في ٢٦/٥/٢٠٠٠ قدّر بأكثر من مئة ألف مواطن، بالقول: «إنّ اللبنانيين أثبتوا أنّهم شعبٌ لائق بالنصر. لقد أثبتّم وأثبتت المقاومة، بالانسجام مع الدولة اللبنانية، أنّ شعب لبنان ومقاومته جديرون بالنصر».

جولة ثانية في المناطق المحررة

قمت، في ٢٨/٥/٢٠٠٠، بجولة في حاصبياً والعرقوب؛ وتوغّلت حتى حدود مزارع شبعا، وسرت بمحاذاة الشريط الشائك. وقد رافقني في جولتي ابنتي وداد وحفيدي سليم، والوزيران أنور الخليل وعصام نعمان والنائب أحمد سويد.

سلكنا طريق البقاع الغربي، ووصلنا إلى حاصبيا من معبر زمريا الذي كان بوابة عبور إبّان الاحتلال الإسرائيلي. وكان في استقبالي حشدٌ غفير من المشايخ والمواطنين، على وقع رقصة الدبكة والزغاريد. فألقيت في الجمهور كلمة، أكّدت فيها عودة الدولة بقوة وفعالية إلى المناطق المحررة. وقلت إن إسرائيل لم تخرج من لبنان، وإنما أُخرِجَت منه عنوةً. ثم توجهنا إلى زغلة ،حيث منزل الوزير أنور الخليل الذي كان يستخدمه الاحتلال ثكنة عسكرية له ولميليشياته، وقد أُحرق المنزل برمّته. ثم توجّهنا إلى عين قنيا، حيث أقيم لنا استقبال حاشد على مدخل البلدة. ثم انتقلنا إلى البياضة، فالخلوات التي أقيم لنا فيها إستقبال حاشد من المشايخ والمواطنين. وألقى أحد المشايخ كلمة دعا فيها الدولة إلى أن تأتي لحفظ الأمن قبل الإنماء والإعمار.

تابعنا طريقنا إلى بلدة شبعا، حيث أقيم لنا استقبال شعبي حاشد شارك فيه مخاتير البلدة وفعالياتها. ورفعت لافتات الترحيب والفرحة بالتحرير. ونثر الأرزّ والورود بغزارة. وأقيم احتفال في ساحة البلدة. فألقى يحيى علي، مدير المدرسة الرسمية الذي كانت قوات الاحتلال قد أبعدته عن بلدته، كلمة رحّب فيها بنا؛ وتحدث بحقّ لبنان في مزارع شبعا، ودعا الدولة إلى تكثيف حضورها في المنطقة. وألقيت بدوري كلمة حييت فيها صمود الأهالي ونضالهم؛ وباركت لهم الانتصار المُبين على عدوٍ غاشم كان يُقال أنّه قوّة لا تُقهر. وقلت: «بوركت عودتكم إلى الدولة، وعودة الدولة إليكم. فالدولة عائدة إليكم بكل قوّة

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

وفعالية... أما مزارع شبعا، فهي أرض عربية لبنانية لا شبهة في ذلك. وإننا لن نألو جهداً في إثبات حقّنا في مزارع شبعا؛ فأهلها لبنانيون وأرضها لبنانية... ونحن سنواصل العمل بكل الوسائل المُتاحة من أجل استعادة سيادتنا على هذه المزارع...». وتعاقب على الكلام عدد من الأهالي.

وعند وقوفنا أمام مزارع شبعا، قلت رداً على سؤال عن شعوري: «إنّه شعورٌ مِلؤهُ الفرح. والجميع مُبتهجون بعودة الدولة إليهم، وبعودتهم إلى حضن الدولة. وهذه أيام تاريخية نعيشها، نرجو أن تكون منطلقاً لمستقبلٍ أفضل. أما المزارع، فلن نتخلّى عنها في حالٍ من الأحوال».

وتوقّف موكبنا، في طريق العودة من شبعا، في بلدات كفر شوبا وكفر حمام وراشيا الفخار والفريديس والهبارية وكوكبا. وكان لنا فيها جميعاً استقبال حاشد وحفاوة بالغة، تخللها إطلاق الزغاريد والهتافات ونثر الأرزّ والورود. وكانت لي كلمة في المناسبة عند كل وقفة.

مع لارسن والخط الأزرق

عقدنا، الرئيس لحود وأنا، اجتماعاً مع موفد الأمم المتحدة تيري رود لارسن، في ١/٦/٢٠٠٠ في القصر الجمهوري، في حضور الوفد اللبناني الذي يضم السفير حمدان واللواء جميل السيد والسفير محمصاني، والوفد المرافق للارسن. فتركّز النقاش على نقاط الخلاف حول خط الانسحاب، المسمى الخط الأزرق، إذ اعتبر الجانب اللبناني أن ثمة نتوءات في الخط المقترح داخل الأرض اللبنانية. فتم التفاهم على أن يقوم الخبراء التقنيون من الجانبين بجولات استطلاعية، في طائرة مروحية، فوق بعض المواقع الحدودية للتحقق من الأمر، على أن يستأنف اجتماعنا في اليوم التالي.

ومساء اليوم التالي، استأنفنا الاجتماع مع لارسن وفريق عمله؛ فتبيّن أن ما يعتبره الجانب اللبناني خروقاً إسرائيلية للحدود الدولية على الخط الأزرق المقترح، انخفض عددها من ١٧ إلى ثلاثة، وهي جوار رميش وجوار مسكافعام وبلدة الغجر. وقد أكّد

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

الجانب اللبناني أنه، في حال عدم إزالة هذه الخروق، فإن لبنان سيتحفّظ على ما يسمى الخط الأزرق وانطباقه مع مضمون القرار ٤٢٥. فوعد لارسن ببحث الموضوع مع الجانب الإسرائيلي.

وأثار لبنان ما يحكى عن سرقة إسرائيل مياه الحاصباني، وطلب من الفريق الدولي التحقق من ذلك.

في غضون ذلك، كررت فرنسا، بلسان وزير خارجيتها أوبير فيدرين، مطالبتها لبنان بنشر الجيش اللبناني في المنطقة الحدودية، ملوّحة إلى أن مساهمة فرنسا في القوة الدولية ستكون مشروطة بتحقيق هذه الخطوة، باعتبارها حيوية في ضمان أمن قوة الأمم المتحدة. فكان موقفنا أن من حق الأمم المتحدة أن تطالبنا بضمان استتباب الأمن في الجنوب. أما كيف يتم ذلك، فأمر يتعلّق بالحكومة اللبنانية. وأشرنا إلى أن لبنان يعتزم إنشاء قوة خاصّة من ألف عنصر يشارك الجيش اللبناني بنصف هذا العدد وقوى الأمن الداخلي بالنصف الآخر. وقد ارتفعت أيضاً أصوات داخل لبنان تطالب بإرسال الجيش إلى الجنوب، ومن هؤلاء غبطة البطريرك الماروني نصر الله صفير.

وفي ٥/٦/٢٠٠٠، شدّد وزير الخارجية الفرنسي فيدرين على أن بلاده «لا تتردد أبداً» في تعزيز قواتها ضمن القوة الدولية في الجنوب، بل «تريد تعهّداً واضحاً وصريحاً من السوريين واللبنانيين والإسرائيليين بالتزامهم الاستقرار في جنوب لبنان في المستقبل».

مساء الخامس من حزيران (يونيو) أصدر مركز إعلام الأمم المتحدة في بيروت بياناً للارسن، أعلن فيه: «أن الأمم المتحدة أكملت التحديد النهائي للخط الذي ستعتمده الأمم المتحدة للتأكد من الانسحاب الإسرائيلي من لبنان». وقال «لقد أنهينا مشاوراتنا في هذا الشأن، وأعلمت الحكومتين الإسرائيلية واللبنانية بذلك. وستكمل الأمم المتحدة... مهمة وضع علامات على الأجزاء المعنية من خط الانسحاب ميدانياً. عندها، يمكن أن تبدأ العملية النهائية للتأكد مما إذا كان انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان مطابقاً للقرار ٤٢٥...».

وبعد ظهر ٦/٦/٢٠٠٠، عقدنا اجتماعاً في القصر الجمهوري مع لارسن وفريق

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

عمله. وناقشنا موضوع النتوءات الثلاثة التي لا يتطابق عندها الخط الأزرق المقترح مع الحدود الدولية. فبقي الخلاف قائماً حول هذه النقاط الثلاث. وأبلغ الجانب اللبناني إلى لارسن تحفظه على هذه النتيجة.

وفي ٧/٦/٢٠٠٠، غادر لارسن بيروت معلناً أنه راضٍ عن نتائج محادثاته مع الحكومة اللبنانية، ونافياً وجود سوء تفاهم بينه وبين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء.

استقبلت، صباح ذلك اليوم، مجلس نقابة المحررين، وعلى رأسه النقيب ملحم كرم؛ فاغتنمت المناسبة لأطلق جملة مواقف؛ فأعلنت أن لبنان «ملتزم التعاون الكلي مع الأمم المتحدة في الجنوب، ولن يقوم بأي عمل يتعارض مع مهمتها». واستبعدت سحب القوة الدولية من الجنوب، خلافاً لما يشاع. واعتبرت «أن ربط المساعدات الدولية للبنان بنشر الجيش في الجنوب هو أمر غير منصف»، مؤكداً أن «الدولة حرّكت كل مؤسساتها في اتجاه المناطق المحررة». ورفضت سؤالاً وُجّه إليّ عن سلاح المقاومة، قائلاً: «إن هذا الموضوع سابق لأوانه، وأن لا مشكلة لدينا معه إطلاقاً». ووجّهت نداء، إلى الذين غادروا لبنان بنتيجة التحرير، العودة إلى لبنان وتسليم أنفسهم إلى الدولة».

وجّه رئيس الجمهورية العماد إميل لحود مذكّرة جديدة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ١١/٦/٢٠٠٠؛ وسلّمها إلى أمين عام الخارجية زهير حمدان، ليرسلها إلى الأمين العام من طريق مندوب لبنان لدى الأمم المتحدة. وفيها يعترض لبنان على خط الانسحاب، أو الخط العملي الذي رسمته المنظمة الدولية من أجل التثبّت من الانسحاب الإسرائيلي من لبنان. والمذكرة هي لتأكيد تمسّك لبنان بحقه في الحدود الدولية، ورفض ما حاول لارسن تكريسه في مفهوم خط الانسحاب. فلا يجوز أن يفترق مفهوم خط الانسحاب عن مفهوم الحدود المعترف بها دولياً، التي نص عليها القرار ٤٢٥ صراحة.

عندما تبلّغت الخبر، شعرت بالاستياء الشديد، لأن الرئيس عاد فوجّه مذكّرة إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة من دون علمي، ومن دون التشاور معي. ومع أنني موافق على كل كلمة فيها، فإنني اعتبرت أن في تجاوزي مخالفة للأصول، وتجاوزاً على صلاحياتي، باعتباري رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية. وكانت المذكّرة الرئاسية الأولى قد أثارت

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

إشكالاً مماثلاً، فاتفقت مع الرئيس أن تكون اجتماعاتنا مع موفد الأمم المتحدة مشتركة حرصاً على وحدة موقف الحكم. وقد ساءني جداً أن يكون أمين عام الخارجية، وهو تابع لي مباشرة، قد أحال المذكرة من دون إشعاري بذلك. وفي أول لقاء لي مع الرئيس، عاتبته على ما فعل؛ فاعتذر قائلاً إنه افترض أن زهير حمدان سيعرض المذكرة عليّ قبل إرسالها. وقد قررت عدم التعاطي مع أمين عام الخارجية، ولكنه مالبث أن جاءني معتذراً عن هفوته، فطويت صفحة المسألة.

عقد مجلس الوزراء، في ١٥/٦/٢٠٠٠، اجتماعه الأسبوعي؛ فأقرّ رسمياً إنشاء قوة أمنية مشتركة لحفظ الأمن الداخلي في الجنوب، تتألف من ألف عنصر نصفهم من الجيش ونصفهم الآخر من قوى الأمن الداخلي، على أن ترتبط بوزارة الداخلية، وعلى أن يكون مقرها الأساسي في ثكنة مرجعيون، ويكون لها غرفة عمليات فرعية في بنت جبيل، ولها أن تُسيّر دوريات في أرجاء المنطقة.

عقد أمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان، في ١٦/٦/٢٠٠٠، مؤتمراً صحافياً في نيويورك، قال فيه: «يسعدني أن أعلمكم بأن قوات الأمم المتحدة في لبنان نقلت إليّ اليوم تقريراً بأن إسرائيل قد انسحبت من لبنان تماماً، طبقاً لقرار مجلس الأمن ٤٢٥. وقد قمت بنقل هذا النبأ إلى مجلس الأمن...».

وتعليقاً على هذا البيان، أدليت مساءً بتصريح، قلت فيه: «نحن على أحر من الجمر لإعلان انسحاب إسرائيل الكامل إلى ما وراء الحدود الدولية كي يتسنى للقوة الدولية مباشرة المرحلة الثانية من مهمتها، وهي الانتشار في المناطق المحررة. ولكن الواقع، للأسف الشديد، أن إسرائيل لم تنسحب بعد من كل الأراضي اللبنانية. وقد تبين، للفريق اللبناني المتعاون مع الفريق الدولي في عمليات التدقيق لنقاط الحدود، أنه لا تزال هناك مراكز عسكرية إسرائيلية عدة داخل الحدود اللبنانية، ولا تزال بقع عدّة من الأرض اللبنانية تحت السيطرة الإسرائيلية في عمليات قضم سافرة. ولا أعتقد أن الأمانة العامة للأمم المتحدة يمكن أن تعلن إتمام عملية الانسحاب وفق القرار ٤٢٥، إذا ما اطّلعت على هذه النتائج.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

وقد لعب العميد أمين حطيط، وهو ضابط في الجيش اللبناني خبير في الخرائط، دوراً أساسياً في كشف هذه الخروق.

بعد ١٦ ساعة من المشاورات وتهديد الأمين العام كوفي أنان بإلغاء زيارته المرتقبة لبنان، أعلن مجلس الأمن الدولي موافقته على تأكيد أنان انسحاب إسرائيل من الجنوب وفقاً للقرار ٤٢٥. ولكنه، من جهة ثانية، أبدى قلقاً شديداً من أنباء الانتهاكات للخط الأزرق من دون أن يسمّي إسرائيل.

زار أمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان لبنان في ١٩/٦/٢٠٠٠، قادماً من إيران، بعد إسرائيل. وقد اجتمعت والرئيس لحود بأنان في قصر بعبدا. وأدليت، إثر الاجتماع، بتصريح عكست فيه «أجواء إيجابية للغاية»، مشيراً إلى تجاوز التباين في وجهات النظر، وخصوصاً حين أبلغ الجانب اللبناني أنان أن ١٢ نقطة خرق يعترض عليها لبنان، هي نقاط يتجاوز فيها الإسرائيليون الخط الذي رسمته الأمم المتحدة. وأجاب أنان أن هذه النقاط يعالجها مجلس الأمن. أما النقاط الثلاث الأخرى التي يفترق عندها الخط الأزرق عن الحدود الدولية في المنظور اللبناني، فتبقى موضع خلاف بين لبنان والأمم المتحدة: «علماً أن لبنان لم يشأ أن يجعل منها مشكلة من شأنها أن تعرقل عمل الأمم المتحدة في تنفيذ القرار ٤٢٥، لكنه لم يتخلَّ ولن يتخلى عنها». وعبّرتُ عن ارتياحي إلى التبدل الذي طرأ على لهجة مجلس الأمن، معرباً عن الامتنان للموقف الروسي. فلبنان بدا في الأيام الأخيرة كأنه يواجه العالم أجمع دفاعاً عن حقه؛ ولكن لم يجد إلى جانبه في مجلس الأمن سوى المندوب الروسي.

وفي لقائنا أنان، أبلغناه أن لبنان يرى تناقضاً في البيان الرئاسي الذي صدر عن مجلس الأمن، وخصوصاً لجهة الإشارة إلى الخروق الإسرائيلية على الحدود الدولية، في الوقت الذي يشير فيه إلى أن إسرائيل قد نفّذت الانسحاب وفقاً للقرار ٤٢٥».

وقال أنان في مؤتمر صحافي إن الإسرائيليين انسحبوا بالفعل، ولكنّ هناك خروقاً. وهذا ما يحصل في حالات مماثلة. وخلال وجوده في بيروت، قام أنان بزيارة أمين عام

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

حزب الله السيد حسن نصر الله، في مبادرة معبّرة عن الشرعية الدولية التي اكتسبتها المقاومة في لبنان.

غادر أنان إلى القدس المحتلة، والتقى باراك. وكنت في وداعه في مطار بيروت الدولي، تعبيراً عن تقديرنا للدور الذي كان يقوم به. وأُعلن أن الأمين العام للأمم المتحدة حقق نجاحاً ملموساً، إذ انتزع من رئيس وزراء إسرائيل إيهودا باراك وعداً بتسوية الانتهاكات الإسرائيلية للحدود اللبنانية خلال ٣٦ ساعة. وتعزّز الأمل بوفاء إسرائيل بهذا الوعد من خلال وقائع ميدانية لمسها فريق الضباط اللبنانيين، برئاسة العميد أمين حطيط خلال عملية التحقيق، إذ تبيّن أن بعض الانتهاكات قد أزيلت. ولكن إسرائيل لم تلبث أن عادت إلى سياسة التلكّؤ والمراوغة؛ فلم تصحح جميع الخروق، لا بل أن عمليات التحقق كشفت بعد أيام نشوء خروق جديدة. وفي ٢/٧/٢٠٠٠، اتصل كوفي أنان بالرئيس لحود، وأبلغه أنه سيوفد تيري لارسن مجدداً إلى المنطقة، لتسريع عملية المعالجة للانتهاكات القائمة.

عقد مجلس الأمن، في ٣/٧/٢٠٠٠، جلسة مشاورات خصّصت للبحث في تطور عملية التثبت من انسحاب إسرائيل إلى ما وراء الخط الأزرق، وذلك في حضور خبير الخرائط بنتر. ووزّع في الجلسة تقرير لقوة الأمم المتحدة في جنوب لبنان، سجّل ١٢ خرقاً إسرائيلياً داخل الأراضي اللبنانية. وقد قضى التقرير بأنه «يتوجّب على إسرائيل أن تعدّل امتداد الشريط كي يتطابق مع خط الانسحاب الذي رسمته الأمم المتحدة». ولكن لم يصدر عن الجلسة بيان يدين الانتهاكات الإسرائيلية.

كان لقاؤنا مع لارسن، في ٧/٧/٢٠٠٠، في منتهى الإيجابية، إذ أكد أن لا خط أزرق آخر سوى الخط الذي رُسم في ٦/٦/٢٠٠٠. وهذا الخط لا يمكن تعديله أو الرجوع عنه، وأن ثمة اعتراضات على هذا الخط من الجانبين اللبناني والإسرائيلي، وأن الأمم المتحدة تتعهد العمل على وضع حد للانتهاكات الإسرائيلية في أسرع ما يمكن.

التقينا لارسن مجدداً في ١٤/٧/٢٠٠٠؛ فنقل إلينا تعهّد إسرائيل بإزالة جميع

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

الخروق للخط الأزرق؛ وأكد أن بعض الخروق قد تمت إزالتها فعلاً. وكتب المندوب الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة إلى كوفي أنان يقول: «نريد أن نؤكد التزام إسرائيل تصحيح ما تعتبره الأمم المتحدة خروقاً مادية لخط الانسحاب في جنوب لبنان»، مضيفاً أن الحكومة الإسرائيلية «تعتبر أنه لن يعود هناك أي سبب (بعد ذلك) يؤخّر التطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن ٤٢٥، ومن ضمنه نشر قوة الأمم المتحدة في جنوب لبنان».

التقيت والرئيس لحود تيري رود لارسن مجدّداً، في ٢٤/٧/٢٠٠٠، في حضور الوفدين اللبناني والدولي. وعلى الأثر، أعلن موفد الأمم المتحدة إزالة كل الانتهاكات الإسرائيلية للخط الأزرق، الأمر الذي يفتح الباب أمام قوات الأمم المتحدة للانتشار في المناطق الجنوبية المحرّرة. وهكذا تكون الجهود، التي بذلت مع الأمم المتحدة، منذ إعلان إسرائيل انسحابها من الشريط الحدودي، والتي استغرقت شهرين تماماً، قد أمنّت انسحاب إسرائيل إلى ما وراء الخط الأزرق؛ فانتهت أخيراً ملحمة المراوغة والمماطلة والمناورة الإسرائيلية في تنفيذ القرار ٤٢٥. وتقديراً للجهد الذي بذله موفد الأمم المتحدة في هذا السبيل، أقمت في المناسبة، مساءً، مأدبة عشاء في فندق البريستول، تكريماً له في حضور أعضاء الوفدين اللبناني والدولي.

وقد بدأت قوات الأمم المتحدة عملية إعادة الانتشار صباح ٢٨/٧/٢٠٠٠. وعشية بدء الانتشار، اجتمع مجلس الأمن، واتخذ قراراً، بالإجماع، بالتمديد للقوات الدولية في جنوب لبنان لمدة ستة أشهر تنتهي في ٣١/١/٢٠٠١. ودعا القرار الحكومة اللبنانية إلى العمل في أسرع ما يمكن على نشر قواتها المسلحة في الجنوب؛ وكان ثمة اتجاه في مجلس الأمن لدعوة لبنان إلى نشر جيشه في الجنوب، فخضنا معركة دبلوماسية أصررنا فيها على أن تكون الدعوة لنشر لبنان قواته المسلّحة، باعتبار أن لبنان هو الذي يقرّر هوية القوة التي يريد نشرها. وقد كان لنا في النتيجة ما نشاء.

وقد أعلن قرار الانتشار رسمياً، بعد اجتماعي والرئيس إميل لحود بعد ظهر ١/٨/٢٠٠٠.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

ومع انتشار قوات الأمم المتحدة، انتشرت القوة الأمنية المشتركة، والمؤلّفة من ألف عنصر، نصفهم من الجيش ونصفهم الآخر من قوى الأمن الداخلي؛ فاتخذت لها مقراً في مرجعيون، وغرفة عمليات فرعية في بنت جبيل. وشرعت في تسيير دوريات في المنطقة المحررة.

ABU ABDO ALBAGL

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

الانتخابات النيابية

القانون

قانون الانتخاب كان سيّئاً. إنني أُسلّم بذلك من دون جدال. وقد طرحت بديلاً للصيغة التي اعتمدت في القانون، عندما كان المشروع قيد الإعداد؛ ولكن من دون طائل. واعترضت على مشروع القانون في مجلس الوزراء عند مناقشته؛ ولكن قوّة خفيّة جعلت مجلس الوزراء يُجمِع على إقراره من دوني، فسجلتُ اعتراضي عليه. كنت أتمنّى أن تُدخل على المشروع تعديلات جذرية عند مناقشته في لجنة الإدارة والعدل في مجلس النواب؛ ولكنّه مرّ باللجنة بسهولة لافتة. كان يمكن لمجلس النواب، في هيئته العامة، أن يرفض المشروع، فيرده إلى الحكومة، أو في أضعف الإيمان أن يُجري تعديلات عليه؛ ولكن مجلس النواب صدّق القانون في جلسة اشتراعية عامة عقدت في ١٩٩٩/١٢/٢٢، بغالبية ٨١ صوتاً، فيما عارضه ١٧ نائباً، وامتنع أربعة من النواب عن التصويت على المشروع. مع ذلك، فقد حمّلتني المعارضة وحدي، خصوصاً بلسان الرئيس رفيق الحريري، مسؤولية هذا القانون السيّئ.

صدّق مجلس الوزراء مشروع قانون الانتخابات النيابية في جلسة عقدت، بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٩، برئاسة الرئيس إميل لحود. وكانت لي في تلك الجلسة أكثر من مداخلة، اعترضت فيها على تقسيم العاصمة بيروت دوائر انتخابية، وكذلك سائر المحافظات. وقد جاء في محضر الجلسة أنّ الرئيس لحود قال إنّ: «مشروع التقسيم الانتخابي هو أحسن الممكن». وقد وافق جميع الوزراء، ما عداي، على المشروع، وكانوا جميعاً حاضرين من دون استثناء. وقد جاء في المحضر، على لسان رئيس الجمهورية، أنّ «دولة الرئيس

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

(الحص) أخبرني أنّه غير موافق على هذا التقسيم، إن لجهة تقسيم بيروت، أو تقسيم باقي المحافظات، وأبدى تحفّظه». وجاء، في خاتمة محضر المناقشة للمشروع: «تحفّظ دولة الرئيس (الحص) على التقسيم الانتخابي، معتبراً أنّه يجب أن يكون على أساس المحافظات في كل لبنان». وقد أعلن وزير الإعلام أنور الخليل موقفي هذا في المعلومات الرسمية المُذاعة عقب الجلسة.

وقد جنّد الرئيس رفيق الحريري وسائل الإعلام التابعة له، والمحسوبة عليه، لتحميلي مسؤولية تقسيم العاصمة بيروت انتخابياً. واستغلّ هذه المقولة في حملاته الانتخابية فيما بعد، متجاهلاً أن موقفي كان معارضاً للمشروع داخل الحكم وفي مجلس الوزراء. وتحدّاني غير مرّة أن لا أوقّع على مرسوم إحالة المشروع على مجلس النواب. فبيّنت أن ذلك لم يكن بإمكاني دستورياً، بعد أن صدر قرار من مجلس الوزراء بالموافقة على المشروع. فبات عليّ إمّا التوقيع على المرسوم والتزام جانب التضامن الحكومي، أو أن أستقيل، إذ لا يُعقل أن تمثل الحكومة أمام مجلس النواب إلا متضامنة. فالدستور ينص على أن مجلس الوزراء يتّخذ قراراته بالأكثرية العادية؛ أما بالنسبة للمواضيع الأساسية، فبأكثرية الثلثين. ولا ينص على أنّ قرار مجلس الوزراء لا يغدو قراراً إلا إذا وافق عليه رئيس مجلس الوزراء. وما كانت الاستقالة واردة عملياً في ظل الظروف التي كانت سائدة، وسط تواتر الأنباء عن الإعداد لاستئناف المحادثات السورية الإسرائيلية، وقد استؤنفت فعلاً بلقاء بين وزير خارجية سوريا فاروق الشرع ورئيس وزراء إسرائيل إيهودا باراك، برعاية مباشرة من الرئيس الأميركي بيل كلنتون. وكان من المفروض، لو نجحت محادثات الشرع باراك، أن تستأنف المحادثات قريباً على المسار اللبناني.

وكان ذلك أيضاً وسط تواتر الأنباء عن الاستعدادات الإسرائيلية المتسارعة للانسحاب من لبنان من طرفٍ واحد. في مثل تلك الأجواء، لو تخلّيت عن المسؤولية لاعتُبرت خطوتي ضرباً من الخفّة والرعونة. ثم إنّ لجنة الإدارة والعدل، ومن ثم الهيئة العامة لمجلس النواب، كان يمكن أن تقفا من المشروع موقفاً مغايراً، فيما لو وجدتاه خاطئاً، فلماذا أستبق موقفهما؟ إنّ توقيعي على مرسوم الإحالة على مجلس النواب كان،

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

والحال هذه، تعبيراً عن التزامي الدستور من جهة، واحترامي قواعد اللعبة الديمقراطية من جهة ثانية، وتجاوبي مع ضرورات أملتها ظروف المرحلة من جهة ثالثة.

ثم إنّ الرئيس رفيق الحريري، الذي حمّلني وحدي وزر القانون فدفعت الثمن في الانتخابات النيابية، ماذا فعل ليعدّل هذا المشروع، أو ليحول دون صدوره؟ قليلون هم الذين يعرفون، أولاً، أنّ الرئيس الحريري، خلال مرحلة إعداد المشروع، أجرى اتصالاً مع المرجعية السورية في لبنان، لا ليلغي صيغة تقسيم العاصمة بيروت انتخابياً، بل ليضمن أنّ منطقة الصيفي ستلحق بالدائرة الأولى من بيروت وليس بالدائرة الثانية، وكان له ما أراد. فقد كان اعتراضه على ناحية تفصيلية من مشروع تقسيم العاصمة، وليس على مبدأ تقسيمها. ثانياً، كان الرئيس الحريري مؤيّداً لتقسيم محافظة جبل لبنان على ما كان يهوى وليد جنبلاط ويريد، علماً بأنّ تقسيم الجبل كان هو المنطلق لتقسيم سائر المحافظات، بما فيها بيروت، بدعوى المساواة بين المناطق. فالموافقة على تقسيم الجبل انتخابياً كان من شأنه تعزيز الرأي القائل بتقسيم سائر المناطق، بما فيها بيروت. ثالثاً، من المعروف أن اللجان النيابية هي المطابخ الحقيقية للمشاريع التي تعرض على الهيئة العامة لمجلس النواب، التي كثيراً ما توافق على الصيغ التي تعتمدها اللجان النيابية المختصة لمشاريع القوانين. وقد اجتمعت لجنة الإدارة والعدل، في ١٦/١٢/١٩٩٩، للنظر في مشروع قانون الانتخاب المحال من الحكومة. وقد حضر الجلسة ٥٦ نائباً، فكانت أشبه بالهيئة العامة المصغّرة، وكان بين الحاضرين الرئيس رفيق الحريري. فكانت له فرصة للمطالبة بتعديل المشروع. لكن كانت للرئيس الحريري مداخلتان، لم يعترض في أيّ منهما على تقسيم بيروت. كانت المداخلة الأولى تعقيباً على ما أدلى به الرئيس حسين الحسيني من أن المشروع يقسّم لبنان ١٤ دائرة انتخابية، فيما يقول إتفاق الطائف بخمس محافظات؛ فقال الرئيس الحريري إنّ إتجاه الأكثرية في الطائف كان نحو الأخذ بتسع أو اثنتي عشرة محافظة، وليس خمس محافظات، إلا أنّ ذلك لم يُقرّ في مؤتمر الطائف في حينه، وترك الأمر ليُبتّ عند وضع قانون الانتخابات. والمداخلة الثانية طلب الرئيس الحريري فيها شطب عبارة «محلّ الولادة» للناخب في المادة ١٣ من المشروع، لأنّ ذلك سيحول دون

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

اقتراع عدد كبير من الناخبين، كون محل ولادتهم غير محدد. ولم يؤخذ بهذا الاقتراح بسبب اعتراض الوزير المُرّ عليه.

ثم إنّ الرئيس الحريري، في معرض تعاطيه مع قانون الانتخابات، قال، في أحد الإفطارات الرمضانية التي كان يدعو إليها في قصره، إنّه رسم لنفسه خطوطاً حمراً هي: عدم افتعال مشكلة مع رئيس الجمهورية، والحرص على علاقة متينة مع سوريا، وعدم مقاطعة الانتخابات، أو خلق مشكلة نتيجة مشروع قانون الانتخاب. فعلّقت، في ١٤/١٢/١٩٩٩، على هذا الموقف في صحيفة «النهار» بالقول: «هل يُريد الرئيس الحريري لغيره أن يفتعل مشكلة مع رئيس الجمهورية ومع سوريا، وأن يقاطع الانتخابات خلافاً لما إعتبره هو لنفسه خطوطاً حمراً؟».

إلى ذلك، فقد طعن عدد من النواب في دستورية القانون أمام المجلس الدستوري. واللافت أنّ الرئيس الحريري، أو أياً من أعضاء كتلته النيابية، لم يوقّع على الطعن.

لذلك كله أقول إنّ الرئيس الحريري هو أيضاً يتحمّل تبعات القانون الذي قسّم بيروت انتخابياً. أما تحميلي وحدي مسؤوليته، فكان من باب الاستغلال الانتخابي لا أكثر ولا أقل.

وقد ألحقت الحكومة مشروع قانون الانتخابات النيابية بمشروع قانون يحدد سقف الإنفاق الانتخابي لكل مرشح، وينظّم عمليات الإعلام والإعلان الانتخابيين. فأثيرت حول هذا المشروع بعض الاعتراضات؛ فأبدينا استعدادنا للنظر في أي تعديل يطرح في سياق مناقشة المشروع في اللجان النيابية، إذا اقتنعنا بأنه يؤمّن تحقيق الهدف من المشروع، وينسجم مع المصلحة العامة. وقد استقبلت في السرايا الحكومية، في ٥/٢/٢٠٠٠، وفداً من ممثلي مؤسسات الإعلام المرئي والمسموع، جاء يطالبني بإعادة النظر في المشروع. فقلت أمامه: «إن المشروع في عهدة مجلس النواب، وستدرسه اللجان المختصة. وسنحضر اجتماعات هذه اللجان، ونناقش مع النواب كل مواد المشروع. وسنوافق على كل تعديل يؤمّن المصلحة العامة، ويحقّق الغاية من المشروع، وهي تنظيم الإعلام والإعلان الانتخابيين، بحيث تتأمن العدالة وتكافؤ الفرص بين جميع المرشحين. أمّا استرداد المشروع من قبل الحكومة، فليس وارداً، بعدما صار في عهدة مجلس النواب؛

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

ولكن تعديله ممكن بالتوافق بين الحكومة والنواب، علماً بأن المشروع يشكّل تجربة أولى في تحديد سقف للإنفاق الانتخابي للحدّ من دور المال في الانتخابات النيابية، وفي مجال تنظيم الإعلام والإعلان الانتخابيين. نحن حريصون على الحريات العامة، وفي مقدمها حرية الإعلام، ولا يمكن أن نتعرّض لها بسوء أو تضييق. وسجلُّنا، والحمد لله، ناصع في هذا المجال».

ولكن المشروع بقي مدفوناً في أدراج مجلس النواب، فلم يُحل إلى لجنة الإدارة والعدل، أو إلى لجنة الإعلام، وبالتالي لم يرَ النور. ولو أُقرّ هذا المشروع، ولو معدّلاً، لكان مسار الانتخابات النيابية غير ما شهدنا.

بداية المعركة

افتتح الرئيس رفيق الحريري معركته الانتخابية ضدّي، باكِراً، من صيدا. ففي ٢٨/ ١/ ٢٠٠٠، زار الحريري مسقط رأسه صيدا، ودشّن مسجداً باسم والدته المرحومة هند حجازي. وبعد الظهر، زار معرض الكتاب العربي في «ثانوية رفيق الحريري»؛ ثم أقيم حوار مفتوح معه، في قاعة المحاضرات في الثانوية، قال فيه في ما قال: «هناك أمر يشعر به كل الناس، وهو أن هناك حكومة قائمة موقفها ضعيف في الأساس؛ وهناك انطباع لدى الناس أنّ لبنان مُستبعد. ولا أريد أن أخوض في موضوع وضع الحكومة الحالية، لأننا نخشى أن يظنوا أننا نقول هذا الكلام لأن هناك نيات لتعديلها أو تغييرها. لا، فنحن حريصون على بقائها حتى يتمتّع بها الشعب اللبناني إلى آخر لحظة». وقال: «وأحب أن أطمئنكم إلى أنني لست من الداعين إلى تغيير الحكومة أبداً. وأعتقد أنها باقية بحكم الانحدار. وبحكم الانحدار، باقية لغاية أول محطة والتي هي الانتخابات». وتساءل: «هل الحكومة موجودة في الموضوع الاجتماعي حتى تكون موجودة على المستوى الاقتصادي؟ وهل هي موجودة بالنسبة إلى أي أمرٍ من أمور البلد؟ لا أحد من المواطنين يشعر بأنها موجودة. وموضوع المفاوضات جزء من ذلك». ورداً على سؤال أين أصابت الحكومة الحالية وأين أخطأت، قال: «سأجيب على الشقّ الأول من السؤال، أين أصابت،

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

لأنه إذا أردنا أن نجيب عن أين أخطأت، فسنبقى حتى منتصف الليل. والحقيقة أنها تصيب عندما تعود إلى السياسات التي كانت تنتقدنا عليها، والآن تتبعها في شكلٍ خاطىء». وقال: «هناك استحقاقات موجودة ولا تدفع». وشكك في سياسة الحكومة حيال تشجيع حركة الاستثمار، وخصوصاً السياسة الضريبية، متجاهلاً أنّ حكومته أيضاً رفعت بعض الضرائب والرسوم الجمركية على عددٍ كبير من السلع.

وفي اليوم التالي صدر، عن مكتبي الإعلامي، تعليق على كلام الرئيس الحريري، جاء فيه:

«نحن لا ننتظر من الرئيس رفيق الحريري غير ما قال. يبدو من الكلام الجارح، الذي أطلقه الرئيس الحريري في حقّ الحكومة، أنه قرر فتح معركة بيروت الانتخابية من صيدا. وبدا واضحاً أنّ معظم الأسئلة كانت معلّبة وموزّعة على الأتباع.

قال الرئيس الحريري إنّ الحكومة تتحمّل مسؤولية قانون الانتخاب أمام التاريخ، وأنه يترك الحكم عليها للناس.

ونحن نتساءل: ما هي حقيقة موقف الرئيس الحريري من قانون الانتخاب؟ فإذا كان غير موافق عليه حقاً، فلماذا لم يوقّع هو، ولماذا لم يوقّع أحد من نواب كتلته، على الطعن الذي أعدّه ضدّ هذا القانون عدد من النواب المعارضين له؟ أما والحال هذه، أفلا يتحمّل هو أيضاً مسؤولية هذا القانون أمام التاريخ؟

قال الرئيس الحريري إنه يتمنّى بقاء هذه الحكومة حتى يتمتّع بها الشعب اللبناني حتى آخر لحظة، وإن هذه الحكومة باقية قيد الانحدار حتى أول محطة، وهي الانتخابات النيابية؛ هذا القول يستدعي إبداء ملاحظتين على الأقلّ:

أولاً، إنّ الانحدار بدأ في عهد حكومته. فالكل يعلم أنّ الأزمة العقارية، وهي تشكّل وجهاً من أوجه الأزمة الاقتصادية، بدأت في العام ١٩٩٥. وكان معدّل النمو الاقتصادي ينخفض في أيامه سنة بعد سنة، وبلغ التردّي ذروته، حينما غادر الحكم قبيل نهاية العام ١٩٩٨، والاقتصاد اللبناني أسير حلقة مفرغة، قوامها عجز متفاقم في الموازنة العامة

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

يؤدّي إلى تعاظُم الدين العام، وتفاقم حجم الدين العام يؤدّي إلى تعاظُم في خدمة الدين العام وبالتالي تفاقم في عجز الموازنة.

ثانياً، إنّه يقارن حصيلة ستّ سنوات، قضاها في الحكم، مع حصيلة سنة واحدة ونيّف انقضت على قيام الحكومة الحاضرة. وقد نَسِيَ الرئيس الحريري، أو هو يتناسى، أنه، بنهاية السنة الأولى من وجوده في الحكم، لم يجد ما يُبشّر به الناس سوى إطلاق وعد الربيع. وقد تمتّع الشعب اللبناني بوعد الربيع لمدّة طويلة من الزمن، إذ توالت فصول الربيع وهو على وعده مُقيم.

وقال الرئيس الحريري إنّ الحكومة الحالية أحجمت عن تسديد بعض النفقات. هذا بالأحرى ما فعلته حكومته؛ فقد خلّفت لحكومتنا من المستحقات غير المدفوعة للمقاولين والمستشفيات وأصحاب العقارات المستملكة ما لا يقلّ عن ١٢٠٠ مليار ليرة لبنانية. كما خلّفت فروقات في تكاليف تنفيذ المشاريع الإعمارية ممّا لا حصر له.

ندّد الرئيس الحريري بسياسة التقشّف؛ وحمّلها مسؤولية توقّف المشاريع. الصحيح أن الحكومة سلكت طريق ترشيد الإنفاق ووقف الهدر. ولو تابعت الحكومة الحالية سياسة الحكومة السابقة، لكان عجز الموازنة في العام ١٩٩٩ أكبر كثيراً مما كان.

ثم إنّ الحكومة تابعت تنفيذ المشاريع الجاهزة، أو التي كان بوشر بها. وعكفت على وضع خطّة إنمائية خمسية ذات أولويات محددة شارفت على الانتهاء منها. وهذا ما عجزت حكوماته السابقة عنه، عبر ست سنوات من الحكم؛ فنفّذت المشاريع من دون خطّة. وكانت النتيجة وقوع الاقتصاد اللبناني في الحلقة المفرغة التي سبقت الإشارة إليها.

يقول الرئيس الحريري إنّ النمو الاقتصادي مُرتبط بحركة الاستثمار؛ وهذا صحيح. وقد سعت الحكومة، الحالية، ولا تزال تسعى، إلى تنشيط حركة الاستثمار الخارجي في لبنان. وقد قام إعلام الرئيس الحريري بنشاط هدّام في الخارج، كان من شأنه تنفير حركة الاستثمار العربي، وذلك من خلال ما كانت ولا تزال تبثّه المحطّة الفضائية، التي يملكها، من برامج تبالغ في تصوير سلبيات الوضع في لبنان. وتلعب دور نذير الشؤم باستمرار. فهل في هذا شيءٌ من الخدمة للحقيقة، أو شيء من المسؤولية الوطنية؟

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

(من المعروف أنّ وزير الإعلام أنور الخليل وجّه، في ١/ ٢/ ٢٠٠٠، تنبيهاً خطياً إلى شركة تلفزيون «المستقبل» حول «تعمّد المحطة الفضائية بثّ برامج وأخبار من شأنها الإساءة إلى مصالح لبنان الحيوية والإضرار بها». وتمنّى عليها «التجاوب التام في اتجاه لجم المحطة الفضائية عن البرامج المسيئة إلى اقتصاد لبنان وثقة المستثمرين به، كون ما تقومون به يتعارض ومصالح الدولة العليا»، آملاً في «ألاّ يفرض سلوك المحطة الفضائية التعاطي مع الشركة بالتشدّد القانوني.)

أخيراً لا آخراً، لقد جاء بث حديث الرئيس الحريري عبر تلفزيون «المستقبل»، ليذكّرنا بقمّة استغلال السلطة في تحقيق المكاسب الخاصة. أولم يكن الأمر كذلك عندما منحت حكومته لرئيسها ترخيصاً تلفزيونياً، ثم ترخيصاً للبثّ الفضائي، فيما رفضت عدداً من طلبات أخرى للترخيص التلفزيوني؟

يؤسفنا أن يكون كلام الرئيس الحريري، بمضمونه ولهجته، قد اضطرنا إلى هذا الردّ. وإذا كانت هذه فاتحة حملته الانتخابية، فماذا ترك للمستقبل، علماً بأنّ فترة غير وجيزة ما زالت تفصلنا عن موعد الانتخابات؟ ».

في الجلسة التي أقرّ فيها مشروع قانون الانتخاب، بحث مجلس الوزراء في مشروع قانون يحدّد سقفاً للإنفاق على الحملات الانتخابية للمرشحين، ويُنظّم عمليات الإعلان والإعلام، على نحوٍ يحفظ للمرشحين فُرصاً متكافئة وعادلة في استخدام وسائل الإعلام، ولا سيما منها وسائل الإعلام المرئي والمسموع، في الحملات الانتخابية. والهدف من وضع مثل هذا التشريع هو الحدّ، بالقدر الممكن، من سطوة المال على مسار الحملات الانتخابية. كانت للوزراء ملاحظات على النصّ الذي طرح على مجلس الوزراء؛ فأرجىء بتّه إلى جلسةٍ لاحقة. وقد أقرّ مجلس الوزراء، في جلسةٍ لاحقة، مشروع القانون هذا بنصٍّ معدّل مستوحى من التشريعات الفرنسية والبريطانية. ولدى إحالته على مجلس النواب أثار بعض النواب اعتراضات أساسية على النصّ؛ فأودع المشروع أدراج مجلس النواب ولم يرَ النور؛ فبقيت الساحة الانتخابية مُستباحة كلياً لفعل المال السياسي، من دون أي ضوابط. كُنّا نتمنّى لو أُحيل المشروع على اللجان النيابية المختصة، لمناقشته مع

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

الحكومة. وكُنّا مُنفتحين على تعديل النص، وفق ما تقرره اللجان النيابية، ولكن من دون التخلّي عن جدّية الضوابط المطلوب فرضها على الدور الذي يلعبه المال السياسي في العملية الانتخابية، سواء مباشرةً، أو من خلال الهيمنة على وسائل الإعلام. ولكن مجلس النواب للأسف آثر تجاوز المشروع كلّياً. من هُنا كان قولنا، بعد انتهاء الانتخابات، إنّ عملية الاقتراع، كما جرت داخل مراكز الاقتراع، كانت حُرّة ونزيهة ومنتظمة. ولكن الانتخابات لم تكُن ديمقراطية، بقدر ما لعب المال السياسي من دور في التحكّم بالنتائج، وبقدر ما جرى من تدخّلات لا ديمقراطية في تشكيل اللوائح الانتخابية من قبل بعض الأجهزة اللبنانية والسورية.

لدى صدور قانون الانتخابات على النحو الذي كان، قرّرت خوض المعركة الانتخابية على رأس لائحة مكتملة في دائرة بيروت الثالثة. فمع أنني مُسجّل في الدائرة الثانية، وكذلك كل عائلتي، فإنني آثرت الترشُّح عن دائرة بيروت الثالثة، لمجرّد أنّ الرئيس الحريري كان معروفاً أنّه سيترشّح عن الدائرة الأولى، وأنّ تمام سلام سيترشّح عن الدائرة الثانية. فما كان بودّي افتعال معركة مع أحدهما افتعالاً. هذا فضلاً عن أنني كنت أرى أنّ بيروت بأسرها هي قاعدتي، فلا جناح علي إن ترشّحت في أي دائرة منها. وقرّرت أيضاً أن أحصر معركتي بالدائرة الثالثة، فلا أتدخّل بانتخابات الدائرتين الأخريين، وذلك أيضاً من منطلق تفادي افتعال معركة غير ضرورية، كما من منطلق إدراكي أن التدخّل في انتخابات الدائرتين الأخريين يتطلّب بطبيعة الحال من الإمكانات المادية ما لا أملك.

سرعان ما وجدتُني منخرطاً في جدالٍ واسع ومتشعّب مع أنسبائي وأصدقائي حول مسألتين: الأولى هي ما إذا كان من الضروري أن أترشّح لمقعد نيابي أساساً؛ والثانية هي ما إذا كان الأجدى أن أترشّح مُنفرداً من دون لائحة.

أولئك الذين رأوا وجوب عدم خوضي المعركة بنوا حجّتهم على معطيات الساحة الانتخابية التي بدا واضحاً أنّ المال السياسي سيتحكّم بها، وأنّ العصبيات الفئوية المستنفرة ستكون مؤثرة في مجرى الانتخابات، وأنني بلغت في حياتي السياسية شأواً لم يعُد المقعد النيابي شرطاً لممارستي السياسة من بابها العريض، وأنني تبوّأت سدّة

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

رئاسة الوزراء سنين طويلة قبل أن أكون نائباً. فكان ردّي على هذه الحجج أنّ عزوفي عن الترشيح في ظل المعطيات القائمة، سيُفسّر حتماً أنّه هروبٌ من المواجهة؛ وهذه الصورة ليست هي الصورة التي أرنو إلى أن أنهي حياتي السياسية بها.

أما أولئك الذين أخذوا يدعونني إلى التخلي عن فكرة تشكيل لائحة والترشّح منفرداً، فقد بنوا حجّتهم على تقديرهم أنّ أي مرشّح أضمّه إلى لائحتي سيأخذ من رصيدي ولن يعطيني شيئاً من رصيده، وكذلك على نظرية أنني لست في حاجةٍ إلى كتلة تفوز معي في الانتخابات، فيما الإمكانية متاحة لعقد ائتلاف مع من أشاء في المجلس النيابي بعد الانتخابات. وأضافوا القول إنّ نجاحي منفرداً أضمن من نجاحي على رأس لائحة. وكان ردّي على هذه الحجج أنّ المرشحين الذين يفوزون معي سيشكّلون خميرة لي في مجلس النواب، عند البحث في إقامة كتلة نيابية؛ وأنّ بين المرشحين من أعتبرهم رفاق الدرب الطويل الذين لا أستسيغ التخلّي عنهم؛ وأن سواي أعلن أنه سيخوض الانتخابات بلوائح في دوائر بيروت الثلاث معاً؛ فهل يجوز أن لا يكون لي لائحة، ولو في دائرة واحدة من هذه الدوائر؟

عندما كنت أتحدّث مع الرئيس إميل لحود في هذا الموضوع، كنت أشعر أنه لا يسقط من حسابه احتمال عدم خوضي المعركة الانتخابية، أو احتمال خوضي المعركة منفرداً، وذلك من موقع الغيرة عليّ.

لم يكن لدي أي مشكلة في تشكيل اللائحة. فعن المقعد الشيعي كان من الطبيعي أن يرافقني محمد يوسف بيضون، وهو الذي رافقني في انتخابات ١٩٩٢ و ١٩٩٦. وعن المقعد الدرزي، كان من الطبيعي أن يقع اختياري على الدكتور عصام نعمان، وهو الذي رافقني أيضاً في انتخابات ١٩٩٢ و ١٩٩٦، ولو أنه لم يحالفه الحظ في الأخيرة. وعن المقعد السني الثاني اخترت أحمد طبارة الذي رافقني في انتخابات ١٩٩٦، وكان من طلابي عندما كنت أستاذاً في الجامعة الأميركية في بيروت. أما الأرمن الثلاثة، فكانوا من اختيار تحالف حزبي الطاشناق والهنشاق، وهُم أرتيور نظريان وكان وزيراً في حكومتي، وهاكوب بقرادوني، وإسطفان عباجيان.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

جاءني يوماً اثنان من أصدقائي برسالة شفهية من العقيد رستم غزالة، المسؤول عن المخابرات السورية في بيروت، يطلب منّي فيها تبنّي ترشيح رئيس المجلس الوطني للإعلام ناصر قنديل؛ فأبديت للتوّ اعتذاري عن ضم ناصر قنديل إلى لائحتي، لأنني لا يمكن أن أتخلّى عن رفيق الدرب محمد يوسف بيضون. فطلب العقيد غزالة من مكتبي تحديد موعد لناصر قنديل معي؛ فعيّنت له موعداً في السرايا الحكومية. فحضر على الموعد، وعرض أمامي رؤيته السياسية التي يعتزم خوض الانتخابات على أساسها. وأبدى استعداده لخوض المعركة إلى جانبي. فاعتذرت منه مجدّداً، لعدم تمكّني من ضمّه إلى لائحتي، نظراً لالتزامي تجاه محمد يوسف بيضون. فشكرني بكل لطف وتهذيب على اللقاء. خاض ناصر قنديل الانتخابات على اللائحة التي تبنّاها الرئيس الحريري، ففاز؛ وسقطتُ، ومعي رفاق الدرب.

كان، في مقابل كل من ترشّح على لائحتي، مرشح من المعروفين بقربهم من المرجعية السورية في لبنان؛ فكان ناصر قنديل في مواجهة محمد يوسف بيضون، وغازي العريضي في مواجهة عصام نعمان، وعدنان الطرابلسي في مواجهة أحمد طبارة.

تقاطر عليّ ممثّلو الأحزاب والتجمعات السياسية، في مرحلة التأهّب لمباشرة الحملة الانتخابية، ليؤكّدوا دعمهم لي وللائحتي. وأنا لم أشكّ لحظة واحدة في صدق مشاعرهم. ولكن الواقع أن يوم الانتخاب لم يسجّل أي نشاط لهذه الأحزاب والتجمعات في دعم معركتي؛ فشعرت بأنني غير مدعوم من أي جهة.

الحملة الانتخابية

كلّفت، بإدارة الحملة الانتخابية، الدكتور أمير حموي، وهو صديق طيّب ومخلص ويتمتّع بكفاءات عالية. وقد أبلى بلاءً حسناً في أداء المهمة.

قبل بدء الحملة، كان لي حديث تلفزيوني مفتوح. أما الحملة الانتخابية، فقد اقتصرت على لقاءات يومية، بعضها بدعوة من العائلات البيروتية وفي منازلها، فاتّخذت شكل الحوار المفتوح مع الحاضرين؛ وبعضها الآخر كان على شكل مهرجانات أو تجمعات

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

شعبية، كنت أفتتحها بكلمة مكتوبة أو مرتجلة؛ ثم يعقبها حوار مفتوح رداً على أسئلة الحاضرين. في هذه اللقاءات جميعاً، حرصت على الردّ على الحملات التي كانت تُشنّ ضدّي، فتلصق بي أوصافاً أو اتهامات جائرة ومُضللة. وكذلك حرصت على التحدّث عن القضايا التي تهمّ الناس، وعلى عرض رؤيتي للمعالجات والحلول المطلوبة لشتّى القضايا. وكان لي، في بعض الأيام، لقاءان أو ثلاثة في اليوم الواحد.

قلت في موضوع بيروت حيال المزايدات الجارية باسمها:

«لهم بيروتهم ولنا بيروتنا.

بيروتهم حبيسة زائفة، وبيروتنا حرّة أصيلة.

بيروتهم مرتع للمال السياسي الذي يصبّ شلالات للتحكّم بإرادة ضعاف النفوس، وكأن الناس سلع تُشرى وتباع. إنها ساحة للإعلام المضلِّل، والدعايات المأجورة، والشائعات المغرضة، والأكاذيب الموجهة. إنها مسرح للعصبيات المذهبية والطائفية، وهدف لتيارات الفرز والتمايُز والتقوقع.

أما بيروتنا، فهي أمّ المحبة والوفاء والانفتاح. إنها بوتقة العيش المشترك، عاصمة الوحدة الوطنية، ومعقل الكرامة العربية. إنها منبت المواطن الشريف، المواطن الكريم، المواطن المسؤول. إنها محطّ العِزّة الوطنية والقومية والإنسانية.

بيروتهم مطيّة، وبيروتنا قضيّة.

بيروتهم مطيّة للوصول وتحقيق المكاسب والمآرب والمناصب.

أما بيروتنا، فقضية، هي قضية الإنسان في وطنه، وهي رسالة وطنية وقومية وإنسانية، هي وديعة أخلاقية وثقافية وحضارية.

أولئك الذين يتشدّقون في التحدّث اليوم باسم بيروت، ويغدقون عليها بفيضٍ من غيرتهم المصطنعة، أين كانوا؟ أين كانوا أيام كُنّا في بيروت نتلقى السهام القاتلة، نتعرّض للقنص الغادر والقصف العشوائي والسيارات المفخخة والقنابل الحارقة؟ أين كانوا أيام

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

كُنا في هذه المدينة العظيمة نتلظّى بنار الاقتتال العبثي القذر بين الميليشيات، على ما كان يُسمى خطوط تماس وداخل كل منطقة، فكان القطاف وبالاً على هذه المدينة الصامدة، قتلاً أعمى، وخطفاً على الهوية، وتنكيلاً وتدميراً وتهجيراً ونهباً وتخريباً؟

أين كان أولئك المتنطّحون للكلام باسم بيروت اليوم، أيام كُنّا في هذه العاصمة الفريدة صامدين في وجه حصار إسرائيلي خانق، نقاوم الجوع والعطش، لا بل نقاوم الخوف والرعب والموت؟ كانوا يومها يجوبون أصقاع العالم، في المنتجعات، على شواطىء الأنهر والبحار، في كنف الأمان والاستقرار والازدهار. وبعضهم، حيث كانوا، يموّلون الحرب في هذا البلد على ضفّتيها، أو بالأحرى على ضفافها جميعاً.

بيروت تغفر، ولكنها لا تنسى. فهي ذاكرة هذا الشعب الأبيّ الوفيّ، وضمير هذا الوطن الحيّ. وبيروت لن تهضُم تحالف قِوى الحرب وقِوى المال عليها في الانتخابات النيابية.

بيروت تواجه اليوم تجربة هجينة لم تألف مثلها من قبل. إنها تشهد أشرس معركة انتخابية وأوسخها في تاريخها، يُستخدم فيها سلاحان كما لم يستخدما من قبل: سلاح المال وسلاح الدعاية. المال يُبذل بسخاء، كما لم يُبذل في الماضي، سعياً للتحكّم بالمسار الانتخابي، وهو سلاحٌ مُدمّر. فالمال السياسي فاسِد ومُفسِد. يكاد يُفسد المجتمع ويُبطل قيمه. إنه يسعى إلى السيطرة على إرادة المواطن مُعطّلاً حريته، ويسعى للتحكّم بمشيئة الناس مشوّهاً الممارسة الديمقراطية. وهو ينطوي على مهانة لكرامة الإنسان في وطنه. ثم هو السبيل لممارسة الهيمنة على قطاعٍ واسع من وسائل الإعلام، ومسخها أبواقاً للدعاية المُغرضة، للدعاية المُضللة، للدعاية المُشوّهة للحقائق. وهذا ما يمارَس علينا بلا هوادة يومياً في حملات افتراء وتجنٍّ وأضاليل. يصطنعون العفّة عن الخوض في سجالات ومهاترات، ويُطلقون أبواقهم الإعلامية ضدّنا في إسفاف ما بعده إسفاف. هُم البادئون والبادىء أظلم».

وقلت في لقاءٍ آخر:

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

«ونحن نردّ على هذه الهجمة الموتورة بالقول: أولاً، إذا كان المال سلاحهم، فسلاحنا الموقف. ونحن واثقون، أمام وعي المواطنين، أن الغلبة ستكون في نهاية المطاف للموقف على المال. ثانياً، إننا على يقين من أنّ المواطن اللبناني عموماً، والبيروتي خصوصاً، لن يذعن إلى سلطان المال، وهو سيحتكم يوم الانتخاب إلى ضميره، ويلبّي نداء كرامته؛ فيختار من يُجسّد قيمه الأخلاقية والوطنية والقومية والإنسانية.

لقد أفسدوا المناخ السياسي في بيروت؛ فتبدّل الخطاب السياسي على يدهم من خطاب مبادىء وقيم وشرف إلى خطاب مال وإذلال وخروج على قواعد الأخلاق والشهامة والعقلانية. سفحوا المال مدراراً في شتّى المجالات والقنوات، في محاولة سافرة للتحكم بإرادة الناس الحيّة وتزوير مشيئتهم الحرة، وكأنهم لا يدرون أن ضمائر الناس وإرادتهم وكرامتهم ليست للارتهان أو للبيع. بتنا نسمع، ويا للعجب، بأرقام خيالية. إن موازنة حملتهم الانتخابية في لبنان باتت توازي موازنة أي حملة انتخابية رئاسية في الولايات المتحدة الأميركية، علماً بأن حجم لبنان سكانياً لا يعدو حجم حي داخل مدينة أميركية كبيرة، وأن دخل لبنان القومي لا يعدو نقطة في بحر الدخل القومي الأميركي».

وقلت في أحد اللقاءات:

«وهم إلى ذلك استرخصوا واستحلوا اللعب على الوتر الفئوي في شتى المناطق؛ فأطلقوا موجاتٍ طائفية ومذهبية، ليمتطوها سعياً للوصول إلى مآرب سياسية ضيّقة. وما دروا أنّ الطائفية في لبنان سيفٌ ذو ١٨ حدّاً، نظراً لوجود ١٨ طائفة مُعترفاً بها في لبنان. ولن يكون ضحية هذا السلاح، بطبيعة الحال، سوى لبنان الوطن، لبنان الوحدة الوطنية، لبنان العيش المشترك، مع ما يترتّب على هذا المنحى من تهديد لحال الاستقرار في البلاد».

وقلت في لقاءٍ آخر:

«في جملة الأكاذيب التي روّجت لها أبواقهم الإعلامية، أنني فرّطت في مقام رئاسة الوزراء. إنّ تاريخي في رئاسة الوزراء طويل، فقد أمضيتُ في هذا الموقع حتى اليوم أكثر

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

من تسع سنين منذ العام ١٩٧٦، ولم يُقَل هذا القول عنّي، إلا عندما تولّيت رئاسة الحكومة الحالية التي كانت ولا تزال عينهم عليها. إن تاريخي الطويل في مركز المسؤولية يشهد على حفظي الشديد لمكانة رئاسة الوزراء ومقامها. ولست الآن في حاجة إلى شهادتهم. أما الذي فرّط في مقام رئاسة الوزراء فعلاً، فهو ذاك الذي مارس بدعة ثلاثي (ترويكا) الحكم حتى الثمالة، طيلة ستّ سنوات. وما ترويكا الحكم في واقع الحال سوى صيغة للتقاسم والمحاصصة، وبالتالي لإشراك الآخرين في قرارات رئيس الوزراء. أليس في هذا منتهى الإضعاف لمقام رئاسة الوزراء؟

إننا لا نبحث عن مستقبلٍ سياسي. ونحن لسنا من طلاب المناصب. ورئاسة الوزراء ليست في حالٍ من الأحوال مطلباً لنا. فإلى الذين يصرّون على وضع المعركة الانتخابية، وهي الأشرس والأوسخ في تاريخ لبنان الانتخابي، في إطار الصراع على رئاسة الوزراء نقول: اطمئنّوا، فنحن لم نسعَ يوماً، ولن نسعى مستقبلاً، للوصول إلى الحكم. وما كُنا نخوض المعركة الانتخابية لولا إصرارهم على إلغائنا: إلغاء ماضينا الوطني الطويل، وهو عزيزٌ علينا. إننا نُرحّب بالانتقاد البنّاء ،ونرحّب بالمعارضة الهادئة لحكومتنا مهما قست، مُدركين أن لا وجود للديمقراطية من غير معارضة. فوجود المعارضة هو المحكّ الحقيقي لوجود الديمقراطية في أي بلدٍ. ولكن عندما تبلغ المعارضة حدود تشويه سجلّنا الوطني الطويل في الحكم، ومحو دورنا من ذاكرة هذا الوطن، وتشويه صورة ماضينا وهو أعزّ ما نملك، فإن من حقّنا أن لا نسمح بذلك، وأن نردّ بكلمة الحقّ، وبمناجزتهم في الاحتكام إلى الشعب من خلال العملية الانتخابية، وبوضع النقاط على حروف مواقفنا ورؤانا التي طبعت ماضينا الوطني. فلا أقلّ من امتشاق سلاح الموقف في وجه المتحاملين علينا».

وقلت في أحد اللقاءات:

«يُقال إنّ حكومتنا لم تفعل شيئاً. ما أبعد هذا القول عن الحقيقة.

حكومتنا التزمت الحريات التزاماً صادقاً.

كان من باكورة القرارات التي اتّخذتها الحكومة، بعد قيامها، قرار بالسماح بالتظاهر.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

وكان التظاهر في عهود الحكومات السابقة، لسنوات خلت، مُحظّراً. وكانت التظاهرة تُقمع بشدّة. والكل يذكر التظاهرة التي جرت عند جسر المطار في بيروت؛ وسقط فيها عدد كبير من القتلى. وكذلك التظاهرة التي قامت في طرابلس عند إقفال إحدى الإذاعات الخاصة فسقط فيها قتيلان. أما في عهد حكومتنا، فقد قامت تظاهرات كثيرة ضدّ حكومتنا ولم تتعرّض أيّ منها لتصدي السلطة، فتقبلناها بانفتاح وصدر رحب. والكل يذكر، في المقابل، كيف تعاملت السلطة في عهود الحكومات السابقة مع الاتحاد العمالي العام، إذ تعرّض رئيس الاتحاد وأمين سرّه للتوقيف، بينما لم يتعرّض الاتحاد العمالي العام لأي اعتراض من السلطة ،إذ نظّم تظاهرة كبيرة رفعت شعارات صارخة ضدّ حكومتنا.

وحكومتنا التزمت الحريات الإعلاميةالتزاماً كاملاً؛ فلم تتعرّض لرجل إعلام على رأيٍّ أدلى به، ولا تعرّضت لوسيلة إعلام على مادّة نشرتها، مع أن كثرة من وسائل الإعلام التزمت خطّ المعارضة الضارية لحكومتنا، وناصبتها العداء تحت ضغط المال السياسي. حتى أنّ حكومتنا لم تلجأ إلى إجراءات زجرية يخوّلها لها القانون في حق محطّة تلفزيونية سخّرت بثها الفضائي لترويج الأخبار المضللة عن لبنان، وإشاعة صورة قاتمة عنه كان من شأنها ثني السواح ورجال الأعمال والمستثمرين عن الإقبال على هذا البلد، بما يترتّب على ذلك من أذى مباشر لمصلحة لبنان الاقتصادية. فاكتفت الحكومة، انسجاماً مع تمسّكها بالحريات الإعلامية، بتنبيه المحطة المذكورة إلى ضرورة احترام المصلحة الوطنية العليا.

ومن مآثر حكومتنا أنها قضت على بدعة ترويكا الحكم التي كانت تمارس على نطاقٍ واسع في عهود الحكومات السابقة. كنا نعترض على هذه البدعة، عندما كنّا خارج الحكم. ولفظناها كلياً، عندما تسلّمنا مسؤولية الحكم. كنّا نعارض بدعة ترويكا الحكم من حيث أنها، إذ تختصر المؤسسات الدستورية بأشخاص معيّنين، تتنافى مع الديمقراطية التي لا تستقيم، إلا إذا استقام عمل المؤسسات؛ وكذلك من حيث أنّ بدعة ترويكا الحكم، إذ تفتعل تشابُكاً بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، تتعارض مع نص دستوري صريح يقضي بالفصل بين السلطات. هذا فضلاً عن أنّ هذه البدعة مسخت الحكم إلى صيغة للتقاسم والمحاصصة.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

وكان من المحاصصات، التي تمّت في إطار نهج الترويكا، توزيع تراخيص وسائل الإعلام المرئي والمسموع على أهل الحكم، وحجبها عن محطات كانت عاملة، وإنما في موقع المعارضة. هكذا رخّص الحاكم آنذاك لنفسه بمحطة تلفزيونية ومحطة إذاعية؛ ثم عاد فرخّص لنفسه بالبث الفضائي. وهذا عملٌ هو في منزلة الأعمال التي تقع تحت طائلة قانون الإثراء غير المشروع، الذي يُحاسب على أعمال يقوم بها المسؤول لمنفعته الذاتية.

أما نحن، في المقابل، وبعد أكثر من ١٢ سنة في موقع المسؤولية، أنفقنا منها ما يزيد على تسع سنين في سدة رئاسة الوزراء (وثلاث سنين وزيراً)، فنتحدّى أن يدلنا أحد على عمل واحد قمنا به أو إجراء أو تدبير اتخذناه، يعود علينا أو على أقربائنا وأنسبائنا بالفائدة غير المشروعة، من قريبٍ أو بعيد.

ومن مآثر حكومتنا أنها وضعت، وللمرة الأولى، برنامج عمل للتصحيح المالي برسم التنفيذ خلال السنوات الخمس المقبلة. والحكومات السابقة لم تُفكّر في وضع مثل هذا البرنامج، مع أنّ الوضع المالي كان يتردّى ويتفاقم في عهدها سنة بعد سنة. ولم تجرؤ الحكومة السابقة على وضع موازنة للعام ١٩٩٩ في موعدها الدستوري، علماً بأنّ الدستور يملي على الحكومة صراحةً إحالة مشروع الموازنة عن كل عام، عند بدء دورة المجلس النيابي في تشرين الأول (أكتوبر) من كل عام. ولا تفسير لإخلال الحكومة السابقة بهذا الموجب الدستوري سوى خوفها من افتضاح حقيقة الوضع المالي المتردّي الذي خلّفته.

ووضعنا مشروع خطّة إنمائية إعمارية متوازنة لخمس سنوات، مبنية على أولويات محدّدة. لقد نُفّذت في الماضي مشاريع كثيرة في مجال الإنماء والإعمار، ولكن من دون تخطيط ومن دون اعتبار لأي أولويات.

ووضعنا مشروع قانون للخصخصة، ومشروع قانون للضريبة على القيمة المضافة التي يفترض أن تحلّ محل الرسوم الجمركية تدريجياً، عند دخول لبنان في اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وعند الانتساب إلى منظمة التجارة العالمية.

ووضعنا مشروع قانون للضمان الصحي للمسنين؛ ثم أردفنا به قانون بالمعاش

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

التقاعدي. والمشروعان يشكلان معاً نظاماً لضمان الشيخوخة. وأعدنا دمج الوزارات بعد أن شرذمتها سياسات الحكومات السابقة.

وتمكّنّا من ترشيد الإنفاق العام على غير صعيد، بعد أن كانت الحكومات السابقة تغالي في اعتماد مبدأ التلزيم بالتراضي على نطاقٍ واسع، علماً بأن تقرير ديوان المحاسبة عن سنة من السنوات الماضية سجّل أن التلزيم بالتراضي شمل أكثر من ٧٠ في المئة من مجموع العقود المجراة في تلك السنة.

أما الإنجاز الأعظم الذي حققه لبنان في عهد حكومتنا، ولا نقول بفضلها، فهو تحرير الأرض اللبنانية من احتلال إسرائيلي دام ٢٢ عاماً.

بعد كل هذا، كيف يقال إن حكومتنا لم تفعل شيئاً؟

وقلت إننا، مع ذلك، نعترف بأن حكومتنا لم تستطع حلّ الأزمة الاقتصادية المعيشية. ذلك لأن مثل هذه الأزمات لا تُحلّ بكبسة زرّ. ثم إن هذه الأزمة لم تبدأ في عهد حكومتنا، بل بدأت قبل سنوات. والحل لا يأتي إلا من خلال تنشيط حركة الاستثمار بمصادرها الداخلية والخارجية. ولقد سلكت الحكومة سياسة مشجّعة على الاستثمار، فأنشأت مكتباً موحداً لإنجاز معاملات المستثمرين في المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار. ودعت إلى مؤتمر كبير لرجال الأعمال المغتربين؛ وهي، لو بقيت، لمضت قدماً في تعزيز العلاقة بين لبنان المغترب ولبنان المقيم، علماً بأن الاغتراب اللبناني يجب أن يكون مصدراً مهماً للاستثمار الوافد من الخارج. وكان يحدّ من حركة الاستثمار جملة عوامل أهمها عجز الموازنة والاعتداءات الإسرائيلية التي تفاقمت في عهد حكومتنا، وكان منها ثلاث ضربات كبيرة تلقاها لبنان خلال أقلّ من سنة واحدة استهدفت البُنى التحتية، ولا سيما منها المنشآت الكهربائية».

رُوّج في الحملات الانتخابية ضدّي لمقولة أنني «لا أخدم»، بمعنى أنني لا أُلبّي طلبات المواطنين الشخصية. فقلت، في ردي على هذه المقولة، إنها محض افتراء. إنني أسعى إلى تلبية الطلبات عندما تكون مشروعة، وأعتذر عن تلبية الطلبات التي لا أعتبرها مشروعة، كتلك التي تستوجب التدخل في القضاء مثلاً. وفي سعيي لتلبية الطلبات المشروعة، قد أوفّق إلى الحصول على نتيجة إيجابية أو قد لا أُوفّق. وكنت ألازم مكتبي في السرايا

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

الحكومية بعد ظهر كل يوم أحد، لأستمع إلى حاجات الناس من كل لبنان وظلاماتهم. والكل يعلم أنّ منزلي مفتوح أبداً أمام من يسعى إلى مقابلتي من دون أدنى حواجز، سواء كنت في الحكم أو خارجه.

وأكّدت تكراراً، في لقاءاتي الانتخابية، أنّ «الديمقراطية في لبنان ليست على ما يرام. فالممارسة الديمقراطية الفاعلة هي ما كان لبنان ولا يزال يفتقد، على ما يزخر به لبنان من حريات. فتكافؤ الفرص شبه مُغيّب، وآلية المساءلة والمحاسبة شبه معطّلة بفعل الطائفية والمذهبية والعشائرية والمحسوبية. لذا نقول إن في مقدّم أولوياتنا تطوير الديمقراطية أولاً، والديمقراطية ثانياً، والديمقراطية ثالثاً. إنها وسيلة الإصلاح والتغيير، وهي أداة التعبير عن إرادة الشعب الحرّة وتطلعاته، وهي صمّام الأمان الذي يحول دون انفجار الأزمات والمحن الوطنية، ومعها تستقيم الشفافية، وتتعافى آلية المساءلة والمحاسبة ويسود تكافؤ الفرص. ولن تكتمل عناصر الديمقراطية في لبنان، إلا بتنمية الثقافة الديمقراطية وتجاوز الحالة الطائفية والمذهبية، وتعطيل مفعول المال السياسي. ونحن نقول بتجاوز الحالة الطائفية ولا نقول بإلغائها، لأننا نعتقد أن المسألة هي مسألة مسار، وليست مسألة قرار. والمسار يجب أن يبدأ بوضع المادة ٩٥ من الدستور موضع التطبيق العملي، بإنشاء الهيئة الوطنية لمتابعة مراحل تجاوز الحالة الطائفية وفق برنامج ومنهج واضحين».

في غضون المعركة الانتخابية، شنّ تلفزيون لبنان الرسمي حملة شخصية شنيعة ضد الرئيس رفيق الحريري. وكان وراءها أجهزة معينة. أحسست منذ البداية أن هذه الحملة ليست من المستوى الذي ينسجم مع الخط الذي ألتزمه في العمل السياسي، وإنني لم أكن في حاجة إلى مثل ذلك الإسفاف للفوز بمقعد نيابي، وأن الناس في بيروت لا تستسيغ مثل هذه الأساليب، وأن الحملة يمكن أن ترتد عليّ ضرراً وأذى. ولكن الرأي داخل الحكم وبين المسؤولين لم يكن موحداً حول هذه المسألة. وكان بعض أصدقائي محبّذين للحملة، مما ساهم عملياً في تأخير تدخّلي الحاسم لوقف الحملة. ولكنني، في النتيجة، تمكّنت من إيقاف الحملة، ولكن بعد أن تكوّن لدى كثير من الناس انطباع خاطئ يوحي بأنني كنت أنا المسؤول عن تلك الحملة.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

حلّ يوم الانتخاب، فكانت النتيجة سقوطي وجميع الذين كانوا على لائحتي.

أحرزت ١٢٩٨٧ صوتاً فقط، أي أقل من ٣٠ في المئة من مجموع المقترعين الذي بلغ ٤٤٩١٦ مقترعاً، فيما أحرز منافساي اللذان فازا بالمقعدين النيابيين السنيين: غنوة جلول ٢٤٨٤٥ صوتاً، ومحمد قباني ٢٣٣٩٤ صوتاً. وكان ترتيبي بحسب الأصوات التي نلتها بين جميع مرشّحي الدائرة التي ترشّحت عنها عاشراً.

خلال الحملة الانتخابية، كنت أنهي لقاءاتي الانتخابية بالقول: ندعوكم إلى ممارسة حقّكم في الاقتراع، سواء قررتم الاقتراع لصالحنا أو لغير صالحنا. فإذا صوّتم لنا، فنحن نعتزّ بثقتكم فينا. أما إذا صوّتم ضدّنا، فنحن ننحني لمشيئتكم. وهكذا، لدى إعلان نتائج الانتخابات، لم يكن أمامنا سوى الانحناء لإرادة الشعب.

لعل سقوطي وثلاثة من الوزراء معي كان شاهداً على حياد الحكومة، وبالتالي على حرية عملية الاقتراع ونزاهتها وانتظامها؛ ولو أن الانتخابات لم تكن ديمقراطية، نظراً لدور المال والعصبيات الطائفية والمذهبية فيها، ونظراً للتدخلات التي جرت في تشكيل اللوائح الانتخابية. فلا غروَ إن وجدت في هذا التعليل شيئاً من العزاء.

بعد فترةٍ من الزمن، أقام أصدقائي في ندوة العمل الوطني إفطاراً رمضانياً تكريماً لي. فألقيت فيهم كلمة قلت فيها مازحاً: «اثنان يستحقان التكريم، ذاك الذي نجح بتفوّق وذاك الذي سقط بتفوّق؛ ولن أبوح لكم إلى أي الفئتين أنتمي».

ومما يُذكر أنّني، قبل نحو ستّة أشهر من موعد الانتخابات، فاتحت الرئيس لحود برغبتي في الاستقالة، إفساحاً في المجال أمام تشكيل حكومة من غير المرشحين يكون حيادها مضموناً. فأبى الرئيس لحود ذلك؛ وناشدني أن لا أُفكّر بمثل هذا الاحتمال مرّة أخرى، خصوصاً وأنّ تبديل الحكومة في ذلك الوقت قد يكون سبباً لمشكلة، وليس حلاً لمشكلة. فكان قدري أن أبقى لأُبرهِن عن حياد حكومتي، بسقوطي وثلاثة من الوزراء على لائحتي.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

خاتمة

سنوات طويلة سلختها من عمري في خدمة الشعب والوطن.

أرادوا، في اغتيالي سياسياً، مَحو سيرتي من ذاكرة هذا الوطن.

إنّ سيرتي الوطنية أعزّ ما أملك ، وأغلى ما أترك لأحفادي .

إنّني مُدركٌ أنّ ما من سيرة سياسية إلاّ ولها نهاية.

ولكن من حقّي ألاّ أدع ذكري يسقط ضحيّة مال أو عصبيّة أو دعاية.

حتى ولو كانت السياسة في لبنان لعبة بلا قواعد.

حتى ولو كانت السياسة في لبنان غاباً بلا شريعة.

كثيراً ما يكون الخبر في لبنان وجهة نظر.

كثيراً ما تكون الحقيقة كما تبدو لرائيها.

كثيراً ما يكون الإعلام عين المجتمع على الحقيقة.

هكذا تُضخّم إيجابيّات وتُطمس سلبيّات، أو تُطمَس إيجابيّات وتُضخّم سلبيّات.

هكذا يُصنَع النجاح في السياسة، وهكذا يُصنَع الفشل.

هكذا تُبنى أمجاد في الحياة العامّة، وهكذا تُقوَّض هياكل.

قد أكون أصبت في كثيرٍ ممّا أقدمت عليه، وأخطأت في بعضه.

ABU ABDO AL-BAGL

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

قد أكون وفّقت في كثيرٍ ممّا أقبَلت عليه، وأخفقت في بعضه.

إلاّ أنّني لستُ نادِماً على عملٍ قمت به.

فحيثُ وفّقت وحيث أخفَقت كان ذلك من جنى يدي. والله وليّ التوفيق.

وأنا لم أطلب يوماً أمراً لنفسي، ولا اقترفت يدي ما يثقل ضميري.

حسبي القول، أمام ما واجهت من عقبات وعوائق وصعوبات: اللهم اشهد أنّي حاولت.

ABU ABDO ALBAGL

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

الملحقات

١ ـ نص البيان الوزراي الذي تقدم به الرئيس سليم الحص باسم حكومته من مجلس النواب في جسلسة الثقة في ١٥/١٢/١٩٩٨.

٢ ـ كلمة الرئيس سليم الحص أمام الهيئة العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والخمسين في نيويورك في ٢٣/٩/١٩٩٩.

٣ ـ كلمة الرئيس سليم الحص في الاجتماع السنوي الرابع والعشرين لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية المنعقد في جدّة المملكة العربية السعودية في ٢ و٣/١١/١٩٩٩.

٤ ـ قرارات مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي (١١٣) على مستوى وزراء الخارجية العرب في ١١/٣/٢٠٠٠.

٥ ـ المذكرة الرئاسية الموجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ٦/٤/٢٠٠٠.

٦ ـ كلمة الرئيس سليم الحص أمام الدورة العادية ١١٣ لمجلس جامعة الدول العربية المنعقد في بيروت في ١١و١٢/٣/٢٠٠٠.

٧ ـ كلمة الرئيس سليم الحص في الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقد في نيويورك في ١٤/٩/٢٠٠٠.

٨ ـ كلمة الرئيس سليم الحص في افتتاح اجتماعات الدورة المشتركة والطارئة للمؤتمرين القومي العربي والقومي الإسلامي في ١٥/١٠/٢٠٠٠.

٩ ـ كلمة الرئيس سليم الحص في اجتماع وزراء الخارجية التحضيري للقمة العربية غير العادية المنعقد في القاهرة في ١٩/١٠/٢٠٠٠.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

ABU ABDO ALBAGL

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

نصّ البيان الوزاري الذي تقدَّم به الرئيس الدكتور سليم الحص باسم حكومته من مجلس النواب في جلسة الثقة

في ١٩٩٨/١٢/٥

على مفترق قرنين، تذوّق اللبنانيون في خلال الأول منهما نصر الاستقلال، وتمتعوا بنعمة الحرية، وأسهموا في صوغ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأشاعوا في وطنهم روائع العمران، وانتشروا في القارات الخمس يعملون ويبدعون ويتواصلون مع الوطن الأم، يقف اللبنانيون اليوم على عتبة قرن بازغ مثقلين بأعباء حرب خبت نارُها ومكث رمادُ أثارها، ليختلط برماد حرب سبقتها في حرم مهد السيد المسيح وموطئ الإسراء والمعراج، وقذفت إلى أرضنا وجوارنا القومي ألوفاً من النازحين المظلومين؛ كما اختلط برماد حروب أخرى أشد ضراوة قضمت جسد الأمة في أكثر من موضع، وطعنت هيبتها في الصميم، وأورثت كوارث وأزمات في شتى الميادين.

وإذا كان لبنان قد تأثر بهذه الأحداث الجسام وتضرر منها، فلأنه جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، يعاني من مغارمه كما يفيد من مغانمه. إنها شراكة التكوين والحياة والتاريخ والمصير.

وإذْ نهض لبنان من عثرته بعد حرب فاجرة أكلت البشر والشجر والحجر طيلة عقدين من الزمن، فإن نهوضه جاء مترافقاً مع صعوبات وتحديات انعكست على إدارات الدولة كما على مؤسسات المجتمع المدني؛ فكان أن انتهى العهد المنصرم - وهو الذي دشّن

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

حركة النهوض ـ إلى كثير من الشكوى والتظلم. وما كنا لنشير إلى ذلك لولا أن بعض أهل العهد المنصرم أنفسهم شهدوا به، من خلال اعترافهم بالأخطاء التي ارتكبت.

حيال هذه الخلفية القاتمة من الأخطاء والخطايا، أستقبل العهد الجديد، عهد الرئيس إميل لحود، بما يشبه الإجماع على تحميله عنوان التغيير. وشعار التغيير إنما يستبطن معاني الرفض للواقع الراهن. فلو كان الناس راضين عمّا هم فيه من ضيق عيش وهشاشة أمل، لما كانت الدعوة إلى التغيير والإصلاح لتدّوي، أو لتلقى صدى بين المسؤولين والمواطنين.

إننا في حكومة الإنقاذ والتغيير، إذْ نتبنى هذه الدعوة، لا نجيز لأنفسنا أن نبخس العهد المنصرم حقه، فقد تحققت خلال ذلك العهد جملة إنجازات أبرزها الآتية:

في ولاية الحكومة الأولى التي كنت رئيسها، تمّ إنهاء حال الاقتتال، وألغيت خطوط التماس، وطويت صفحة الانقسام، وأدخلت مضامين وثيقة الوفاق الوطني في متن الدستور نصوصاً وأحكاماً، فبزغ فجر جمهورية جديدة.

وفي ولاية حكومة الرئيس عمر كرامي، حُلّت الميليشيات، وجُمع منها السلاح، ووضع أول مشروع خطة مرحلية لإعادة التأهيل والإعمار.

وفي ولاية حكومة الرئيس رشيد الصلح، أجريت أول انتخابات نيابية بعد انقطاع دام عشرين عاماً.

وفي ولاية حكومات الرئيس رفيق الحريري، أطلقت حركة إعمار واسعة.

وقد حرصت كل الحكومات المتعاقبة على ترسيخ العلاقة القومية المميزة بين لبنان وسوريا، من خلال السياسات المتبعة، كما من خلال الاتفاقات الموقعة، وصولاً إلى ترسيخ التحالف القومي بينهما.

لكن العهد المنصرم انتهى، كما قلنا، إلى كثير من الأخطاء والخيبة، وسط غياب مفجع للمساءلة والمحاسبة. الأمر الذي يدل على شحوب الديمقراطية في بلادنا. وهل من فعالية للحكم الديمقراطي، إذا كان مفرغاً من المساءلة والمحاسبة؟

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

من أجل الإنقاذ والتغيير والإصلاح، إذاً، جاء العهد الجديد وحرص الرئيس إميل لحود، رائد توحيد الجيش وبنائه وواضع أسس عقيدته القتالية الوطنية وحامل إرادة التغيير في سلوكه وإدائه، على تضمين خطاب اليمين الدستورية معاني الإنقاذ والتغيير والإصلاح والديمقراطية والشفافية. وإن الحكومة، إذْتتبنى معاني هذا الخطاب ـ الرؤية وتعتبره أساساً لبيانها الوزاري، تنطلق من هذه المعاني بالذات، لترسم لوحة جامعة لمفردات برنامجها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

علينا أن نحاذر، بادئ الأمر، المغالاة في ما يُستطاع تحقيقه فوراً، أو في خلال فترة وجيزة. فبعض المشكلات والمعضلات أضحى متجذراً في حياتنا العامة، وتتطلب معالجته خططاً قد يمتد تنفيذها بعض الوقت. من ذلك قضية المهجرين ومعضلة عجز الموازنة، ومشكلة الدين العام المتفاقم، ووطأة الوضع المعيشي والاجتماعي، وقضايا الإصلاح السياسي والإداري والقضائي، وتنمية القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، ومن ثم القضاء على آفة البطالة. حسبنا أن تتوخى الحكومة رسم إطار عام للأهداف التي تسعى جادة من أجل تحقيقها على مراحل.

الإطار العام للأهداف الوطنية

أولاً، تعزيز التحالف القومي مع سوريا، بتفعيل معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق معها، وتأكيد وحدة الشعبين ووحدة المسارين في مواجهة الأطماع الإسرائيلية، والنهوض إلى إحياء العمل العربي المشترك وتفعيله في إطار جامعة الدول العربية، والارتقاء به من خلال صيغ تعاهدية أكثر جدية وفعالية.

ثانياً، دعم المقاومة الناشطة ضد الاحتلال الإسرائيلي لغاية تنفيذ القرار ٤٢٥ دون قيد أو شرط، ودعم صمود أبناء المناطق المحتلة بما يوفر لهم قدرة البقاء والتشبث بالأرض، ونصرة قضية المعتقلين الرهائن في السجون الإسرائيلية، كونها قضية قومية وإنسانية ذات أولوية.

ثالثاً، بناء دولة القانون والمؤسسات، حيث ممارسة السلطة مقيّدة بأحكام القانون،

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

وأدوار المؤسسات متكاملة ومضبوطة على إيقاع توفير كرامة العيش للمواطنين، وترسيخ الوحدة الوطنية، وتوطيد كيان الدولة.

رابعاً، تعاون الحكومة مع مجلس النواب إلى أقصى الحدود في إطار الدستور، والالتزام بمبدأ الفصل والتوازن والتعاون بين السلطات، خصوصاً وقد أصبحت بدعة الترويكا ذكرى من الماضي.

خامساً، حماية الحقوق والحريات العامة والخاصة التي كفلها الدستور والمواثيق الدولية، لا سيما ما يتعلق منها بحرية المعتقد والرأي والتعبير قولاً وكتابة، وحرية الطباعة، وحرية الاجتماع، وحرية تأليف الجمعيات.

سادساً، تعزيز استقلالية القضاء ضماناً للحريات العامة وحقوق المواطنين.

سابعاً، تعزيز مؤسسات الرقابة وتفعيلها وتحصينها، توخّياً لوضع الإدارات والمؤسسات العامة في أجواء الإصلاح الإداري المنتظم والمنهجي المستمر، وإشاعة أجواء الحرب على الفساد والهدر، والحرص على انتهاج سياسات تكرّس عزم الحكم على استئصال هذه الآفة من الحياة العامة.

ثامناً، إيلاء ملف المهجرين اهتماماً استثنائياً، وتأمين جميع المقتضيات لإنهائه في إطار برنامج زمني.

تاسعاً، الإسراع في وضع مشروع قانون جديد للانتخابات يكفل صحة التمثيل الشعبي وعدالته، ونزاهة العملية الانتخابية، وتكافؤ الفرص بين المرشحين، ووضع سقف للنفقات الانتخابية، وتنظيم الإعلام والإعلان الانتخابيين، واعتبار هذا القانون منطلقاً لمسيرة الإصلاح السياسي وتفعيل العملية الديمقراطية.

عاشراً، اقرار مشروع قانون للامركزية الإدارية التي نصت عليها وثيقة الوفاق الوطني، يعزز ممارسة الديمقراطية، ويساعد في تحقيق التنمية المتوازنة.

حادي عشر، التزام وثيقة الوفاق الوطني نصّاً وروحاً، والعمل على استكمال تنفيذ ما تبقّى من بنودها.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

ثاني عشر، وضع خطة إنمائية مرحلية متكاملة ومتوازنة ذات أولويات محدّدة تقدّم الأهم على المهم، وتراعي إمكانات الدولة المالية.

ثالث عشر، وضع خطة لمعالجة عجز الموازنة.

رابع عشر، تقليص عبء الدين العام على الاقتصاد الوطني سنة بعد أخرى، على أن يكون الهدف التوصّل إلى تخفيض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي.

خامس عشر، الحرص على الشفافية في كل مناحي الأداء الحكومي.

سادس عشر، العمل على تأمين مستلزمات تطبيق إلزامية التعليم الابتدائي المجاني، وتعزيز المدرسة الرسمية على كل المستويات.

سابع عشر، إيلاء الجامعة اللبنانية اهتماماً خاصاً، ودعمها بجميع الوسائل المتاحة، والاستفادة من الطاقات العلمية فيها.

ثامن عشر، وضع مشروع قانون عصري للجنسية، ينظّم شروط استحقاقها، وينصف مستحقيها.

تاسع عشر، وضع سياسة بيئية للدولة تقوم على التعاون بين القطاعين العام والخاص، ووضع خطة عمل تعتمد سلّماً للأولويات، وإيجاد آلية للتنسيق بين الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات، في القرارات والمشاريع ذات الأثر البيئي.

عشرون، التعاون مع مجلس النواب في كل الإجراءات الآيلة إلى إلغاء الطائفية.

معالجة الاختلالات الاقتصادية والمالية

يواجهنا، في المجال الاقتصادي والمالي، تحديان: معالجة وضع عجز الخزينة ومستوى المديونية، من جهة، وإعادة القدرة التنافسية إلى الاقتصاد اللبناني وتطوير مناخ استثماري حقيقي يجتذب مدخرات اللبنانيين وغيرهم في الداخل والخارج إلى المجالات الخدماتية والإنتاجية المفيدة، من جهة أخرى. والتحديان مرتبطان ارتباطاً وثيقاً؛ وتقتضي مواجهتهما من جانبنا متلازمين، وبالتصميم نفسه، ومتسلّحين بالثقة

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

بقدرات شعبنا، وبإدراك الفعاليات الاقتصادية، لصعوبة الوضع الذي ورثناه من جراء الممارسات المالية والاقتصادية السابقة.

التحدي الأول هو وقف النزيف المالي الذي انطلق من السياسات الماضية والنهج الإعماري المتبع، وتعثّر عملية الإصلاح الإداري. لذلك تعتزم الحكومة وضع سقف لمجمل النفقات العامة في القطاع العام. وستعتمد مبدأ التقشف، بانتظار نتائج المسح الأولي الذي ستجريه لأوضاع القطاع العام المالية وحالة العجز الفعلي للخزينة، بما فيه المتأخرات المتعددة والمتراكمة، ودراسة امكانات معالجتها طبقاً للقوانين المرعية الإجراء وإمكانية توفير التمويل اللازم. وستتقدّم الحكومة من مجلس النواب، عملاً بمبدأ الشفافية، بمشروع قانون لفتح اعتمادات إضافية لتغطية النفقات التي ترتّبت على الدولة في السنوات الماضية، من دون أن يكون لها اعتمادات مرصدة، والتي لم تدخل في حساب العجز في الماضي.

ولا بد من الحؤول دون استمرار عجز الخزينة وتنامي الدين العام، لأن الحكومة ترى أن اقتصاد البلاد لا يمكن أن يتحمّل استمرار الدوران في الحلقة المفرغة، حيث يؤول العجز إلى زيادة مديونية الدولة، وتؤول هذه الزيادة إلى ارتفاع في خدمة الدين العام، وبالتالي عجز الخزينة.

ومن أهداف السياسة المالية، بالإضافة إلى مبدأ الشفافية في الإنفاق والقضاء على الهدر، تخفيف الأعباء الضريبية على الفئات المتوسطة والفقيرة. وفي المقابل، فإن الحكومة ستقوم بتفعيل معاملات تحصيل جميع الرسوم والضرائب وجبايتها وتوسيع قاعدة المكلّفين. ومن شأن التدابير الصارمة التي ستتّخذ في مجال الإنفاق والموارد، المساهمة في تخفيض نسبة العجز في الموازنة، وبالتالي وقف زيادة نسبة الدين العام إلى الدخل القومي.

وتنوي الحكومة بذل قصارى جهدها لإيجاد الصيغ المناسبة لتوزيع الأعباء، خلال فترة التقشف، بطريقة عادلة. وقد آن الأوان لأن نقيم مجتمع التكافل والعدالة الذي وحده يشكّل القاعدة الصلبة لأي وفاق وطني قابل للديمومة.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

التحدي الثاني هو إعادة القدرة التنافسية إلى الاقتصاد الوطني، لأن الحالة، التي نحن فيها، جعلت جميع القطاعات الاقتصادية، ومنها قطاع الخدمات، تشكو من اختلالات مختلفة، من تخمة هنا وانكماش هناك، ومن بنية تكاليف هي الأعلى في المنطقة العربية، بالمقارنة مع بعض الدول الصناعية. وستعمد الحكومة إلى وضع سياسة اقتصادية شاملة، هدفها تأمين الاستقرار الاقتصادي وإزالة التشوّهات، والخروج من الركود، ورفع معدلات النمو بتفعيل القطاعات الإنتاجية، واعطاء دورأساسي للقطاع الخاص، وتشجيع المبادرة الفردية، علماً أن النقص الحالي في التمويل المتوسط والطويل الأجل وتمركز التسليفات يعيق تطور القطاعات الإنتاجية والاستثمارات. لذلك، تتطلب هذه السياسة توفير وسائل تمويل متوسطة وطويلة الأجل، وإدخال التكنولوجيا الحديثة إلى جميع القطاعات الإنتاجية والصناعات اللبنانية، خصوصاً ذات القيمة المضافة المرتفعة، كالتصنيع الزراعي، ومنها الصناعات الغذائية، ووضع إطار مؤسّساتي قانوني شفّاف يشجع الاستثمارات المباشرة، المحلية والخارجية.

وستعمد الحكومة، لهذه الغاية، إلى تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفية، وهي العمود الفقري لإنتاجنا؛ وذلك بتمكين هذه المؤسسات من الحصول على التمويل والتسهيلات اللازمة والإفادة من الإمكانات الجديدة التي تنتج عن إقرار قانون ضمان القروض المتوسطة والصغيرة، الأمر الذي يساعد على خلق فرص عمل جديدة، ويحقّق الإنماء المتوازن وتكافؤ الفرص للصناعيين، في كل القطاعات والمناطق اللبنانية.

كما ستعمد الحكومة إلى التعاون مع المجلس النيابي الكريم، بغية الإسراع في إقرار قانون للضمان يوفّر التأمين المناسب للبنانيين، ويحمي المؤسسات من مخاطر الاستثمار، ويفعّل دور شركات الضمان ويمكّنها، إلى جانب المصارف والمؤسسات المالية ومؤسسات الأسواق المالية، من تمويل مشاريع القطاع الخاص.

كما ستسعى الحكومة إلى التعاون مع السلطة الاشتراعية لإقرار قانون يرمي إلى تشجيع الإيجار التمويلي Leasing، الذي يسمح للمؤسسات بالحصول على المعدّات والأصول المنقولة التي تحتاجها من دون أن تواجه الصعوبات المرتبطة بضرورة توافر رساميل تشغيلية لديها.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

وستبادر الحكومة أيضاً إلى وضع مشروع قانون جديد، لمكافحة الاحتكار وتأمين المنافسة.

إن تحقيق المزيد من الانفتاح الاقتصادي، من شأنه تحصين الطاقات اللبنانية في أسواق المنافسة الدولية التي تتصف بدرجة متزايدة من التحرير ورفع القيود. لذلك فإن من الأهمية بمكان زيادة فرص التكامل الاقتصادي مع سوريا.

ولتعزيز قدراتنا التنافسية والتركيز على القطاعات، التي لدى لبنان ميزة تفاضلية فيها، يجب علينا الإسراع في الانضمام إلى التجمعات الاقتصادية العربية والدولية، كالسوق العربية المشتركة، والشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والمنظمة العالمية للتجارة. وسوف يفتح هذا الانضمام أمامنا فرص نمو للاقتصاد اللبناني، عن طريق استقطاب الاستثمارات الخارجية وتشجيع المؤسسات العالمية على التمركز في لبنان. في هذا الإطار، لا بد من الإشارة إلى أن وضع سياسة تصديرية لتعزيز موقع منتجاتنا في الخارج، هو من أولوياتنا. والسياسة التصديرية، التي نتبغي، لا بد من أن تقوم على أسس واعدة لجهة الجودة والنوعية. لذلك سنركّز في سياستنا الصناعية على تفعيل مؤسسة المقاييس والمواصفات ومعهد البحوث الصناعية.

أما بالنسبة إلى السياسة النقدية، فإن الحكومة حريصة على الاستقرار النقدي وثباته. وستعمل من أجل ذلك على تأمين التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، على نحو يؤدي إلى تخفيض تكلفة الدين العام. وسيتم ذلك بالتعاون مع القطاع المصرفي والأسواق المالية، الأمر الذي يعزّز فرص الاستثمار، ويجتذب رؤوس الأموال الخارجية؛ وبالتالي يفعّل الاقتصاد، ويسرّع وتيرة نموه.

أما في موضوع الخصخصة، فإن الجميع يعلم أن الحكومات السابقة قامت بعمليات لنقل مرافق خدمات عامة من القطاع العام إلى القطاع الخاص، من دون مراعاة كافية لضرورة حماية مصلحة الخزينة والمواطن. ومن توجهات حكومتنا، إجراء خصخصة مدروسة لبعض الأنشطة العامة، وإشراك القطاع الخاص في مرافق الخدمات العامة، من

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

أجل توسيع دوره في نمو الاقتصاد، واستعمال الموارد المالية الناتجة عن هذه العمليات لتخفيف حجم الدين العام، والمباشرة بحل مشكلة عجز الموازنة.

والحكومة ستكون في منتهى الوعي في هذا المجال، إذ ستحرص على أن تأتي عمليات الخصخصة بشكل يتم فيه تجنّب الأخطاء التي ارتكبتها بعض الحكومات الأجنبية في خصخصتها لمؤسساتها العامة، وعلى نحو يحفظ للعملية وجهها الديمقراطي، بما يفيد أوسع شريحة من اللبنانيين.

لذلك من الضروري أن تُطلَق عمليات الخصخصة من خلال إطار قانوني ومؤسساتي منظم وشفّاف يلحظ إنشاء هيئة عليا للإشراف والرقابة على الأنشطة والمؤسسات التي سيتم تخصيصها، للتأكد من المحافظة على المنافسة، وتفادي تحوّل الاحتكار العام إلى احتكار خاص لا رقيب عليه. كما يتضمن الحفاظ على نسبة معينة من رأسمال المؤسسة المخصخصة لكل من العاملين فيها والمتعاملين معها والدولة، تاركاً النسبة الأوسع للجمهور اللبناني، على أن يتم تنظيم ذلك كله بنصوص قانونية.

ومن شأن الخصخصة، أيضاً، تعزيز دور الأسواق المالية في اجتذاب المدّخرات ورؤوس الأموال، وذلك عبر طرح الأسهم في البورصة. وفي هذا المجال، ستقوم الحكومة بوضع التشريعات اللازمة للأسواق المالية، على نحو يلحظ انشاء هيئة عليا تتمتّع بالاستقلالية في ممارسة مهامها.

توجّهات رئيسة في سياسة الحكومة

أولاً: في القضاء

القضاء هو ضمير الدولة والمواطن والمجتمع. لذا فإن وزارة العدل ستشدّد في تطبيق القوانين والأنظمة داخل إدارتها وخارجها. والقضاة نريدهم قدوة في احترام القانون.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

ولأن القضاء أساس في ترسيخ الأمن، وتعزيز التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان، فإننا سنعمل على صون استقلالية القضاء وتحصينها وتطويرها.

إن تعمير الثقة بالقضاء وصدقيته يستدعي العمل على تحديث الإدارة في وزارة العدل، وتجديد أنظمتها ونصوصها، كي تتلاءم مع متطلّبات العصر وحاجات البلاد، كما يستوجب تفعيل التعاون بين السلطة القضائية وسائر الإدارات، ولا سيما الأجهزة الأمنية منها، وعلى الأخص الضابطة العدلية.

ولن تتأخر الحكومة عن وضع النصوص القانونية اللازمة لتأمين انتظام عمل المحاكم، وضمان فعاليتها، والتخصص في القضايا المالية، وفي قضايا حماية الملكية الفكرية والأدبية والصناعية. ومن شأن ذلك كله أن يرسّخ ثقة المواطن بالدولة وثقة العالم بلبنان، ممّا يساعد على اجتذاب الرساميل وتشجيع الاستثمارات.

ولن تتأخر الحكومة أيضاً عن معالجة واقع المحاكم والشكوى، أحياناً، من تأخر إصدار أحكامها. فهذا أمر سنتصدّى له بكل الإمكانات، لأن تطبيق القانون يحقّق وظيفة إصلاحية كبرى.

أخيراً وليس آخراً، ستقوم الحكومة بتعزيز القضاء في العاصمة، وفي المناطق، على حدّ سواء.

ثانياً: في الإصلاح الإداري

إن وضع الإدارة اللبنانية سائب ولا يخلو من الفساد. ونحن لا نبتغي، في حكمنا هذا، التراشق بالتهم، أو إلقاء المسؤولية على أحد، وإنما نريد الاستفادة من أخطائنا، والعمل بالتالي على تصحيح المسار الإداري برمّته.

وكي نصحّح هذا المسار، لا بد من أن نطرح المسلّمة الآتية:

لا يمكن إصلاح الإدارة على مشارف الألف الثالث ببنية وهيكلية لبنان الخمسينات أو

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

الستينات ـ حتى ولو كانت هذه البنية جد صالحة في الأساس ـ ولا بموظف «جاهل»، أو «منغلق»، أو «لا شرعي»، أو «مأمور».

إن آلية التصحيح الآتية تضمن تحقيق الخطوات الأولى لمسيرة الإصلاح الإداري المنشود:

أولاً: تصحيح البنية والهيكلية، بما في ذلك دمج بعض الوزارات والمؤسسات والهيئات والصناديق المتماثلة وإزالة الازدواجية فيما بينها.

ثانياً: العنصر البشري هو روح الإدارة ومحرّكها، ولذلك فإن من المسلّمات التزام ما يأتي:

ـ وقف التعيين: إلا في حالات الضرورة القصوى، وعلى أساس الجدارة والاستحقاق.

ـ تفعيل الإعداد للوظيفة العامة إلى حدّه الأقصى.

ـ تفعيل التدريب والتأهيل.

ـ تحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات على اختلافها.

ـ تحقيق التوازان بين «الثواب والعقاب» في محاربة الفساد.

ثالثاً: تبسيط وتحديث أساليب العمل ووسائله ورفع مستوى الفعالية والإنتاجية.

رابعاً: تصويب أوضاع المؤسسات العامة والبلديات ووضع ملاكات لها.

ثالثاً: في الاغتراب والمغتربين

تسعى الحكومة إلى تمتين صلات لبنان المقيم مع لبنان المغترب. بالتواصل الحميم بينهما عبر هيئات لبنان السياسية في الخارج والمنظمات الاغترابية الفاعلة بغية تفعيل

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

دور الانتشار اللبناني في العالم، على صعيدي الدفاع عن القضايا العربية في مواجهة العدوان الإسرائيلي المستمر على شعبنا وأرضنا، من ناحية، واجتذاب الرساميل اللبنانية المهاجرة للتثمير في الوطن الأم، من ناحية أخرى.

رابعاً: في الصحة العامة

تتطلّع الحكومة إلى رسم سياسة صحية متكاملة وعادلة، تعنى بالوقاية كما بالعناية والاستشفاء، وذلك بالتنسيق بين جميع القطاعات العاملة في هذا المجال، وهي تضع نصب عينيها تعميم الخدمات الصحية والوقائية على قطاعات المجتمع كافة؛ وتؤكد على النوعية والجودة بكلفة لا ترهق المواطن ولا الدولة، وذلك عبر ترشيد الإنفاق في القطاع الصحي.

إن حدّة الأزمة الصحية تتطلّب برنامجاً واضحاً وعصرياً، مع آلية تنفيذ واقعية وسليمة تعنى بتأمين النوعية والرقابة، وتؤمّن الاستمرارية.

خامساً: في الإعلام

تلتزم الحكومة في سياستها الإعلامية نصوص الدستور وأحكام وثيقة الوفاق الوطني، خصوصاً لجهة احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد.

وهذا الالتزام، يُترجم بحرص الحكومة على ضمان الحرية الإعلامية وحمايتها وتحصينها، من خلال الأنظمة والقوانين المرعية الإجراء، بحيث يكون تعاطيها مع وسائل الإعلام على اختلافها، مرئية ومسموعة ومقروءة، مستنداً إلى مبدأ الشفافية والموضوعية، لأن من حق الناس أن يعرفوا الحقائق؛ ووسائل الإعلام هي أبرز أداة اتصال بين الحكومة والشعب.

وتعتبر الحكومة أن تطبيق قانون البث الاذاعي والتلفزيوني، خلال السنوات الماضية، أظهر حاجة ملحّة لإعادة النظر فيه، خصوصاً لجهة معالجة بعض الثغرات ونقاط الخلل، وذلك بالتعاون مع المجلس النيابي الكريم، على أساس موضوعي وقانوني.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

ليس ما ذكرنا هو كل ما لدينا من مشكلات ولا كل ما لدينا من معالجات لها. لذلك يهّم الحكومة أن تؤكد لمجلسكم الكريم أنها ستعقد خلوات واجتماعات متخصّصة لدرس المشكلات التي تتعلق بعمل جميع الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات، لتخرج منها برؤى مستقبلية ومعالجات موضوعية وسياسات تصحيحية.

في ضوء هذه الصعوبات والتحديات من جهة، والفرص والآمال من جهة أخرى، لا يسعنا إلاّ التأكيد على حقيقة ساطعة تملأ وجودنا، هي تصميمنا على مواجهة التحديات بعقل منفتح وإرادة صلبة، على طريق الوفاء باستحقاق التغيير والانخراط في صناعة الإصلاح السياسي والإداري والقضائي، وإنقاذ الوطن من الأزمة الاقتصادية ـ الاجتماعية التي تتربّص به.

غير أننا، في كل ما عرضنا من واقعات وتطلّعنا إليه من توجّهات والتزمنا به من واجبات، نبقى مدركين أن الحكومة لا تستطيع الوفاء بتعهداتها الوطنية والاقتصادية والاجتماعية، إلاّ إذا كان مجلسكم الكريم منخرطاً معها في معركة الإنقاذ والتغيير والإصلاح.

على هدي هذه الحقيقة نحتكم، عبر مجلسكم الكريم، إلى الشعب طالبين ثقته وثقتكم.

فالشعب، كما قال رئيس البلاد، هو الحَكَم وإليه دائماً الاحتكام.

ABU ABDO ALBAGL

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

ABU ABDO ALBAGL

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

كلمة دولة رئيس مجلس وزراء الجمهورية اللبنانية
الدكتور سليم الحص أمام الهيئة العامة للأمم المتحدة
في دورتها الرابعة والخمسين

نيويورك في ٢٣ أيلول ١٩٩٩

السيد الرئيس،

يسعدني في مستهل كلمتي أن أهنّئكم على انتخابكم رئيساً للدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وإنني على ثقة تامة بأن دورتنا هذه ستحقق أفضل النتائج بفضل خبرتكم وجهودكم.

كما أشكر سلفكم سعادة السفير Didier Opertti على إدارته الناجحة لأعمال الدورة الثالثة والخمسين.

ولا يفوتني أن أتوجّه بالشكر والتقدير إلى سعادة الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي أنان، على جهود بذلها، وأخرى بانتظاره، لتعزيز مسيرة الأمم المتحدة، وصدقيتها، ودورها في حل المنازعات قديمها وحديثها، أملاً في تحقيق السلام والاستقرار في العالم.

السيد الرئيس،

إنّ ميزة هذه الدورة لا تكمن فقط في كونها الدورة الأخيرة للجمعية العامة قبل نهاية القرن الذي شهد ولادتها، بل كذلك في كونها تتزامن مع بروز تيارات جدية تدعو لتخطّي بعض المبادئ الأساسية التي ارتكزت عليها الأمم المتحدة، وإقامة نظام عالمي جديد،

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

تتماشى الأمم المتحدة مع متطلباته، عوض أن يندرج هو في إطارها الأشمل والأوسع. ومن أمثلة ذلك، الدعوة للاعتراف بمبدأ السيادة النسبية، أو واجب التدخل عند الاقتضاء في الشؤون الداخلية للدول، وتهميش دور مجلس الأمن، كأداة رئيسية من أدوات حفظ السلام والأمن الدوليين.

إن إقامة مثل هذا النظام العالمي الجديد هو، بالنسبة لبعض الدول، نتيجة تطور تاريخي حاسم في الرؤية والمفاهيم، بينما لا ترى فيه مجموعة أخرى من الدول سوى رغبة بفرض مفاهيم تتناسب مع التغيير الجوهري، الذي طرأ على موازين القوى على الصعيد الدولي، وهي مفاهيم تحتاج برأينا لمزيد من التشاور والحوار، كي تتوافق بشأنها مجموعة الدول والشعوب، فتضمن إذ ذاك خير البشرية جمعاء وأمانها.

فلقد أظهر تاريخ الشعوب، أنه لا يمكن أن تستمر صفة الدوام والثبات لأي كيان أو نظام إن لم يكن قائماً على العدل والمساواة؛ فلا يأتي انتقائياً، مزدوج المعايير، يفرض سلطته على البعض، ويتغاضى عن ظلم البعض الآخر، أو يغدق المساعدة على البعض، ويمعن في حرمان البعض الآخر.

كما أنه لا بد لأي نظام يسعى لحماية السلم والأمن الدوليين، من أن يعتمد على الدبلوماسية الوقائية لحل المشاكل قبل وقوعها وتفاقمها، وخلق آلية فعلية لصنع السلام والمساهمة الجادة في بنائه وتدعيمه، وضرورة معالجة جذور المشاكل ومسبّباتها، لا مظاهرها العنفية فحسب، وأن يسعى لتحقيق عدالة اقتصادية كونية، وعدم الاكتفاء بالدفاع عن الاستقرار، من المنظور السياسي بصورة حصرية.

وفي مطلق الأحوال، فأي نظام عالمي، قديماً كان أو جديداً، لا يمكنه أن يسمح، على سبيل المثال، باحتلال الأرض بالقوة، والتمادي بالاعتداء على الأرواح والممتلكات، وإخضاع المدنيين لشتى الممارسات التعسفية.

السيد الرئيس،

لقد قامت إسرائيل بعدوان أحاديّ الجانب على لبنان خلال شهر آذار من عام ١٩٧٨،

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

واحتلت عشر أراضيه؛ فتوافق مجلس الأمن الدولي، في مواجهة هذا الاعتداء، على إصدار القرار رقم ٤٢٥ تاريخ ١٩/٢/١٩٧٨، الذي دعا إسرائيل لسحب قواتها من كامل الأراضي اللبنانية فوراً وبدون قيد أو شرط.

وبالرغم من مرور أكثر من واحد وعشرين عاماً على اعتماد هذا القرار، فقد بقي دون تنفيذ. واستمرت إسرائيل باحتلال أجزاء غالية من الجنوب اللبناني والبقاع الغربي.

طيلة هذه السنوات، واصلت إسرائيل اعتداءاتها شبه اليومية ضد لبنان وشعبه. وأقدمت، في ذروة عدوانيتها، على غزو الأراضي اللبنانية عام ١٩٨٢، وصولاً حتى العاصمة بيروت، بعد حصار طويل. وعادت، بعد انسحابها الجزئي من لبنان، لممارسة سياسة الأرض المحروقة، فقصفت برّاً وبحراً وجوّاً عشرات المدن والقرى اللبنانية خلال شهر تموز ١٩٩٣. وتسببت بتدمير واسع، وبسقوط أكثر من مئتين وخمسين ضحية من المدنيين بين قتيل وجريح، وبتهجير أكثر من ٣٠٠ ألف لبناني من قراهم وديارهم. ولجأت مجدداً لسياسة القصف والتدمير الشامل خلال شهر نيسان (إبريل) من العام ١٩٩٦؛ فتسبّبت عن عمد، بمجزرة بلدة قانا، حيث قضى تحت القنابل الإسرائيلية الحارقة مئة واثنان من الشهداء، معظمهم من النساء والأطفال والشيوخ، الذين كانوا قد وجدوا ملاذاً وهمياً للأسف، داخل إحدى خيم قوات الأمم المتحدة العاملة في الجنوب، والتي لم تتوان إسرائيل عن انتهاك حرمتها.

وكان بنتيجة ذلك، أن تم التوافق على تفاهم نيسان للعام ١٩٩٦. وتكوّنت مجموعة لمراقبة تنفيذ هذا التفاهم، بعضوية لبنان وسوريا وإسرائيل، ورئاسة مشتركة من فرنسا والولايات المتحدة، وهي مناسبة للتعبير عن التقدير لعمل هذه المجموعة التي تقوم بصورة مؤقتة، بدور ضابط ومفيد، بانتظار تحقيق الانسحاب الإسرائيلي الكامل وغير المشروط من الأراضي اللبنانية.

ولم يحل ذلك، دون قيام إسرائيل بانتهاكات خطيرة متكرّرة لبنود التفاهم؛ فجاءت الغارات الإسرائيلية الأخيرة ضد البنى التحتية والمدنيين اللبنانيين. لتتسبب ليلة ٢٤ ـ ٢٥ حزيران (يونيو) ١٩٩٩، بتدمير محطتي كهرباء وثلاثة جسور؛ فأغرقت اللبنانيين في

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

الظلام، وأربكت حركة المواصلات، وأوقعت خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات، وهو عدوان آثم ما زال الوضع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان يعاني من الأضرار المباشرة وغير المباشرة التي تسبّب بها.

وبدون هوادة، تستمر إسرائيل بممارساتها القمعية والتعسفية ضد المدنيين في الأراضي التي ما زالت خاضعة لنير احتلالها، من خطف واعتقال وتعذيب وقتل وتشريد وإبعاد، يسعى لبنان باستمرار لدى الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية المعنية لوضع حد لها وعدم تكرارها.

وآخر هذه الممارسات، فرض الحصار على بلدة عيتا الشعب وقرى جنوبية أخرى، وإتلاف محاصيلها الزراعية، وخطف العديد من أبنائها، وإبعادهم، أو زجهم في المعتقلات.

لقد احتفل لبنان، في ١٤ تموز (يوليو) الماضي، بيوم الأسير اللبناني، وهو يطالب تكراراً من على هذا المنبر الدولي، بتكثيف الجهود والضغوط من أجل إطلاق سراح جميع المعتقلين اللبنانيين، الذين تحتجزهم إسرائيل في سجونها بمثابة رهائن، باعتراف وموافقة محكمتها العليا، ولا سيما أولئك الذين يعانون من الأسر في معتقل الخيام داخل الأراضي اللبنانية المحتلة، وكثير منهم من المرضى والمسنّين، الذين لا يسمح للجنة الدولية للصليب الأحمر أحياناً كثيرة بزيارتهم وتوفير الرعاية الإنسانية اللازمة لهم، خلافاً لمقتضيات اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين.

ولا بد للبنان، في هذه المناسبة، من أن يؤكّد من جديد، على حقه بالتعويض عن الضحايا البشرية والأضرار، التي ما زال يتكبدها منذ سنوات طويلة، من جراء الاعتداءات الإسرائيلية عليه وممارساتها التعسّفية ضد سكانه المدنيين. إنّ لبنان ما زال يطالب بضرورة تنفيذ القرار ٤٢٥ بدون قيد أو شرط. وبانتظار تحقيق هذا الهدف، فإنه من الطبيعي أن يتضامن الشعب اللبناني في مقاومته للاحتلال الإسرائيلي، ويتمسّك بشرعية المقاومة، التي هي فعل إيمان بالوطن، وشكل متقدّم من أشكال النضال من أجل الحرية،

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

إلى كونها تكريساً لحق الدفاع المشروع عن النفس، وذلك ضمن الضوابط والمبادئ التي تم التوافق عليها بموجب تفاهم نيسان للعام ١٩٩٦.

وفي مقابل تعنّت إسرائيل وتجاوزها لمهمة قوات الأمم المتحدة العاملة في الجنوب، فإننا نثمّن الدور الإيجابي والبنّاء الذي تقوم به هذه القوات. ونغتنمها مناسبة للإعراب من جديد عن شكرنا وتقديرنا لما قدّمته من تضحيات، خلال تأدية مهامها في أصعب الظروف.

السيد الرئيس،

إنّ لبنان ملتزم، بطبيعة الحال، مسيرة التسوية السلمية في الشرق الأوسط، وهو على استعداد، ضمن تمسّكه بتلازم المسارين اللبناني والسوري، لاستئناف المفاوضات من النقطة التي وصلت إليها عام ١٩٩٦، وفقاً للأسس والمبادئ التي تم التوافق عليها في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، بهدف التوصّل في نهاية المطاف إلى سلام عادل وشامل ودائم، استناداً لقرارات الشرعية الدولية، علماً بأنّ لبنان يكرّر هنا تمسّكه بقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥، الذي هو قرار لا يدعو الأطراف لأي تفاوض، بل يدعو إسرائيل بوضوح للانسحاب من كامل الأراضي اللبنانية فوراً وبدون قيد أو شرط.

إلا أنه، في الوقت الذي تلوح فيه آفاق جدية لاستئناف مفاوضات السلام، ومهما قيل عن فنون التفاوض، فإنّ التصريحات الأخيرة لكبار المسؤولين الإسرائيليين لا تبشّر بالخير، ولا تفيد بحسن النية المفترضة، بل ولا تسمح بالاستنتاج، بوجود رغبة حقيقية بإقامة سلام قائم على العدل لدى الجانب الإسرائيلي، وتجعلنا ننظر بحذر لشروط استئناف العملية السلمية، كما يتبيّن لنا ذلك على الأقل في المرحلة الحاضرة.

ويبدو هذا التعنّت واضحاً، من تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي باراك، التي يؤكد فيها على لاءات متعددة منها: أن لا عودة إلى حدود العام ١٩٦٧، لا لتقسيم القدس، لا لتفكيك المستوطنات، لا لعودة اللاجئين الفلسطينيين. وقد كرر السيد باراك موقفه من قضية اللاجئين إلى ديارهم، ودعا إلى بقائهم في البلدان التي يقيمون فيها.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

إنّ المستوجبات الطبيعية للسلم بعيدة كل البعد عن لاءات السيد باراك، وهي مستوجبات يفرضها العدل، وتقرّ بها الشرعية الدولية، ولا سيما: انسحاب إسرائيل من لبنان من دون قيد أو شرط وفقاً للقرار ٤٢٥، استرجاع سوريا لكامل الجولان لغاية حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ كما سبق أن تم بحث وإقراره، وتمكين الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه الثابتة وغير القابلة للتصرّف، بما فيها حق تقرير مصيره وإنشاء دولته على ترابه الوطني وعاصمتها القدس، وحق العودة إلى الأراضي التي اقتلع منها في فلسطين.

كما ويهمّ لبنان، بهذه المناسبة، أن يلفت انتباه المجتمع الدولي إلى أنه يستحيل للتسوية السلمية أن تكتمل، وللسلام المنشود أن يدوم ويستتب، دون تمكين اللاجئين الفلسطينيين، ولا سيما أولئك الذين استضافهم لبنان على أرضه بمئات الآلاف، من العودة إلى أرضهم وديارهم.

ولا يسع لبنان، من على هذا المنبر الدولي، إلا أن يؤكّد إجماع شعبه على الرفض المطلق لتوطين اللاجئين الفلسطينيين على أراضيه، هذا الإجماع الذي تكرّس في الدستور اللبناني الذي هو ركيزة الوفاق الوطني؛ وأن يلفت الانتباه إلى مخاطر التعامل مع هذه القضية من منظار اقتصادي واجتماعي بحت، والتغاضي عن بعدها السياسي الذي هو في جوهر الظلم الناتج عن تشريد الفلسطينيين من ديارهم؛ والإجماع اللبناني على هذا الموقف، إنما يلتقي مع إجماع الفلسطينيين في لبنان. لذلك يكرر لبنان الدعوة إلى المجتمع الدولي لتحمّل مسؤولياته الكاملة لإيجاد تسوية منصفة وعادلة، تعالج مسألة الوضع النهائي للاجئين الفلسطينيين، وفقاً للمبادئ الدولية المعترف بها في مثل هذه الحالات، وآخرها في كوسوفو.

إنّ التوطين، المرفوض من قبل الفلسطينيين واللبنانيين على السواء، سيشكّل، في حال إقراره على الصعيد العملي، تهديداً لأمن منطقة الشرق الأوسط واستقرارها.

السيد الرئيس،

ونحن، إذ ننظر بإيجابية إلى الفرصة المتوفرة للتقدم في محادثات السلام، وفي

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

ضوء الزيارة التي قامت بها وزيرة خارجية الولايات المتحدة السيدة مادلين أولبرايت إلى بعض دول المنطقة من منطلق ما تتحمّله بلادها من مسؤوليات وما تملكه من وسائل تأثير، نؤكد حرصنا على الدور الذي يجب أن تضطلع به الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في مجال السعي لتحقيق السلام العادل والشامل، وتوفير الضمانات اللازمة لحسن تنفيذ الاتفاق الذي يمكن أن يتم التوصل إليه.

وبموازاة ذلك، فإننا نعوّل على دور أوروبي فاعل، على الصعيدين السياسي والتنموي، خلال المفاوضات الخاصة بالتسوية وفي المرحلة التي ستليها، ولا سيما على دور فرنسي معاضد، لمسناه في الأوقات كافة.

ولا يسعنا إلا أن نتقدّم، في هذه المناسبة، بالشكر لرئاسة الاتحاد الأوروبي، بشخص وزيرة خارجية فنلندا السيدة تاجا هالونن، التي بادرت بزيارة دول المنطقة، ومنها لبنان، وأعربت عن استعداد الاتحاد للمساهمة في العملية الهادفة لإيجاد حل سلمي عادل وشامل لقضية الشرق الأوسط.

السيد الرئيس،

لقد كان لبنان أول من أدان الاجتياح العراقي للكويت في آب (أغسطس) ١٩٩٠. كما أيّد القرارات الصادرة عن مجلس الأمن في هذا الصدد. وهو يتضامن مع دولة الكويت الشقيقة بموضوع المطالبة بالإفراج عن الأسرى والمعتقلين الكويتيين، وبتأكيد سيادتها على كامل أراضيها ومواردها.

إنّ إطلاق الأسرى من شأنه أن يساهم في تنقية الأجواء العربية. ولبنان يتمنّى رفع الحصار عن الشعب العراقي الشقيق الذي من حقه أن يستعيد الأمن والعزّة والازدهار.

إنّ ترسيخ الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي موضوع اهتمام خاص من قبل لبنان. ونحن نحيّي هنا الجهود التي يقوم بها مجلس التعاون الخليجي لإزالة أسباب التوتر، وحل النزاعات القائمة بين الدول، بالوسائل السلمية، وفي إطار حسن النية والجوار، بما في ذلك الخلاف على الجزر الثلاث بين دولة الإمارات العربية المتحدة، والجمهورية الإسلامية في إيران.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

السيد الرئيس،

إن الأمم المتحدة، وهي حصيلة الإرادة المشتركة للدول الأعضاء، لم تتمكّن من الوفاء بكافة التزاماتها في إطار فض النزاعات المزمنة والحديثة، وإقامة السلام في مناطق عديدة يسودها التوتر.

وسيكون من المناسب بالطبع المضيّ في إصلاح المنظّمة الدولية، وفقاً للبرنامج الذي تقدم به الأمين العام السيد كوفي أنان خلال عام ١٩٩٧، تمكيناً لها من مواكبة التطوّر المتسارع لنظام العلاقات الدولية، بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إلا أنّ المنظمة الدولية تبقى، رغم المحاذير والمخاطر، مرجعية دولية فذّة مؤهّلة للنقاش المتوازن والموضوعي الموصل إلى بعض الحلول المطلوبة، وإن لم يكن جميعها. ومن دواعي سرورنا أن نشير إلى أنّ نجاحات هذه المنظّمة كانت بارزةً وواعدةً في حقول أخرى، لامست حقوق الإنسان والطفل والمرأة، فضلاً عن التنمية والبيئة وتطوير القانون الدولي، وإغنائه بمؤسسات جديدة، كالمحكمة الجنائية الدولية وخلافها.

وفي هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى أن لبنان، المتجذّر في أعماق الحضارة والتاريخ، هو جزء من هذا المشهد العالمي، يفعل فيه ويتفاعل إيجابياً مع حركته، منذ اشتراكه في تأسيس هذه المنظمة الدولية. فهو بفعل انفتاحه وغناه الفكري كان دائماً السبّاق في استيعاب متطلّبات التقدّم على مختلف الصعد.

ـ فهو سعى إلى عضوية منظمة التجارة الدولية. ويعمل حالياً، بثبات، على تطوير اقتصاده، وترشيد ماليته لتتماشى مع الضوابط والمعايير التي وضعتها هذه المنظمة، تمهيداً للانخراط في بيئة عالمية للتنمية والتجارة والاقتصاد، على أساس المساواة والمنافع المتبادلة بين الدول.

ـ كما يعير اهتماماً جدياً لمشاكل البيئة. وقد أنشأ وزارة خاصة بها، ويسهم في الجهود الدولية لحلّ هذه المشاكل؛ وهو يدعو الدول القادرة إلى الوفاء بالتزاماتها، في إطار الاتفاقيات الدولية لهذا الغرض.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

ـ كما يرى لبنان أنّ ظاهرة العولمة باتت واقعاً يحمل في طيّاته عوامل إيجابية وسلبية، تؤثّر في ثقافات واقتصادات وبيئات الدول الأعضاء. ويرى في منظمة الأمم المتحدة منبراً مؤهّلاً لتصحيح سلبيات هذه الظاهرة، وهي الوليد البكر الناضج لنسق من العولمة منذ نهاية الأربعينات.

إنّ لبنان، المتمسّك بمبادئ الديمقراطية والحرية، كان دائماً وفياً لتعهداته بموجب شرعة الأمم المتحدة. والتزم دائماً بمقررات هذه الهيئة الدولية، بكافة فروعها ومؤتمراتها. وبنى في عاصمته بيروت مقرّاً جميلاً لفروعها الإقليمية، إيماناً وتعلقاً بأهدافها. ولبنان، أيضاً، منصرف بكليته إلى استكمال عملية إعماره وتعزيز وترشيد مؤسساته، ساعياً بثبات لتكريس دولة القانون، مكرِّساً، بتجربته الإنسانية الفذّة، العيش المشترك القائم على الاعتدال والتسامح والانصهار في بوتقة وطنية سليمة، عاقداً العزم على استعادة دوره المميز في محيطه والعالم، وفياً لانتمائه العربي بكل أبعاده ونتائجه.

ولبنان، هذا البلد الصغير على الضفاف الشرقية للبحر المتوسط، الذي عايش، على مدى خمسة آلاف عام، حضارات متعاقبة، كان خلالها فاعلاً ومتلقياً، سيكون السبّاق في العطاء، بعد أن يستعيد كامل ترابه الوطني، بفعل نضال أبنائه، وبدعم فاعل من المجتمع الدولي.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

ABU ABDO ALBAGL

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

كلمة الرئيس الدكتور سليم الحص
رئيس مجلس الوزراء
في الاجتماع السنوي الرابع والعشرين لمجلس
محافظي البنك الإسلامي للتنمية

٢ و٣/ ١١/ ١٩٩٩ جدة المملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب السمو الملكي،

معالي الرئيس،

أصحاب المعالي المحافظين،

أيها الإخوة الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

اسمحوا لي، باسم الجمهورية اللبنانية، أن أتوجه بخالص الشكر والامتنان إلى خادم الحرمين الشريفين جلالة الملك فهد وولي عهده الأمين، ولحكومة المملكة العربية السعودية وشعبها، على استضافة الاجتماع السنوي الرابع والعشرين لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية. وإنه لمن دواعي سروري أن أخاطب هذا المحفل الجليل في مناسبتين تاريخيتين، هما ذكرى مرور مئة عام على إنشاء المملكة العربية السعودية،

ABU ABDO ALBAGL

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

ومرور خمس وعشرين سنة على إنشاء البنك الإسلامي للتنمية. أود أن أعرب باسم الوفد اللبناني، عن امتناننا العميق لحسن الوفادة وكرم الضيافة اللذين حظينا بهما جميعاً.

وأغتنم هذه السانحة لأعرب عن تقديري لجهود مؤسسة التمويل الإنمائي الرائدة في الأمة الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، وعلى رأسها معالي الدكتور أحمد محمد علي، لحرصها على تعزيز أواصر التعاون بين الدول العربية ودول منظمة المؤتمر الإسلامي، وسعيها للرقي بالأمة الإسلامية ومدّها بالقوة، لمجابهة تحدّيات القرن الواحد والعشرين.

إن لبنان، وبالرغم من الظروف الصعبة والتحديات التي واجهها في مسيرته لتحقيق الإنماء والاستقرار، كان ولا يزال ينعم بفيض من المبادرات التنموية من جانب هذه المؤسسة العظيمة.

إن اجتماعنا اليوم حدث هام يتزامن مع تغيّرات سياسية واقتصادية ومالية وتجارية عالمية، تتجلّى في مد العولمة والانفتاح، وتذليل العوائق التي تعترض مسيرة تحويل العالم إلى قرية كونية يتعامل أفرادها ومؤسساتها بحرية فيما بينهم دون أي قيد، بحيث يكون الإنسان هو المستفيد الأول من خفض الكلفة وازدياد المنافسة وارتفاع مستوى أداء الخدمات. ويعزز مساعي العولمة والانفتاح الاقتصادي مؤسسات ومنظمات دولية وتكتلات إقليمية كبيرة. وتعتبر ثورة المعلوماتية، والاتصالات، والتطور المذهل في التكنولوجيا الصناعية، العامل المحرِّك الأول في دفع عجلة الانفتاح الاقتصادي والعولمة.

إن عولمة الاقتصاد تطرح فرصاً لتنمية عالمية ثابتة مستدامة للدول النامية والمتطورة. لكن العولمة تطرح أيضاً مخاطر عدة وتحدّيات قد تؤثّر سلباً على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في غير بقعة من العالم. ولا يسعنا هنا إلا أن نذكّر بأن بلداناً نامية عديدة قد واجهت صعوبات جمّة تحت وطأة مدة العولمة، ممّا أثر سلباً على الأوضاع الاجتماعية والإنمائية فيها، وعلى مستوى معيشة الإنسان وفرص العمل المتاحة. فالتحديات، التي باتت تواجه بلداننا، غدت أكثر تعقيداً من ذي قبل، خصوصاً في ظل التحوّلات الجارية في الميزات التنافسية للأمم، ممّا يبشّر بمعطيات تختلف جذرياً عن تلك التي سادت في القرن العشرين.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

ففي حين كانت القدرة التنافسية الدولية في بلد ما ترتبط بالموارد المتوافرة بكلفة متدنية، أصبحت الآن تنجم عن استعمال مجموعات من موارد عالية التخصّص ومن عناصر انتاج متنوّعة. لذلك لم يعد هناك أمم تتفوق بالمطلق على غيرها في كل القطاعات، بل غدت كل أمة تتمتّع بميزة تنافسية في صناعات معيّنة، أو في قطاع من صناعات محددة.

كذلك لم يعد الاستقرار الماكرو اقتصادي كافياً لتأمين القدرة التنافسية للأمم، بل بات يفرض بيئة ميكرو اقتصادية ملائمة ترتكز على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ممّا يوفّر فرص عمل للمواطنين، ويساعد في النمو الاجتماعي من خلال آلية السوق.

كذلك لم يعد هناك من مجالات إنتاجية جيدة وأخرى سيئة، على كل بلد أن يختار الأفضل منها بالنسبة إليه، بل بات المهم: الطريقة التي ينظّم فيها البلد موارده، لكي يصبح الأكثر قدرة على المنافسة في شتّى المجالات.

تستدعي كل هذه المعطيات تعاوناً على الصعيد الإقليمي والدولي، وجهداً مشتركاً متواصلاً من قبل البلدان النامية.

إننا ننظر إلى العولمة كقوة دينامية، من أجل تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي في البلدان النامية. لكن نجاح العولمة يفرض تعاوناً إقليمياً ودولياً مكثّفاً. كما يستوجب جهوداً وطنية لكل من هذه الدول بغية مواجهة المخاطر المحتملة، والتغلّب على التحديات، ولا سيما خطر التهميش. ولا يكون ذلك إلا من خلال تعزيز أسباب التكامل بين دولنا ومجتمعاتنا. وقد سبقتنا إلى ذلك الدول الأكثر تطوراً، كما تشهد تجربة الاتحاد الأوروبي وتجربة منطقة التجارة الحرة لشمالي أميركا، نافتا. والدول، الأكثر تطوراً في العالم، مطالبة بوعي مسؤولياتها إزاء الاقتصاد العالمي؛ فلا تتوانى عن بذل الجهود المنهجية ووضع البرامج الآيلة إلى تنشيط حركة الاستثمار في الدول النامية، وتسهيل انتقال التكنولوجيا المتطورة إليها.

إن وجود بيئة دولية ملائمة تتطلب تحقيق نمو اقتصادي مستدام، يكون الضمانة

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

الأساسية لعدم تقليص أو تهميش دور المجتمعات النامية، وضمان فرص إنمائية لجميع الشعوب، ممّا يساهم في تحقيق السلام والأمن في العالم، وهما عنصران لا ينفصلان.

صاحب السمو الملكي،

معالي الرئيس،

أصحاب المعالي المحافظين،

أيها الإخوة الكرام،

إن العالم اليوم بأمسّ الحاجة إلى وجود مؤسسة مالية، تسعى إلى تخفيف حدة التفاوت بين الدول المتطورة والفقيرة؛ وتحافظ على حقوق الدول الصغيرة في ظل العولمة، في وجه تعاظم حدة المنافسة. إن العالم هو بأمسّ الحاجة إلى مؤسسات مالية لها أهداف تنموية، تضع مصلحة المجتمع فوق كل اعتبار. ولقد وجدنا ضالتنا في البنك الإسلامي للتنمية.

وجدير بنا التوقف عند ما يقدّمه البنك الإسلامي للتنمية، والمؤسسات التابعة له، من برامج مستحدثة باتت تلبّي مختلف الحاجات التنموية في الدول الأعضاء، ومنها تمويل المشاريع، وتمويل التجارة البينية، وبرامج المساعدة التقنية، وبرامج المنح المدرسية، ودعم المؤسسات الصغيرة الحجم، وتشجيع الخصخصة، والاهتمام بالقطاع الخاص، وتعزيز أواصر التعاون بين الدول. ونشيد بجهود صندوق البنية التحتية الحديث النشأة، وصندوق حصص الاستثمار، ومحفظة البنوك الإسلامية، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، لدورها الفعّال في رفد عملية التنمية التي يسعى إلى تحقيقها البنك الإسلامي للتنمية.

وفي خضم التغييرات العالمية، شهدت الصيرفة الإسلامية تطوراً ونموّاً ملحوظاً في السنوات الماضية، تمثل بزيادة عدد المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في العالم، واتّساع قاعدة خدماتها لتشمل المرابحة والمضاربة والإجارة والاستصناع والتأمين

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

وصناديق الاستثمار. وتكاثرت صناديق الاستثمار الإسلامية التي باتت من أهم نوافذ التمويل الإسلامي في دول الغرب، وتعتمد مؤشرات مالية مبتكرة لقياس أدائها وربحيتها.

إننا، في هذا الحشد الكريم، نناشد البنك الإسلامي للتنمية تعزيز حضوره في مختلف الدول الأعضاء، توسيعاً لدوره التنموي الرائد؛ والتركيز على تنمية وتأهيل وتطوير الموارد البشرية في قطاعات حيوية محدّدة، مثل التعليم والتدريب، وأيضاً في إنشاء ودعم مراكز أبحاث علمية متطورة في الدول الأعضاء، وذلك تعزيزاً لدور البنك.

صاحب السمو الملكي،

معالي الرئيس،

أصحاب المعالي المحافظين،

أيها الإخوة الكرام،

إن اجتماعنا هذا لفرصة سانحة لعرض تجارب بلادنا. فاسمحوا لي أن أتحدّث باختصار عن الوضع الاقتصادي والتجاري والمالي في لبنان. إن حكومتنا تلتزم ثوابت السياسة الاقتصادية، التي تميّز بها لبنان منذ نال استقلاله في عام ١٩٤٣. فكان الاعتماد الأساسي دوماً على دور المبادرة الخاصة، وعلى التمسّك بالحريات العامة عموماً والحريات الاقتصادية خصوصاً، بما فيها حرية تحويل العملة، وحرية انتقال الرساميل والسرية المصرفية.

وشرعت الحكومة في تقديم مشروع موازنة ١٩٩٩، ضمن برنامج عمل خمسي للتصحيح المالي، وهي المرة الأولى التي تأتي فيها الموازنة مصحوبة برؤية مستقبلية، ضمن خط استراتيجي لسياسة الحكومة المالية.

إن لبنان اليوم يسعى إلى تحقيق نمو سنوي يتراوح بين ٣٪ و ٥٪ خلال السنوات الخمس القادمة، ورفع أدائه الاقتصادي إلى مرتبة المنافسة العالمية. وتركّز الحكومة اللبنانية اهتمامها على خفض الفائدة وعجز الموازنة وعبء الدين العام. وهي تعمل على استصدار القوانين لتشجيع الاستثمار.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

ومن بين الأهداف التي تحقّقت من وضع برنامج العمل في العام ١٩٩٩، الحفاظ على استقرار النقد الوطني من خلال فصل الاقتصاد عن السياسة، وتخفيض نسبة الفائدة على سندات الخزينة من ١٦٪ إلى ١٤٪ لسنتين. ويساعد انخفاض معدل الفوائد ـ أي خدمة الدين ـ على تخفيض عجز الموازنة، وضبطه في حدود أهداف برنامج التصحيح المالي.

وجاءت أيضاً موازنة العام ٢٠٠٠ تندرج في نفس السياق، وتكمل استراتيجية الحكومة.

ومن جهة أخرى، شرعت الحكومة في إعداد خطة اقتصادية ـ إنمائية، لمواكبة التوجهات والمسارات الدولية. وترمي هذه الخطة الإنمائية، بموازاة برنامج التصحيح المالي، إلى تشجيع النشاطات الإنتاجية التي يتمتّع بها لبنان بميزات تفاضلية، وإلى برمجة المشاريع العامة وفقاً للأولويات التي اعتمدتها الحكومة. ومن المنتظر أن ينتهي مجلس الإنماء والإعمار من وضع هذه الخطة في آخر هذه السنة.

ولقد حقق لبنان خطى ثابتة في اتجاه تحديث البنية التحتية (شبكات الطرق والمواصلات والماء والكهرباء والاتصالات). إلا أن متابعة المشاريع الإعمارية في لبنان تحتاج إلى حجم كبير من التمويل. وتنصبّ الجهود لاستقطاب التمويل الخاص، وتطوير السوق المالية، والخصخصة، لسد الحاجات التمويلية التنموية والإعمارية في لبنان.

وقام لبنان بتحرير تجارته مع الدول العربية المجاورة. ويسعى إلى عقد اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي. وهو في طريقه نحو الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ويتطلّع إلى اكتمال عناصر منطقة التجارة الحرة العربية.

ويتمتع القطاع المصرفي في لبنان بمزايا كثيرة، أعطته دوراً ريادياً في منطقة الشرق الأوسط قبل سنوات الحرب. ومع عودة السلام، يحاول القطاع المصرفي والمالي في لبنان استعادة دوره مركزاً إقليمياً للخدمات المالية، بما فيها الصيرفة، التأمين، إدارة المحافظ، الخ؛ وكذلك موئلاً للمعارض ودورات التدريب ومختلف أنواع الخدمات.

وبالرغم من الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على جنوب لبنان ومحاولاتها تحطيم

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

البنية التحتية الحديثة في البلاد، فإن الأمن والاستقرار مستتبّان في ربوع لبنان، والوحدة الوطنية أكثر رسوخاً اليوم ممّا كانت في أي وقت مضى. إننا في لبنان نتطلّع إلى شرف استضافة الاجتماع الخامس والعشرين لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية في بيروت العام المقبل إن شاء الله. وسوف نسعى، بإذن الله، بكل ما لدينا من إمكانات وطاقات لإنجاحه.

ختاماً، أتوجّه بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى دولة المقر المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين، وإخوتي في مجلس المحافظين، وسعادة رئيس البنك الإسلامي للتنمية. وأبدي تقديري للعاملين في البنك الإسلامي للتنمية وتضافر جهودهم في خدمة هذه المؤسسة التي تضع أسمى أهداف التنمية نصب أعينها. وإنني لأضرع إلى العليّ القدير أن يسدّد خطانا، وأن يوفقنا لما فيه الخير. ﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾ .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ABU ABDO ALBAGL

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

ABU ABDO ALBAGL

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

قرارات

مجلس جامعة الدول العربية

في دور انعقاده العادي (١١٣)

على مستوى السادة وزراء الخارجية

ABU ABDO ALBAGL

بيروت : مارس/آذار ٢٠٠٠

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

ABU ABDO ALBAGL

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

التضامن العربي مع لبنان
في مواجهة الاعتداءات والتهديدات الإسرائيلية

إن مجلس الجامعة،

ـ بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى مداولات السادة وزراء الخارجية،

ـ وإذ يلاحظ بقلق شديد واستياء بالغ اعتداءات اسرائيل المتكررة على لبنان وسكانه المدنيين، وجرح عشرات المواطنين، وقصف للبنى التحتية، وما يستتبع ذلك من أذى وأضرار جسيمة، وآخرها قصف البنى التحتية ليل ٧ ـ ٨ شباط (فبراير) ٢٠٠٠، الذي أدى إلى تدمير ثلاث محطات تحويل كهرباء، وتسبب بخسائر مادية قدرت بعشرات الملايين من الدولارات، وما صدر على أثرها من تهديدات إسرائيلية خطيرة ومستهجنة ضد لبنان وشعبه وترابه الوطني،

ـ وإذ يذكر باستمرار احتلال إسرائيل لأجزاء من جنوب لبنان والبقاع الغربي، مما يشكل انتهاكاً سافراً لأحكام القانون الدولي، وتجاهلاً متمادياً لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)،

ـ وإذ يؤكد على حق لبنان في التعويض عن الضحايا البشرية والأضرار المادية

ABU ABDO ALBAGL

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

والخسائر الاقتصادية الفادحة التي يتكبدها من جراء الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، وما ينتج عن الاحتلال الإسرائيلي من ممارسات تعسفية ضد الأهالي الآمنين، والتي أدت إلى تهجير كثرة ساحقة منهم، يعيشون اليوم في حال من البؤس الشديد ويشكلون حالة اجتماعية خانقة،

ـ وإذ يستذكر قراراته المعبّرة عن التضامن العربي مع الحكومة اللبنانية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي اللبنانية المحتلة وآخرها، القرار رقم ٥٨٨٩ ـ د. ع (١١٢) تاريخ ١٣/ ٩/ ١٩٩٩، وقرارات مؤتمرات القمة العربية العاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة، والبيان الختامي لمؤتمر القمة العربي في حزيران (يونيو) ١٩٩٦، والتي أكدت على دعم الحكومة اللبنانية ومساعدتها لإعادة إعمار لبنان، ومساندته في ما يواجهه من اعتداءات إسرائيلية مستمرة على أرضه وشعبه وسيادته،

يقرر

١ ـ إدانة إسرائيل بشدة لاحتلالها المستمر لأجزاء من جنوب لبنان والبقاع الغربي، وشجب الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على أرضه وشعبه.

٢ ـ إدانة الاعتداءات الإسرائيلية الأخيرة بشدة والتي استهدفت المدنيين والبنى التحتية والمرافق الاقتصادية في لبنان، وما صدر على أثرها من تهديدات إسرائيلية خطيرة وفاجرة.

٣ ـ استنكار التصريحات التي أدلى بها بعض مسؤولي دول صديقة في أعقاب العدوان الإسرائيلي الأخير والتي ساوت بين إسرائيل المعتدية ولبنان المعتدى عليه، والتعبير عن دهشته واستغرابه لصدور مثل تلك التصريحات.

٤ ـ التأكيد على أن هذه الاعتداءات الإسرائيلية تشكل انتهاكاً صارخاً لتفاهم نيسان (أبريل) لعام ١٩٩٦، ولميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية وللإعلان العالمي لحقوق الإنسان ولأبسط المبادئ الأخلاقية.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

٥ ـ تأكيد ضرورة احترام إسرائيل لتفاهم نيسان(أبريل) ورفض محاولاتها لتجاهله أو تعديله، لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تصعيد وخيم العواقب تتحمل إسرائيل مسؤوليته الكاملة.

٦ ـ تأكيد دعمه للبنان في مطالبته الدائمة بتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥ (١٩٧٨)، ودعوة المجتمع الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن إلى حمل إسرائيل على تنفيذ هذا القرار بدون قيد أو شرط.

٧ ـ تأكيد دعمه المطلق للبنان في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي لأجزاء من جنوب لبنان والبقاع الغربي حتى تحرير كامل التراب اللبناني استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة، وتأييد حقه في الدفاع المشروع ضد المحتل، إذ إن المقاومة هي نتيجة للاحتلال وليست سبباً له.

٨ ـ دعوة الدول العربية التي تقيم علاقات مع إسرائيل، في إطار عملية السلام، إلى إعادة النظر في هذه العلاقات بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان.

٩ ـ تأكيد وقوفه الصارم إلى جانب لبنان وتوفير الدعم العربي اللازم له لتعزيز صموده المعبّر عن تلاحم العرب وكرامتهم القومية.

١٠ ـ الطلب من الدول العربية ترجمة قراراتها بدعم لبنان وصمود شعبه وإعادة إعماره، من خلال الوفاء بالتزاماتها المقررة له في القمم العربية، ولا سيما منها قمة تونس في عام ١٩٧٩ وقمة بغداد في عام ١٩٩٠، وحث الحكومات على مباشرة إيفاء هذه الالتزامات.

١١ ـ تأكيد تمسّك الدول العربية بعملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط وفقاً لمبادئ مؤتمر مدريد، والعودة لاستئناف عاجل لمفاوضات الحل الشامل والعادل التي عطّلتها إسرائيل على جميع المسارات.

١٢ ـ دعوة الدول العربية التي تشارك في المحادثات المتعددة الأطراف إلى إعادة النظر في مشاركتها هذه، إلى أن يتحقق تقدم جوهري وملموس على جميع المسارات.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

١٣ ـ التأكيد على تلازم المسارين اللبناني والسوري، لما فيه من خدمة المصلحة اللبنانية والسورية، وعلى ضرورة تدعيم الموقف العربي على كل المسارات، والتشديد على أن القاعدة الأولى للسلام الشامل والعادل تكمن في انسحاب إسرائيل الكامل من جنوب لبنان والبقاع الغربي حتى حدوده المعترف بها دولياً، ومن الجولان حتى خط الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، ومن الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس.

١٤ ـ التأكيد على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم ورفض توطينهم خارج فلسطين، والتحذير من أن عدم حل قضية اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان على قاعدة عودتهم إلى ديارهم يبقي هذه القضية بمثابة قنبلة موقوتة تهدّد الأمن والاستقرار في لبنان وتعيق تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة.

١٥ ـ إدانة الممارسات الإسرائيلية التعسفية واللاإنسانية ضد الأهالي العزّل في الجنوب والبقاع الغربي، وعمليات الاعتقال التعسفي والتعذيب والإبعاد، والمطالبة بالإفراج فوراً عن جميع المعتقلين اللبنانيين المحتجزين كرهائن في معتقل الخيام وفي السجون الإسرائيلية والكشف عن مصير المفقودين منهم، وذلك استناداً إلى القوانين والأعراف الدولية واتفاقيات جنيف.

١٦ ـ تأييد مسعى لبنان في طلب تشكيل محكمة جنائية دولية خاصة من أجل محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين الذين ارتكبوا مجزرة قانا في مقر القوات الدولية في ١٨ نيسان (أبريل) ١٩٩٦، وسائر المجازر الإسرائيلية التي كان لبنان مسرحاً لها، وإرغام إسرائيل على دفع تعويضات للبنان عن الخسائر البشرية والأضرار المادية والاقتصادية الناجمة عن احتلالها واعتداءاتها المتكررة على الأراضي اللبنانية.

١٧ ـ اعتبار دورة المجلس مفتوحة وتفويض رئيس الدورة دعوة المجلس للانعقاد في حال تكرّر العدوان الإسرائيلي على لبنان.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

١٨ ـ تكليف الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار، بالتنسيق مع رئيس الدورة والحكومة اللبنانية، ورفع تقارير بهذا الشأن إلى المجلس.

(ق: رقم ٥٩٤٢ د.ع (١١٣) ـ ج٢ ـ ١١/٣/٢٠٠٠)

ABU ABDO ALBAGL

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

ABU ABDO ALBAGL

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

مجلس الأمن

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون

البند ٤٣ من جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

رسالة مؤرخة ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ موجّهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق طيه رسالة عاجلة موجهة إليكم من الجنرال إميل لحود، رئيس الجمهورية اللبنانية (انظر المرفق).

ويشرفني أن أطلب تفضلكم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٤٣ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سليم تدمري

السفير

الممثل الدائم

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

مرفق برسالة مؤرخة ٦ نيسان / أبريل ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة

تحية طيبة

ينقل الرئيس إميل لحود أحر تحياته لسعادة الأمين العام ويشكر جهوده الرامية للتوصل إلى سلام عادل وشامل في المنطقة ويُبدي لسعادته التساؤلات التالية حيال طروحات الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب:

أولاً ـ ما هي بنظركم الأسباب التي أدت بالأمم المتحدة عام ١٩٧٨ وبمجلس الأمن إلى اتخاذ القرار ٤٢٥؟ وهل الموضوع الفلسطيني كان السبب؟

ثانياً ـ لماذا عجزت الأمم المتحدة ومجلس الأمن عبر قواها المتمركزة في لبنان منذ ٢٢ سنة عن تنفيذ هذا القرار؟ هل يعلم سعادتكم عدد الاجتياحات وحجم الخسائر البشرية والمادية التي تكبدها لبنان منذ العام ١٩٧٨ حتى اليوم نتيجة عدم تنفيذ إسرائيل للقرار ٤٢٥؟

ثالثاً ـ هل تعتبرون أن طرح تنفيذ القرار ٤٢٥ اليوم من قبل إسرائيل يأتي:

ـ تنفيذاً لإرادة ومسعى دوليين؟؟

ـ مساهمة طوعية لإسرائيل في تنفيذ القرار؟؟

ـ نتيجة لعمليات المقاومة وللخسائر الإسرائيلية؟؟

ـ لحماية الشعب اللبناني المعتدى عليه أم لحماية المعتدي؟؟

رابعاً ـ هل تعتبرون أن لبنان دفع غالياً ثمن هذا التراجع الإسرائيلي؟ وإذا كان كذلك، هل تجدون منطقياً أن يُطلب من لبنان أيضاً أن يدفع ثمن حماية هذا الانسحاب وحماية حدود إسرائيل؟؟

خامساً ـ عطفاً على السؤال رقم (أولاً)، هل تعتقدون أنه فيما لو أن بعض المجموعات

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

الفلسطينية حاولت القيام عبر الحدود بعمليات من ضمن حق العودة ولعدم وجود حلول مستقبلية لهم، هل تعتقدون أن القوات الدولية ستكون قادرة على حروب يومية صغيرة على الحدود؟؟؟

سادساً ـ طالما أن هنالك احتمالاً لحروب صغيرة على الحدود مصدرها مجموعات فلسطينية مسلحة قادمة من المخيمات الفلسطينية في الداخل، ألا تعتقدون أنه، على ضوء التجارب السابقة وأهمها أن القرار ٤٢٥ انطلق من اجتياح إسرائيلي لأسباب فلسطينية، ألا تعتقدون أن مصلحة لبنان، على ضوء ذلك، تقضي بقيام القوات الدولية، أولاً وقبل أي شي آخر، **بتجريد المخيمات الفلسطينية** من سلاحها أو بالمشاركة الميدانية في ذلك، سواء في مدن صور أو صيدا أو طرابلس أو بيروت أو بعلبك أو غيرها، قبل أن تنتشر تلك القوات على الحدود؟ **وهل تقبل الأمم المتحدة شرطاً لبنانياً بعدم قبول هذا الانتشار على الحدود قبل تجريد الفلسطينيين من سلاحهم** باعتبار أن الداخل مرتبط بالحدود وباعتبار أن مهمة القوات الدولية هي بحسب القرار ٤٢٥ : «إعادة السلام والأمن الدوليين ومساعدة حكومة لبنان على ضمان استعادة سلطتها الفعلية في المنطقة» (الجنوب والبقاع الغربي)، وهل من الممكن استعادة هذه السلطة من دون تجريد الفلسطينيين من سلاحهم؟؟

سابعاً ـ سواء حصل لهذا السلاح أم لم يحصل، ما هي ضمانات الأمم المتحدة على عدم قيام إسرائيل بخرق الحدود البرية والبحرية والمجال الجوي للبنان أو القيام باعتداءات ظرفية في الجنوب والداخل؟؟؟ ما هي الضمانات لمنع تكرار ما حصل سابقاً بوجود القوات الدولية الحالية المتمركزة منذ عام ١٩٧٨ في الجنوب حتى الآن؟؟؟ وهل ستمتلك القوة الدولية المقترحة وسائل ردع برية وبحرية وجوية لتنفيذ الضمانات؟؟؟ ومن سيأمر تلك القوة بتنفيذ تلك الضمانات عند حصول خرق أو اعتداءات؟؟

ثامناً ـ في أرشيف الأمم المتحدة لعام ١٩٧٨، إن الحكومة اللبنانية قد أرسلت في ٣١ تموز/ يوليه ١٩٧٨ قوات من الجيش اللبناني إلى الجنوب لتنفيذ القرار ٤٢٥ بناء على طلب الأمم المتحدة وأن القوات الإسرائيلية وعملاءها اعترضت الجيش اللبناني في بلدة كوكبا

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

بالقوة وقصفته ومنعته من التقدم موقعة في صفوفه قتلى وجرحى، ثم إن إسرائيل ومنذ ذلك التاريخ، قامت باجتياحات متتالية كبدت لبنان آلاف القتلى والجرحى وخسائر مادية ومعنوية تتجاوز السبعين مليار دولار، واليوم تقول إسرائيل إنها بصدد تنفيذ القرار ٤٢٥ بحجة احترام المجتمع الدولي، فيما الجميع يعلم بأنها تفعل ذلك نتيجة الخسائر والمقاومة، والسؤال هو: حيال هذا الوضع، من قرر مسامحة إسرائيل عن التعويضات المستحقة للبنان وشعبه نتيجة عصيانها لهذا القرار وعدوانها المستمر حتى تاريخه؟؟؟ على أي أساس جرت تلك المسامحة؟؟؟ وهل من حقوق المعتدي، بنظر الأمم المتحدة، أن يسامح مجاناً؟ وأكثر من ذلك، هل من حقوق المعتدي أن يطلب الحماية من المعتدى عليه؟؟؟

سعادة الأمين العام

هذه أسئلة، يعتبر لبنان، أن من حقوقه أن يطلب أجوبة عليها من جانب الأمم المتحدة، قبل أن يقرر الخوض في تفاصيل أخرى.

بانتظار ذلك، يتمسك لبنان بالسلام العادل والشامل الذي يؤمن الضمانات للجميع، في الوقت الذي يرى فيه أن أي انسحاب إسرائيلي، تحت وطأة المقاومة، هو انتصار كبير للبنان وللقرار ٤٢٥ بالذات، وهو انتصار يصعب المساومة عليه، في غياب التوضيحات المطلوبة وفي ظل المناورات الإسرائيلية المعتادة.

نرجو من سعادتكم قبول فائق التقدير والاحترام.

بعبدا في ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٠

الرئيس إميل لحود

رئيس الجمهورية اللبنانية

ABU ABDO ALBAGL

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

كلمة رئيس مجلس الوزراء الدكتور سليم الحص
أمام الدورة العادية ١١٣ لمجلس جامعة الدول العربية

بيروت ١١و١٢/٣/٢٠٠٠

سيادة الرئيس،

صاحب السمو ولي عهد دولة قطر الشقيقة،

سعادة الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبد المجيد،

أصحاب السمو والمعالي، وزراء خارجية الدول العربية الشقيقة،

أصحاب السعادة،

يَسْعَدُ لبنان باستضافة إخوانه العرب يتقاطرون إلى عاصمته الصامدة بيروت للمشاركة في اجتماعات الدورة العادية ١١٣ لمجلس الجامعة العربية، في ما نعتبره يوماً تاريخياً مميزاً، إذ تخصّه جامعة الدول العربية بالتفاتة كريمة بالحضور إلى عاصمته وتلبية ندائه.

فحضوركم، أيها الإخوة، في هذه الظروف الأليمة، يبلسم جراح المصابين، ويقوّي عزيمة الصامدين، ويشهد للحق، ويشيع الدفء والحب والوفاء، ويحفّز إلى الوقوف إلى جانب لبنان في وجه العدوان الإسرائيلي وخطره المتربص.

فباسم رئيس جمهورية لبنان وباسم حكومة لبنان وباسمي شخصياً، أرحّب بكم أجمل ترحيب، حللتم أحبة بين أهل وإخوة وأصدقاء.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

لقد شاء لبنان الدعوة إلى عقد اجتماعات مجلس الجامعة في بيروت، للتداول عن كثب من موقع الحدث في تطورات الوضع الناجم عن الاعتداء الإسرائيلي الأخير على أرضه وشعبه ومنشآته، إيماناً منه بأهمية التضامن العربي في هذه الظروف، وفي غمرة الاستحقاقات المرتقبة لعملية التسوية السلمية في المنطقة.

ففي الساعات الأولى من فجر الثلاثاء تاريخ ٨ شباط (فبراير) المنصرم، شنّ الطيران الحربي الإسرائيلي عدة غارات في عمق الأراضي اللبنانية، مستهدفاً محطات تحويل الكهرباء في كل من بعلبك ودير نبوح والجمهور. نتج عن هذه الغارات أضرار مادية جسيمة، وانقطاع التيار الكهربائي عن أجزاء واسعة من بيروت والمناطق اللبنانية. كما أوقعت ثلاثين إصابة في صفوف المدنيين، البعض منهم في حالة خطرة. وترافق مع هذه الاعتداءات، صدور تهديدات عن حكام إسرائيل «بحرق أرض لبنان» والتهويل «بثمن فادح للحكومة اللبنانية»، و«ضرب القرى الآهلة بالسكّان المدنيين» ومعاقبة لبنان على قاعدة «الدم بالدم والطفل بالطفل»، في حال استمرار لبنان بالتصدّي للاحتلال الإسرائيلي. وبلغت الوقاحة أوجها بالإعلان عن قيام لجنة إسرائيلية مصغّرة برئاسة باراك، مهمّتها اتّخاذ القرارات الفورية بضرب المدنيين في إطار سياسة الأرض المحروقة التي تنتهجها إسرائيل، والتي خبرها لبنان على مدى تاريخه النضالي، بما يشبه البطش النازي في أيام هتلر.

ومن نماذج الممارسات الإسرائيلية، نذكر، على سبيل المثال، قصف إسرائيل، براً وبحراً وجواً لعشرات المدن والقرى اللبنانية خلال تموز (يوليو) ١٩٩٣. مما تسبب بتدمير واسع وبسقوط أكثر من مئتين وخمسين إصابة من المدنيين بين قتيل وجريح، وتهجير أكثر من ثلاثمئة ألف لبناني من قراهم وديارهم. واعتداء نيسان (أبريل) ١٩٩٦ الذي تسبّب، عن عمد، بمجزرة بلدة قانا، حيث قضى تحت القنابل الإسرائيلية الحارقة مئة واثنان من الشهداء، معظمهم من النساء والأطفال والشيوخ الذين لاذوا واهمين إلى أحد معسكرات قوات الأمم المتحدة العاملة في جنوب لبنان.

وكان أن تمّ، إثر ذلك العدوان، توافق على تفاهم لوقف إطلاق النار وحماية المدنيين

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

عُرِفَ بتفاهم نيسان للعام ١٩٩٦، الذي لحظ مجموعة لمراقبة تنفيذ بنوده ضمن ضوابط للعمل العسكري الميداني تحول دون التعرّض للمنشآت والأهداف المدنية، وتحفظ حق لبنان بمقاومة الاحتلال على أرضه، ريثما يتحقق الانسحاب الإسرائيلي الكامل وغير المشروط من الأراضي اللبنانية.

ولم تأبه إسرائيل بضوابط هذا التفاهم، بل أمعنت في سياسة الغدر والمواربة، بالتصريح عن التزام التفاهم، وبالعمل ضمناً على خرقه. فشنّت، ليل ٢٤ ـ ٢٥ حزيران (يونيو) ١٩٩٩، اعتداءً سافراً طاول منشآت حيوية من محطات كهرباء وجسور؛ وأوقع خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات.

ويشكّل اعتداء ٨ شباط (فبراير) المنصرم فصلاً جديداً من الانتهاكات الإسرائيلية الفاضحة، وغير المبررة لبنود التفاهم، ولسيادة لبنان وسلامة أراضيه، فيما لا يزال الوضع الاقتصادي والاجتماعي يعاني من آثار اعتداء العام الماضي.

وتركّزت اتصالاتنا الدبلوماسية، في المدة الأخيرة، على الحؤول دون قيام إسرائيل بعدوان جديد على الأهداف المدنية، وعلى إعادة الحياة إلى لجنة تفاهم نيسان الذي سعت إسرائيل إلى التملّص، منه إذ قاطعت اجتماعات اللجنة.

وأمام الوضع القائم، لا بدّ لنا من أن نؤكّد على المسلّمات التالية:

١ ـ إن لبنان ملتزم تفاهم نيسان نصاً وروحاً، ويؤكّد أن استمرار إسرائيل في سياسة الترهيب بانتهاك بنوده، وتجاهل أحكامه، لن يحملنا على الإذعان والقبول بتغيير المعادلة القائمة، علماً بأن أي تجاوز لهذه المعادلة سيؤدي إلى نتائج غير محمودة العواقب على عملية التسوية السلمية، تتحمّل إسرائيل مسؤوليتها الكاملة.

٢ ـ في هذه الحالة، يبقى التفاهم آليّة أمنية عملية ومرحلية، ولكنها لا تغني عن موجب انسحاب القوات الإسرائيلية المحتلة من جنوب لبنان وبقاعه الغربي، وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥، وعن تحقيق السلام الشامل والعادل في المنطقة.

٣ ـ وفي انتظار تحقيق هذا الهدف، فإنه من الطبيعي أن يتضامن الشعب اللبناني في

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

مقاومته الاحتلال الإسرائيلي. ويتمسّك بشرعية المقاومة، التي هي فعل إيمان بالوطن، وشكل متقدّم من أشكال النضال من أجل الحرّية، إلى كونها تكريساً لحق الدفاع المشروع عن النفس المعترف به دولياً. فتحية إكبار وتقدير إلى مقاومينا الأبطال.

٤ ـ أما فيما يتعلّق بإعلان الحكومة الإسرائيلية في ٥/٣/٢٠٠٠ قراراً بالانسحاب من لبنان في إطار اتفاق، وإذا لم يتم الاتفاق فالانسحاب من طرف واحد، فلبنان لا يستبعد أن يكون في الأمر مناورة، إذ إن إسرائيل عوّدتنا المناورات طوال تجربة مواجهتنا الطويلة معها. في أي حال، نحن نتمنى أن يتم الانسحاب بعد اتفاق تسوية سلميّة شاملة في إطار تلازم المسارين اللبناني والسوري، ذلك لأننا لا نأمن نوايا إسرائيل فيما لو تم الانسحاب بدون اتفاق. كما أنّ الانسحاب من دون اتّفاق يُبقي على قضية اللاجئين الفلسطينيين بمثابة القنبلة الموقوتة التي تُهدّد السلام في لبنان والمنطقة. ولكننا نرحّب بالانسحاب في أي حال، إنفاذاً للقرار ٤٢٥ الصادر عن مجلس الأمن الدولي في عام ١٩٧٨، لأن جلاء قوات الاحتلال عن أرضنا كان لا يزال مطلبنا منذ ٢٢ سنة، أي منذ صدور القرار الدولي. ونحن نرى في الانسحاب، أياً يكن شكله، انتصاراً للمقاومة اللبنانية.

٥ ـ وفي مطلق الأحوال، يتمسّك لبنان بعملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط، وفقاً للمبادئ والأسس التي انطلقت منها في مدريد. ويدعو لمعاودة المفاوضات التي عطّلتها إسرائيل بتغاضيها عن المستلزمات الأساسية لأي تسوية، وهي الانسحاب من جنوب لبنان وبقاعه الغربي حتى حدوده المعترف به دولياً، ومن الجولان حتى خط الرابع من حزيران ١٩٦٧، وتمكين الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه الثابتة، وإنشاء دولته على ترابه الوطني وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم والإفراج عن الرهائن والمعتقلين اللبنانيين.

وهنا لا بد لنا من التأكيد على أن لبنان يرفض توطين اللاجئين الفلسطينيين على أرضه. فهذه مسألة وفاقية دخلت نصاً صريحاً في اتفاق الطائف، الذي أنهى نزاعاً داخلياً استمر أكثر من خمسة عشر عاماً ما بين ١٩٧٥ و١٩٩٠، ودخلت من ثم نصاً صريحاً في مقدمة الدستور اللبناني بعد تعديله ترجمة لأحكام اتفاق الطائف. واللبنانيون مجمعون

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

على عدم التفريط في نص وفاقي. ونحن، إذ نتبنى حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم، نقول إن قضية اللاجئين، ما لم تلقَ الحل العادل على قاعدة العودة، ستبقى بمثابة قنبلة موقوتة تهدّد استقرار المنطقة، وبالتالي سلامها.

ونحن، إذ نعلن التزامنا مسيرة التسوية، نؤكّد تمسّكنا بمبدأ تلازم المسارين اللبناني والسوري، انطلاقاً من إدراكنا أن في تلازم المسارين خير تعبير عن وحدة المصير، وإن في مثل هذا التلازم قوة للمفاوض اللبناني، كما للمفاوض السوري، بما يكفل تحقيق تسوية مشرّفة وعادلة.

لقد انبرت إسرائيل إلى شن الاعتداءات المتكرّرة على لبنان، فيما اللبنانيون يسعون إلى بناء دولة المؤسسات التي رفع شعارها فخامة رئيس الجمهورية العماد إميل لحود في خطاب القسم، بحيث تكون «دولة عصرية لا طائفية، عادلة وقادرة في ممارستها، متوازنة في تركيبها وواعية في خياراتها»، مع ما يتطلب ذلك من أعباء وتضحيات؛ فاستهدفت إسرائيل إرادة البناء وخيار لبنان الاستراتيجي في شق طريقه نحو غدٍ أفضل. أما اللبنانيون، فإن خيارهم الصمود ومقاومة الاحتلال والعدوان، مهما بلغت التضحيات، دفاعاً عن حق وطنهم وكرامة أمتهم.

واليوم، يتابع لبنان مسيرته، ويؤدّي رسالته العربية والإنسانية، برغم كل الصعوبات التي تواجهه؛ فلن تقوى إسرائيل، بكل جبروتها وترسانتها العسكرية المتطورة، على النيل من إرادة البناء، لأنها محصّنة بإيمان أبنائه وبعدالة قضيتهم وصدق نهجهم.

فإلى إخوانه العرب، يتطلّع لبنان لدعم صموده والتضامن مع قضيته، بإدانة الاعتداءات والتهديدات الإسرائيلية المتواصلة، وإقرار المساعدات والوفاء والالتزامات المقرّرة، تمكيناً لهذا البلد العربي من مواجهة الأضرار المادية المباشرة والخسائر الاقتصادية الفادحة، التي خلّفها العدوان.

ونحن نرجو أن تكون الدول العربية الشقيقة على استعداد لإعادة النظر في تعاطيها

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

مع إسرائيل، بما في ذلك تطبيع العلاقات معها؛ وكذلك في مشاركتها في المحادثات المتعددة الأطراف، إذا استمرت إسرائيل في اعتداءاتها على لبنان. ففي هذا رسالة قاطعة إلى إسرائيل مؤداها أن العدوان على لبنان هو عدوان على العرب أجمعين.

وأغتنم هذه المناسبة لأعرب عن تقدير الحكومة اللبنانية للدعم الواسع الذي لقيه لبنان من أشقائه العرب، عبر اتصالاتهم الحثيثة، ومواقفهم المؤيّدة، وبياناتهم المستنكرة، وتصريحاتهم المنددة بالاعتداء، ومساعداتهم العينية أو المادية، وزيارتهم الكريمة في أحرج الظروف، معتبراً أن التئام مجلس وزراء دول الجامعة في بيروت، هو تتويج لنجاح العمل العربي المشترك.

كما أودّ التنويه بالجهود المكثّفة والمخلصة التي بذلها معالي الدكتور عصمت عبد المجيد، الأمين العام لجامعة الدول العربية، منذ وقوع العدوان الغاشم.

بيننا وبين أرضنا المعطاء رباط دم وتضحية، وبيننا وبينكم شراكة قربى ومصلحة ومصير. وحضوركم اليوم إلى لبنان هو فعل إيمان بروابط العروبة التي تشدّنا، وهي روابط الانتماء والمصير والمسيرة، آملاً أن يكون دعم لبنان وصموده في صدر قراراتكم واهتماماتكم.

وشكراً.

ABU ABDO AL BAGL

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

كلمة رئيس مجلس الوزراء الدكتور سليم الحص
في الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك ١٤/٩/٢٠٠٠

السيد الرئيس

يطيب لي أن أهنئكم على انتخابكم رئيساً للدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وإنني على ثقة تامة، بأنه بفضل خبرتكم الواسعة وجهودكم الحثيثة، سنحقق أفضل النتائج في دورتنا هذه.

كما أشكر سلفكم معالي وزير خارجية ناميبيا السيد Theo - Ben Guirirab على إدارته الحكيمة والناجحة لأعمال الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة.

ولا يفوتني، في هذه المناسبة، أن أتوجّه بالشكر والتقدير إلى سعادة الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي أنان، لما بذله ويبذله من أجل الحفاظ على مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، أملاً في تعزيز فرص السلام والاستقرار في العالم.

السيد الرئيس،

لسنة خلَت، ومع بداية قرن جديد، تطلعتْ شعوبنا ودولنا، ولا تزال، إلى الأمم المتحدة، عبر مندوبيها من على هذا المنبر، إلى رؤية ومفاهيم جديدة، يحدوها الأمل بمنظومة أممية متجدّدة يندرج في إطارها نظام عالمي جديد، جوهره ولحمته التعاون والتواصل بين الدول، بمنأى عن سلبيات موازين القوى الجديدة، لتعرير فرص استتباب الأمن والسلام الدوليين في بقاع متفرّقة من عالم اليوم، ولمواجهة تكاليف التنمية التي هي

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

حق لكل إنسان أينما وجد. وهذا لن يتم إلا بتفعيل الدور المركزي للأمم المتحدة، بأجهزتها الرئيسية، وعلى الأخص مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، لوضع حد للمخاطر التي تحدق بالبشرية جمعاء، وتهدّد سلمها وأمنها الاجتماعي والاقتصادي.

ويسرني أن أشير هنا، في إطار التفاعل الحضاري، إلى أن لبنان سيستضيف، أواخر العام القادم، قمة دول الفرنكوفونية التي ستنعقد تحت شعار حوار الثقافات، الذي يجسّده لبنان خير تجسيد، من حيث تنوّع مجتمعه وعيشه المشترك وانفتاحه على العالم.

السيد الرئيس،

إنّ الأمم المتحدة هي، باعتراف الجميع، ضرورة عالمية، على الرغم من قصورها في حال الكثير من النزاعات منذ نشأتها، تارةً بتراخيها عن تطبيق قراراتها، وأحياناً كثيرة بتجاهلها ازدواجية المعايير، بفعل تأثّرها بموازين القوى الدولية. إلا أنها تبقى بأجهزتها ونشاطاتها المتعددة الجوانب، على المستوى الدولي، إنجازاً و «تراثاً» إنسانياً ضخماً، يتوجب إغناؤه بتضافر إرادات الدول الأعضاء، لدفع العالم نحو التصالح في إطار التوازن بين مصالح الدول مجتمعة، كبيرها وصغيرها، استناداً إلى مبادئ العدل والمساواة والتضامن التي أقرتها شرعة الأمم المتحدة، خاصة في هذه المرحلة المقلقة من تاريخ البشرية التي تشهد استفحالاً للفقر والعوز والمرض في مناطق واسعة من العالم، في الوقت الذي تنعم فيه مناطق أخرى بترف اقتصادي واجتماعي قلّ مثيله في التاريخ.

من هنا نرى ضرورة استنهاض دور البرامج والأجهزة والمنظمات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، التي حقّقت وتحقّق يومياً إنجازات مفيدة، تعكس روح التضامن بين الدول. هذا التضامن الذي يجب أن يؤسس لنظام إنساني عالمي جديد يحمي الإنسان ويحترم حقوقه بكل أبعادها.

وفي هذا السياق، نحن نثمّن الخطوات التي تُتخذ لإعادة هيكلة بعض الأجهزة الإنمائية التابعة للأمم المتحدة، التي أدخلت في منهجية عملها، التعاون مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات المالية الدولية، والقطاع الخاص والدول والهيئات المانحة.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

السيد الرئيس،

في العقد الأخير من شهر أيار (مايو) المنصرم، شهد لبنان والأمم المتحدة حدثاً تاريخياً، استعاد بلدي بموجبه معظم الأجزاء المحتلة من أراضيه في الجنوب والبقاع الغربي، إذ اضطرت إسرائيل، بفعل مقاومة وصمود الشعب اللبناني بكل فئاته وبتأييد من المجتمع الدولي، أن تنسحب من هذه الأجزاء، بعد احتلال ظالم دام أكثر من اثنين وعشرين عاماً، مخلّفة وراءها خراباً وتدميراً في البنية التحتية والممتلكات الخاصة والبيئة، فضلاً عن تخلّف وجمود في قطاعات الإنتاج المحلية.

وقد دفع لبنان ثمناً باهظاً لتحرير أرضه، بما في ذلك الآلاف من الشهداء والجرحى والمعاقين، ولم تقتصر الأضرار المادية والبشرية على مناطق الاحتلال، بل طاولت اعتداءات إسرائيل المتكررة، على مدى ثلاثين عاماً، كل المناطق اللبنانية، ناشرة الذعر بين السكان، والدمار في المنشآت المدنية والحيوية، ومنزلة أشد الضربات في قطاعاته الاقتصادية والخدماتية.

جاء انسحاب إسرائيل، بعد أن استمرت على مدى السنوات الاثنتين والعشرين الماضية في رفض تطبيق القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و٢٤٦ (١٩٧٨)، اللذين طالباها بالانسحاب الفوري وغير المشروط من جنوب لبنان وبقاعه الغربي حتى الحدود المعترف بها دولياً، وفي إطار الاحترام الدقيق لاستقلال لبنان وسيادته ووحدة أراضيه.

وقد أتيحت الفرصة لقوات الأمم المتحدة في لبنان (اليونيفيل)، لأول مرة منذ عام ١٩٧٨، للقيام بالمهمة التي انتدبت إليها بموجب القرار ٤٢٥. واستوجب ذلك تحديد خط الانسحاب من قبل الأمم المتحدة؛ وهو، مع الأسف، لا يتوافق في ثلاث نقاط منه مع الحدود، المرسّمة عام ١٩٢٣ بين فلسطين ولبنان في ظل الانتدابين الفرنسي والبريطاني، والمعترف بها دولياً. كما يترك هذا الخط مزارع شبعا خارج إطار منطقة عمليات القوات الدولية العاملة في الجنوب اللبناني. وقد تعاون لبنان مع الأمم المتحدة بجدية، لتوفير شروط تنفيذ القرار ٤٢٥، بالرغم من ممارسات إسرائيل وخروقاتها المتكررة لخط

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

الانسحاب، حيث أعاقت لعدة أسابيع انتشار القوة الدولية؛ فقد تمكنت هذه القوات من الانتشار بمواكبة القوات المسلحة اللبنانية.

ولا بد من الإشارة هنا إلى واقع لبنان الحضاري الذي تعاطى شعبه بحكمه وتسامح مع الأوضاع المستجدة بعد انتصار لبنان في مقاومته للاحتلال وانسحاب القوات الإسرائيلية، فلم تحصل فتنة، ولا حتى انتقامات، خلافاً للتوقعات؛ ممّا أثار تقدير وإعجاب المجتمع الدولي.

وأود بهذه المناسبة أن أشيد بمساعي الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي أنان ومعاونيه، وبضباط وجنود اليونفيل، للجهود الدؤوبة والمكثّفة التي بذلوها ويبذلونها للقيام بمهمتهم النبيلة، إنقاذاً لقرارات الشرعية الدولية.

وفي هذا السياق، أودّ أن أوكّد على أهمية النقاط التالية:

أولاً: إن لبنان متمسك بحدوده المعترف بها دولياً والمرسّمة بموجب خرائط بوليه ـ نيوكومب عام ١٩٢٣، والمثبتة بموجب اتفاقية الهدنة اللبنانية ـ الإسرائيلية عام ١٩٤٩.

ثانياً: إن لبنان يؤكّد تحفّظه على ثلاث نقاط من خط الانسحاب الأزرق الذي حدّدته الأمم المتحدة. وهذا التحفّظ وارد في تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن والمؤرّخ في ١٦ حزيران (يونيو) ٢٠٠٠.

ثالثاً: إن لبنان متمسّك بحقّه في السيادة على مزارع شبعا، وسيادته عليها.

رابعاً: إن لبنان متمسّك بسلطته وسيادته على المواقع التي وضعتها الأمم المتحدة داخل خط الأوندوف في جبل الشيخ.

خامساً: إن لبنان يطالب بالإفراج الفوري عن الأسرى اللبنانيين المحتجزين كرهائن في السجون الإسرائيلية، خلافاً لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والبروتوكولات ذات الصلة، ولاتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧، ويعتبر الإفراج عنهم استكمالاً للانسحاب الإسرائيلي من لبنان، وبالتالي لتنفيذ القرار ٤٢٥.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

سادساً: إنّ تحرّر الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي يبقى خطوة ناقصة، ما لم تكتمل بإيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان، وعودتهم إلى ديارهم وفقاً لقرارات الشرعية الدولية.

السيد الرئيس،

إن الأضرار البشرية والمادية والاقتصادية، التي ألحقتها إسرائيل بلبنان نتيجة اعتداءاتها واحتلالها، تستلزم التعويض من جانبها، بموجب القوانين والأعراف الدولية ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، نستذكر قرار مجلس الأمن رقم ٢٦١ (١٩٦٨) الذي أقرّ بحق لبنان بالتعويض عن الأضرار البالغة التي نتجت عن اعتداء إسرائيل على مطار بيروت الدولي في نهاية عام ١٩٦٨، والذي أدّى إلى تدمير ثلاث عشرة طائرة مدنية لبنانية.

إنّ في نفوس اللبنانيين اقتناعاً عميقاً بأن من حقّهم أن يحصلوا من إسرائيل على تعويضات عادلة عن الخسائر والأضرار الفادحة التي تكبّدوها، بسبب اعتداءاتها، والاحتلال الطويل الذي مارسته ضد لبنان بتحدٍّ صارخ لإرادة الأمم المتحدة منذ عام ١٩٧٨.

وعلى هذا الأساس، سيقوم لبنان بمراجعة محكمة العدل الدولية، باعتبارها المرجع الدولي الصالح للنظر في مطالبه. ويأمل أن تقرّ له هذه المحكمة بالتعويضات المناسبة؛ وهو يناشد المجتمع الدولي مساندة هذه المطالب المحقّة والعادلة.

السيد الرئيس،

إنّ قضية إعمار الأراضي اللبنانية المحرّرة وتأهيلها تشكّل أولوية أساسية في اهتمامات لبنان، وتحظى بتعاطف دولي ملموس. وفي هذا السياق، أشير إلى الاجتماع التمهيدي للدول المانحة، الذي عقد في بيروت في السابع والعشرين من تموز (يوليو) الماضي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وبدعم من الأمين العام السيد كوفي أنان ومساندة البنك الدولي، والذي شارك فيه ممثلون عن أربعين دولة ومؤسسات مالية دولية، بهدف توفير مساعدات مالية ملحّة تعيد الحياة الطبيعية إلى الأراضي المحرّرة.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

هذا وقد اقترن هذا الاجتماع التمهيدي بمداولات واعدة، نأمل أن نرى حصيلتها في المؤتمر الذي سيعقد على مستوى الوزراء في تشرين الأول (أكتوبر) القادم.

إن اللبنانيين يشعرون بأن المجتمع الدولي، لم يبذل جهوداً كافية لإلزام إسرائيل بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥، القاضي بإنهاء احتلالها منذ وقت طويل. وهذا التأخير جعل لبنان بكامله يتحمّل نتائج الاحتلال الوخيمة؛ فتدهورت الموارد، وأصيب الاقتصاد بالضعف، وتحمّل السكان آلاماً شديدة. وإنني أناشد، من هنا، الدول المانحة، والمؤسسات المالية الدولية، وأجهزة الأمم المتحدة المختصّة، لتقديم مساعدات كافية لإعادة الإعمار والتأهيل في جنوب لبنان، كبادرة تضامن عملية من القادرين باسم المجتمع الدولي.

السيد الرئيس،

في الوقت الذي لاحت فيه آفاق جدية لتحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة، إثر جولات التفاوض التي جرت خلال الأشهر الماضية، كانت النتائج محبطة. وعادت مسيرة المفاوضات السلمية تتعثّر من جديد على جميع المسارات، بفعل تغليب حكّام إسرائيل منطق اللاءات على مبادئ الحق والعدل، رغم الإنجازات التفاوضية التي تحققت، والتي لامست الحل المنشود، خاصة على المسار السوري.

إن مستلزمات السلام لا تتلاءم مع لاءات إسرائيل، التي تتعارض مع قرارات الشرعية الدولية التي أقرت باستعادة سوريا لكامل الجولان حتى خط الرابع من حزيران ١٩٦٧، وتمكين الشعب الفلسطيني من استرجاع حقوقه الثابتة وغير القابلة للتصرّف، بما فيها حق تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس، وحق العودة إلى دياره في فلسطين.

إنّ تحرّر معظم الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي، لن يؤثر في التزام لبنان بمسيرة التسوية السلمية في الشرق الأوسط، وهو متمسّك بتلازم المسارين اللبناني والسوري. ويرى أن فرصة السلام العادل والشامل ما زالت سانحة، إذا التزمت إسرائيل

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

بقرارات الشرعية الدولية وبمرجعية مؤتمر مدريد. ويرى أن تفريط إسرائيل بما تم التوصل إليه في مفاوضاتها مع الأطراف العربية، بفعل التنافر في المصالح المحلية للمجموعات السياسية الإسرائيلية المختلفة، من شأنه أن يعيق مسيرة التسوية في المنطقة، وأن يسيء إلى رحلة السلام التي طال أمدها. ويدعو لبنان، في هذه المناسبة، راعيي عملية السلام الولايات المتحدة الأميركية وروسيا، فضلاً عن الاتحاد الأوروبي، إلى تجديد مساعيهما، واستعادة المبادرة من أجل استئناف المسيرة السلمية، من حيث انتهت عام ١٩٩٦.

ولا يسع لبنان إلا أن يؤكّد، مرة أخرى، من على هذا المنبر الدولي، أن التوصل إلى التسوية السلمية يستلزم تمكين اللاجئين الفلسطينيين، خاصة أولئك الذين استضافهم لبنان على أرضه، من العودة إلى أراضيهم وديارهم، إذ إن تجاهل مشكلتهم أو محاولة توطينهم في لبنان، سيزيد من عوامل التوتر والانفجار في المنطقة، ممّا يهدّد فرص التوصل إلى سلام عادل ودائم.

السيد الرئيس،

رغم مرور أكثر من عشر سنوات على الاجتياح العراقي للكويت، ما زالت قضية الإفراج عن المعتقلين والأسرى الكويتيين بدون حل. فلبنان، الذي أدان هذا الاجتياح، ما زال يرى في إطلاق سراح الأسرى خطوة هامة نحو انفراج العلاقات مع العراق، بالإضافة إلى إجراءات أخرى مطلوبة من العراق. ولبنان يدعو إلى رفع الحصار والمعاناة عن الشعب العراقي الشقيق، وإتاحة الفرصة لاستعادة أمنه واستقراره وازدهاره.

كما يرى لبنان، في الأجواء المريحة التي تخيّم على العلاقات بين إيران ودول الخليج، حافزاً لحل الخلاف على الجزر الثلاث بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية، في إطار حسن الجوار والمصالح المشتركة، حسب ما توافقت عليه جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

السيد الرئيس،

لقد انعقدت قمة الأمم المتحدة للألفية الثانية في تظاهرة عالمية، استهدفت تعزيز

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

صدقية الأمم المتحدة، وقدرتها على استنباط الحلول لمشاكل الدول والشعوب، في إطار منظومة دولية تتناغم مع تطالعات الألفية الجديدة بكل تحدياتها، في الزمان والمكان.

وتبيّن، من مداولات القمة، أن «الإنسان بات هو القضية» في محاولات السعي لرؤية عالمية تتنوّع في التفاصيل، وتلتقي في الجوهر.

إن لبنان يرى، في بيان القمة، مبادئ خلاّقة وأفكاراً يجدر وضعها موضع التنفيذ في إطار خطة عالمية ترفد مسار الأمم المتحدة بعناصر التجدّد في المقاصد وأساليب العمل.

كما أن لبنان يشارك القمة، في أن التحدي الأساسي الذي تواجهه اليوم، هو ضمان جعل العولمة تعمل لصالح جميع شعوب العالم؛ والتوجه الصحيح هو في تضامن الجميع «لأنسنة» ظواهراها ونتائجها، وفق ضوابط تأخذ بعين الاعتبار ثقافات الشعوب المتنوعة وتقاليدها واحتياجاتها الحقيقية، على أن توزّع تكاليف العولمة وفوائدها بشكل منصف وعادل.

كما يرى لبنان أيضاً، في حماية البيئة المشتركة، تحدياً من نوع آخر، يستوجب وضع استراتيجيات مدروسة لإدارة المياه ومكافحة التصحّر، واحترام مقومات الطبيعة لحفظها ومكافحة تلوثها، وفق أخلاقيات جديدة.

إن لبنان، الذي حباه الله طبيعة جميلة وموقعاً جغرافياً مثالياً، والذي أصابه دمار بيئي كبير، يولي اهتماماً متزايداً بشؤون البيئة، في إطار سنّ قوانين متطورة للحفاظ عليها، على ضوء مقررات المؤتمرات الدولية ذات الصلة. ويطالب المجموعة الدولية بالمساهمة في هذا المجال.

السيد الرئيس،

إن التنمية باتت هاجساً للشعوب النامية والأقل نمواً. ولا بد من ربطها بنظام تجاري عالمي منفتح وعادل، وبعمل مؤسسي يؤمّن تسيير الاستثمارات والتدفقات المالية ونقل التكنولوجيا، فضلاً عن ضرورة إيجاد آلية دولية، في إطار الأمم المتحدة، تعنى بمديونية البلدان النامية.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

وفي هذا السياق، يرى لبنان أن هناك ترابطا موضوعياً بين استتباب الأمن والسلم دولياً وإقليمياً وبين عملية التنمية وبناء السلام. فبؤر النزاعات المسلحة والأزمات المستعصية، في بعض مناطق إفريقيا والبلقان والشرق الأوسط، تحول دون الانخراط في عمليات إنمائية متكاملة. فهذه المعادلة تستوجب تكريس المزيد من اهتمام المنظمة الدولية للقضاء على بؤر النزاع والأزمات، عن طريق تفعيل جهازين رئيسيين وإصلاحهما، هما مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

السيد الرئيس،

إن لبنان هو عضو مؤسّس لمنظمة الأمم المتحدة، أسهم في صياغة شرعة حقوق الإنسان. وهو اليوم يتطلّع إلى دور متميز في محيطه الإقليمي والدولي. ويتحفّز لإعادة بناء وتأهيل مؤسساته المدنية والحيوية، وقطاعاته الإنتاجية، بعد تحرير أرضه من الاحتلال الإسرائيلي. ويود أن يرى سلاماً عادلاً وشاملاً في الشرق الأوسط، يعيد له استقراره ويفعّل مساهمته في إعادة بناء بيئة حضارية متجدد.

وشكراً.

ABU ABDO ALBAGL

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

ABU ABDO ALBAGL

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

كلمة دولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور سليم الحص
في افتتاح اجتماعات الدورة المشتركة والطارئة
للمؤتمرين القومي العربي والقومي الإسلامي

الأحد، ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٠

تحيّة لكم جميعاً

تحيّة لفلسطين الانتفاضة

تحيّة لفلسطين الجريحة

أيها الأخوات والإخوة

انتصرت إسرائيل على العرب، عندما استخدم العرب في حروبهم مع إسرائيل السلاح الذي تتفوّق به عليهم، أي التكنولوجيا الحربية الحديثة. وانتصر العرب على إسرائيل عندما قرروا أن يستخدموا في مواجهتها السلاح الذي يتفوقون به عليها، أي الإنسان المدجّج بالإيمان وروح التضحية والفداء.

هكذا ذاق العرب طعم النصر على إسرائيل مرتين: يوم المقاومة في لبنان، ويوم الانتفاضة في فلسطين. لولا المقاومة الباسلة لما خرج الإسرائيلي من لبنان من دون قيد أو شرط، حتى من دون أن يخلّف وراءه علماً يرفرف فوق سفارة. ولولا الانتفاضة المباركة لما سلّمت إسرائيل بمبدأ السلام، ولما كان مؤتمر مدريد، ولما بقيت قضيّة القدس حيّة.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

أيها الأخوات والإخوة

قلنا، في الماضي، إن المفاوض الفلسطيني فَقَدَ بعد أوسلو كل الأوراق التي كانت في يده للمفاوضة؛ فبات الفلسطيني، في محادثاته مع الإسرائيلي، يطالب ولا يفاوض. ذلك لأن المفاوضة تقتضي تنازل كل طرف عن أوراق يملكها، في مقابل الحصول على ما يطالب به. كانت في يد المفاوض الفلسطيني، قبل أوسلو، ثلاث أوراق على الأقل، هي: الاعتراف بإسرائيل، الميثاق الوطني في النص الذي يعدو إلى القضاء على إسرائيل، والانتفاضة. أما بعد أوسلو، فقد اعترف الفلسطيني بإسرائيل، وعدّل الميثاق الوطني، فألغي النص الذي كان يهدّد الكيان الصهيوني، وأخمدت المقاومة. فلم يعد في يد الفلسطيني ما يقدّمه في مقابل ما يطالب به، فتحوّل من مفاوض إلى مطالب.

قلنا ذلك في الماضي. أما اليوم، بعد تجدّد الانتفاضة المباركة في الأيام الأخيرة ذوداً عن الحق العربي في القدس، فقد استعاد الجانب الفلسطيني في المواجهة مع العدو الإسرائيلي ورقة هامة، هي الانتفاضة. ونحن نقول إن الفلسطيني، إذ قرر إعادة إشعال الانتفاضة في وجه العدو الصهيوني، إنما قرر الانتصار. فسلاح الانتفاضة هو السلاح الذي يتفوّق به العربي على الإسرائيلي، هو الإنسان المؤمن بحقه والمتسلّح بروح التضحية والفداء.

أيها الأخوات والإخوة

درجنا على التمييز بين التسوية والسلام. وقلنا إن ما تمّ الاتفاق عليه مع إسرائيل على الجبهة المصرية، كما على الجبهة الأردنية، وما سيجري التفاوض عليه على الجبهتين اللبنانية والسورية يوماً من الأيام، إنما هو من قبيل التسوية، وليس السلام. فالتسوية هي اتفاق على وقف الحرب. أما السلام فيقترن بالاستقرار. ولن يكون استقرار في المنطقة، مهما تعددت اتفاقات التسوية، ما لم تحلّ قضايا أساسية حلاً عادلاً، ومنها قضية القدس وقضية اللاجئين الفلسطينيين، انطلاقاً من حقهم في العودة، والإقرار بحق الفلسطيني في تقرير مصيره. وقد جاء تجدد الانتفاضة المباركة، مؤخّراً، ليشهد على أن لا استقرار في المنطقة، من غير حلّ عادل لقضية القدس على قاعدة استعادة عروبتها.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

أيها الأخوات والإخوة

يبقى أن أعيد على مسامعكم ما سبق لي أن أدليت به في غير مناسبة: وهو أن الاتفاقات، التي تُعقد مع إسرائيل في ظل الظروف السائدة، إنما هي اتفاقات غير شرعية وغير مشروعة. وستبقى تالياً عرضة للطعن في سلامتها من قبل الأجيال العربية المقبلة.

نقول إن هذه الاتفاقات غير شرعية، بمعنى أن الشرعية الحقيقية تستمد من إرادة الشعوب. ولا سبيل للشعوب للتعبير عن إرادتها الحرة سوى الديمقراطية. فأين هي الديمقراطية في الوطن العربي الممتد من المحيط إلى الخليج؟ وفي غياب الديمقراطية كيف يمكن القول إن الاتفاقات المعقودة مع العدو الإسرائيلي تعبّر عن حقيقة إرادة الشعوب العربية؟

وهذه الاتفاقات هي أيضاً غير مشروعة، بمعنى أنها تعقد بين قوى غير متكافئة. فالتفوق العسكري الإسرائيلي على العرب، ودعم الدول العظمى للدولة العبرية دعماً غير محدود عسكرياً ومالياً وسياسياً ودبلوماسياً، من شأنهما أن يجعلا أي اتفاق بين العرب وإسرائيل بمثابة العقد الموقّع تحت التهديد، تحت فوهة البندقية. ومثل هذا العقد لا يُعتدّ به في مبادئ القانون، ويبقى مطعوناً في صدقيته.

أيها الأخوات والإخوة

إننا نبارك للشعب الفلسطيني المناضل انتفاضته المتجدّدة، ونحيّي فيه روح التضحية والفداء في الدفاع عن حقوقه المشروعة. وندعو الأمة العربية، شعوباً ودولاً، إلى دعم الشعب العربي الفلسطيني في نضاله وجهاده. وأول ترجمة لمثل هذا الدعم لا تكون إلا بقطع العلاقات الدبلوماسية وكل أشكال التبادل مع إسرائيل، ومقاطعة إسرائيل على أوسع نطاق اقتصادياً. فهل سنكون، نحن العرب، على هذا المستوى من التحدّي؟

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

ABU ABDO ALBAGL

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

كلمة رئيس مجلس الوزراء الدكتور سليم الحص
في اجتماع وزراء الخارجية التحضيري
للقمة العربية غير العادية

القاهرة، ١٩/ ١٠/ ٢٠٠٠

سيادة الرئيس

سعادة الأمين العام

أصحاب السمو والمعالي وزراء الخارجية

نجتمع اليوم توطئة لقمة التحديات المصيرية، أمام مخاطر حرب الإبادة الجماعية التي تشنّها إسرائيل ضد شعبنا العربي في فلسطين المحتلة، وأمام تهديداتها وتعدياتها المتمادية على لبنان وشعبه.

خلال شهر آذار (مارس) المنصرم، وعلى أثر عدوان إسرائيلي غادر، كان نموذجاً حياً لما تختزنه وتجسّده إسرائيل من عدوانية وكراهية، ومن استهتار بالقوانين والقيم، تناديتم جميعاً لعقد الدورة مئة وثلاثة عشر في لبنان؛ فشعر اللبنانيون بأن لهم إخوة أعزاء يشدّون أزرهم.

وبدورنا، نأتي اليوم إلى هذه المدينة الشامخة المجسّدة لعنفوان العرب، لنقف إلى جانب إخواننا في الملمّات، تلبية لدعوة كريمة من مصر الشقيقة، أملتها روح المسؤولية القومية التي يتحلّى بها رئيسها حيال التطوّرات المتلاحقة.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

كان مؤتمر القمة العربية في القاهرة عام ١٩٩٦، إثر وصول زعيم تكتّل ليكود السابق بنيامين نتنياهو إلى الحكم، باعتبار ما عرف عنه من رعونة وتعنُّت. ولدى انتقال السلطة في إسرائيل إلى باراك، التزمنا جانب الحذر، نظراً لتغليبه منطق اللاءات على مبادئ الحق والعدل، فهو الذي قال:

- لا للعودة إلى خط الرابع من حزيران ١٩٦٧.

- لا لتقسيم القدس.

- لا لتفكيك المستعمرات اليهودية.

- لا لعودة اللاجئين الفلسطينيين.

هكذا تبدّلت الأسماء، وبقيت لغة الحديد والنار والتخويف والاستضعاف واحدة لدى حكام إسرائيل. وإذ بباراك اليوم يقطع الأرزاق ويزهق الأرواح. وقد تحوّلت عملية التسوية السلمية رماداً، والانتفاضة حرباً، بعدما أفرغت إسرائيل صواريخها وقذائفها على المدنيين ومراكز السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وترافق القصف المدفعي مع حملة إعلامية مركّزة، حفلت بدرجة عالية من التهديد والوعيد، في محاولة لتمويه الحقائق، وتعطيل عملية التسوية السلمية، ولتغطية زيارة شارون الاستفزازية للحرم الشريف.

في هذه الأجواء المشحونة، تنعقد القمة الطارئة للملوك والرؤساء العرب، بعد محاولات عدة لتهدئة الأوضاع، ظناً من البعض أن المشكلة في فلسطين المحتلة هي أمنية، بينما هي في الواقع قضية حقّ شعبٍ في الحياة، تحاول إسرائيل، بترهيبها، فرض أمر واقع عليه، يخالف الشرعية الدولية، ويتعارض مع تطلعاته بإقامة دولته على ترابه الوطني - وعاصمتها القدس.

لقد بلغت المضاعفات حدّاً جعل من المواجهة الفلسطينية الإسرائيلية مواجهة عربية إسرائيلية، ممّا يستدعي اجتراح الحلول الجذرية، وعدم الاكتفاء باستصراخ الضمير العالمي، واستلهام إرادة الشعب الفلسطيني الحرة.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

سيادة الرئيس

إننا نعيش أوقاتاً حزينة مقلقة، لسقوط الأبرياء ووقوع الإصابات في صفوف إخوتنا الفلسطينيين. ولقد حجبت عنّا هذه الأحداث الأليمة فرحة التحرير في لبنان. غير أنّ صوت الحرية في كلتا الحالتين لا يهاب دويّ المدفع، ويبقى قدَر الأوطان في قبضة الأحرار.

لقد عانى لبنان صنوف الاعتداءات الإسرائيلية طوال اثنين وعشرين عاماً، تخللها اجتياح لبنان عام ١٩٨٢، الذي شمل العاصمة بيروت. وترافق ذلك مع وقوع مجازر وسلوك سياسة الأرض المحروقة، بما يشبه البطش النازي.

ولا يزال القصف الإسرائيلي براً وبحراً وجواً لعشرات المدن والقرى في لبنان في تموز (يوليو) ١٩٩٣، ومجزرة قانا عام ١٩٩٦، واستهداف البنى التحتية في شهر حزيران (يونيو) عام ١٩٩٩، وكذلك في شباط (فبراير) وأيار (مايو) عام ٢٠٠٠، ماثلة في الأذهان. وما أشبه ذلك بقصف الإسرائيليين للمدن والقرى الفلسطينية مؤخّراً، ومنها أريحا والخليل ونابلس ورام الله وغزة.

وقد تمكّن لبنان في الأيام الأخيرة من شهر أيار (مايو) المنصرم من تحقيق الانتصار العظيم على العدو الإسرائيلي، الذي اضطرّ إلى إخلاء معظم الأجزاء المحتلة من الجنوب والبقاع الغربي، بفعل الكفاح المشرّف. ويعود الفضل في ذلك إلى تضحيات المقاومة الباسلة، وصمود الشعب اللبناني الأبي، واحتضان الدولة لمسيرة التحرير. فكان لبنان أميناً على رسالته الحضارية، حيث تعاطى شعبه بمسؤولية، وتسامح مع الأوضاع المستجدة بعد انسحاب القوات الإسرائيلية. فلم تقع الفتنة، ولا حتى الانتقامات التي كانت تراهن إسرائيل عليها؛ فأثار ذلك تقدير المجتمع الدولي وإعجابه.

وبتاريخ السابع من تشرين الأول (أكتوبر) الجاري، جدّدت القوات الإسرائيلية اعتداءاتها على لبنان؛ فقصفت القرى اللبنانية الآمنة على الحدود، وبادرت إلى إطلاق النار على مدنيين لبنانيين وفلسطينيين تظاهروا احتجاجاً على المذابح في فلسطين المحتلة، موقعة إصابات في صفوفهم، ممّا يشكّل انتهاكاً فاضحاً للسيادة اللبنانية، وخرقاً للقرار ٤٢٥. وفي هذا السياق، يهمّني أن أؤكّد على الثوابت التالية:

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

أولاً: إن لبنان متمسك بحدوده المعترف بها دولياً، والمرسّمة بموجب خرائط بوليه ـ نيوكمب عام ١٩٢٣، والمثبتة بموجب اتفاقية الهدنة اللبنانية الإسرائيلية عام ١٩٤٩.

ثانياً: يقدّر لبنان الجهود التي تقوم بها الأمم المتحدة وقوات حفظ السلام، اليونيفيل، لتنفيذ القرار ٤٢٥؛ ولكنه يتحفّظ على ثلاث نقاط من خط الانسحاب الأزرق الذي حدّدته الأمم المتحدة. وهذا التحفّظ ورد ذكره في تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن والمؤرّخ في ١٦ حزيران (يونيو) ٢٠٠٠.

ثالثاً: إن لبنان متمسّك بحقّه في مزارع شبعا وسيادته عليها. وقد أكد الرئيس السوري الدكتور بشار الأسد موقف سوريا الشقيقة المتعاطف مع لبنان، بقوله «إنّ مزارع شبعا هي أرض لبنانية».

رابعاً: إن لبنان متمسّك بسلطته وسيادته على المواقع التي وضعتها الأمم المتحدة خارج الخطّ الأزرق في جبل الشيخ.

خامساً: يطالب لبنان بالإفراج الفوري عن الأسرى المحتجزين في السجون الإسرائيلية خلافاً لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والبروتوكولات ذات الصلة ولاتفاقية لاهاي لعام ١٩٧٠. ويعتبر الإفراج عنهم استكمالاً للانسحاب الإسرائيلي من لبنان؛ وبالتالي لتنفيذ القرار ٤٢٥.

سادساً: إمداد الشعب الفلسطيني بالدعم المادّي والحياتي والاجتماعي، تعزيزاً لصموده.

سابعاً: يستغرب لبنان مسارعة الجهات الدولية إلى التحرّك للإفراج عن الأسرى الإسرائيليين، متغاضية عن العمل على إطلاق سراح الأسرى اللبنانيين والفلسطينيين المحتجزين في إسرائيل.

ثامناً: لن يرضخ لبنان للضغوط الهادفة إلى إيجاد صيغة أمنية على حساب مصالحه

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

الوطنية المرتبطة باستكمال تحرير الأرض والإفراج عن المعتقلين، ويحتفظ بحقّه في تحرير مزارع شبعا بشتّى الطرق والوسائل المشروعة.

تاسعاً: إن تحرير الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي يبقى خطوة ناقصة، ما لم يُستتبع بإيجاد حلّ عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان، وعودتهم إلى ديارهم، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، إذ إن أي تغاضٍ عن هذا الحق سيبقي أية تسوية بمثابة قنبلة موقوتة تهدّد استقرار المنطقة، وبالتالي سلامها. ولنفس الأسباب، فإنه يرفض التوطين انطلاقاً من ثوابته الوطنية وأحكام الدستور اللبناني ووثيقة الوفاق الوطني.

السيد الرئيس،

مرة أخرى تتلطّى إسرائيل وراء العنف للإطاحة بمنطق التسوية وبمقوّمات السلام العادل والشامل التي التزم بها العرب في مدريد. وتلجأ مجدّداً إلى لغة الحرب، التي اعتمدتها، دون جدوى، خلال ثلاثة عقود، محاولة انتزاع التنازلات المتلاحقة من العرب، وتجاهل المطالب الفلسطينية البديهية والمحقّة، وإبقاء الجمود مسيطراً على المسارين السوري واللبناني. وهنا لا بد من فضح ممارسات إسرائيل أمام المجتمع الدولي. وقد كان قرار مجلس الأمن الصادر بتاريخ ٧ تشرين الأول (أكتوبر) الجاري، الخاص بأحداث فلسطين المحتلة، في الظرف الراهن، مكسباً عربياً. كما أن التئام لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بفضل جهود جامعة الدول العربية والدول العربية المؤازرة، كان فرصة ثمينة لكشف إجراءات إسرائيل القمعية والاستفزازية المناهضة لحقوق الإنسان.

إزاء ما تقدّم، فإن لبنان، الذي بقي وفياً لمبدأ التضامن العربي، رافضاً اجتزاء الحلول، ومتمسكاً بوحدة المسارين السوري واللبناني لما توفره من قوة تفاوضية تخدم مصالح البلدين الشقيقين وسائر إخوانه العرب، يهيب بالمجتمعين التوافق على عمل إنقاذي مشترك يكون في مستوى الأحداث المتسارعة. ويكون من شأنه وقف سفك الدماء العربية، ويترجم الإدانة العربية لاعتداءات إسرائيل، ويؤكّد الحقوق العربية المشروعة، ويعزّز صدقية القرار العربي.

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

وهذا يفترض ما يلي:

١ ـ وقف التطبيع مع إسرائيل، وقطع العلاقات الدبلوماسية وكل أشكال التبادل معها، ومقاطعتها، والامتناع عن المشاركة في المحادثات المتعدّدة الأطراف حتى تتحقّق التسوية السلمية الشاملة والعادلة على سائر المسارات، بما يؤكّد عروبة القدس وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، ويضمن تحرير الجولان ومزراع شبعا.

٢ ـ التصدّي دولياً لأعمال العنف التي ترتكبها إسرائيل بحق الفلسطينيين، وكذلك التعديات والإنذارات والتهديدات الموجّهة إلى السلطة الفلسطينية، أو أية دولة عربية، وضمان عدم تكرارها، ومطالبتها بسحب قواتها من أراضي فلسطين المحتلة.

٣ ـ تأليف لجنة دولية موثوقة للتحقيق في الأحداث المأساوية الأخيرة، وبملابساتها ومسبباتها، وإعلان نتائجها أمام الرأي العام العالمي.

٤ ـ إعادة إحياء المفاوضات على المسارات الفلسطينية والسورية واللبنانية التي عطّلتها إسرائيل، وذلك وفقاً لمبادئ الشرعية الدولية وأسسها.

٥ ـ إلزام إسرائيل بالاحترام الدقيق للمقدّسات وأماكن العبادة، وبعدم تكرار العدوان على الحرم الشريف، والكفّ عن الاستفزازات.

٦ ـ دعم لبنان ومسيرة صموده، ووضع القرارات ذات الصلة موضع التنفيذ، ومنها القرار الخاص بالتضامن العربي معه في مواجهة الاعتداءات والتهديدات الإسرائيلية المتّخذ في بيروت بتاريخ ١١ آذار (مارس) من هذا العام.

٧ ـ الوفاء بالالتزامات المقرّرة تجاه لبنان، تمكيناً للحكومة اللبنانية من النهوض بالأعباء الإغاثية والإعمارية والإنمائية، مع التركيز على المناطق المحرّرة والمتاخمة.

سيادة الرئيس

إن القمة الطارئة التي تفضّلت مصر الشقيقة باستضافتها مشكورة، تطرح، بالضرورة، أزمة الحقوق العربية ومأزق التسوية السلمية أمام التعنّت الإسرائيلي. ولبنان

يتطلّع للتعاون المخلص معكم، ويستلهم انتصارات تشرين (أكتوبر) المجيدة، التي احتفلنا بذكراها منذ أيام، لتحقيق التعاضد لما فيه مصلحة الأمة.

وشكراً.

ABU ABDO ALBAGL

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

ABU ABDO ALBAGL

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

الفهرس

١ ـ نهاية وبداية ٥
٢ ـ حول أداء الحكومة ١٥
٣ ـ بين الرئيس لحود وبيني ٣٧
٤ ـ بين سوريا وبيني ٥١
٥ ـ التكليف والتأليف ٦٥
٦ ـ الانطلاق ٨٥
٧ ـ من أرنون إلى جزين ١١٧
٨ ـ الغارات الانتقامية ١٣٥
٩ ـ محطات ١٦٧
١٠ ـ إطلالات خارجية ١٩٧
١١ ـ في مجلس النواب ٢٤١
١٢ ـ التحرير ٢٦١
١٣ ـ الانتخابات النيابية ٢٩٣
١٤ ـ خاتمة ٣١٣
١٥ ـ الملحقات ٣١٥

ABU ABDO ALBAGL

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

ABU ABDO ALBAGL

http://abuabdoalbagl.blogspot.ae/

سنوات طويلة سلختها من عمري في خدمة الشعب والوطن.

أرادوا، في اغتيالي سياسياً، مَحو سيرتي من ذاكرة هذا الوطن.

إنّ سيرتي الوطنية أعزّ ما أملك ، وأغلى ما أترك لأحفادي .

إنّني مُدركٌ أنّ ما من سيرة سياسية إلاّ ولها نهاية.

ولكن من حقّي ألاّ أدع ذكري يسقط ضحيّة مال أو عصبيّة أو دعاية.

حتى ولو كانت السياسة في لبنان لعبة بلا قواعد.

حتى ولو كانت السياسة في لبنان غاباً بلا شريعة.

كثيراً ما يكون الخبر في لبنان وجهة نظر.

كثيراً ما تكون الحقيقة كما تبدو لرائيها.

كثيراً ما يكون الإعلام عين المجتمع على الحقيقة.

هكذا تُضخّم إيجابيّات وتُطمس سلبيّات، أو تُطمَس إيجابيّات وتُضخّم سلبيّات.

هكذا يُصنَع النجاح في السياسة، وهكذا يُصنَع الفشل.

هكذا تُبنى أمجاد في الحياة العامّة، وهكذا تُقوَّض هياكل.

قد أكون أصبت في كثيرٍ ممّا أقدمت عليه، وأخطأت في بعضه.

قد أكون وفّقت في كثيرٍ ممّا أقبَلت عليه، وأخفقت في بعضه.

إلاّ أنّني لستُ نادِماً على عملٍ قمت به.

فحيثُ وفّقت وحيث أخفقت كان ذلك من جنى يدي. والله وليّ التوفيق.

وأنا لم أطلب يوماً أمراً لنفسي، ولا اقترفت يدي ما يثقل ضميري.

حسبي القول، أمام ما واجهت من عقبات وعوائق وصعوبات: اللهم اشهد أنّي حاولت.

سليم الحص

ALL PRINTS
SALIM AL HIS
45 DHS